

الدليل البيبليوجرافى لمقالات الأستاذ الدكتور

" عبدالمنعم سعيد "

مدير مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية

بمؤسسة الأهرام

فى الفترة

من ٣ مارس ١٩٨٨ الى ١٥ ديسمبر ١٩٩٣

رقم الملف الكودى

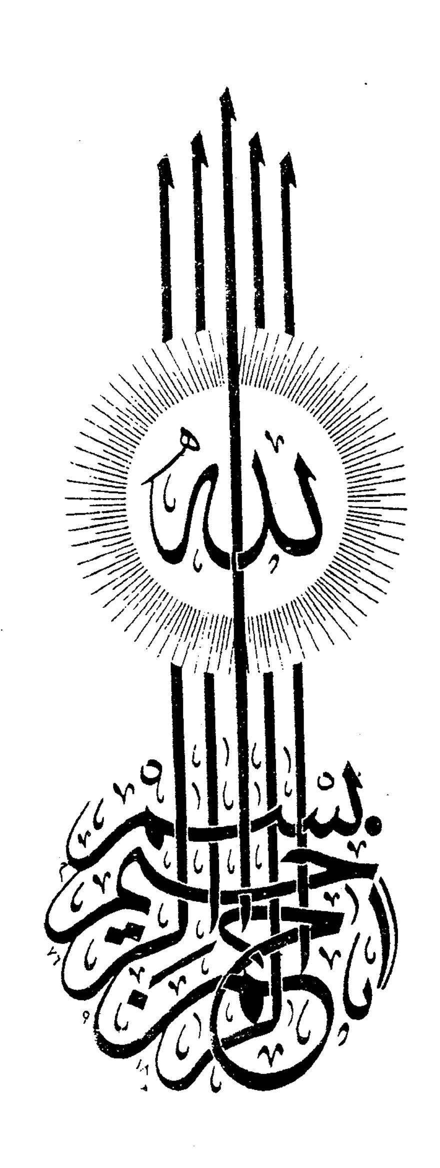
(١٢)

الجزء الثانى

تاريخ الإصدار : سبتمبر ٢٠٠٢

مركز الاهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

مؤسسة الأهرام - شارع الجلاء - الرقم البريدى ١١٥١١ تليفون : ٥٧٨٦١٠٠ - ٥٧٨٦٢٠٠ - ٥٧٨٦٣٠٠ - ٥٧٨٦٤٠٠ - تلكس ٩٢٠٠٢ فاكس : ٥٧٨٦٤٤٣


الله
بسم الله الرحمن الرحيم



بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم : فكر وفلسفة المركز للملفات الوثائقية

لقد بدأ مركز الأهرام فى تقديم شكل جديد من خدمات المعلومات الا وهى الملفات الوثائقية وذلك من خلال مايملكه من تراث معرفى متراكم لأكثر من مائة وخمسة وعشرون عاما ، يشمل أصدارت الأهرام اليومية ودورياته المتعددة ، والتى تغطى قطاعات وأنشطة مختلفة ومتنوعة ، وذلك بهدف تقديم خدمة معلوماتية ووثائقية متكاملة بإعتبار ذلك ذاكرة التاريخ ومرأه الحاضر وأستشراق المستقبل .

وقد بدأ مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات أصدار تلك الملفات منذ بداية عام ١٩٨٦ فى شكل أتجاهين :

الأول أصدارات الملفات الشخصية والموضوعية للأحداث التاريخية .

والثانى أصدارات الملفات للأحداث الجارية على الساحة الوطنية والعربية والدولية .

وذلك بهدف جمع التراث ورصد الحداثة فى نفس الوقت لتقديمه إلى الباحثين والمتخصصين والدارسين آملين أن يجدو فيه منافع تساندهم فى إعداد الدراسات والأبحاث والتقارير لخدمة المجتمع ، ومراكز اتخاذ القرار فى الدولة ، علاوه على مساندتها للباحثين فى القضايا الاقليمية والعربية والدولية .

واخذت الفكرة خلال السنوات الماضية مراحل التطوير والتحديث وفقا للاتجاهات الفكرية الحديثة وباستثمار تكنولوجيا المعلومات حيث تم التزود بمصادر معلومات متنوعة خارج دائرة اصدارات الأهرام ، لدعم ومسانده الخدمة سواء كانت مصادر معرفيه عربية أو دولية حتى تتسع رؤية المساحة المعرفية فى مكونات ومصادر الملفات الوثائقية ، علاوة على استخدام تقنيات متطورة فى معالجة مواد المعلومات ، مما أضاف تنوع كمى ونوعى يضمن التعرف على الاراء والافكار من كل الاتجاهات ، حتى لايكون الباحث أسير فكرة أورأى محدد ، كما شمل التطوير ايضا منهجية ترتيب وتصنيف مواد المعلومات من خلال الضبط الببليوجرافى لإعداد فهرس مصنف يقود الباحث إلى مواد المعلومات بطريقة أنضباطية ومقننة من خلال تحديد للواصفات ، أو الكلمات الدالة للمحتوى المعرفى ، إضافة إلى التحول من الوعاء الورقى الحامل لمواد المعلومات إلى الوعاء الميكروفيلمى ، وأخيرا الوعاء الالكترونى الممثل فى الأقراص المدمجة C . D مع إعداد قاعدة بيانات ببليوجرافية فى نفس الوقت .

وهكذا – بحمد الله وتوفيقه – تم إعداد وتجهيز مايزيد على ٢٠٠ ملف وثائقى تغطى موضوعات وشخصيات واحداث متعددة ومتنوعة ، ويجرى فى نفس الوقت إعداد ملفات اخرى للاحداث التاريخية والجارية ، وذلك فى ضوء خطة العمل التى تفى بحاجات مجتمع المستفيدين فى مصر والوطن العربى .

والله ولى التوفيق &

مدير مركز الأهرام
للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

مهندس . نبيل الوردانى

مركز الاهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

مؤسسة الأهرام – شارع الجلاء – الرقم البريدى ١١٥١١ تليفون : ٥٧٨٦١٠٠ – ٥٧٨٦٢٠٠ – ٥٧٨٦٣٠٠ – ٥٧٨٦٤٠٠ – تلكس ٩٣٠٠٢ فاكس : ٥٧٨٦٤٤٣



المدخل الموضوعى

مركز الاهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

مؤسسة الأهرام - شارع الجلاء - الرقم البريدى ١١٥١١ تليفون : ٥٧٨٦١٠٠ - ٥٧٨٦٢٠٠ - ٥٧٨٦٣٠٠ - ٥٧٨٦٤٠٠ - تلكس ٩٢٠٠٢ فاكس : ٥٧٨٦٤٤٣

م	الموضوع	المصدر	التاريخ	من	الى
١	**إتفاقيات**				
	١ - اتفاقية أوسلو				
	* نعم للاتفاقية ... !	أهرام ويكلى	٩ سبتمبر ١٩٩٣	١٣٧	-
	- حول اتفاقية أوسلو للسلام لحل النزاع العربى الفلسطينى مع اسرائيل				
	٢ - اتفاقية يالتا فبراير ١٩٤٥				
	* الرجوع إلى يالتا ... تعليق	الأهرام	٢٧ ديسمبر ١٩٨٩	٥٩	-
	- تحديد شروط استسلام المانيا وشروط اشتراك الاتحاد السوفيتى فى الحرب ضد اليابان				
	- لم يفكر احد فى الرجوع إلى اتفاقيات يالتا وإلى مانشر عنهما لنعرف ما تم نقضه ونفيه ونهايته				
٢	**الاتفاق الفلسطينى - الاسرائيلى (١ - ٣)**				
	* تحليل حول الاتفاق الفلسطينى - الاسرائيلى بداية .. لانهاية	الأهرام	٨ سبتمبر ١٩٩٣	١٣٦	-
	- الاتفاق يتضمن اعترافا اسرائيليا واقعيا بمنظمة التحرير الفلسطينية واعلان المبادىء الخاصة بترتيبات الحكومة الانتقالية الذاتية				
	* العروبة بعد الاتفاق الفلسطينى - الاسرائيلى	الحياه	١٤ ديسمبر ١٩٩٣	١٤٨	١٥٠
	- الايديولوجيا المطلقة كما سادت وجعلت المصلحة القطرية والخيانه القومية واحدا				
	* العروبة بعد الاتفاق الفلسطينى - الاسرائيلى	الحياه	١٥ ديسمبر ١٩٩٣	١٥١	١٥٣
	- عملية البناء تتطلب تواضعا فى تحديد الأهداف				
٣	**الارهاب**				
	* الارهاب والتغيير .. وجهة نظر سياسية	الأهرام	١٦ يونيو ١٩٩٢	١٠٦	١٠٨
	- الاسباب السياسية للارهاب				

م	الموضوع	المصدر	التاريخ	من	الى
	الارهاب (تابع)				
	- علاقة الارهاب بالتغييرات القيادية وثبات قاعدة التجنيد السياسى التى يتم اختيار الوزراء والمحافظون منها وضرورة اعادة بناء الوسط السياسى				
٤	**أزمة الخليج**				
	* حسابات الموقف المصرى من أزمة الخليج (طريقين)	الأهرام	٦ فبراير ١٩٩١	٨٨	٨٩
	- اما الوقوف مع العراق سرا ومسك العصا من الوسط علنا وما يترتب على ذلك من خصومات				
	- اما أن تأخذ مصر موقفا حازما بالفعل والقول دبلوماسيا وسياسيا وعسكريا لمنع العراق من تقويض المنطقة بأسرها				
٥	**أمن الخليج**				
	* أمن الخليج (مقال)	الأهرام	٢٠ يناير ١٩٩١	٨٢	٨٥
	- أبعاد الأمن الاقليمى لأى منطقة				
	- التهديدات التى يتعرض لها مجلس التعاون الخليجى				
	- المشروع الأوروبى والمشروع المصرى حول الأمن والتعاون فى الشرق الأوسط				
	- النظام الأمنى الجديد والمستويات التى من خلالها يمكن اقامة نظام أمنى جديد				
٦	**الأمن الأقليمى**				
	* مستقبل النظام الاقليمى فى الشرق الأوسط :	الحياه	٤ أكتوبر ١٩٩٣	١٣٨	١٣٩
	- المطالب التى يجب أن يحققها الأمن الأقليمى لدول الشرق الأوسط				
	- المراحل التى سيتم بناء الأمن الاقليمى عليها				
	* جهود التسوية السياسية واعتبارات الأمن الاقليمى المنشود	الحياه	٣٠ أكتوبر ١٩٩٣	١٤١	١٤٢

م	الموضوع	المصدر	التاريخ	من	الى
	الأمن الأقليمى (تابع)				
	- الاطار الاستراتيجى الجديد لسياسات التسلح فى الشرق الأوسط				
	- تعدد الصراعات و تطور الفكر العسكرى				
٧	**الانتخابات**				
	* الديمقراطية وأزمة الخليج !	الأهرام	٢٧ أكتوبر ١٩٩٠	٧٨	-
	- حول قرار الاحزاب المعارضة بمقاطعة الانتخابات القادمة لمجلس الشعب والمطالبة بضرورة اعادة النظر فى هذه المقاطعة				
	* مصر التنمية .. والانتخابات	الأهرام	٩ نوفمبر ١٩٩٠	٧٩	٨١
	- يجب أن تكون انتخابات مجلس الشعب فرصة للحكومة لكسب ثقة الشعب				
	- لماذا لاتزال مصر مديونه بكل هذه الديون بالرغم من أموال البنوك				
	- لماذا تعثر وفقر الاستثمار فى مصر وضعف الطاقة الانتاجية				
٨	**البث التلفزيونى**				
	* نحن والبث التلفزيونى المباشر	الأهرام	٨ سبتمبر ١٩٨٩	٤٩	٥١
	- تعليق على الاتفاق الفرنسى مع كل من مصر وتونس للبث التليفزيونى المباشر				
	- الذعر والخوف من القيم الرأسماليه الاستهلاكية والقيم الغربية وانفتاح الثقافات المختلفة والتأثر بها				
	* ريدج يتزوج إوشين	الحياه	١٢ ديسمبر ١٩٩٣	١٤٦	١٤٧
	- حول انقسام الشعب المصرى حول الاعجاب لمسلسل ريدج والأستياء من أوشين مما يدل على اختلاف الثقافات				
	- مطالبة شركات الانتاج الاعلامى بجمع المسلسلين فى مسلسل واحد				

م	الموضوع	المصدر	التاريخ	من	الى
٩	**التضامن العربى**				
	* التضامن العربى ليس صناعه أمريكية !!	الأهرام	٣ سبتمبر ١٩٨٨	١٣	١٥
	- مؤتمر القمه العربى الطارىء - الانتصارات العراقية				
	- المقاومة الفلسطينية كلها مؤشرات أن الوحده العربيه نابعه من قلب الوطن العربى				
	* المهام المفروضة على التجمعات الثلاثة (الخليج والمغرب ومنطقة الشرق الأوسط)	الأهرام	٢٢ فبراير ١٩٨٩	٤٤	-
	- أن يكون لكل تجمع ممثل يحضر الدورات والمؤتمرات ويتبادل الخبرات				
	- حل الصراعات والخلافات بين الاعضاء الخاصه بكل تجمع ومن خارج التجمع				
	- التنمية الاقتصادية				
١٠	**التكامل العربى**				
	* الاسمنت والبتروكيماويات والتكامل العربى والتعارض بين السياسة والهدف الاستراتيجى	الأهرام	٦ يناير ١٩٩٠	٦٠	-
	- فى مجال البتروكيماويات قامت مصر بالتعاون مع الشركات الاجنبية				
	- قيام العراق والاردن بتحقيق الاكتفاء الذاتى فى صناعة الاسمنت وعدم الاستيراد من مصر فكيف يكون التكامل العربى				
١١	**دراساته**				
	* اعداد دراسه بعنوان (العودة الى الصف العربى مصر والوطن العربى ٧٨ - ١٩٨٨)	الجمهورية	٦ ديسمبر ١٩٨٨	٢٠	٢٣
	- دكتور اسامه الباز يستخدمها كشهادة أمام المؤتمر الثانى للعلوم السياسية وصراحة رؤيته حول مستقبل السياسة الخارجية المصرية				
	* دراسة للدكتور عبدالمنعم سعيد (ثلاث محاور لانقاذ النظام العربى)	صوت الكويت	٣٠ يناير ١٩٩١	٨٦	٨٧

م	الموضوع	المصدر	التاريخ	من	الى
	دراساته (تابع)				
	- النظام العربى .. الى اين بعد الغــزو العراقـى للكويت ؟				
	- يستعرض مشروع بيكر بانشاء بنيه أمنيه شـرق أوسيطه				
	- ترصد اتجاهات العلاقـات العربيـة - العربيـة والتناقضات التى بها				
١٢	**السلطة**				
	* من يحرس الحراس ؟	الأهرام	٢٩ يونيو ١٩٩٠	٦٦	٦٨
	- ما هى الكيفيه التى يتم التوفيق بها وضـرورة وجود السلطة أو الحكومة وحماية هذه السـلطة وحراستها				
١٣	**العلاقات**				
	أ - **المصرية - السوفيتية**				
	* بداية تعاون أوسع .. تعليق	الأهرام	١٨ مايو ١٩٨٨	٥	-
	- حول زيارة د / عصمت عبدالمجيد الى الاتحـاد السوفيتى				
	- التعاون فى مجال الصناعه والسلاح والاقتصـاد والثقافة				
	ب - عربية - ايرانية				
	* مستقبل العلاقات العربية الايرانية وتأثيرها علـى منطقة الشرق الأوسط	الأهرام	٢ يوليو ١٩٨٨	٧	٩
	- كيف تبدأ مرحله جديده من العلاقات مع ايـران يكون السلام أساسها				
	جـ - إيران - العراق				
	* العلاقة بيـن ايـران والعـراق هـل تحالفـات استراتيجية أم تكتيكيه ؟ ؟	الأهرام	٢٧ أكتوبر ١٩٩٣	١٤٠	-
	- هدف كل منهما فى الوصـول لمصالحـه مـع الغرب وخاصة واشنطن				

م	الموضوع	المصدر	التاريخ	من	الى
١٤	**الغزو العراقى**				
	* تحليل النظام الدولى : حسابات أول أزمة كبرى فى زمن التسويات العظمى	الأهرام	٨ أغسطس ١٩٩٠	٧٢	٧٣
	- غزو العراق للكويت وتفسير بعض المراقبين وفوائد ذلك لإيران من رفع أسعار النفط				
	- فوائد الغزو العراقى لتركيا واستعادة مكانتها فى الشرق الأوسط لتملكها ورقة أنابيب النفط العراقية				
	* المفاجأه العراقية - تحليل استراتيجى	الأهرام	١٢ أغسطس ١٩٩٠	٧٤	٧٥
	- غزو العراق للكويت وتخطيط طويل المدى وتدريب				
	- كيف بدأ صدام الطريق لغزو الكويت وكيف استغل مؤتمر جده للضغط على الدول العربية ومطالبتها بجدول زمنى لتنفيذ المطالب العراقية				
	* اللحظات الفاصله عن الحرب الوشيكه والتسويه البعيده	الحياه	٢١ أغسطس ١٩٩٠	٧٦	-
	- مراحل أزمة الخليج - خمس مراحل				
	* الحاجه الى رؤوس بارده !!	الأهرام	٢ سبتمبر ١٩٩٠	٧٧	-
	- آثار ذلك الغزو على المصريين وعودتهم تاركين أموالهم				
	- أنواع النظم العربيه والى اى نظام ننتمى				
	- صدام ودعوته الى التكامل العربى فى خطابه يوم توقيع اتفاقية انشاء مجلس التعاون العربى				
١٥	**الفكر العربى**				
	* الفكر السياسى العربى لا يعترف بالتغيير من حوله ولايتغير	الحياه	١٠ يونيو ١٩٩٣	١٢١	١٢٤
	- لايواكب الثورات التغيريه التى حدثت فى العالم ويظل هناك أزمة فى الفكر				

م	الموضوع	المصدر	التاريخ	من	الى
١٦	**كأس العالم**				
	* لماذا لا نفوز بكأس العالم ؟	الأهرام	١٩ يناير ١٩٩٠	٦٢	٦٤
	- ما هو التمثيل المشرف والى متى سنظل من دول العالم الثالث ؟				
	- التقدم يجب ان يكون فى التعليم والصحه والسياسه والاخلاق أو يجب ان يكون قضية شامله				
	* كأس العالم وأشياء اخرى	الأهرام	١ يونيو ١٩٩٠	٦٥	-
	- حول تعادل الفريق القومى مع الفريق الهولندى وكيف وصل الفريق المصرى لهذا النصر فلن يكون كعادته من الشعوب المستلمه للهزيمه وستظل هامته مرتفعه بين الأمم				
	* الطريق الى كأس العالم ... !!	الأهرام	٢٨ يوليو ١٩٩٠	٦٩	٧١
	- الدروس والعبر التى تستخلصها من الفوز بكأس العالم وكيف نوجه هذا الاصرار والعزيمه للتخلص من كل مصائبنا				
	- الشروط الخمسه للنمو والتقدم				
١٧	**مجلس التعاون العربى**				
	* مجلس التعاون العربى (القمه الثالثه) فى صنعاء والطريق نحو الوحده الشامله وما ينبغى عمله	الأهرام	١٢ ديسمبر ١٩٨٩	٥٨	-
١٨	**المفاوضات العربية - الاسرائيلية**				
	* نظره أخرى على المفاوضات العربية - الاسرائيلية	الأهرام	٩ يوليو ١٩٩٣	١٢٥	١٢٧
	- الاساليب الثلاثه للمفاوضين العرب				
	- المفاوضات الثنائيه - المفاوضات متعدده الاطراف				

م	الموضوع	المصدر	التاريخ	من	الى
١٩	**مشروع اوروبا ١٩٩٢**				
	* أوروبا ١٩٩٢ بين الحقيقه والخيال – حول تحديد موعد اعلان السوق الداخلية الموحده بين الدول الاثنى عشر الاعضاء – الاسباب التى تدعو للشك دون التفاؤل بانجاز المشروع	الأهرام	٥ مايو ١٩٨٩	٤٥	٤٧
	* العلاقات الدولية والعلاقات العربية الأوروبية – مشروع أوروبا ١٩٩٢ ما الذى تبغى أوروبا تحقيقه – تأثير المشروع على الأطراف الخارجية – انعكاسات المشروع اقتصاديا وسياسيا	السياسة الدولية	ديسمبر ١٩٨٩	٥٥	٥٧
٢٠	**المناطق الآمنه**				
	* مقال (مناطق فكر آمنه .. للجميع) – المناطق الآمنه هى محاولة المجتمع الدولى حماية مجموعه من البشر يتعرضون لخطر جسيم وتطبيقها على الفكر المصرى والارتفاع بروح المسئولية الفكرية والسياسيه لدى المثقفين	الأهرام	٢ أغسطس ١٩٩٣	١٣١	١٣٢
٢١	**النظام العالمى**				
	* النظام العالمى الجديد بين الانهيار الاقتصادى الأمريكى المزعوم والصعود الأوروبى المتعثر	الحياه	٢٦ يوليو ١٩٩٣	١٢٨	١٣٠
٢٢	**النظم الدولية**				
	* النظام الدولى – أكتوبر ١٩٧٣ ما حدث – أكتوبر ١٩٨٩ وما يحدث من تغيرات فى كل النظم الدولية	الأهرام	١ أكتوبر ١٩٨٩	٥٢	٥٤
	* المعادلة الصعبه بين الاستقرار والتغيير – ما هو هدف التغيير وكيف نحافظ على الاستقرار وسلامة المجتمع	الأهرام	٢٤ سبتمبر ١٩٩٢	١١٨	١١٩

م	الموضوع	المصدر	التاريخ	من	الى
	النظم الدولية (تابع) – عدم القدره على مواجهة تلك المعادلة يكشف عن خلل خطير فى النظام السياسى **أ – الديمقراطية**				
	* القوى السياسية والمسأله الديمقراطية فى مصر – شكل المصرى الذى تتخيله القوى السياسيه المختلفه وتتصور أنه يمكن أن يكون حرا ومسئولا – الأعمده الرئيسية التى يقوم عليها الديمقراطية **ب – الرأسمالية**	الأهرام	٢٩ ابريل ١٩٨٨	٢	٤
	* مقال حول امكانيات التنميه الرأسماليه المستقله فى مصر – الاعتراضات الثلاثه على الرأسماليه المصرية	الأهرام	١٣ سبتمبر ١٩٨٨	١٦	١٩
٢٣	**النفط** * العمل العربى المشترك (بقعة الزيت) مقال – لم يفكر العرب فى تطوير تكنولوجيا النفط كى يساهم فى إنتاجه وتسويقه ومكافحة تلوثه – دعوه للتعاون بين دول النفط فى الخليج للعمل فى هذه الاتجاه	الأهرام	١٥ يناير ١٩٩٠	٦١	–
٢٤	**اللغه** * ضبط الكلام ... !! – يجب ضبط الكلام دون تعميم فى المضمون ولا نطلق الاتهامات دون بينه وتحديد المصطلحات وعدم المبالغه فيها – ارجاع الاضمحلال السياسى المعتذن فى مصر الى لغة الخطاب والحديث	الأهرام	١١ أغسطس ١٩٩٣	١٣٣	١٣٥



المدخل الشخصى

مركز الاهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

مؤسسة الأهرام - شارع الجلاء - الرقم البريدي ١١٥١١ تليفون : ٥٧٨٦١٠٠ - ٥٧٨٦٢٠٠ - ٥٧٨٦٣٠٠ - ٥٧٨٦٤٠٠ - تلكس ٩٢٠٠٢ فاكس : ٥٧٨٦٤٤٣

م	الشخصيات	المصدر	التاريخ	من	الى
١	**أحمد بهجت**				
	* دراسه نقديه لكتاب دكتور عبدالمنعم سعيد (حرب الخليج والفكر العربى المعاصر)	الأهرام	١٤ نوفمبر ١٩٩٣	١٤٣	–
	* تعليق على كتاب الدكتور عبدالمنعم سعيد (حرب الخليج والفكر العربى) وملاحظة التطور الملموس فى اسلوبه والاحداث	الأهرام	١٥ نوفمبر ١٩٩٣	١٤٤	–
	* تعليق على كتاب دكتور عبدالمنعم سعيد (حرب الخليج والفكر العربى) وتعليق على الفجوه الكبيره بين تقدم اسرائيل فى العلوم والتكنولوجيا ومحاولة الدول العربية اللحاق بهذا التقدم وتضيق الفجوه كاتب بالأهرام	الأهرام	١٦ نوفمبر ١٩٩٣	١٤٥	–
٢	**صالح محمد حسن**				
	* يعقب على مقال (القوى السياسيه والمسأله الديمقراطيه فى مصر) للدكتور عبدالمنعم سعيد – الاصلاحات التى يمكن اجرائها للوصول الى الديمقراطية المتوازنه نقيب المحامين بأسوان	الأهرام	٣ يونيو ١٩٨٨	٦	–
٣	**عمرو عبدالسميع**				
	* فى حوار مع دكتور عبدالمنعم سعيد فى صالون الاقتصادى حول : – ملامح النظام العالمى الجديد – علاقات مصر الدولية الاقتصادية – تركيب الطبقة الرأسمالية الجديده – تحديد أسباب وملامح منحة البحث العلمى فى مصر – تحديد حدود التناقض بين التعدديه الاقتصادية والاجتماعية والمركزيه السياسيه	الأهرام الاقتصادى	٩ يناير ١٩٨٩	٢٤	٣٢

م	الشخصيات	المصدر	التاريخ	من	الى
	عمرو عبدالسميع (تابع)				
	* حوار مع الدكتور عبدالمنعم سعيد فى صالون الاقتصادى حول - الطبقة الرأسماليه الجديده وطبيعتها وظروفها - القطاع العام والخاص - العلاقة بين العمل الوطنى والقوى السياسيه فى مصر - ضريبة الاستيراد وضريبة الانتاج المحلى - المجلس الأعلى للصحافه واختيار رؤساء وقيادات الصحف كاتب بالأهرام الاقتصادى	الأهرام الاقتصادى	١٦ يناير ١٩٨٩	٣٣	٤٣
٤	**محمد حسنين هيكل**				
	* هيكل وحرب الخليج .. (٦) حروب البترول .. !! د / عبدالمنعم سعيد يعلق على كتاب الدكتور هيكل حيث أن حروب الدنيا كلها حروب بترولية منذ الحرب العالميه الأولى	العالم اليوم	١ يونيو ١٩٩٢	٩٠	٩٢
	* هيكل وحرب الخليج ... القرن الأمريكى القادم ... ! - تعليق على كتاب جون كنيدى الذى يتحدث فيه عن تصدع القوه الأمريكية وتدهور الاقتصاد الأمريكى - رد جوزيف نادى بكتاب مضاد على كتاب كنيدى (القياده المحتومه) يتحدث فيه عن قوة أمريكا وتفوقها وتأثيرها فى باقى الدول وتحول أمريكا من المنتج الصلب الى المنتج الناعم يدل على قوتها لاعلى الضعف	العالم اليوم	٦ يونيو ١٩٩٢	٩٣	٩٥
	* هيكل وحرب الخليج (٣) - تعليق على لغة كتاب الدكتور هيكل ووصف للكتاب ولغاته	العالم اليوم	٦ يونيو ١٩٩٢	٩٦	٩٩

م	الشخصيات	المصدر	التاريخ	من	الى
	محمد حسنين هيكل (تابع)				
	- حقيقه القوه الأمريكيه وكيف نقيس هذه القوه				
	* هيكل وحرب الخليج (٥) رؤية النظام العربى .. !	العالم اليوم	١٥ يونيو ١٩٩٢	١٠٤	١٠٥
	- العلاقة بين أمريكا والعراق				
	- الازمات التى واجهها النظام العربى				
	- منظمة التحرير الفلسطينية وقمة الجزائر والانتفاضه				
	- أكبر عملية تنمية فى التاريخ والاعتماد المتبادل بين الأقطار العربية				
	* هيكل وحرب الخليج كوابيس اسرائيلية ... !	العالم اليوم	٢٠ يونيو ١٩٩٢	١٠٩	١١٢
	- تعليق على رؤية الاستاذ هيكل لموقع اسرائيل من حرب الخليج واصراره على أن حرب الخليج ما هى الا محصلة عوامل خارجية جباره				
	* هيكل وحرب الخليج قصة الابتزاز والتصعيد ...!	العالم اليوم	٢٤ يونيو ١٩٩٢	١١٣	١١٤
	- تجاهل هيكل محاولات وطريقة صدام فى التصعيد والابتزاز				
	- تناقضات أسباب غزو العراق للكويت وتضاربها التى غابت عن د / هيكل				
	* هيكل وحرب الخليج ... الحلقة الأخيره عن الحاضر والمستقبل	العالم اليوم	٣٠ يونيو ١٩٩٢	١١٥	١١٧
	- الفصل الأخير يتحدث عن الحاضر والمستقبل الذى صوره يغلب عليه الهم والظلام واليأس وخسائر ودمار البيئة				
	* هيكل وحرب الخليج ...	العالم اليوم	٩ يونيو ١٩٩٢	١٠٠	١٠٣
	- نحن والغرب : قراءه فى النظام العالمى				

م	الشخصيات	المصدر	التاريخ	من	الى
	محمد حسنين هيكل (تابع) -- تعليق على اسلوب د / هيكل ما بيـــن المفـــاهيم على المستويين النظرى والعملى -- العلاقه بين العرب والغرب -- أمريكا والبحث عن عدو وعلاقتها مع العراق				



مدخل الدول

مركز الاهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

مؤسسة الأهرام - شارع الجلاء - الرقم البريدي ١١٥١١ تليفون : ٥٧٨٦١٠٠ - ٥٧٨٦٢٠٠ - ٥٧٨٦٣٠٠ - ٥٧٨٦٤٠٠ - تلكس ٩٣٠٠٢ فاكس : ٥٧٨٦٤٤٣

م	دول	المصدر	التاريخ	من	الى
١	**أمريكا**				
	* بدايات أمريكية غير مبشره	الأهرام	١٥ مايو ١٩٨٩	٤٨	—
	- اليوم تبدأ الولايات المتحده رد فعلها تجاه القضية الفلسطينية				
	- أمريكا تبعث بوفد لزيارة المنطقة ومستوى التمثيل لا يشير الى اهتمام أمريكى فورى				
٢	**إيران**				
	* الموقف الايرانى الأخير : طبيعته ودوافعه (١)	الأهرام	٢ أغسطس ١٩٨٨	١٠	١٢
	- دائرة للحوار حول قبول ايران قرار مجلس الأمن بوقف الحرب ومناقشة الموقف الايرانى وآثاره الحاليه والمتوقعه على المدى البعيد على الأطراف المباشره وغير المباشره				
	* إيران والولايات المتحدة الأمريكية (مقال)	الأهرام إبدو	١٧ مايو ١٩٩٣	١٢٠	—
	- نحو نزاع جديد				
٣	**فلسطين**				
	* الحوار الأمريكى - الفلسطينى (مالنا وما علينا) حول لقاء شولتز مع ادوارد سعيد وأعضاء المجلس الوطنى الفلسطينى وخطوه نحو الاعتراف بالفلسطين كطرف أساسى فى الصراع	الأهرام	٣ مارس ١٩٨٨	١	—

■ الحوار الأمريكى ـ الفلسطينى

مالنـــــا .. وما علينـــــا

لقاء شولتز مع ادوارد سعيد وابراهيم ابو لغد ، الأمريكيين من اصل فلسطينى ـ واعضاء المجلس الوطنى الفلسطينى ـ يجب ان يؤخذ فى حدوده دون مزايدة او مناقصة . فاللقاء من الناحية يشكل خطوة نحو الاعتراف بالفلسطينيين كطرف اساسى فى الصراع ، ويحمل شبهة الاقتراب من منظمة التحرير ، ومن ثم ـ وبقدر من المبالغة ـ فانه يكسر اتفاقا أمريكيا اسرائيليا بعدم التعامل مع الممثل الشرعى والوحيد للشعب الفلسطينى . والأهم انه يحمل اشارة الى الحكومة الإسرائيلية ، وخاصة شامير ، ان واشنطن اعتصرت كل مايمكن اعتصاره لصالح اسرائيل من فكرة المؤتمر الدولى ، وان هناك ثمنا سيدفع للطرف العربى مقابل ذلك .

ومن ناحية اخرى يمثل اللقاء غطاء لتقارب اسرائيلى امريكى اعظم من اى مرحلة سابقة ، ولكن الجديد انه يتم فى وقت اصبحت فيه الحرب ممكنة فى المنطقة ضد سوريا او الاردن او السعودية او العراق ، بعد ان عاد شامير الى اسرائيل حاملا معه من المساعدات مايدعم آلتها الحربية . كما يمكن ان يمثل نهاية المطاف بالنسبة لامريكا تبدا بعدها فى اعتصار تنازلات من الجانب العربى الذى لم يعد لديه مايتنازل عنه . وهو من جانب ثالث ـ وهو الاهم ـ يمكن ان يكون اسفينا يدق بين الفلسطينيين ، وداخل الصف العربى ، بين المؤيدين والمعارضين . وهو رابعا ، يمكن ان يكون اداة للكسب الوقت حتى يمكن اجهاض الانتفاضة .

لذلك علينا ان نرتب أولوياتنا بغض النظر عما تفعله امريكا واسرائيل . واولها الحفاظ على الانتفاضة وصمودها واستمرارها . وثانيها الحفاظ على الصف الفلسطينى والعربى . وثالثها ان تكون الجهود الدبلوماسية بالقدر الذى تحقق اهدافنا وليس اهداف الآخرين ■

د . عبدالمنعم سعيد



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهرام

التاريخ: ٢٩ ابريل ١٩٨٨

القوى السياسية والمسألة الديمقراطية فى مصر

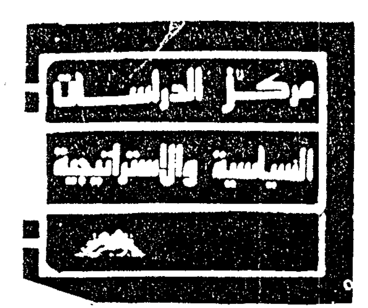
كل القوى السياسية فى مصر، الحكومة والمعارضة، الاحزاب والنقابات، من يعمل فى العلن ومن يمارس فى الخفاء، يطالب بالديمقراطية، ويعلن فى جميع برامجه الرسمية وغير الرسمية، ان هدفه هو إقامة مجتمع ديمقراطى تسوده الحرية، واحترام حقوق الانسان، والتعددية الفكرية، وتحترم الحريات الشخصية، ويشارك المصريون على اختلاف مشاربهم فى اختيار حكامهم، وحتى فى صناعة القرار. ولا جدال ان هناك خلافا حول ما هو قائم. فالبعض - فى الحكومة بالطبع - يعتقد ان المجتمع الديمقراطى قائم بالفعل، إلا من وثبة اخيرة سوف يتم عبورها حين تصبح الظروف ملائمة!. والبعض الآخر - فى المعارضة بطبيعة الحال - مؤمن اننا لم نبتعد عن السلطوية إلا بخطوة او خطوات قليلة ولا يزال الطريق وعرا وشاقا. ولكن ما يهمنا هنا انه على بعد المسافة بين الطرفين فإن المثال السياسى واحد، وهو الديمقراطية، ولا يوجد بيننا - الا فى اقصى الهوامش - من يطالب بالاستبداد حتى ولو كان مقرونا بالعدل او مجتمع السمن والعسل حيث الحاجات ملباة، والرخاء مستتب. ولم يعد فى داخلنا - الا فى اقصى اجنحة اليسار واليمين وابعدها - من يؤمن بالتصفية الجسدية لمصريين آخرين بوصفهم «كفارا» او «اعداء للشعب». ورغم ذلك فما بال كافة فرقنا السياسية تطالب كل يوم بمطالب تبعدنا عن المثال المعلن وتقربنا من الحالة المرفوضة!!

وحتى لا يفاجا الكثيرون ممن يتحدثون عن المثال صباحا ومساء، نهارا وليلا، فدعونا نسترجع معا البديهيات. فالديمقراطية - او الشورى كما يفضل البعض تسميتها - هى النظام السياسى الوسط بين الفوضى من جانب والاستبداد من جانب اخر. وهو نظام يقوم على ثلاثة اعمدة: دولة فاعلة تمنع بالقانون المجتمع من الانحراف نحو الفوضى والحرب الأهلية والعنف فى حل منازعاته، ومجتمع مدنى له مؤسساته وقواه الاقتصادية والاجتماعية التى تقف دون جنوح الدولة إلى الاستبداد. وفى وسط هذا النظام يوجد المواطن الفرد حرا ومسئولا وفاعلا ومشاركا. واذا كانت هناك مشكلة فى مصر منذ فجر تاريخها القديم فهى طغيان دور الدولة على المجتمع والمواطن الفرد معا. فبعد ان وحد مينا القطرين قاضيا بذلك على اول - وربما آخر - حرب اهلية عرفتها البلاد بين شمال الوادى وجنوبه منشئا فى ذلك من قلب الفوضى دولة عفية فتية، اصبحت الدولة هى المسيطر والمهيمن على مصير المجتمع وقدر الافراد. وفى احيان كثيرة اختزلت الدولة فى فرد حاكم صار إلها يعبد ويسبح بحمده فى الأزمان القديمة، وتصك باسمه العملة ويدعى له من فوق المنابر فى الازمان الوسيطة، اما فى العصر الحديث فقد حلت الصحافة والاذاعة والتليفزيون محل المنابر فى إطلاق الاوصاف والالقاب على الحاكم فجعلته قائدا وزعيما وملهما، وفى احيان اخرى مؤمنا.

وفى الوقت الحالى، ورغم الانفراج الديمقراطى ونمو القطاع الخاص بطريقة سريعة، فإن الدولة تظل على عنفوانها ولا تفول عافيتها. فالدولة هى المنفق الاول فى البلاد، وهى الموظف الاول حيث يعمل لديها ما يزيد على ٤,٥ مليون مواطن، وهى كذلك المستثمر الاول التى يتضاءل بجانبها اى استثمار فردى مهما كبر وعلا، وهى عامل الاتصال والاعلام الاول فى الوطن بما تملكه من اذاعة وتليفزيون، وما تشرف عليه من صحف قومية، وهى ايضا المعلم الاول فمهما زادت نسبة التعليم الخاص التى هى من الحضانة حتى شهادة الثانوية العامة، فإن الغالبية العظمى، بل والساحقة من المواطنين تتعلم فى مدارس الحكومة وجامعاتها، هذا فضلا عما تستأثر به كافة الدول الاخرى فى العالم من جيش وبوليس واجهزة بيروقراطية تعطى المواطن شهادة عند الميلاد واخرى عند الوفاة وتتدخل فى سائر اوجه حياته بين اصدار الشهادتين.

ورغم ذلك فإن معظم القوى السياسية فى البلاد تطرح مطالبا وتنادى بشعارات ليس لها من نتيجة سوى زيادة هيمنة الدولة وسيطرتها. فاليسار بماركسيية وناصرييه وتقدمييه لديه موقف مزدوج يستحق الدهشة. فهو من ناحية يطالب بالديمقراطية بصلابة واستمرارية وكفاحية تدعو الى الاعجاب وهو يطالب بحزم بحق كل القوى فى التعبير فى نفسها فى تكوين احزابها، ولا يكف عن المطالبة بحقوق النقابات واستقلاليتها، وهو يدافع باستمرار عن حقوق الانسان ضد البطش بكافة انواعه ويطالب بحقوق التظاهر والاضراب والمشاركة السياسية الواسعة للجماهير (وهو فى ذلك يطالب بتدعيم المجتمع المدنى)، ولكنه من ناحية اخرى يطالب بإبقاء كل شىء فى يد الدولة، فهو ينزعج اذا ما قدمت الحكومة تنازلا للقطاع الخاص، او ارادت السماح بالتعليم الخاص، او تنازلت فى مجال التجارة الخارجية، او حاولت تقليل الدعم. ولو ترك الأمر لليسار فإنه يطالب بالمزيد من سيطرة الدولة على النشاطات





د . عبد المنعم سعيد

المختلفة من صناعات الحديد والصلب حتى السينما والمسرح . ورغم ان اليسار بصفة عامة يعترف به ويدعى انه يدافع عن ، القطاع الخاص المعروف بالراسمالية ، الوطنية ، فإننا لا نجد في ملفه وكتابات مفكريه مثالا واحدا يصلح لشرف هذا الوصف فالراسمالية المصرية تابعة ، وطفيلية وغير منتجة وتتميز بلصوصية غير مسبوقة . وهكذا فإن اليسار وان كان يريد مجتمعا مدنيا في السياسة لا يلبث ان يرفضه في الاقتصاد ويعطي الدولة المطعونة والمرفوضة - كل القوة الاقتصادية التي تتحكم بها في رقاب العباد الذين يريد اليسار تحريرهم .

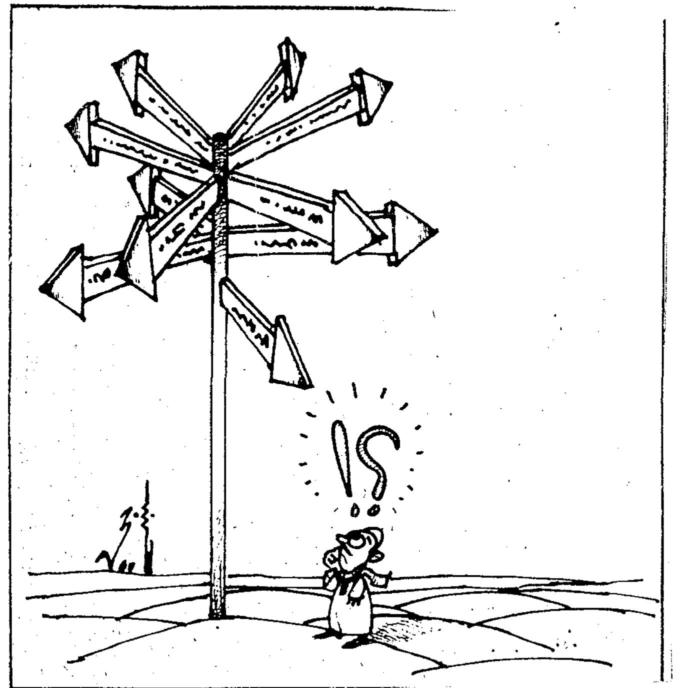
ولا يحتكر اليسار وحده هذا التناقض وذلك الالتباس ،فاليمين الليبرالى ، يعيش فيه من قمة الراس حتى اخمص القدم ولكن بطريقة اخرى : فهو من ناحية يعتبر مقولة المجتمع المدنى وتقويته الاساس الجوهرى لشرعيته ، فهو مطالب دائما بالحرية التعددية في مواجهة ، الشمولية ، التي تعاني منها المذاهب الفكرية الاخرى وهو المنادى دوما بتخليص هيئة الدولة والمطالب دائما باطلاق الحريات للقطاع الخاص والراسمالية المصرية دون تصنيف او توصيف . ولكن الى هنا يقف الفكر الحر فهو بعد ذلك يطالب الدولة بالتدخل ليس فقط لاقامة الحواجز الجمركية لحماية القطاع الخاص ومنتجاته - وهو امر مشروع امام المنافسة الاجنبية ولكن المطلوب ايضا إقراضه ، فاذا فشل في سداد ديونه ، فعلى الدولة جدولتها او الغائها ، وعلى الدولة ايضا ان تتدخل لحمايته من مطالب عماله ، وبعد ان تعفيه من الضرائب وتعطيه اراضى رخيصة او دون ثمن ، وعليها ان تكون دوما مستعدة لاقالته من عثراته وازالة العقبات امامه . باختصار شديد فإن الدولة عليها ان تكون موجودة دائما ولكن بشرط الخدمة المستمرة للقطاع الخاص وتلبية رغباته ، ونزواته وهو المنوط به ان يكون المكون الاقتصادى للمجتمع المدنى الذى سوف يحد من سلطة الدولة وهيمنتها .

والحق ان التيار الدينى الاسلامي يبدو من على السطح اكثر القوى السياسية اتساقا فهو يشارك الجميع المطالبة بالديمقراطية الكاملة ، حتى ان اختلف مع الجميع في ضرورة تسميتها شورى . وبغض النظر عما اذا كان ذلك هدفا تكتيكيا او استراتيجيا فإن هناك اتساقا فكريا وعمليا للتيار الدينى نحو هذا الهدف فهو لايكتفي فقط بالمشاركة السياسية في الانتخابات ومجلس الشعب ، وانما ايضا يعمل على اقامة الاساس الموضوعى لمجتمع مدنى خاص به ، فهو يقيم شركاته وبنوكه ، ويمد تاثيره الى النقابات والجمعات المهنية وغير المهنية ، وينشىء مؤسساته الاجتماعية من مدارس ومستشفيات وفنادق سياحية ، وله علاقاته الدولية الخاصة التي تمتد من مكة حتى جزر الباهاما ، وفي اسواق المال من طوكيو حتى نيويورك . هكذا فإن التيار الاسلامى لا يكتفى بالمطالبة بالمجتمع المدنى كما يفعل اليسار ، او بالدعوة كما يفعل اليمين الليبرالى ، ولكنه يقيمه بالفعل وفق رؤاه ومشيئته . ولكن ما يفعله التيار في السياسة والاقتصاد لايلبث مرة اخرى ان يسحبه في مجالات الفكر والاخلاق فهو لايكف عن مطالبة الدولة بالتدخل فعليها ان تراقب السينما والمسرح والكتب وافلام الفيديو والحفلات الموسيقية والاعلانات ، حتى لا يتسرب فيها ايه ثغرة تكون مقدمة للغزو الفكرى الساحق الماحق الذى سوف يدك قلاع الايمان في صدورنا وجوانحنا . والمدهش ان التيار الدينى وهو يطالب الدولة ان تخضع جددنا امام كل جهاز للتليفزيون يغفل عن انه قد حقق اعظم انجازاته بين الشباب والمجتمع باسره في غيبة تدخل الدولة ، وان قطاعات عريضة من المواطنين قد تحولت في ملبسها وسلوكها طوعا وارتضاء الى ما ينادى به التيار الاسلامى دون اغلاق للمسارح او اطفاء لدور العرض السينمائى او تشميع لمحال بيع الفيديو .

وبالطبع فان الحكومة - وحزبها - لايمكن ان تترك هذا التناقض ، احتكارا خالصا للمعارضة فهى قد وضعت الديمقراطية والاستقرار والتنمية ، شعارا لها ابان الحملة الانتخابية في العام الماضى تطالب المواطنين كل يوم بالاعتماد على الذات ، وعدم الاعتماد على الدولة المرهقة والمثقلة في كل شىء ولكنها في نفس الوقت مصممة ان تبقى كل الخيوط في يدها في السياسة والاقتصاد والفكر والاخلاق ومثلما تريد تنظيم المرور في كل تقاطع فانها تريد تنظيم وجود الاحزاب وتنظيم الاستثمارات وتنظيم الحياة السياسية حتى المعارضة فإنها تريد تنظيمها حسب مشيئتها . فالمطلوب من المعارضة ان تتحاور دائما بغض النظر عما تقوم به الحكومة من اجراءات ، حتى تلك التى تقوم بتقليم اظافرها . باختصار شديد فان هناك فجوة كبرى بين كلام الحكومه وحزبها من جانب وافعالها من جانب اخر فالكلام فيه الكثير من اللا مركزية الاقتصادية والسياسية وفيه الكثير عن المزيد من التعددية، ولكن الفعل دائما شىء أخر فهناك دائما المزيد من تدخل الدولة وهناك طوارىء خاصة بكل قطاع .

المشكلة الكبرى هنا ليست فقط ان الدولة تقوى بينما يضعف المجتمع المدنى، وهو عكس المطلوب في الديمقراطية وانما الاثار السلبية التى يلقيها كل ذلك على الانسان المواطن المفروض انه العامود الثالث للديمقراطية . فما هو شكل المصرى الذى تتخيله القوى السياسية المختلفة وتتصور انه يمكن ان يكون حرا ومسئولا وفاعلا ومشاركا ؟

النمط السائد عند اليسار للانسان المصرى هو نمط الانسان العاجز غير القادر على فعل شىء إلا بمساعدة الدولة ، فهى التى عليها ان تعلمه وتحافظ على صحته ثم توظفه وترفع من مستواه المعيشى . وهو انسان لايستطيع ان يفعل شيئا وحده او بالتعاون مع الآخرين ، أو من خلال تنظيمات اجتماعية ينشئها ويحافظ عليها ويدافع عنها . اما الصورة عند اليمين الليبرالى فهى اكثر عجبا فالنموذج عن الليبراليين في العالم اجمع هو الراسمالى الذى يرتاد ويكتشف ويستثمر في الصحراء ويحولها الى ذهب وهو الذى يخاطر براس المال ولكنه يكسب في النهاية ، وهو القادر على المنافسة التى من خلالها وحدها يزيد الانتاج ويحقق صالح المستهلك من خلال الوفرة التى تحققها الراسمالية . ولكن عندنا فالنموذج هو الانسان الخامل ، فهو لايرتاد ولا يكتشف وبدلا من ان يستثمر ويخاطر



فالاسهل والاحوط ان تبيع له الدولة القطاع العام وان تحميه من المنافسة الاجنبية وتاخذ بيده فى كل المجالات والا فانه سوف يضع راسماله فى البنوك الاجنبية التى تستثمرها بدلا عنه ، ويحصل هو على الفوائد وعلى راحة البال .

والتيار الدينى الاسلامى لديه صورة عن المصرى انه انسان ملوث بالقيم الغربية والغزو الفكرى ، وملىء بالجراثيم والميكروبات الاخلاقية والاجنبية لو ترك على حاله ـ دون تدخل من الدولة ـ فانه سوف يرتكب كافة الجرائم الاخلاقية والمطلوب من هذا المصرى ان يصبح انسانا معقما لا يرى شيئا اجنبيا او خارجيا ، فالافلام والموسيقى والفن ما هى الا بدع لن تصيبه الا بالمرض ، والتليفزيون يثير خيالاته غير الصحية ، ويدعو الى الخطا والخطيئة . واخيرا فان نموذج المصرى لدى الحكومة وحزبها عجيب فهو انسان قاصر لو ترك وشانه لارتكب من الحماقات والفوضى والارهاب ما يهز امن الوطن وامانه ، ولذا فان المطلوب هو متابعته ومراقبته وفى بعض الاحيان تشجيعه !!

واذا كان الحال كذلك فلماذا نعجب اذا انصرف المصرى عن المشاركة ولم يذهب الى صناديق الانتخابات ولم يندرج فى عمل الاحزاب ولم يعمل ولم يستثمر فالكل نيابة عنه ـ يطالب بتدخل الدولة لكى تحدد له كل شىء وتنظم حياته ولا تترك له حتى حريته فى ان يقرر متى يفتح التليفزيون ومتى يغلقه . وكل على طريقته

يخشى عليه وباختصار شديد لا يؤمن به مهما تعددت الشعارات عن الانسان والمواطن والجماهير والامة ، فوصاية الدولة مطلوبة وان اختلفت اشكالها بين الفرق السياسية ، فكل يفضل نوعا معينا منها ، ينوى ان يطبقه حال وصوله للحكم . ولكن هذا النوع المعين بالضرورة سوف يقود الى الوصاية فى باقى نواحى الحياة الاخرى ومن ثم فان الديمقراطية لاتبدو سوى طريق لتطبيق نوع او اخر من الوصاية . النتيجة النهائية لكل ذلك اختلال واضح لصالح الدولة على حساب المجتمع والمواطن . وليت ذلك يقود الى دولة قوية وفاعلة فمثل هذه الدولة لعبت ادوارا تاريخية فى التحديث والتصنيع والتراكم الراسمالى ولكن الحادث هو زيادة هيمنة الدولة بمعنى انتشارها وتدخلها دون فعاليتها واصبحت مرهقة الى حد التشبع يظهر ذلك فى ثقل حركتها وقدرتها على مواجهة ما يطرا وياتى وليس هناك من بين القوى السياسية من يدعو لان تعمل فى حدود الطاقة والموارد ، فالكل يطالب الاخ الاكبر بان يفعل ، شيئا . واذا جمعت كل الاشياء ، فان ما هو موجود لا يسد رمق ويكفى حاجة ، واذا كانت هذه القوى ، او يفترض فيها انها الحارس الامين على الديمقراطية ، وانها الحكيم الذى يعمل بداب على تدعيم المجتمع ودور الفرد ، وهو القاضى الذى ينظر فى ظروف المجتمع والدولة ويصحح الميزان بينهما ، فمن يحرس الحراس ومن يحكم بين الحكماء ومن يقضى بين القضاة ؟! □

■ العلاقات المصرية السوفيتية :

بدايــة تعــاون أوســـع

منذ عقدين من الزمان لم تكن زيارة وزير الخارجية المصرى لموسكو تثير دهشة احد ومنذ عقد واحد فان مثل هذه الزيارة اصبحت من المستحيلات وغدا عندما يصل د . عصمت عبد المجيد فان فصلا جديدا من العلاقات بين مصر والاتحاد السوفيتى سيبدأ . هذا الفصل سيكون اكثر واقعية من الفصلين السابقين ومن ثم سيكون اكثر ديمومة من سابقيه ، لانه سيعبر عن المصالح المشتركة للطرفين اللذين اكتشفا ان مابينهما من مصالح اكثر بكثير مما تخيلا فخلال السنوات الخمس الماضية اعاد الطرفان اكتشاف بعضهما البعض . فادركت موسكو ان تخوم العالم العربى لايمكن ان تكون بديلا عن القلب ، وان نار الخلاف مع مصر كانت اكثر لطفا من جنة المتقلبين العرب ، وان تجربة العقود الاربعة الماضية تشهد بان شهادة دخول او خروج القوى العظمى للمنطقة يبدأ من مصر .

وعلى الجانب الاخر فان القاهرة ادركت ان مشاركة الاتحاد السوفيتى فى المؤتمر الدولى ـ اذا مانعقد يوما ـ هى ضرورة عربية اكثر منها مطلبا سوفيتيا وان جزءا كبيرا من الصناعة المصرية يتطلب قطع الغيار السوفيتية والاهم السوق الاشتراكى والسلاح المصرى بعد عقد من الاعتماد على واشنطن لايزال سوفيتيا فى غالبيته والاهم من ذلك كله عرفت ان موسكو فى عهد جورباتشوف اكثر حركية وفعالية وواقعية فمنذ بدأ جس النبض فى عام ١٩٨٢ و ١٩٨٣ ومع عودة العلاقات فى عام ١٩٨٤ وماتلاها من تصاعد العلاقات الاقتصادية والثقافية والفنية حتى السلاح المصرى بقطع الغيار والصناعة المصرية بالخبراء واعادة جدولة الديون فى وقت تمنعت فيه واشنطن ونادى باريس وصندوق النقد الدولى فان القاهرة ادركت ماادركه الحكماء من قبل وهو انه من الخطورة بمكان ان يضع الانسان بيضه كله فى سلة واحدة .

د . عبد المنعم سعيد



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهرام

التاريخ: ٣ يونيو ١٩٨٨

تعقيب على مقال « القوى السياسية والمسألة الديمقراطية فى مصر »

نشرت « الاهرام » فى عدد الجمعة الموافق ٤/٢٩ ... بل بحثا - لمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بال... بقلم الاستاذ الدكتور عبدالمنعم سعيد عن القوى السياسية والديمقراطية فى مصر - والحق انه مقال يتسم بالصراحة الواقعية ... تغلب عليه مسحة من التشاؤمية كانت واضحة فى نهاية المقال ... ان الاحزاب اذا حكمت حراسا على الديمقراطية فان الحراس ... الى حراس عليهم !!

ولقد كان حريا بسيادة - كاتب المقال - ان يركز ... جانب هام عند استعراضه للاعمدة الرئيسية التى تقوم عليها ... الديمقراطية ، وهو مايتعلق بالمواطن المصرى الذى اعتبره بحق احد ... الاساسية فى بناء الديمقراطية بل اهمها فالتركيز على هذا الد... العمل على تقويته يمكن ان يغير النظرة المستقبلية التى راها ... ديمقراطية فى بلادنا الى نظرة تفاؤلية .

وقد ارجع كاتب المقال عزوف المواطن عن المشار... العمل السياسى الى ان الاحزاب القائمة جميعا تلتقى على المطالبة بد... لة لبرامجها بما فى ذلك حزب الحكومة لكن هذا ليس السبب الو... ليس السبب الرئيسى لهذا الموقف ففى اعتقادى - ان السبب الرئيسى لهذه السلبية هو الاحساس بعدم الاطمئنان الى جدوى المشاركة فى العمل السياسى بالاسلوب الذى يمارس به فى بلادنا فاذا نظرنا الى ماتبدا به هذه الممارسة ونقصد به العملية الانتخابية فان اقل مايوصف به مايجرى فى هذه المرحلة هو عدم الثقة فى سلامتها فالجداول الانتخابية متهمة بعدم الصدق والطريقة التى يتم بها الاداء بالاصوات متهمة بعدم الدقة حتى عمليات رصد الاصوات واعلان النتائج لم تنج من الاتهام .

والمواطن المصرى - ليس بطبيعته زاهدا فى المشاركة السياسية ولكنه يحتاج الى اعادة او تاكيد الثقة لديه فى ان مشاركته مجدية وستكون ذات اثر وان صوته سيكون معدودا ولن يتوه ضمن مايجرى عليه الحال فى هذه العملية .

فاذا امكن ان نعيد لهذا المواطن ثقته فى جدوى مشاركته فى العمل السياسى بداية بمرحلة الانتخابات مرشحا وناخبا - فانه بذلك يكون الحارس الامين على الديمقراطية فى بلادنا ومن خلاله يعود الى المجتمع المدنى (من مؤسسات ونقابات واحزاب) نشاطه القوى والسوى - بوصفه احد الاعمدة الهامة فى بناء الديمقراطية .

ولكن كيف السبيل الى ذلك ؟؟ - الحل ليس مستحيلا وان كان يبدو مستعصيا ويمكن ان يكون باجراء اصلاحات جذرية تكمن فى ال... الاتية :

١ - بالنسبة للعملية الانتخابية فانه يمكن - بل يجب - ان يعهد بها الى رجال قضائنا العادل من بدايتها الى نهايتها وكل مراحلها .

٢ - ابعاد المحافظين عن الانضمام الى الاحزاب السياسية - تلافيا لما تتركه دعوتهم لمناصرة حزب معين من عدم تكافؤ الفرص بين الاحزاب فى المعركة الانتخابية .

٣ - اعطاء الصبغة القومية الحقيقية لوسائل الاعلام المسموعة والمرئية والصحافة القومية فى الاداء بالقدر الذى يعكس المضمون القومى لهذه الاجهزة

وبذلك - الذى عرضت اليه - اعتقد انه يمكن الوصول الى ديمقراطية متوازنة .

صالح محمد حسن

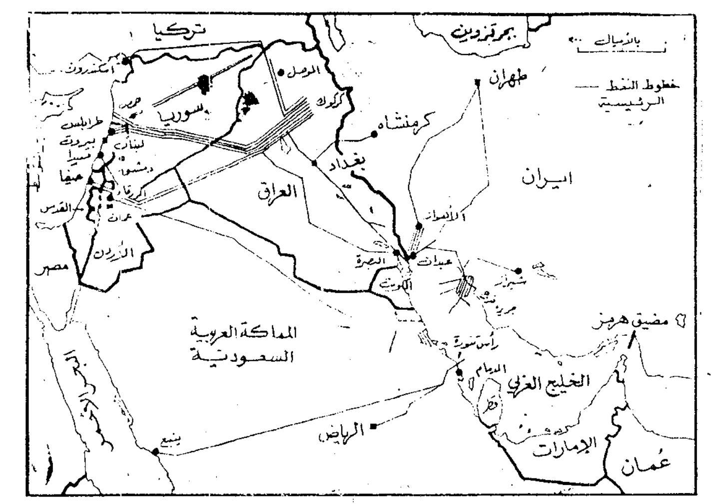
نقيب المحامين باسوان



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهرام

التاريخ: ٢٢ يوليو ١٩٨٨



الأجدى بالبحث الآن

مستقبل العلاقات العربية الايرانية

اتى القرار الايرانى بقبول قرار مجلس الامن رقم ٥٩٨ الذى ينص على وقف إطلاق النار بين العراق وإيران ، لكى تبدا مرحلة جديدة فى العلاقات العربية ـ الايرانية ، سوف تمتد ليس فقط للتاثير على المنطقة العربية بل ايضا على الشرق الاوسط باكمله . مثلما كانت الحرب بداية لتغيرات عميقة فى دول وشعوب المنطقة ، وفى طبيعة التحالفات الاقليمية والدولية على مدى ثمانى سنوات ، فإن إنتهاءها سوف يخلق اوضاعا وترتيبات وعلاقات جديدة يصعب التنبؤ بها فى هذه النقطة المبكرة من نهاية الحرب . ولكن الممكن هنا الا تترك هذه التحولات للصدفة التاريخية ، او لدول اخرى داخل المنطقة وخارجها لكى تشحنها وفق مصالحها واهوائها ، بل ينبغى على العالم العربى ، والعراق فى مقدمته ، ان ينتهز الفرصة المتاحة لكى يعيد بناء العلاقات العربية ـ الايرانية وفق اسس تكفل علاقات صحية بين الطرفين ، تخفف او تتجاوز المرارة والصدام والدماء التى سالت انهارا على مدى ما يقرب من عقد من الزمان .

فإذا كان يمكن التعلم من التاريخ ، فإن الحكمة تطلب ليس فقط فى لحظة الهزيمة بحثا عن تجاوزها ، وإنما فى لحظة الانتصار حين ينتهى الجهاد الاصغر ويبدا بالحاح الجهاد الاكبر ، جهاد النفس ونوازعها وشهواتها وغرائزها . وفى تاريخ الدول فإن لحظة الانتصار هى اللحظة التى قد تدور فيها رؤوس الرجال ، وتتصاعد نوازع الانتقام ، ويندفع الحقد المكبوت طوال لحظات الصراع لكى تعبر عن نفسها فى رغبات الحصول على مكاسب انية ترضى الجماهير التى ضحت ودفعت ، وتحاول أن تترجم الفوز العسكرى إلى مكاسب سياسية إقليمية . وللحق فإن العراق ـ فى حالتنا هذه ـ سيكون له مبررات كثيرة ،

فمنذ انسحابه من الاراضى الايرانية فى عام ١٩٨٢ وهو يقاوم الهجمة تلو الهجمة ، والزحف بعد الزحف ، الذين إستهدفوا ليس ارضه فقط ، او عزلة عن الخليج ، بل التدخل فى تركيبته الجغرافية والسكانية ، والسعى لتقسيمه ، وفرض نظام سياسى على شعبة . ولم يكن غائبا ابدا عن ساحة الصراع تلك الحرب النفسية الشرسة التى جعلت من الانتصار الايرانى قدرا حتميا ليس منه فكاك ، بل زادت أحيانا إلى المباهاة بأن هناك تفوقا عرقيا للشعب الايرانى على الشعوب العربية وفى مقدمتها الشعب العراقى . ويزيد على ذلك أن القرار الايرانى يمكن أن يبقى

قرارا تكتيكيا يستهدف كسب الوقت ، ووقف الانهيار العسكرى على الجبهة ، وإعادة « توازن القوى » بين الطرفين ، وتحسين سمعة إيران الدولية ، والبحث عن تحالفات جديدة ، والاهم من ذلك كله إعادة ترتيب اوضاع الجبهة الداخلية بطريقة تكفل تعبئة وحشد الموارد من اجل جولة اخرى من الصراع والحرب تسعى فيها إيران للنصر ..

كل ذلك مفهوم ، وكل الاعتبارات يجب ان تبقى فى الحسبان ، ولكن المغالاة فيها يمكن ان تتجاهل ديناميكية الموقف والمتغيرات السائدة فيه . فالانتصارات العراقية جاءت اولا نتيجة صمود الشعب العراقى وقيادته ، وقدراتهما البطولية على رفض السيطرة الايرانية . ثم كانت ثانيا نتيجته أن الشعب العربى والدول العربية ، باستثناء جيوب قليلة فى سوريا وليبيا ، قد حسمت موقفها وقررت بعد سنوات طوال الوقوف بجوار الشعب العراقى ، فوفرت له ما يزيد على ٧٠ بليون دولار ساهمت فى دعم قدراته التسليحية ، وإعانته إقتصاديا على مواصلة الصمود . وكان لمصر فى ذلك دور خاص منذ بداية الحرب ، تمثل فى مجال الامداد بالسلاح والخبرة العسكرية . ولم تكن هناك صدفة ان الانتصارات العراقية قد توالت بعد إجتماع قمة عمان التى حسم فيها العالم العربي موقفه بعد تردد طال اكثر مما ينبغي . بالاضافة إلى هذين العاملين ، هناك ثالث عامل لايقل اهمية يتمثل فى موقف الشعب الإيرانى نفسه الذى قام باضراب صامت تجلى فى تغير صورته على جبهة القتال .

فبعد أن كان يستجيب لاشارة الاصبع من قبل قيادته ، فيندفع بمئات الالوف الى جبهة القتال فى موجات بشرية انتحارية ، فإنه رفض دعوات وصرخات التعبئة التى اخذت هذه القيادة نفسها تطلقها منذ مايقرب من عام من اجل الاجهاز على العراق ، والهيمنة على الخليج ، وإسقاط نظام الحكم فى السعودية ، ومحاربة الدول العربية فى ساحة ممتدة من شط العرب حتى موريتانيا . صحيح أن الحرب كانت مرهقة ومنهكة ، وأن الموقف الاقتصادى تدهور بقدر ما سقط من الضحايا ، ولكن كان هناك ايضا أن إستمرار الحرب لم يعد مشروعا ، وأن النظام الثورى قد داس على اقدام كثيرة داخل إيران وخارجها ، وقطف رؤوسا وجعل من اجساد اشلاء بلا مبرر معقول ، خاصة وأن العراق اخذ يرسل رسالة للسلام كل يوم ، وأن إيران قد إستعادت سيادتها على اراضيها .

هذه الحقيقة الاخيرة هى مايجب ان ننظر لها ونستوعبها . فايران والشعب الايرانى يمثلان احدى الحقائق الراسخة فى المنطقة ، وبينهما وبين العالم العربى علاقات ولو أن الصراع كان احدى قسماتها ، فان التعاون والدين الواحد والحضارة المشتركة والجوار الجغرافى ، كانت ايضا احدى خصائصها الهامة . والقضية المطروحة ليست عما اذا كان مطلوبا إستثمار الانتصار العراقى فى الحصول على مكاسب سياسية وإقليمية ، وإنما محاولة حل واحدة من اهم العقد التاريخية التى تقع بين العرب وإيران ، بتحويل هذه العلاقات الى نمط تعاوني وبناء يضيف لقوتنا ولاياخذ منها ، يعيننا على اعدائنا ، ولا يعطيهم حليفا جاهزا . وإذا كان فى التاريخ من عبرة ، فإن تجربة اوربا مع الثورة الفرنسية تثير التامل . فبعد ان خرجت الجحافل النابليونية لكى تهز عروشا وتقوض دولا ، فلن إنحسارها وهزيمتها لم يكن بداية لالغاء دور فرنسا وإنهاء دورها فى القارة الأوروبية ، ما حدث كان العكس ، فقد نجحت الحكمة فى اعادة إستيعاب فرنسا داخل المنظومة الاوروبية ونظامها .

ولذلك فإن امام الامة العربية والعراق فى قلبها طريقين لا ثالث لهما . الأول ان نفعل ما فعله الكثيرون فى التاريخ ، اى ان تاخذ سكرة ونشوة الانتصار العراقى برؤوسنا وان نطالب بكل شىء : نعيد ترتيب الاوضاع فى شط العرب الى ما كانت عليه قبل إتفاقية الجزائر لعام ١٩٧٥ ، وان نطالب بجزر الخليج المغتصبة الثلاث ، وان نعيد لصالحنا رسم الحدود فى كل منطقة متنازع ومختلف عليها ، وان نرسل عواصف قوى المعارضة الايرانية لكى تغير من النظام الايرانى من جذوره ، وان نتباهى ونتفاخر . والثانى ان نفعل ما فعله الحكماء ورجال الدولة - وهم قلة - فى التاريخ ، فتاخذ الفكرة بعقولنا ، ان المكاسب التكتيكية هنا او هناك ، ليست بديلا عن الانتصارات الإستراتيجية فى إقامة سلام دائم وصحى مع ايران ، عبر مجموعة من المقترحات والبدائل والخيارات والمشروعات التى تنشىء التعاون وتقيم الجسور ، وتنزع الاحقاد والكراهية من الصدور .

الطريق الاول قد يلبى الغرائز ويشفى الغليل ويحصل على التصفيق والهتاف ، ولكنه سيخلق الظروف الموضوعية لحرب الاخرى قادمة بقدر قدرة إيران على إعادة البناء . فالشعب الايرانى لن يقبل هزيمة ، ولن يسمح لاخرين ان يحددوا له نظامه السياسى والاقتصادى والاجتماعى ، وعلينا ان نتعلم من تجربتنا الخاصة ، فالشعب العراقى لم يقبل ذلك من إيران ، وكان ذلك اداته لشحذ الهمم فى لحظات بدا فيها الانكسار اقرب من حبل الوريد . وما لم يقبله الشعب العراقى البطل لن يقبله الشعب الايرانى كذلك .

الطريق الثانى ربما لن يكون لامعا ، ولا موضوعا اثيرا للصحافة والاذاعة والتليفزيون ، ولكنه سيكون اساسا لحكمة تاريخية وقدرة على جهاد النفس بقدر - إن لم يكن يزيد على القدرة على جهاد الاخرين . ولعل لهذا الطريق فائدة اخرى - لاتقل اهمية - وهى استمرار الفجوة ما بين الشعب الايرانى من جانب ، وصفوة القيادة الايرانية التى ترى فى استمرار الحرب تحقيقا ومشروعية لوجودها من جانب اخر . وهو سبيل يقطع طريق التحالفات التى يمكن لايران بناءها إستنادا إلى موقفها الجديد .

وإذا كان الحال كذلك فما العمل ؟ ما الذى يمكن عمله حقيقة حتى يبدا مرحلة جديدة فى العلاقات العربية الايرانية يكون السلام اساسها الدائم وليس الهدنة التى يستعد فيها كل طرف لجولة جديدة ؟ وهل يمكن بعد كل الدم الذى سال انهارا على الجانبين ، والشهداء الذين سقطوا ، والبيوت والمدن التى دمرت ، والاموال التى اهدرت ، ان يقوم السلام والحب بدلا عن الكراهية والحرب ؟ الاجابة هى نعم بلا تردد ، فالصراع العراقى الايرانى على حدته

لم يكن اكثر حدة او وحشية من الصراع الفرنسي الالماني ، او الاقتتال الامريكي الياباني ، وفى الحالتين الاخيرتين ، بعد حروب عالمية ، واستخدام للقنابل الذرية ، فإن التحالف بين اطراف الصراع قائم ، والرخاء بينهم مشترك . بكلمات بسيطة فإنه لايوجد ما هو « ابدى » فى علاقات الدول وان التاريخ - قبل وبعد كل شيء - هو صناعة بشرية ونتاج خيارات انسانية .

ما يمكن عمله يبدا من لحظة وضع وقف إطلاق النار موضع التطبيق برقابة دولية . فنطالب برقابة من الدول الاسلامية تاكيدا على رابطة الدين المشترك بين الشعبين ، وان جسر الحضارة الاسلامية يمكن ان يصل ما انقطع ويلحم ما انكسر . بعد ذلك تاتى رسالتنا الاعلامية لايران وللعالم ، فيكون جوهرها التعاون وليس عن الانتصارات ، وحديثها عن المستقبل حيث تبدا صفحة ومرحلة جديدة وليس عن الماضى وما دار فيه وكان ، ولتكن تجربة الحرب ومعاناتها تجربة مشتركة . اكتوى باهوالها الطرفان ، وكان فيها من الحماقات والأخطاء والخطايا والذنوب ما يكفى الجميع ، ولتكن مسئولية الماضى مشكلة للمؤرخين ، اما السياسيون فامامهم إقامة الحاضر وصناعة المستقبل .

ولكن الرسالة الاعلامية وحدها لاتقيم علاقات بناءة يكفيها أن تهيىء الجو النفسى ، واساس المصالحة : أما السلام نفسه فإنه يستند إلى قاعدة تعاقدية وبناء إيجابى . وهنا فإن إتفاقية الجزائر لعام ١٩٧٥ تصلح أن تكون قاعدة السلام التعاقدية ، فقد إرتضاها الطرفان فى السابق ، كما أن العراق أعاد التأكيد عليها أثناء فترات القتال - وهى تعطى إيران مبررا للادعاء بأن العراق لم تحقق مكاسب إقليمية نتيجة الحرب ، وأخيرا فإن لها قبولا عربيا ودوليا . ولكن الأهم أن نتقدم خطوات نحو بناء أكثر ديمومة للسلام ، فبامكاننا المبادرة - خاصة من الجانب العراقى - باعلان منطقة الخليج منطقة للرخاء المشترك ، تبدأ باصلاح ما دمرته الحرب ، ثم تفتح أبواب التجارة وإنتقال العمالة والتفاعل الثقافى والحضارى بين الطرفين على اساس من الاحترام المتبادل وعدم التدخل فى الشئون الداخلية لكل طرف .

وبمقدور العراق ان يأخذ زمام المبادرة ، فبعد وقف اطلاق النار وقبول إيران للتفاوض من اجل معاهدة السلام ، فإن المعارضة الايرانية ليس مكانها بغداد ، ولكن حيث يرغب الشعب الايرانى لها أن تكون . قد نختلف مع النظام الايرانى وايديولوجيته وفكرة ، ولكنه ناتج الشعب الايرانى الذى عليه أن يختار وان يقرر كيف يحكم ومن يحكمه . وأخيرا فبامكاننا أن ننفتح على إيران ، فإذا كان هناك من درس للحرب ، فهو إكتشافنا فجأة اننا فى مواجهة لغز ايرانى ، ومع الالغاز تولدت الأساطير والأوهام ، ومع هذه الأخيرة خلقت الهواجس والمخاوف ، وكاننا لم نتجاور الاف السنين . هذا الانفتاح يأخذ ابعادا شعبية وحكومية ، وللمؤسسات الدينية - هنا - دور خاص وفى مقدمتها الازهر ، فعبور الشرخ الشيعى - السنى هى مهمة لصالحنا الذاتى بقدر ما هى ضرورية لعلاقات ايرانية - عربية صحية .

هذه هى مجموعة افكار ولا شك ان هناك الكثيرين يستطيعون الاضافة إليها الان ، بعد ان كان من الصعب طرح مبادرات فى وقت كانت اليد الاعلى فى الحرب لايران ، وفى الزمن الذى كانت تحتل فيه اراضى عراقية ، وفى اللحظات التى كانت الجبهة الشرقية للوطن العربى كله مهددة من طهران . ولذا فإن ما هو مطروح هنا لاينبعث من ضعف ، وإنما يستند إلى ما حققته العراق خلال الشهور الماضية ، وينبثق من حقيقة إنه ما لم ناخذ زمام المبادأة فان دولا كبرى وصغرى سوف تسعى إلى إعادة تركيب وتشكيل منطقتنا ، وليس اقرب لمصالحها من شرخ مستديم فى العلاقات العربية - الايرانية .

وإذا كانت الحرب افلتت من بين اصابعنا ، واصبحنا على وجهها الكريه ، فإن صناعة السلام تمثل فرصة لاينبغى ان تضيع ، وهى فرصة تستحق فقط الساعين اليها والمجدين فى سبيلها ، فلماذا لانفعلها مرة واحدة فى تاريخنا ، فنصنع الاقدار ولانكون موضوعا لها ! !

د . عبد المنعم سعيد

الموقف الايرانى الأخير : طبيعته ودوافعه «١»

يطرح الموقف الايرانى الاخير بقبول قرار مجلس الامن ٥٩٨ وفق تسلسل بنوده تغييرات هامة على صعيد الحرب العراقية - الايرانية بصفة خاصة والعلاقات العربية - الايرانية بصفة عامة وقد عقد مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية على مدى يومين متتالين دائرة للحوار بين خبراء المركز وباحثيه برياسة الاستاذ السيد ياسين لمناقشة ابعاد الموقف الايرانى من حيث دوافعه وطبيعته واثاره الحالية والمتوقعة على المدى البعيد .

وينشر الاهرام فيما يلى تقريرا من حلقتين حول هذا الموضوع يستند الجزء الاول منه الى الورقة التى اعدها د . عبد المنعم سعيد رئيس وحدة العلاقات الدولية وتضمنت اربع نقاط رئيسية وهى الدوافع وراء الموقف الايرانى وطبيعته واثار القرار على الاطراف المباشرين للحرب وغير المباشرين واخيرا مشكلات تنفيذ القرار ٥٩٨ ومستقبل العلاقات العربية الايرانية :

٣ دوافع أساسية وراء قرار ايران :

- تفادى هزيمة كاملة سياسيا وعسكريا
- الانقسامات حول السياسات والصراعات بين المجموعات
- توقف القدرة على تعويض خسائر الحرب

اعضاء بعثة الامم المتحدة لمراقبة وقف النار عند وصولهم الى طهران



بإعلان ايران قبولها تنفيذ قرار مجلس الامن الدولى ٥٩٨ الخاص بوقف القتال والعودة الى الحدود الدولية والبحث فى من بدأ الحرب ، تبدأ مرحلة جديدة فى تاريخ التفاعلات العراقية - الايرانية . ولا نخطىء القول اذا اعتبرنا ان الموقف الايرانى يثير تساؤلات هامة حول طبيعة المستقبل فى كل من ايران والعراق والعلاقة بينهما فضلا عن طبيعة المواقف الدولية المحتملة تجاه البلدين وتجاه الجهود المتوقعة لاعادة صياغة واقع اقليمى جديد تسوى من خلاله **المشكلات العميقة - على المستوى** النفسى للشعوب او على المستوى المادى الملموس - الذى خلقته الحرب حتى الان . والفكرة المتضمنة فى هذا السياق هى ان النهاية لاية حرب تعنى مرحلة جديدة على صعيد التفاعلات وعلى صعيد الرؤى والافكار . مع الاخذ فى الاعتبار ان خبرات التاريخ تؤكد انه ليس بالضرورة ان تكون هذه المرحلة الجديدة متوافقة كلية مع اهداف الطرف المنتصر او متضمنة اذلالا كاملا للطرف المهزوم ، بل فى الاغلب تأتى المرحلة الجديدة فى سياق اعادة ترتيب الاوضاع وبناء المفاهيم القائمة على الاستيعاب والتعاون خاصة اذا ماتعذر واستحال - كما هو الحال فى الحرب العراقية - الايرانية - ان تتوافر الاسباب والعوامل التى تتيح لطرف الانتصار الكامل والساحق على طرف اخر فضلا عن استحالة تغيير الحتميات الجغرافية الخاصة بوجود الشعبين الايرانى والعراقى العربى جنبا الى جنب .

الدوافع :

ان النقطة الاولى الجديرة بالتأمل هى الدوافع التى حدت بايران لقبول قرار مجلس الامن الدولى رقم ٥٩٨ فى هذا الوقت بالذات ، وهنا يمكن الاشارة الى ثلاث دوافع اساسية على النحو التالى : -

١ - الدوافع العسكرية وهى خاصة بالحقائق والتطورات التى باتت تحكم الجبهة العسكرية حيث الانتصارات العراقية والقدرة الكبيرة على التحرك وفرض واقع مادى جديد على طول جبهة القتال ويأتى القرار الايرانى كمحاولة لوضع حد للانتصارات العراقية وكمحاولة لوقف مزيد من التدهور داخل اوضاع القوات الايرانية بشقيها النظامى والحرس الثورى ، ذلك ان استمرار الوضع العسكرى بصورته - فيما قبل قبول قرار مجلس الامن - يحمل معه احتمالات كبيرة بان تتحول هزيمة ايران فى الجبهة الى هزيمة كاملة عسكريا وسياسيا . وهناك من الحقائق مايدعم ذلك الرأى فالقوات الايرانية خلال عامى ٨٧ ، ٨٨ تحملت خسائر مادية ومعنوية ادت الى فشل القوات الايرانية فى شن هجومها الرئيسى السنوى الذى دعت اليه وتحدثت عنه طويلا ، كذلك تعرضت مدن العمق الايرانى للقصف الصاروخى ، فضلا عن خسارة ٥٠ ٪ من اجمالى قواتها البحرية فى الخليج ، وعدم القدرة على الدفاع عن المواقع التى احتلتها فى العراق ثم عن الحدود الايرانية ذاتها . **كما لم تستطع القيادة الايرانية ان تعبىء** القوات الكافية الامر الذى يعنى ان القيادة الايرانية قد وصلت الى مرحلة الخطر بالنسبة الى مصداقيتها امام شعبها

٢ - الدوافع السياسية وهى خاصة بالانقسامات والصراعات داخل النخبة الايرانية الحاكمة ، وهى التى استطاعت من قبل ان تطيح بغيرها من الاجنحة الاخرى والبديلة ثم مالبثت ان سيطرت الانقسامات والخلافات داخلها ولاسيما بين القيادتين السياسية والعسكرية حول الاسلوب الامثل فى ادارة الحرب وبين دور كل من القوات النظامية والحرس الثورى ، وايهما تكون له الغلبة : الولاء للخومينى والنظام ام الاحتراف العسكرى ومعايير الكفاءة بوجه عام . كما حظى الهدف من الحرب ببعض الانقسامات التى تراوحت بين ضرورة الاستمرار فى الحرب حتى اسقاط النظام العراقى وبين ضرورة وقفها لاعادة بناء الداخل ثم تصدير الثورة من موقع اكثر قوة وتماسكا

كذلك فان الانقسامات عرفت طريقها وتجسدت اكثر بين الاجنحة المختلفة **حول قضية من يخلف الخومينى - حيث** تبلور اتجاهان احدهما يعرف بالتشدد والالتزام الايديولوجى وابرز رموزه احمد خومينى ، وآخر بات يعرف بالبراجماتية والقدرة على بناء التحالفات والتوازنات ويقوده هاشمى رافسنجانى . الى جانب صراعات وانقسامات النخبة الايرانية هناك الى انقسامين اخرين احدهما الانقسام داخل المساندين للثورة والذى يجىء رفض الغالبية منهم التطوع وعدم الاكتراث بنداءات آيات الله وقيادات البلاد بالذهاب الى الجبهة كأبرز دلالاته . والثانى هو ذلك الانقسام حول الاسلوب الاقتصادى الامثل لاعادة توجيه موارد البلاد ، وثمة شقاق دائر بين الاجنحة الايرانية المختلفة حول طبيعة النظام الاقتصادى وهل يكون رأسماليا ام اشتراكيا او ذا طبيعة **خاصة حيث يتم التزاوج بين اكثر من** نظام فى وقت واحد ووفق اى معايير ، يضاف الى ذلك ان دستور الجمهورية الايرانية الاسلامية لم يضع قواعد التعامل بين البرلمان والسلطة التنفيذية مما ادى الى شلل فى عمل الحكومة ، واصبح الوضع الطبيعى هو الاحتكام الى الخومينى شخصيا ، والذى لم يفلح فى رأب الصدع بينهما

٣ - الدوافع الاقتصادية حيث تشكل عاملا هاما فى تحديد موقف كل من العراق وايران على الجبهة وبالرغم من ان الطرفين خسرا خسائر اقتصادية هائلة خلال الحرب الا ان العراق كانت لديه القدرة على التعويض من خلال القروض والمساعدات العربية والدولية بما جعله يواصل البناء الاقتصادى ، وجعل عجلة انتاجه تدور بفضل حوالى ٢ مليون مصرى ساهموا فى سد النقص فى قوة العمل الذى خلفه توجيه العراق لكل القادرين على القتال الى الجبهة

وبالنسبة لايران التى كانت خسائرها الاقتصادية اكبر من الخسائر العراقية ، فقد افتقدت القدرة على تعويضها من اطراف خارجية واعتمدت بالاساس على تمويل حربها مع العراق من خلال ما فرضته من اجراءات وضرائب على المواطنين فى الداخل ، والذين اصبحوا غير قادرين على الوفاء بهذه الضرائب فى الفترة الاخيرة وقد بلغت خسائر ايران فى الحرب حوالى ٥٠٠ مليار دولار فى تقدير بعض المراقبين كثمن للمرافق التى دمرت ولحوالى ٣٠٠ مدينة وقرية دمرت ، وحوالى ١٢ الف مصنع تم تخريبها ، وتقدر بعض المصادر ان المتوسط الشهرى للخسائر الايرانية والعراقية معا بلغ ٦,٦ مليار دولار شهريا خلال السنوات السبع الاولى من الحرب ، منها ٥ مليارات دولار خسائر ايرانية ، ١,٦ مليار دولار خسائر عراقية . وقد ادت هذه الخسائر واستنزاف الحرب لـ ٤٠ ٪ من نفقات الدولة الايرانية الى تخفيضات درامية فى العملات الصعبة المخصصة للمصانع التى تنتج المواد او السلع الاستهلاكية ونتيجة لهذا اغلقت العديد من المصانع ابوابها بسبب حاجتها لقطع الغيار والمواد الخام . وقد فاقم من الاوضاع الاقتصادية الايرانية استخدام العراق لقواته الجوية المتفوقة فى قصف المنشآت الاقتصادية الايرانية ، وقد تسببت غارات الطيران العراقى فى ربيع هذا العام الى افقاد ايران ثلث طاقتها فى مجال التكرير بما اضطرها وهى ثانى

اكبر مصدر للنفط داخل الاوبك الى استيراد منتجات بترول مكررة مثل الكيروسين ووقود الطائرات

وقد ساهمت الانقسامات السياسية فى عرقلة اتخاذ اجراءات حاسمة فى اى اتجاه لتصحيح اوضاع الاقتصاد الايرانى ، وتجدر الاشارة الى ان هناك انقساما حادا فى ايران بين كبار الملاك والتجار وممثليهم فى البرلمان والحكومة .. من جهة وبين مير حسين موسوى رئيس الوزراء من جهة اخرى والذى يتهم بتدمير البنية الاقتصادية فى البلاد ، فى الوقت الذى يتهم فيه موسوى وانصاره مؤيدى الليبرالية الاقتصادية بتخريب الاصلاحات المتمثلة فى تاميم التجارة الخارجية واعادة توزيع الاراضى

وقد فاقم من الاوضاع الاقتصادية المتردية ايقاف الولايات المتحدة لورداتها من النفط الايرانى التى تجاوزت قيمتها ٨٠٠ مليون دولار عام ١٩٨٧ . والمعروف ان مبيعات النفط الايرانى تمثل ٨٠ ٪ من الايرادات الحكومية ، و ٩٥ ٪ من حصيلة النقد الاجنبى

تكتيك ام استراتيجية ؟

ان الموقف الايرانى الاخير يطرح بدوره تساؤلا هاما حول الفهم الحقيقى لابعاده وما اذا كان موقفا تكتيكيا يحاول الالتفاف على مجموعة الانتصارات العراقية الاخيرة والعزلة الدولية التى باتت تضرب على ايران ، ام انه موقف استراتيجى يسعى الى اعادة بناء الواقع الاقليمى على اساس انهاء الحرب واعادة بناء الثقة مع الدول المجاورة وهنا يمكن رصد اربعة مداخل نستطيع عبرها الحكم الموضوعى على طبيعة القرار الايرانى وكل منها له منطقة الخاص ، وكل منها له **اعتباراته ومسئولياته** الخاصة وهذه المداخل هى : -

١ - المدخل الخاص بالثورات والذى يقوم على تفهم واستيعاب كامل للمراحل التى تعيشها الثورات الكبرى فى التاريخ ، وهو الفهم الذى يؤكد أن هذه الثورات تمر بمرحلتين اساسيتين الاولى هى المرحلة المثالية والتى تطرح فيها اهدافا عظيمة وتتصور ان بالامكان تحقيق مثل هذه الاهداف ليس فقط فى اطار الواقع المحلى الوطنى وحسب بل ايضا فى الإطار الاقليمى ان لم يكن الدولى كما فى بعض الحالات اما المرحلة الثانية فهى المرحاة الواقعية والتى تأتى بعد فترة من الزمن حيث تتجمع فيها بعض الهزائم والتراجعات التى تعوق تحقيق الاهداف الكبرى ثم ماتلبث ان تتجه الى الداخل لتحسين اوضاعه المضطربة وتقديم سابقة النموذج والمثل فى الداخل اولا وبناء على هذا المدخل ، فاذا ماكانت الثورة الايرانية قد دخلت الطور الواقعى فيمكن القول ان القرار الخاص بقبول قرار مجلس الامن هو من قبيل القرارات الاستراتيجية

٢ - المدخل الثانى هو مدخل السنه/ الشيعة . والمعروف تاريخيا ان ثمة خلافات كبرى بين انصار كل مذهب ، وفى خلال سنوات القتال طرحت الحرب باعتبارها مجالا لتصفية الحسابات بين هذين المذهبين . خاصة وان شعورا قويا يجتاح الغالبية العظمى من الشيعة الايرانيين على **وجه التحديد** بالظلم التاريخى ، ولسوف يزداد هذا الشعور عمقا وكثافة اذا ماصورت التطورات الأخيرة فى الحرب باعتبارها امتدادا لانتصارات السنة . ووفقا لهذا المدخل فان القرار الايرانى يمكن اعتباره تكتيكيا بمعنى انه يحاول الالتفاف على الضغوط الناتجة عن التطورات الاخيرة فى الحرب ، ويسعى الى بلورة متغيرات افضل تمكنه من تصحيح مثل هذا الخلل فى العلاقة التاريخية بين السنة والشيعة

٣ - المدخل الثالث وهو الخاص بالعامل القومى فى الصراع ، بمعنى ان الحرب كانت بين عنصرين قوميين متصارعين ، الاول هو العنصر العربى - القومى ، والثانى هو الايرانى - الفارسى . وبالرغم **من الجذور التاريخية لهذا المدخل الا أنه** ليست له الاولوية فى الوقت الراهن كما هو الحال بالنسبة للمدخل الثانى (سنة / شيعة)

٤ - المدخل الرابع مدخل الازمة / شراء الوقت ويقوم هذا المدخل على الوعى بان ثمة فارقا جوهريا بين الاهداف الحقيقية من الحرب ، وادارتها كأزمة ينبغى تجاوزها والخروج منها . ويفترض هذا المدخل ان محاولات القيادة الايرانية قبول القرار الدولى هو بمثابة معالجة للازمة السياسية والعسكرية التى تعيشها البلاد دون ان يحمل ذلك تخليا عن الاهداف الحقيقية من الاستمرار فى الحرب - وهى على وجه التحديد تغيير معالم الخريطة السياسية فى العراق ومنطقة الخليج - ومن ثم فإن القرار الايرانى هو من قبيل شراء الوقت والذى يعنى عدم التسليم بل تغيير إسلوب ادارة الحرب حتى يمكن اعادة بناء القوات لاستئناف الصراع مرة اخرى بافتراض ان الزمن لن يحمل معه اية تغييرات جذرية فى طبيعة النخبة الايرانية الحاكمة . ووفقا لهذا المدخل يمكن اعتبار القرار الايرانى هو قرار تكتيكى ، ومن ثم يجب التحسب لاية احتمالات باستئناف الصراع مرة اخرى ، وهنا فان المسئولية العراقية والعربية تفترض الاستمرار فى كلا الجهدين الخاصين بمحاولة تسوية الصراع سلميا جنبا الى جنب الحذر واليقظة والاستعداد لاستئناف القتال اذا استدعت الظروف ذلك

واللافت للنظر ان هناك سمة مشتركة بين المداخل الثلاثة الاخيرة وهى ان القرار الايرانى ليس سوى موقف تكتيكى لا اكثر وهو مايطرح مسئولية خاصة على الجانب العراقى والعربى عامة ذلك ان التعامل الخاطىء مع القرار الايرانى - سياسيا واعلاميا - من الممكن ان يدفع الى ايقاظ الشعور التاريخى بالظلم لدى الشعب الايرانى ومن ثم يجهض اية محاولات لجعل الموقف الايرانى موقفا استراتيجيا يسعى الى اعادة بناء الثقة وصياغة علاقات حسن جوار . وهنا يجب الحذر من اية دعوات بالتفوق العرقى والتاكيد على ان العرب والمسلمين لا يريدون شرا بالشيعة ، وان اهداف العرب الحقيقية هى حسن الجوار بغض النظر عن الاختلافات فى الامور القومية والعرقية . وخلاصة القول ان السياسة العربية ذاتها هى التى ستحدد مدى تكتيكية ام استراتيجية القرار الايرانى ، وكلما تبلورت سياسة عربية اكثر نضجا ووعيا بالاعتبارات التاريخية والسيكولوجية لاهداف التعاون والتفاعل والبناء ، زادت استراتيجية القرار الايرانى ، وزادت بذلك احتمالات توقف القتال وانهاء الحرب والدخول الى مرحلة جديدة قوامها التعاون الاقليمى وحسن الجوار وابعاد تدخلات القوى الكبير .



المصدر: الاهرام
التاريخ: ٣ سبتمبر ١٩٨٨
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

التضامن العربى ليس صناعة أمريكية!!



بقلم:
د. عبدالمنعم سعيد

المراقبون للنظام الاقليمي العربي يلاحظون أن مرحلة جديدة في تفاعلاته على وشك ان تبدأ. فبعد الانفراط الكبير الذي عاشه هذا النظام في معظم الثمانينات وبلغ ذروته في أعقاب الغزو الاسرائيلي للبنان، فإنه مع عام ١٩٨٧ وما انقضى من العام الحالى بدأ نمط جديد في الظهور التدريجي يدعو إلى وقف التدهور في العلاقات العربية ـ العربية وجذبها من القاع الذى وصلت إليه. والعدد الثالث من التقرير الاستراتيجي العربى، الذى صدر مؤخرا عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، يشير من خلال تحليل كمى وكيفى إلى وجود هذا الانفراج الذى تجسد في تحقيق درجة من السيطرة على مناطق الصراعات الملتهبة داخل الوطن العربى، وتحقيق درجة من التلطيف للتنافس وعلاقات التهديد المتبادل بين دول عربية رئيسية، ونتائج مؤتمر القمة العربى الطارىء في عمان التى أعطت انطباعا بالعودة إلى الاقتراب من نوع من الاجماع العربى وإعادة العلاقات الدبلوماسية بين مصر وغالبية الدول العربية، وأخيرا جاءت الانتصارات العراقية والنهوض الرائع للمقاومة الفلسطينية، وخاصة في الأرض المحتلة، لكى تشير بوضوح إلى القلب العربى الذى بدا انه توقف عن الخفقان قد بدأ ينبض من جديد.

كل ذلك لا يعنى أن طائر العنقاء العربى قد خرج أخيرا من رماده لكى يحقق أمانى الأمة، أو أن المشاكل العربية حلت، أو حتى ان مصادر التدهور والنكوص قد اقتلعت من جذورها، فالجرح اللبنانى لا يزال غائرا ونزيفه مستمر، والانتفاضة الفلسطينية تواجه محاولة ضرب الداخل وحصار الخارج، والسودان يواجه الانقسام والفيضان والمجاعة، وتسويات الخليج والمغرب العربى لا تزال هشة بكل المعايير. ولكن المقصود والموصوف والمرصود هنا ان هناك محاولة وبداية وكما في كل المحاولات والبدايات فإنها تنشأ استجابة لظروف موضوعية، لمواجهة منطق ثبت فساده وبطلانه، وهى تحتاج دائما للرعاية والتطوير بالافكار الخلاقة والمبدعة.

فمع نهاية السبعينيات بدا كما لو ان منطقا واحدا بدا يسود كل البلدان العربية بلا استثناء قوامه انه يمكن الانسلاخ عن الجسد العربى وتحقيق كل اهداف التنمية والأمن بعيدا عن باقى الامة التى بدت مشاكلها كبيرة وامراضها مستعصية . كان هناك من ظن ان الارتباط بامريكا يزيل كل الصعوبات ويشفى كل المواجع ، وكان هناك من اعتقد ان اموال النفط قادرة على شراء الاصدقاء والاعداء معا مع التقدم والازدهار ، وكان هناك من امن بانه يستطيع وحده دون شريك ان يخوض حربا وينتصر فيها ، وكان هناك من اقتنع بانه وحيدا يستطيع تحقيق « تكافؤ استراتيجى » مع إسرائيل ، وكان هناك من حاول ان يربط نفسه بالجماعة الاوربية فيصير فى غمضة عين جزءا من اوربا المتقدمة بعيدا عن « التخلف العربى » ، واخيرا كان هناك - ولا يزال - من وسوست له نفسه انه من خلال « الكتاب الاخضر » فقط يستطيع ان يحقق الوحدة العربية والثورة العالمية فى ان واحد !.

ولم يمض وقت طويل حتى كانت الامة كلها تدفع ثمنا هائلا لهذا المنطق من امنها وتنميتها . إسرائيل غزت لبنان ومدت ذراعها الطويلة من بغداد حتى تونس ، وايران وصلت إلى مشارف البصرة وامتد ارهابها وابتزازها عبر الخليج والكويت حتى مكة المكرمة ، وشاعت الحرب الاهلية فى لبنان والسودان وتاصلت ، حتى اصبحت مثالا لكل قوى التخريب والتدمير فرغبت فى نقلها إلى اقطار عربية اخرى . وتهدد الامن القومى العربى كما لم يحدث من قبل رغم انه انفق على التسليح خلال السنوات العشر الماضية ما يصل إلى ٤٠٠ بليون دولار (اى اربعمائة الف مليون دولار) ، واصبح الجميع على شفا كارثة كبرى . ولم تكن التنمية احسن حالا من الامن . صحيح ان التعليم انتشر والصحة تحسنت فى معظم الاقطار العربية ، وان صناعة اقيمت وتدعمت ، ولكن حصاد السنين فى النهاية كان محدودا . فبلدان اليسر اكتشفت فجاة ان المدن الصناعية التى اقامتها والتكنولوجيا المتقدمة التى استوردتها لا تعنى شيئا ما لم تتوافر السوق ، وحينما ذهبت بمصنوعاتها إلى اسواق الغرب وجدتها مغلوقة وموصدة ، وهكذا بدات المنشات الكبرى تعمل بثلث طاقتها ، وفى احيان اخرى كان لابد من إغلاقها . واقطار العسر لم تكن - بالطبع - احسن حالا ، فالديون تراكمت ومواعيد الاقساط حلت ،

وواجه الجميع - اهل اليسر واهل العسر - مشاكل الغذاء ، وباختصار شديد اصبح الكل فى الهم شركاء !

كانت هذه هى الفترة التى ازدهرت فيها كتابات عن الذهن العربى « الردىء » و« الحزين » ، وانهمك فيها مثقفون وسياسيون يجلدون الذات ويلطمون الخدود . ومن عجب ان ذلك حدث فى الوقت الذى كانت تحدث فيه ظواهر مثيرة فى رحم المجتمع العربى ، تجاهلها البعض ، والبعض الآخر الذى تنبه لها قلل من قيمتها . كان هناك لقاء عربى على المستوى الشعبى هائل بفعل انتقال العمالة وحركة السياحة ليس له مثيل فى تاريخنا الحديث ، وكان هناك بدايات اولية لاستثمارات عربية فى الوطن العربى ادانها الكثيرون لمجرد انها تقل بكثير عما تم استثماره فى بلاد الغرب . وكان هناك توسع شديد فى مجال الثقافة الذى يقترب من العربى العادى ويتوجه له فى ميادين الصحافة والاذاعة والتلفزيون والسينما والمسرح . بالطبع فإن كل هذه الادوات كانت تستخدم سياسيا فى الحرب الأهلية العربية ، ولكن ذلك كان فى الصفحة الاولى وفى افتتاحيات الصحف ونشرات الاخبار ، وبعد ذلك كانت الصفحات والمساحات متسعة للحديث عن الحضارة العربية والاسلام والموسيقى والمشكلات هنا وهناك . فحتى فى وسط الحملات والمهاترات ، كان لابد من الحديث عن طه حسين والعقاد والعروى والبياتى والفيتورى ونجيب محفوظ والطيب صالح وام كلثوم وفيروز ، وفجوة الغذاء وضرورة وجود صناعة سلاح عربية !!

هذه التطورات كلها تجمعت ، وبدا الادراك بها يتسع فى اللحظة التى اصبح فيها الطريق القطرى مسدودا . واصبح التضامن العربى ضرورة عربية وقطرية فى ان واحد . ومنذ اجتماع القمة الاسلامية فى الكويت فى يناير من العام الماضى بدات الخطوات تتوالى من وحدة الفصائل الفلسطينية الى وضع أسس تسوية مشكلة الصحراء الى وقف الحرب العراقية الايرانية إلى تسوية الصراع

الصومالى الاثيوبى ، وحتى القمة العربية التى تجمدت لخمس سنوات طوال انعقدت مرتين خلال عام واحد لمساندة العراق والانتفاضة الفلسطينية . وضمن هذا الاطار كله كانت إعادة العلاقات بين مصر ومعظم البلدان العربية . المسالة إذن جزء من التطور العربى العام ، وربما كانت ايضا جزءا من المناخ العالمى الشامل الذى يدفع نحو التسويات فى سلسلة ممتدة من امريكا الوسطى غربا حتى جنوب شرق اسيا شرقا ومن وسط اوربا شمالا حتى جنوب افريقيا جنوبا .

الرئيس القذافى فى خطاب القاه يوم الاربعاء الماضى ، يعتقد ان التطورات الحالية فى النظام العربى ما هى إلا صناعة امريكية وان عودة العلاقات المصرية العربية لم تتم إلا باوامر امريكية ، وهو يتحدى الزعماء العرب ان يعلنوا عكس ذلك . وقد جاء ذلك بالطبع وسط خطاب فيه المزيج القذافى التقليدى بين الدعوة للوحدة العربية والطاقية بكافة اشكالها الاندماجية والفيدرالية والكونفدرالية ، مع إسقاط اللعنات على كافة القادة والزعماء العرب الذين يريد الاتحاد معهم . وبالطبع - ايضا - خص مصر بنصيبها التقليدى فى خطاباته من القيام بمناورات مع امريكا وحشد الحشود استعدادا لغزو ليبيا ، وزاد عليها هذه المرة تهريب المخدرات بهدف القضاء على صمود الشعب الليبى . كل ذلك ليس موضوع النقاش هنا ، ولكن ما يستحق المواجهة بالفعل ذلك المنطق الذى يرى فى اية خطوة لتقارب عربى مؤامرة امريكية ، وليس وليد الظروف

الموضوعية والتحديات القائمة في الواقع العربي ، وكأنه كتب علينا دون امم العالم ان نستمر في التناحر والشقاق والخصام إلى ما لا نهاية في الوقت الذى يدق فيه الاعداء على صدورنا ويحاولون شق القلوب داخلنا .

المنطق القذافي يمثل شبحا لمنطق ساد المنطقة العربية حتى وقت قريب قوامه ان يتصدى بلد او زعيم لكى يمثل المصلحة العربية العليا ، ومن هذا التمثيل يستمد مشروعية التدخل في شئون باقى الاقطار العربية الاخرى .. لانه يمثل « المصلحة العليا » فهو يستطيع ان يفعل اى شيء في سبيل الهدف الاسمى . في هذا

المنطق ـ الذى هو عادة غير قابل للتجزئة ـ لا مجال فيه للفهم المشترك ، او الوفاق ، او التهدئة ، او قبول الحلول الوسط ، او فهم الظروف الذاتية والعامة لكل قطر ، فليس هناك حاجة لذلك طالما ان الامة واحدة من المحيط إلى الخليج . وكلنا يعلم حصاد هذا المنطق في الماضى ، والاهم حصاد تجربة القذافي نفسه .

فمن اجل الوحدة مع السودان كان لابد من الاطاحة بنميرى ، وحتى يتم ذلك لم يجد مشكلة في تشجيع الحركة الانفصالية بالجنوب ومدها بالاسلحة وذهب نميرى وبقيت الحركة الانفصالية ، ولم تعد المشكلة وحدة ليبيا والسودان وإنما وحدة السودان نفسها وسلامة اراضيها . ولم يجد القذافي في النظام العراقى ما يتفق مع اماله الوحدوية ، فايد إيران ، وامدها بالصواريخ التى تضرب بغداد كخطوة على طريق تحرير القدس .

وبقيت بغداد ، وتوقف الحرب العراقية ـ الايرانية ، ولكن المرارة العراقية سوف تبقى في الحلوق لفترة طويلة واصبحت المسافة ابعد بين ليبيا والعراق . ومن منطلق نفس الافكار وجه القذافي منطقه الى المغرب العربى فايد الجزائر والبيساريو في حرب الصحراء ، فاستعرت حرب كانت لا تحتاج وقودا جديدا ، ثم ـ فجاة ـ اقام اتحادا مع المغرب لكى تستعر الحرب مرة اخرى . وربما تنجح خطوات التسوية الحالية ، ولكن رصيد عشر سنوات من الحرب والدمار سوف يكون اشلاء وحقدا وكراهية .

المقصود هنا ليس النظر في سجل الرئيس القذافي ، وإنما المقصود والمطلوب الحفاظ على التضامن العربى الراهن ، او بمعنى ادق بداياته الصغيرة التى ما زالت في مراحلها الجنينية . والقول بان ما يحدث هو صناعة امريكية هو تجاوز وتجن على الواقع . لانه كما اسلفنا

فإن عودة العلاقات العربية مع مصر هو جزء من كل يحتاج لكل الجهد والعرق لكى يستمر ، والذى يضع اذنيه على نبض امريكا وإسرائيل يعلم ان هناك ترقبا وتوجسا مما يجرى على الساحة العربية ، وهو ترقب وتوجس مشفوع بتوقع ان ساكنى المنطقة في النهاية « عرب »

يتعانقون احيانا ويبوسون اللحى احيانا اخرى ، ولكنهم دائما يخرجون الخناجر والسيوف ليقتلوا بعضهم البعض ، وعلينا ان نثبت انه بعد عشر سنوات عجاف ان العرب دخلوا مرحلة جديدة اكثر نضجا ووعيا بظروفهم التاريخية ، وانهم تعلموا الدرس من تجربة السير كل في طريقه فلم يجد سوى السراب .



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهرام

التاريخ : ١٣ سبتمبر ١٩٨٨

امكانيات التنمية الرأسمالية المستقلة فى مصر

المعترضون على وجود امكانية لتنمية راسمالية مستقلة فى مصر يثيرون ثلاثة اعتراضات هامة وجادة : الاول ، ان الراسمالية المصرية لاتقدر على القيام بهذا الدور ، فهى راسمالية عائلية صغيرة وبدائية ، نشات فى ظل الاستعمار ، وتقوم بنقل التكنولوجيا وغير قادرة على خلقها ، وباختصار شديد فانها تابعة ، ولذا فانها لاتستطيع المنافسة فى السوق العالمية ، ومن ثم فان الفشل والانهيار هما قدرها ونصيبها المحتوم . الثاني ، ان الراسمالية المصرية ـ مثلها مثل كل الراسماليات ـ لابد وان تؤدى الى افقار ـ وربما تجويع ـ قطاعات واسعة من الشعب المصرى ، تمثل الاغلبية فيه ، ومن ثم تفتح الباب لصراعات اجتماعية دموية وعنيفة . والثالث ، وهو اهم الاعتراضات على الاطلاق ، ان النظام الراسمالى العالمى ، لن يسمح ابدا باستقلالية هذه الراسمالية ، او مشاركتها فى هذا النظام ، وانما سوف يسعى الى خنقها واقتلاع اظافرها فاذا كان باب الاجتهاد فى الفقه قد اغلق فى ازمان غابرة فان باب الراسمالية استقر فى المركز الصناعى المتقدم فى الغرب ، اما فى دول الهامش « العالم الثالث » فانه مغلوق وموصود .



د . عبد المنعم سعيد

هذه الاعتراضات الثلاثة فيها بعض من الصحة وكثير من الخطا . اما فى الصحة فان الراسمالية المصرية بالفعل لاتزال فى اطوارها الاولى ، والتراكم البدائى العائلى لراس المال هو سمتها الرئيسية ، والقيمة المضافة التى تنتجها محدودة وفى احيان كثيرة شبه معدومة وسوقها الاساسية هى داخل البلاد ونصيبها من التصدير اقل من نصيبها فى الناتج المحلى الاجمالى لان قدراتها التنافسية ضعيفة وواهنة . وفعلا فان النمو الراسمالى فى مصر يمكن ان يؤدى الى نتائج اجتماعية وخيمة . فتاريخ الراسماليات كلها يشير الى تضحيات وضحايا قدمتها الشعوب امتدت من تجربة انجلترا فى فجر الثورة الصناعية ، حينما حدث الاستغلال البشع وغير الانسانى للطبقة العاملة والنساء والاطفال ، حتى تجربة البرازيل الحديثة التى جعلت اكثر من ثلث الشعب يعيش حالة مزرية من الفاقه ربما اشد وطأة ـ اذا ما اخذ الحرمان النسبى فى الحسبان ـ مما كان عليه الحال قبل انطلاقتها الصناعية الراسمالية . وفى النهاية فان هناك ميلا متزايدا لاحتكار النمو الراسمالى المستقل داخل الدول الصناعية المتقدمة ، نشأ من تكثيف الاعتماد المتبادل بينها ، والذى عززته شبكة معقدة من المنظمات الدولية والشركات متعددة الجنسيات، يقف على راسها الاجتماع السنوى لقادة الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا والمانيا الغربية واليابان وايطاليا وكندا ، والذى لايدير فقط علاقات هذه الدول بعضها ببعض ، ويدير المنافسة بينها ، وانما يسعى لادارة الاقتصاد العالمى ككل بما فيه من دول متقدمة ومتخلفة على السواء ، دون استشارة لباقى سكان الكرة الارضية لما يقررون ويفعلون . هذا الاندماج المتزايد ـ رغم المنافسة ـ داخل النظام الراسمالى يجعل من التقدم احتكارا ومن الراسمالية المستقلة صناعة غربية فى الاساس تغلق الابواب فى وجه الطارقين وتقطع الطريق على الطامحين .

اما عن الخطا الكثير فينبع من غياب الرؤية التاريخية للتطور الراسمالى فى مصر والعالم ، ومن العجز عن النظر المنصف للواقع الحالى لنمو هذه الراسمالية ، والياس الذى يكاد يكون كاملا من امكانياتها وقدراتها على الانطلاق الى افاق المشاركة فى النظام الدولى وليس التبعية له ، فمن جانب فان التراكم البدائى والعائلى لراس المال يكاد يكون ظاهرة عالمية تسبق تكون الراسمالية بمعناها المعاصر .. والشركات العالمية التى نسمع عنها من امريكا غربا حتى اليابان شرقا معظمها بدات كشركات عائلية . ولم تكن شركات طومسون وفورد وهيتاشى وكروب وغيرها ، والتى يمتد نشاطها من الفضاء حتى اعماق المحيطات ، ومن اقصى القطب الشمالى حتى اغوار القطب الجنوبى سوى

شركات عائلية عند ولادتها . من جانب اخر فان الراسمالية المصرية لم تنشأ بسبب الاستعمار ، وانما رغما عنه ، وفى اطار حركة وطنية ربطت بين الاستقلال السياسى والاقتصادى ، واظهرت قدرة مدهشة على الاستمرار رغم النفوذ والوجود الاجنبى خلال النصف الاول من القرن الحالى ، والعداء المستحكم لها خلال الستينيات ، والمزاحمة والمضاربة والفساد الذى مارسته راسمالية الدولة والراسمالية الطفيلية خلال السبعينيات والثمانينيات . ورغم كل مايشاع عن غلبة الطابع الطفيلى عليها ، فانها وجهت نسبة معقولة للاستثمار الصناعى واستصلاح الاراضى والانشاءات وقدمت خدمات فى السكن والصحة والتعليم والسياحة لم يكن الاقتصاد القومى العام قادرا على الوفاء بها او تقديمها ، وليس فى مقدوره الآن او فى المستقبل ان يفعل ذلك الا بمزيد من الديون والاعباء الخارجية .

واذا كان ذلك كذلك ، فما الذى يمنع هذه الراسمالية اذن من التطور والنضج وحل مشكلات الاقتصاد القومى والمشاركة فى النظام العالمى بدلا من التبعية له ؟ الاجابة لايمكن ان تكون سهلة ولكنها ليست مستحيلة فهناك :

اولا ، المشكلة السياسية الناجمة عن الفجوة القائمة بين النظام السياسى فى مصر بكل خصائصه المركزية من جانب ، والتطور الاقتصادى والاجتماعى المستند الى التعددية من جانب آخر . وهى مشكلة يطول الحديث فيها ، ولكنها موجودة وكل مانراه امامنا هو زيادة استحكامها خاصة مع استمرار الاعتقاد بان السياسة والاقتصاد يمثلان عالمين منفصلين بينهما طلاق بين لارجعة فيه .. . **هناك ثانيا** مشكلة تنبع من الاولى وتتمثل فى السياسات المتبعة التى تفضل التاجر على الصانع وتعمل لحساب الراسمالى الطفيلى بدلا من المنتج ، وتنحاز للمستورد بدلا من المصدر ، وتدعم المزارع الاجنبى بدلا من المصرى . واخيرا فهناك **ثالثا** المشكلة المزمنة للتطور التكنولوجى فى مصر . فالتنمية الراسمالية لايمكن ان تكون ، مستقلة ، ما لم تحل معضلة التكنولوجيا وخلقها ، فلعل اكبر مشكلة تواجه الآن التنمية فى العالم الثالث سواء كانت اشتراكية او راسمالية هى ضعف القيمة المضافة التى تقدمها نتيجة اعتمادها شبه المطلق على استيراد التكنولوجيا والخبرة الفنية . وخلال التاريخ المصرى الحديث ، فان التجارب التنموية لمحمد على وطلعت حرب وجمال عبد الناصر حتى السادات كلها عجزت عن الانتقال من نقل التكنولوجيا الى خلقها .

هذه المشكلات الثلاث ليست مستوردة وانما هى نابعة من الواقع السياسى والاقتصادى والاجتماعى المصرى ، ويمكن معالجة الاولى والثانية على مدى زمنى قصير ، لانهما مشكلتان سياسيتان فى المقام الاول وتحتاجان الى قرار شجاع لايكتفى بادارة الاقتصاد القومى وانما يقوم بتغييره وتثويره بادوات سياسية . اما المشكلة الثالثة الخاصة بالتكنولوجيا فيمكن تجاوزها على مدى زمنى معقول ، فقد تراكمت لدى مصر خبرات علمية ضخمة كما ان لديها قاعدة لاباس بها للبحث العلمى ، ولكن المشكلة انها منفصلة عن العملية الانتاجية كما ان معظمها تابع للدولة التى جفت مواردها ، فاذا ما وجهت الدولة ، للقطاع العام والاهم القطاع الخاص قدرا ملائما من التمويل للبحث العلمى فانه يمكن الافلات من عنق الزجاجة التى توقف مسيرة التنمية فى مصر قديما وحديثا ، ويمكن للقطاع الخاص - غير القادر وحده على القيام بهذه المهمة خلال هذه المرحلة من تطوره - ان يقوم بالبحث والتطوير من خلال مراكز البحث العلمى والجامعات بتعاقدات تفحص مشكلات انتاجية بعينها تدفع تكلفتها .

اما عن ميل الراسمالية لافقار وتجويع قطاعات واسعة من الشعب ، فرغم الصحة التاريخية لهذه المقولة فانها ليست كافية للاستدلال على الواقع الحالى لها ، او للدلالة على مستقبلها . فالواقع ان هذه كانت سمة لازمة لاى نوع من انواع التنمية ، فلعل هناك القليل جدا مما ينشر عن التضحيات الهائلة التى قدمتها الطبقات الشعبية فى ظل الاشتراكية . وهنا فاننا لانتحدث عن الحريات السياسية وحجبها ، او سحق حقوق الانسان ، وانما نتحدث عن التضحيات المادية المتعلقة بالخبز والحياة لتجربة التصنيع السوفيتية فى عصر ستالين ، والتى نقلت المجتمع من القرن التاسع عشر الى افاق القرن العشرين ، وضعت الجماهير العاملة تحت ظروف من الافقار لاتقل فى قسوتها عن تلك التى عاشتها نفس الجماهير فى ظل التجارب الراسمالية ، وحتى وقت قريب جدا فان الطبقة العاملة البولندية كانت تطالب بعدد ساعات من العمل الاسبوعى ، حصلت عليها الطبقات العاملة فى ظل الراسمالية منذ وقت طويل ، ولايمكن لاحد القول ان الطبقة العاملة فى كوريا الشمالية تعيش فى ظل ظروف معيشية افضل من الطبقة العاملة فى كوريا الجنوبية .

وليس المقصود هنا تبرير ظروف العنت والقسر وتدهور مستويات المعيشة للجماهير العاملة ، وجعلها قدرا حتميا لايمكن الفكاك منه ، فعلى العكس فان المطلوب هو تجربة انسانية للتطور الراسمالى ، تستفيد من تجارب سبقت ، وأخرى لحقت ، وتحاول ان تجعل فى هذا التطور طريقا لتقدم المجتمع باسره . والذين ينظرون الى التاريخ المصرى الحديث كحلقات متصلة ومتشابكة وليست متتابعة او متتالية سوف يكتشفون ان البنية الاجتماعية والاقتصادية التى تشكلت فى ظل قيادة عبد الناصر وخاصة فى مجالات الصحة والتعليم والصناعة لاتزال تصلح كقاعدة وصمام امان وضمان لتجربة التطور الراسمالى من ان تصبح مسارا للتراجع الاجتماعى وسبيلا لسحق الجماهير الشعبية . هذه البنية تواجه الآن معضلتين متشابكتين : **الاولى** : انه لايوجد اتفاق عام حول ضرورتها فى المجتمع ، ويناصبها العداء اشد انصار التطور الراسمالى واكثرهم حماسة ويعتبرونها اساس كل مواجع الاقتصاد القومى ، غير مدركين انها على المدى الطويل سوف تكون السد الذى يمنع تحول التناقضات الاجتماعية الى صدامات دموية عنيفة . والثانية ان تكلفة هذه البنية اصبحت عالية ، وتتزايد تكلفتها يوما بعد يوم نتيجة الزيادة السكانية من جانب وضعف الكفاءة من جانب اخر ، بحيث ان تمويلها لم يعد ممكنا الا من مصادر خارجية سواء اخذت شكل قروض او معونات . والممكن هنا ان يتم تثبيت هذه البنية عند مستوياتها الحالية مع اطلاق حرية النمو الراسمالى بالتغلب على المشكلات السالف الاشارة اليها ، لان هذا النمو وحده سوف يكون قادرا على التمويل المصرى لهذه البنية . فالنموذج الانسانى للتطور الراسمالى فى بلادنا يجب ان يستند الى عقد اجتماعى جديد قوامه افساح المجال امام التنمية الراسمالية المستقلة ، مع ضمان الحد الادنى من الحاجات الاجتماعية الاساسية . وفى هذا الصدد على الدولة ان تقوم بواجباتها كما ان على الطبقة الراسمالية ان تتفهم هذه الحقيقة . وبدون هذا التفاهم وهذا العقد فلا تنمية هناك اشتراكية او راسمالية ، مستقلة او تابعة وانما الانهيار العام والوقوف بباب الصدقات الدولى ، نطلب المن والهبات ، نستعطف الدول الغنية المتقدمة منها والمتخلفة وصندوق النقد الدولى ونجعل من مرور كل امير بوطننا حدثا ومن زيارة كل نائب لبنك دولى امرا وشأوا .

اما عن المقولة الذائعة : ان النظام الراسمالى العالمى ، لن يسمح ، بنمط التنمية الراسمالية المستقلة والمشاركة فى مصر ، حتى لو توافرت الظروف الداخلية الملائمة ، فانها مقولة غير تاريخية او علمية : صحيح ان الراسمالية تسعى الى الاحتكار ومنع الاخرين من الحصول على الاسواق او التكنولوجيا اللازمة لتطورهم الراسمالى ولذا فان الشركات والدول تسعى الى منع المنافسة وحصار منافسيهم اذا



وجدوا . ولكن الحقيقة التاريخية ايضا تشير الى ان الراسمالية لم تكن قادرة على ذلك ، فقد خلقت الادوات والمعارض والاسواق ووسائل الاتصال التى تتطلب توسعها المستمر كنظام عالمى . فالراسمالية بتكوينها العضوى لاتنمو الا بازدهار عملية تقسيم العمل المستمر داخل القطاع الواحد بنمو قوى الانتاج ، وداخل المجتمع الواحد بين قطاعات الانتاج المختلفة ، وبين المجتمعات . ولذا فان الراسمالية التى بدات فى بلد واحد « انجلترا » مالبثت ان امتدت الى اوروبا الغربية فامريكا الشمالية فاليابان بمنطقة الباسفيك واخيرا الدول الصناعية الجديدة فى آسيا وامريكا اللاتينية . والماضى يشهد كيف كانت الراسماليات « الجديدة » فى الولايات المتحدة والمانيا وفرنسا تابعة وحصلت على استقلالها الراسمالى ، وكيف ان اليابان كانت تابعة تكنولوجيا لمحتليها ثم تفوقت عليهم . واليوم فان الراسماليات التى اصبحت « قديمة » تشكو مر الشكوى من منافسة الدول الراسمالية الشابة والجديدة ، فاليابان تشكو من كوريا الجنوبية ، وامريكا غاضبة على البرازيل والارجنتين وانجلترا وفرنسا تحسد سنغافورة وتايوان حتى فى صناعات الثورة الصناعية الثالثة . فالدرس التاريخى للراسمالية العالمية هو توسعها المستمر ، وقبولها الدائم - بعد مقاومة ورفض وحصار - لمجتمعات جديدة . والواقع ان ذلك كان سر حيويتها وقدرتها الدائمة على مد نظامها وانشطتها الى مجتمعات اخرى ، ولذا فان الذين بشروا دوما بازمة النظام الراسمالى وباقتراب لحظة سقوطه ، اصيبوا بخيبة امل كبيرة ، نظرا لانه لم يصل الى قمته بعد ، فمازال هناك الكثير من المجتمعات التى لم تدخل فيه حقيقة ومازالت تعيش انماطا من التبعية ، مثل التى عاشتها فى الماضى الولايات المتحدة واليابان وكوريا الجنوبية ، ومن ثم فانها تقع فعلا على هامش وتخوم النظام وليس فى داخله .

ولذا فان القضية ليست عما اذا كان النظام الراسمالى العالمى سوف يسمح لمصر بالتنمية الراسمالية المستقلة او لايسمح فلاشك ان هناك ميلا داخله لمنع ذلك من الحدوث ، وانما القضية هى مدى قدرة مصر الذاتية واستعدادها للتعامل مع الواقع الدولى والاقليمى العربى ، بالطريقة التى تكفل لها تحقيق هذا الهدف . فرغم الميل الاحتكارى لدى النظام الراسمالى العالمى ، فانه يوفر قدرا كبيرا من المعرفة الذائعة ، وهناك دائما التقليد والهندسة العكسية والسرقة العلمية وغيرها من الاساليب التى يمكن بها خلق التكنولوجيا وهى اساليب اتبعتها كافة

النظم الراسمالية قديما وحديثا ، حتى تكون شريكة في النظام وليس تابعة له . ولذا فان ولوج طريق التنمية المستقلة لايزال مفتوحا ، ولم تغلق ابوابه بعد . ومصر لديها من المقومات مايجعلها قادرة على السير فيه . فلديها موقع استراتيجي قريب من اسواق العالم الكبرى ، ولديها بحيرة هائلة وهائمة وحائرة من راس المال داخلها ولا اقول خارجها ، ولديها قاعدة علمية كانت حتى وقت قريب توازى او تفوق تلك المتوافرة للهند او الصين او البرازيل او كوريا الجنوبية ، وفيها طبقة راسمالية منتجة ووطنية تقاوم ضغوط الداخل وحصار الخارج ، وهناك طبقة راسمالية عربية وليدة وناشئة تبحث عن تكامل عربي يسمح لها بتقسيم جديد للعمل يعطيها الامل في الارتقاء والرخاء الدائم بدلا من الاعتماد على برميل النفط الذى قد يتحول الى برميل للبارود . والذين ينتظرون ان يتقدم العالم لنا ويعطينا التقدم على طبق من فضة ، ويتوهمون ان هناك شيئا ما فينا يدفع الاخرين لمساعدتنا وتنميتنا مهما تقاعسنا وتهاونا ، سوف يصابون بخيبة امل مروعة . فالعالم لايعطى اسراره الا للذين يتقدمون ويجسرون ويعملون على انتزاعها ، وساعتها ينتقلون من عالم متخلف الى اخر متقدم ، ومن طبقة دنيا الى اخرى اعلى ، ومن صفوف المتسولين الى مكان الواهبين . □



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الجمهوريه

التاريخ: ٦ ديسمبر ١٩٨٨

العــودة الى الصــف مصر والوطن العربــى

عندما طرح الدكتور اسامة الباز رؤيته حول مستقبل السياسة الخارجية المصرية فى التسعينات امام المؤتمر الثانى للعلوم السياسية قال : ان عناصر عديدة من القوة تتجمع الان لصالح مشروع قومى جديد .. واتجاه وحدوى جديد .

لم تكن هذه الرؤية قفزا فوق الواقع .. ولكنها كانت طرحا صحيحا بشهادات علمية موثقة .

من هذه الشهادات الدراسة التى اعدها الباحث الدكتور عبد المنعم سعيد بعنوان : العودة الى الصف العربى مصر والوطن العربى و ١٩٧٨ - ١٩٨٨ .

فى دراسته قال : ان عودة مصر الى الصف العربى بعد قمة الوفاق فى عمان ١٩٨٧ .. كانت حدا فاصلا بين عصرين : عصر الدولة القطريه التى حاولت ان تطرح ذاتها من جديد .. وعصر الادراك بضرورة العمل العربى الموحد .

الضرورة الجديدة ليست فكرية يروج لها الرومانسيون والقوميون والعروبيون والثوريون ولكنها ضرورة عملية - (قوامها الامن والتنمية) ينادى بها الان المعتدلون والمحافظون .

المثقفين المصريين فهى تذكرنا برؤية الخديو اسماعيل فى ستينيات القرن الماض، والتى ، أت فى مصر جزء' من اوربا وهى ايضا اعادة طرح وبعث لافكار الليبراليين المصريين مثل طه حسين وسلامة موسى واخرين الذين وضعوا الهوية المصرية فى اطار حضارة البحر الابيض المتوسط ولكن الجديد هنا كان الموقف والظروف الجديدة والاهم انها جاءت بعد ان بدا خلال الخمسينات والستينات ان هوية مصر العربية قد حسمت الى الابد .. هذه الافكار بالطبع - حظيت برضاء ومباركة السادات وحزبه ودعاية الجهاز الحكومى والتأييد الكامل للدولة .

كان عام ١٩٨٧ نقطة تحول بكل المقاييس على مستوى العمل العربى الموحد فقد استقر الادراك العربى بعد ٩ سنوات من الفرقة والصراع : ان العلاقات العربية تكاد تصل الى نقطة اللاعودة وان الجميع يواجهون مخاطر مصيرية تهدد النظم العربية دون استثناء .

شواهد المستقبل

بهذا الادراك بدأت عمليات ترميم العلاقات العربية وشهد العام منذ بدايته المبكرة عمليات واسعة النطاق .

المساطر الثلاثة

وماحدث فى عامى ١٩٨٧ - ١٩٨٨ يختلف شكلا ومضمونا واتجاها عن كل ماكان مطروحا على الساحة العربية خلال الفترة من ١٩٧٨ - ١٩٨٦ .

كان ماهو مطروح ان الدولة القطريه قادرة على صياغة امنها الوطنى والاستراتيجى ، وقادرة ايضا على تحقيق التنمية واختيار هويتها من جديد لعل مصر «نموذج حالة» يمكن القياس عليها بثلاثة معايير رئيسية هى الهوية . الشرعية . البناء الاقتصادى والاجتماعى لكى ندرك التغيرات التى شهدتها مصر خلال الفترة الزمنيه موضع البحث ينبغى ان نحدد كيفية ادراك مصر السادات لذاتهــا واولوياتها . فمصر تحت قيادة انور السادات ظنت انها قادرة على تحقيق امنها واهدافها التنموية الاخرى دون حاجة الى الدول العربية الاخرى فالسلام مع اسرائيل والتحالف من الغرب (خاصة الولايات المتحدة الامريكية) والانفتاح ودرجة مامن التعددية السياسية كانت هى الاعمدة الاربعة لسياسات السادات المصرية . وكانت «الوطنية المصرية» هى الغطاء الايديولوجى لهذه السياسة .

على اى الاحوال فان هذه الرؤية لم تستمر طويلا حيث لم يكد يمر عقد على زيارة السادات للقدس الا وحدثت تحولات قوية فى السياسة المصرية ادت الى نتيجة واحدة هى : ان مصر تحتاج العالم العربى ولاتستطيع ان تحقق اهدافها بمفردها هذه التحولات اتخذت اربعة عمليات متداخلة : الهوية ، الشرعيــة ، البنــاء الاقتصادى والاجتماعى والسياسة الخارجية .. سوف نتناول كل منها على التوالى .

الهوية :

عندما عاد السادات من القدس نشب جدل كبير فى دوائر المثقفين المصريين الذين اختلفوا فى التحليل ونقاط الانطلاق الا انهم جميعا كان بينهم اتفاق على عدد من القضايا الرئيسية :

أ - ان الحضارة المصرية اقدم من الحضارة العربية

ب - ان الحضارة المصريه هى جزء من ثقافة البحر الابيض المتوسط .

جـ - ان العرب لايزالون على طبيعتهم البدوية ومن ثم فانهم غير قادرين على فهم السلام المصرى - الاسرائيلى الذى هو تعبير عن التقاء حضارتين قديمتين وتعبير عن السلوك الحضارى المسياسات العالمية .

د - انه على مصر ان تسير فى طريق السلام مع اسرائيل، وتكون محايده مثل سويسرا - فى السياسة العالمية بصفة عامة والشئون العربية - الاسرائيلية بصفة خاصة ، ومن ثم فان عليها ان تخفض من انفاقها الدفاعى

وتتبع الوسائل السليمة فى تحقيق اهداف سياستها الخارجية ، وتركز جهودها لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية كما تفعل كل الشعوب المتحضرة .

هذه الافكار ليست جديدة على فئة

ورغم ذلك فان الساحة المصرية لم تكن خالية امام هذه الافكار فقد تعرضت لهجوم شديد من جانب فريق اخر من المثقفين واستخدم هؤلاء كل حجج كتاب العروبة مثل الثقافة العربية الواحدة واللغة المشتركة والقيم والتقاليد والحاجة الماسة للوحدات الاقتصادية الدولية الكبرى فى العصر الحديث ، والتهديد الاسرائيلى للامن القومى المصرى مع او بدون العرب .

ولكن مايهمنا - هنا - اثر هذا الجدل الهائل على الرأى العام المصرى ومن هذه الزاوية يمكن جوازا ان نميز بين مرحلتين :

الاولى امتدت من ١٩٧٧ الى ١٩٨٢ والثانية من ١٩٨٢ وحتى الان ويلاحظ ان المرحلة الاولى شهدت اليد العليا لمجموعة الافكار الاولى .

اما المرحلة الثانية فقد عرفت مرة اخرى بزوغ الافكار والمبادىء القومية لكى تهيمن على الساحة المصرية .

فخلال الفترة الاولى شهدت مصر لاول مرة فى تاريخها المعاصر تظاهرات كبرى ضد العرب والفلسطينيين وهى التى حدثت فى اعقاب احداث قبرص فى فبراير ١٩٨٧ عندما تم اغتيال الكاتب والروائى المصرى يوسف السباعى والذى اعقبه اختطاف طائرة فى مطار لارنكا قتل على اثرها ١٥ مصريا وجرح العديد عندما اقتحمت القوات المصرية المطار واشتبكت مع المختطفين لقد ادى ذلك الى غضب هائل فى الشعب المصرى اعقبه اندلاع تظاهرات مضادة للفلسطينيين والعرب .

وفى الوقت نفسه ، فان المناقشات العامة والخاصة للمصريين عرفت ادانة العرب ، الذين كما قيل وقتها اصبحوا اثرياء على حساب مصر التى قدمت ١٠٠ ألف شهيد من شعبها وانفقت ٤٠ بليون دولار فى حروبها مع اسرائيل وهالهم ان الاثرياء العرب ينفقون ويستثمرون اموالهم فى اوربا الغربية والولايات المتحدة واقتنع كثير منهم بان السوريين والفلسطينيين غير مهتمين بحل الصراع العربى - الاسرائيلى لانهم كونوا الثروات من هذا الصراع فى الوقت الذى اصبحت فيه مصر اكثر فقرا واخذت وسائل الاعلام المصرية فى تجسيم وترديد هذه المقولات وتم تصوير العرب كجماعات منقسمة غير قادرة على العمل وحتى فاسدين واشرار وغير مسئولين وعاطفيين وناكرين للجميل ويحاولون اذلال مصر .

الشـرعية :

احد مصادر الشرعية الاساسية لنظام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ فى مصر كان عداؤها للغرب والامبريالية واسرائيل .. واستنادا الى هذه الشرعية فقد تم تركيز السلطة السياسية بحجة التصدى للاعداء الخارجيين .. الا ان هزيمة ١٩٦٧ وضعت مصدر الشرعية هذا موضع التساؤل .

وجاء السلام مع اسرائيل واعادة التحاق مصر بالمعسكر الغربى لكى تجعل اى مبرر لتركيز السلطة دون جدوى فمع السلام مع الاعداء الخارجيين اصبحت شرعية مركزية السلطة غير مقبولة ، ومن ثم اصبح التحول الديمقراطى واللامركزية السياسية مطلبا ملحا .

البناء الاقتصادى والاجتماعى

تعرض الاقتصاد والمجتمع المصرى لتغيرات بالغة الاهمية خلال السبعينيات والثمانينات وبالطبع فان النظرة الى هذه المتغيرات سوف تكون فى اطار اتصالها بالعلاقات المصرية - العربية وهنا نجد بصفة عامة ان دارسى العلاقات العربية والعلاقات المصرية - العربية بصفة خاصة يميلون الى التقليل من اهمية الاعتماد العربى المتبادل استنادا الى احصائيات التجارة ، متاثرين فى ذلك بدراسات الاندماج والاعتماد المتبادل بين الدول الصناعية المتقدمة وفى اوربا الغربية والحجة التى غالبا مايتم ترديدها هى ان التجارة العربية البينية لم تزد على ٨٪ من اجمالى التجارة العربية ، ومن ثم فان الاعتماد المتبادل بين الاقطار العربية منخفض بالفعل ولما كانت تجارة مصر مع البلدان العربية لاتتجاوز ٦٪ من اجمالى تجارتها فان الاعتماد المصرى العربى المتبادل يكون محدودا للغاية ولكن علاقات الاعتماد المتبادل اكثر تعقيدا بكثير من مجرد العلاقات التجارية ، وفى الحالة العربية فان خبرة السنوات الماضية تشير الى انها اكثر كثافة وهيكلية من التقدير الشائع لعدة اسباب اهمها ظاهرة هجرة العمالة المصرية وتحويلاتها الى الوطن العالم العربى

لم تكن التطورات فى الاقطار العربية خلال العقد موضع البحث مختلفة كثيرا عن الخبرة المصرية فحتى قبل توقيع اتفاقيات كامب دافيد فان سوريا انفردت بالامور فى لبنان اعتبارا من عام ١٩٧٦ ولم يكن نصيب بقية الدول العربية سوى التصديق على الاجراءات السورية وقبل ان يجف مداد قرار قمة بغداد بطرد مصر من الساحة العربية ، انهار الاتحاد المقترح بين سوريا والعراق والذى كان يعول عليه سد النقص الاستراتيجى الذى سببه غياب مصر ولم يمض وقت طويل على انشاء جبهة الصمود والتصدى حتى ظهر ان العقم هو ابرز انجازاتها واصبحت اقطار المغرب العربى رهينة تماما لصراع الصحراء المتصاعد وبشكل عام فان كل بلد عربى او مجموعة من البلدان - اخذت فى شق طريقها القطرى الخاص بثقة كبيرة فالعراق اصبح واثقا من نفسه الى الدرجة التى جعلته يشن حربا كبرى دون تشاور او محاولة لانشاء تحالف مع اى دولة عربية اخرى وسوريا تصورت ان لديها الامكانية وحدها ان تحقق «التكافؤ» الاستراتيجى مع اسرائيل ودول الخليج وجدت فى عائدات النفط والسلاح الغربى ومجلس التعاون الخليجى ادوات كافية للحفاظ على امنها واستمرار رخائها وليبيا اعتقدت انها يمكن وحدها ان تحقق التنمية والوحدة العربية والثورة العالمية باموال النفط والكتاب الاخضر وبلدان المغرب العربى سادها اعتقاد ان ارتباطها بالجماعة الاوروبية يمكن ان يكون سبيلا للدخول فيها وباختصار شديد فان المسئوليات العربية بدت كأنها عبء كبير وصعبة التحقيق ، ومن ثم رغب كل قطر ان يسير فى طريقه المنفرد .

وكما كان الحال فى مصر ، فان هذا الطريق القطرى الخاص كانت له اصداؤه على المستويات الشعبية ففى دراسة لتوفيق فرح - قام باشهارها واذاعتها بعد ذلك فؤاد عجمى على طلبة الجامعات الكويتية ، وجد نقص حاد فى الهوية العربية وزيادة فى الاحساس بالاسلام والهوية القطرية .

ورغم ان هذه الافكار قد تولدت بقوة خارج العالم العربى وبالذات فى الولايات المتحدة الامريكية ، فانها وجدت صدى كبيرا داخل الساحة العربية ، وحتى القوميين العرب انفسهم استجابوا لها بطريقة ضمنية حين ترددت اقوالهم عن الزمن العربى «الردىء» و«الحزين»



وكأنهم كانوا بذلك يشكلون دون وعي فى فعالية الفكرة العربية ذاتها وعلى اية حال فان الواقع العربى كان اكثر غنى بكثير من الاطروحات التى تولدت داخل الوطن العربى وخارجه فقد كان يعبر عن دياليكتيكية تاريخية مدهشة ففى الوقت الذى كانت ولاتزال قوى التفكك والتجزئة والقطرية تعمل كما اوضحنا فان قوى اخرى تولدت تصب فى مجرى العروبة وان كانت اقل ثورية واكثر عملية ومحافظة وبالتاكيد اكثر احتراما للدولة القطريه العربية هذه القوى تبلورت حول ثلاث قضايا رئيسية : الامن ، التنمية والثقافة .

اولا : الثقافة :

اوضحنا فيما سبق ان متطلبات الامن المصرى - لاسيما بعد الغزو الاسرائيلى للبنان - دفعت مصر باتجاه العالم العربى وكذلك كان الحال بالنسبة لبقية الدول العربية ، اذ ان العدوان الاسرائيلى امتد من تونس حتى جنوب السودان ، واخترقت القوات الجوية الاسرائيلية المجال الجوى للاردن والسعودية لقصف المفاعل النووى العراقى

واضافت ايران الكثير لتهديدات الامن العربى ، وفى بداية الحرب العراقية الايرانية حاولت معظم الدول العربية ان تجعل الحرب «محدودة» ومقصورة على الدولتين المتحاربتين .

وبدأت تأثيرات الايديولوجية الايرانية تغطى المنطقة من الخليج الى المحيط وجلب الهجوم الايرانى المكثف فى شتاء ١٩٨٧ التهديد لكل بلد عربى .

وبذلك فان الصراع العربى - الاسرائيلى امتد الى الخليج والقرن الافريقى وازدادت أهميــة مصر تدريجيا .

وكان العراق اول دولة عربية تدرك هذه الحقيقة بعد قمة بغداد الشهيرة فى ١٩٧٨ . فمع نشوب الحرب مع ايران فان «المصلحة» بدأت فى دفع العراق نحو مصر وفى البداية كان التعامل تكتيكيا ، فصدام حسين كان يحتاج الاسلحة للحرب والسادات كان يريد بيع السلاح والخروج من العزلة .. ولكن ماكان تكتيكيا فى البداية مالبث ان اصبح استراتيجيا ، حين لعبت الحرب مع ايران دورها فى التأثير على مختلف البلدان العربية بما فيها مصر ولم تكن هناك مفاجأة قبل ذلك ان الصومال والسودان كانت من الاقطار العربية القليلة التى حافظت على علاقاتها مع القاهرة واصبح منطقيا مع التطورات فى المنطقة ان تكون منظمة التحرير الفلسطينية والاردن وجيبوتى من اوائل الدول العربية التى بحثت عن الدور المصرى الموازن ، وبعد عشر سنوات من خروج مصر من الصف العربى ثبت ان العالم العربى يحتاج الى مصر بقدر ماتحتاج مصر اليه .

ثانيا : التنمية

ادت الفوائض المالية البترولية الى خلق اتجاه قوى نحو التصنيع على امتداد الوطن العربى - ولاول مرة فى التاريخ ، فان العرب لم يعودوا رعاة فقط او منتجين فقط للمواد الاولية وانما ايضا اصبحوا يكررون البترول ولديهم صناعات بتروكيماويــة متقدمــة وصناعات الومنيوم وحديد وصلب واسمنت ومواد بناء وصناعات هندسية وغيرها وبشكل عام فقد ارتفع نصيب الصناعة والصناعة التحويلية من الناتج المحلى الاجمالى لكل قطر عربى بشكل ملموس وبمجرد ان تعدى انتاج هذه الصناعة السوق المحلية ، ومع اتباع الجماعة الاوروبية واليابان لسياسات حمائية ، فان السوق العربية اصبحت الهدف المنطقى لمنتجات الصناعة العربية ومع توسيع الجماعة الاوربية لكى تضم اليونان واسبانيا والبرتغال فان السوق الاوروبية اصبحت مقفلة عمليا بالنسبة لمنتجات وعمال دول شمال افريقيا العربية وهكذا لم يعد هنا طريق امام الدول العربية الا اللجوء لبعضها البعض .

التصنيع والنمو الاقتصادى بشكل عام خلق نخبا من البيروقراطيين والتكنوقراط ذات توجه تنموى واكتشفت هذه النخب تدريجيا الحاجة الى السوق العربى الموسع والحاجة الى تقسيم عربى للعمل .

وهذه الطبقة من التكنوقراط العربى هى التى يرتفع صوتها فى جميع الساحات العربية من مؤتمرات ومراكز وتؤكد فى كل مرة أن امكانات التنمية القطريه محدودة ، وان امكانات انطلاقها ترتبط بالنظرة الاوسع للتنمية العربية ككل .

ثالثا : الثقافة :

اكد العروبيون خلال الخمسينات والستينات الى حد المبالغة دور العوامل الثقافية والحضارية فى العلاقات العربية - العربية فوحدة اللغة والتجربة التاريخية المشتركة والتقاليد المتشابهة والاسلام كانت من وجهة نظرهم لتوحيد الامة العربية ولكن التجربة التاريخية اثبتت ان العوامل الثقافية ليست كافية لتحقيق هذا الهدف فبدون جوهر من الانتاج الاقتصادى وتقسيم العمل وآليات للتبادل فقد اصبح محكوما على الفكرة العربية ان تبقى فى اطار محدود من التفاعلات .

والذى يقال عن الادب والصحافة والراديو والتليفزيون يمكن أن ينطبق على مجالات اخرى كالسينما والفيديو والكاسيت ، وهناك مؤشرات اخرى عن تصاعد استخدام ادوات اتصالية اخرى بين الاقطار العربية تشمل التليفون والتليكس تفوق معدلات زيادتها معدلات الزيادة فى التعامل بين هذه الاقطار والعالم الخارجى .

وتحتل مصر فى كل هذه الانماط من التفاعلات الثقافية مكانا متميزا فبعد البلد الذى تصدر فيه كل صحيفة عربية

فإن مصر هى أكثر دولة يتم تغطيتها صحفيا وكثير من الصحف العربية تقوم على أكتاف محررين مصريين ويساهم مخرجون ومؤلفون ومنتجون مصريون فى إنتاج برامج للتليفزيونات العربية فضلا عن أن نصيب مصر من البرامج التليفزيونية العربية المستوردة يبلغ الثلث وتتمتع مصر بمكانة شبه احتكارية فى مجالات السينما والفيديو ونصيب كبير من المسرح . ومن ينظر فى محتويات الدوريات العربية المختلفة سوف يجد المساهمة المصرية أكثر من بارزة ، ويبلغ نصيب مصر ٢٢٪ من المكالمات التليفونية العربية .

ورغم بروز مراكز ثقافية متنوعة فى العالم العربى وتصاعد الحركة الثقافية فى أكثر من بلد عربى وبروز مساهمات جادة ومهمة للمثقفين .

واذا كانت الامية فى العالم العربى لاتزال تقف حائلا امام فائدة هذا التوسع الكبير فى الكلمة المكتوبة فان الاذاعة

والتليفزيون جاءا لكى يسدا هذه الفجوة فحتى منتصف الثمانينات كان هناك ٢٥٠ محطة اذاعة عربية تصل الى ارجاء الاقليم العربى كله وبالاضافة الى ذلك فان عددا من الدول الاجنبية يبث برامج مطولة باللغة العربية اكثرها شهرة الاذاعة البريطانية وصوت امريكا وراديو مونت كارلو ولكن هناك اذاعات اخرى لدول كبرى مثل الهند ودول صغرى مثل البانيا تبث برامج عربية حتى انه بمقياس عدد ساعات الارسال فان اللغة العربية هى اللغة الثانية عالميا - بعد اللغة الانجليزية - على موجات الاثير العالمية ورغم ان هذه الادوات كتب ودوريات وصحافة واذاعة وتليفزيون - قد استخدمت فى حمل رسائل اعلامية تشق من الصف العربى وموجهة ضد المصالح العربية لكنها اتسعت ايضا للحديث عن الحضارة العربية والاسلام والفن العربى والموسيقى العربية والرياضة العربية والمشكلات هنا وهناك فى الوطن العربى كله وحتى فى وسط الحملات والمهاترات العربية العربية كان لابد من الحديث عن طه حسين والعقاد والعروى والجابرى والدورى والبياتى والغيتورى ونجيب محفوظ والطيب صالح وام كلثوم وفيروز ، وفجوة الغذاء وضرورة وجود صناعة سلاح عربية .

مصر والعرب : الخلاصة

فى الاجزاء السابقة حاولنا اظهار القوى التى تكونت فى مصر والعالم العربى والتى قادت الى اعادة اكتشاف «العروبة» وعودة مصر الى الصف العربى بعد ان بدا أن تيار القطريه قد ساد بلا امل فى التراجع .

ولكن كل ماسبق لايجب ان يقودنا الى الاستنتاج الخاطىء او العرب فى النهاية قد نضجوا واصبحوا فى طريقهم الى الاتحاد والوحدة فكل مايمكن قوله هنا ان العرب قد توصلوا الى انهم فرادى قد وصلوا الى مأزق عميق وان حله يكون عن طريق نظام عربى جديد ليس من المعروف شكله تحديدا بكل ماتعرفه فقط ان هذا النظام سوف يحترم الدولة القطريه القائمة وسوف تكون صحة هذه الدولة القطرية الاساس الذى يقوم عليه نظام اقليمى عربى اكثر حيوية .

بقلم الدكتور :

د . عبد المنعم سعيد

خبير فى الشئون السياسية



تكنولوجيا وأيديولوجيا

دكتور عبد المنعم سعيد فى صالون الاقتصادى



صالون الاقتصادى

أجرى الحوار :

د . عمرو عبد السميع

● مصر عندها حساسية عجيبة للتغيرات الدولية وهى تكيف نفسها لهذه التغيرات بسرعة سبقت بها - حتى - الاتحاد السوفيتى ؟

● كل مرحلة اقتصادية وسياسية عشناها ، كانت جذورها الجنينية موجودة فى المرحلة التى سبقتها .

● تكلم السادات كثيرا عن الانفتاح ومناطق التجارة الحرة ، بينما ظلت البيروقراطية هى المهيمنة على عصب النظام الاقتصادى ؟

ليسوا متخصصين فى الاقتصاد .. لكنهم عندما يتحدثون عنه فإنهم يضربون فى عمق أعماقه بتخصصاتهم .. ويخرجون علينا برؤية متميزة .. عميقة الاحساس .. دعونا نستضيفهم فى صالون الاقتصادى ،

● تضيتنا الآن هى : كيف نستطيع من خلال أدوات سياسية أن نطلق القوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية لمصر ؟

ارتباط

من النقيض الى النقيض !

□ □ عنصر من العناصر الهامة اتصوره بوابة لحوارنا هو علاقات مصر الاقتصادية الخارجية .

كيف كان الاداء المصرى فى اطار هذه العلاقات ؟ وما مدى وعيه بمتغيرات دولية عاتية ترسم اليوم ملامح عالم جديد تتعقد فيه علاقات الدول المتقدمة مع الدول المتخلفة

د . عبدالمنعم سعيد

يكسر معنا ـ من جديد ـ الحلقة الفولاذية الجهنمية ، التى تحدد عدد الحكماء فى مصر بخمسة وعشرين شخصا ، يحتكرون الكلام فى أى موضوع .. من الغناء الى السياسة ، ومن الصناعة إلى البالية ، ومن كرة القدم إلى المستقبليات !

هم ـ فقط ـ أهل الحكمة ، وهم ـ فقط ـ أهل الفراسة ، وهم ـ فقط ـ أهل القمة ! ! !

★ يطمئنون إلى مواقعهم المتميزة التى تحميها أسوار الحلقة الفولاذية ، فيركنون الى أفكار نمطية وقديمة ، ويمارس كل منهم الاداء بدلوه القديم هذا ، فى أى بئر جديد يكتشفه المجتمع ، أو يتفجر من تحت أقدامه .

★ ويطمئنون إلى قوة تراث (الجمود) الذى منع المئات من الظهور على الساحة ، أو إحتلال مكانتهم المناسبة تحت الضوء طوال سنوات خلت ، ويرون أن هذا الجمود سيكون كفيلا بكبح جماح أى قادم جديد ، أو على الأقل سيكون كفيلا باستهوال المجتمع لظهور أى قادم جديد ، ومن ثم إستنكاره لظهور هذا القادم الجديد .

★ وهم ـ كذلك ـ يطمئنون إلى فكرة مؤداها أن أزمة الوطن العامة (حتى ولو كانت مرحلية) يجب ان تفرز أزمات فرعية فى كل شىء ، ومن هنا صكوا تعبيرات (أزمة) التعليم و(أزمة) المسرح و (أزمة) المبدعين و (أزمة) الاقتصاد و (أزمة) الديمقراطية ، و (أزمة) الجيل الجديد ، بل وعمدوا الى صك تعبير يصادر على الزمن الآتى حينما قالوا : (أزمة : المستقبل ! !

وفى الصالون يقتحم الدكتور عبد المنعم سعيد الخبير بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ، أسوار الحلقة الفولاذية ، ويوقظ من يغطون داخلها فى سبات عميق ، على رأى ورؤية ترتفع فوق كل مادرجنا عليه من جدل حزبى وفئوى وزمرى وشللى ، بحيث ترى مشاكل الوطن فى إطار نظام عالمى تتحدد ملامحه ، وتبرز قسماته ، دون ان ندرى عنها شيئا ، ، وبحيث نفيق من أن لاخر على شىء منها فندهش ونستعجب ، ثم نواصل النوم من جديد !

وفى الصالون يطرح د. عبدالمنعم سعيد ملامح النظام العالمى الجديد ، وعلاقات مصر الدولية الاقتصادية فى إطاره كما يطرح تركيب الطبقة الرأسمالية الجديدة وحدود إدراكها ووعيها لمصالحها ، وطرق تعبيرها إقتصاديا وسياسيا عن هذا الادراك ، كما يحدد بدقه حدود التناقض بين التعددية الاقتصادية والاجتماعية فى المجتمع المصرى الان وبين المركزية السياسية فى ذات الوقت ، ويتناول طبيعة الأحزاب المصرية ، ونوع الجدل الحادث فيها ، وطبيعة البحوث الاقتصادية والمناظرات الفلسفية الدائرة ، رحاها فى مصر والتى تبتعد عن اى تناول امبريقى (تجريبى) ، كما يحدد اسباب وملامح محنة البحث العلمى فى مصر ، ويتعرض لواقع الصحافة القومية ، وللمأزق الذى تعانية مصر نتيجة إنحصارها فى زقاق وادى النيل ، كما يرسم طريق الخروج الكبير الذى يجب أن نسلكه فى الخروج من هذا الزقاق ! !

والدول الفقيرة مع الدول الغنية بل ولماذا تبدو هذه العلاقات الاقتصادية الدولية لمصر ميالة الى الانتقال الدرامى الحاد من النقيض الى النقيض بحيث يصبح تبنيها لسياسة اقتصادية معينة يعنى نفيا كاملا لعلاقتها بجميع القوى الاخرى وجميع السياسات الاخرى

● هناك نظرية بالنسبة لسياسة مصر الداخلية بشكل عام ترى ان العنصر الخارجي حاكم تماما ..

بمعنى ان علاقات مصر الدولية والتى ترتبط عادة بظروف امنية معينة مثل العناصر المتعلقة بالسياسة المصرية الخارجية وبالأمن العسكرى المصرى ، وبعلاقات مصر مع اسرائيل خلال العقود الاربعة الماضية هى التى ترتب عددا من التغيرات الداخلية .

ولو تتبعنا هذا التصور نقول : نتيجة للظروف التى حدثت بعد ثورة يوليو وحرب السويس وللحفاظ على استقلال مصر كان لابد من درجة اعلى من الارتباط مع الاتحاد السوفيتى ..

وقد رتب هذا الارتباط عددا من التغيرات الداخلية فى اتجاه تدخل الدولة فى الاقتصاد والذى سمى (فى اعتقادى خطأ) بالاتجاه الاشتراكى ..

ولكن على الاقل نستطيع ان نقول ان وجهة النظر الايديولوجية للنظام كانت اشتراكية ، وبالتالى حدثت مجموعة من التغيرات الداخلية بدءا من عضوية المجالس السياسية والشعبية للعمال والفلاحين — مشاركة العمال فى مجال الادارة النقد الشديد لما يسمى بالبورجوازية وسلوكاتها وتصرفاتها .. الخ .

□ □ ولماذا تعتقد فى خطأ تسمية النظام المصرى وقتها — بالاشتراكى ؟

● انا افضل ان اسمية نظام راسمالية الدولة وربما اضع على هذه التسمية تحفظا ايضا .. وعلى اية حال سأرجع لهذا الامر فى منطقة اخرى من الحوار ..

● الثـورة المنفتحية خلقت الاساس الموضوعى لما نتكلم عنه اليوم على أنه رأسمالية مصرية !

● نحن تابعون للاقتصاد العالم ولسنا مندمجين فيه !

● الثـورة الصناعية الثانية كانت فى إطار « أمريكا ـ أوروبا » والثورة الصناعية الثالثة أصبحت فى إطار « أمريكا ـ اليابان » ! !

اما بعد ١٩٧٣ (ولظروف أمنية ايضا مرتبطة بالصراع العربى الاسرائيلى وسياسة مصر الخارجية) حدث تغير بعلاقات اوثق مع الولايات المتحدة الامريكية وقد رتب هذا تغيرات داخلية أيضا بحيث يصبح النموذج متسقا مع عناصره الداخلية والخارجية وهنا دخلت فكرة الانفتاح الاقتصادى ، وافكار اعطاء دور اكبر للقطاع الخاص وظهور درجة ما من التعددية السياسية لارضاء الغرب وظهور درجة من العداء للقوى الدولية الشرقية ..

...

هذه نظرية موجودة ولها من يؤيدها بل ويتحمس لها

ولكن انا اود ان نفرق بين امرين فى البداية هما :

* ان هناك ما يسمى بالنظام الدولى الذى تحكمة مجموعة متغيرات هيكلية ، تتأثر بها مصر ، كما تتأثر بها دول العالم الاخرى ..

* وبين ان هناك نفوذا لدولة معينة مثل روسيا او امريكا

لو نظرنا الى النظام وتغيراته سنجد انه مر — فى رايى — بمرحلتين اساسيتين منذ الحرب العالمية الثانية ..

وكلمة نظام دولى بمعنى مجموعة التفاعلات الموجودة فى العالم والتى تدخل فيها عناصر كثيرة مثل توازن القوى بين المعسكرين الرئيسيين + مستوى التكنولوجيا المستخدمة سواء تكنولوجيا السلاح او تكنولوجيا الانتاج المدنى + علاقات القوى بين القوى العظمى او القوى الاصغر ..

اما المرحلتان اللتان اميز بينهما فى تطور هذا النظام الدولى فقد كان كل منهما منظومة تفاعلات مختلفة ..

* منظومة من نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى منتصف السبعينات

* ومنظومة بدأت من منتصف السبعينيات ونعيش اثرها حتى الان وربما استطيع ان أقول انها تقود الى نظام دولى جديد اصبحت ملامحه واضحة جدا بالنسبة لنا .

وقد كانت الملامح العامة للنظام الدولى فى المرحلة الاولى هى : ضيق



الفجوة بين العملاقين ، فنحن نجد أن الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي ظهرا كقوى عظمى بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة ولكن الولايات المتحدة كانت تنتج كدولة اكثر من نصف الانتاج الاجمالي العالمي كما كانت الدولة التي تملك قنابل نووية وايضا كانت الدولة المهيمنة على الامم المتحدة وكان الدولار الامريكي هو العملة العالمية (فاتفاقيات بريتن وودز التي أبرمت في منتصف الاربعينات ادت الى انشاء البنك الدولي وصندوق النقد الدولي واعتبار الدولار عملة عالمية بحكم قدرته على الاستبدال بالذهب ..

اذن فقد كانت هناك سيطرة وهيمنة امريكية كبرى رغم ظهور القوة الدولية الاخرى وهي الاتحاد السوفيتي والتي كانت تملك قوة تقليدية كبيرة جدا ولها حضور كبير في وسط وشرق اوروبا ..

...

ولكن هذه الفجوة الرهيبة غداه انتهاء الحرب العالمية الثانية مباشرة بدات تضيق تدريجيا حتى منتصف السبعينات نتيجة عدة عوامل ..

فلم تمض سنوات اربع حتى كان لدى السوفيت قنبلة نووية وعندما جاء العام ١٩٥٧ كان لديهم صواريخا عابرة للقارات وعند ١٩٧٠ اصبح هناك ما يسمى بالتكافؤ بين القوتين العظميين

وكانت هذه هي الفترة التي تم فيها استيعاب ما يمكن تسميته بالثورة الصناعية الثانية .

فهناك كما نعرف الثورة الصناعية الاولى التي حدثت في انجلترا وارتبطت بصناعة الحديد والصلب والفحم ولكن الحرب العالمية الثانية ولدت تكنولوجيات جديدة مرتبطة اساسا - بالكمياء والنواه واصبحت هذه التكنولوجيات هي عصب الثورة الصناعية الثانية .

وقد بدأ الاتحاد السوفييتي يستوعب بسرعة شديدة عناصر الثورة الصناعية والتكنولوجية الثانية والاهم من هذا ان معدلات النمو السوفيتية في هذا الوقت كانت اكبر من معدلات النمو الحادثة في الغرب فالبرغم من الانتعاش الذى حدث في اوروبا والنمو الذى حدث في الولايات المتحدة الا ان معدل النمو في الاتحاد السوفيتي ودول اوروبا الشرقية كان اكبر مما جعل زعيما مثل خروشوف يتنبأ بأنهم سيصبحون قادرين على التفوق عند عام ١٩٨٠ بملاحظة المعدلات الاقتصادية الموجودة وقتها .

وقد تضافرت عدة عوامل لتضييق الفجوة حتى وصلت الى ذلك وهي :

* ان هذا الوضع اثمر لونا من الوان التكافؤ عند عام ١٩٧٠ وهو تكافؤ عسكرى ، ثم استيعاب للثورة الصناعية ، ثم نمو سوفيتي اقتصادى .

* وايضا اصبح هناك اتساع في نفوذ الاتحاد السوفيتي ، فقبل الحرب العالمية الثانية كانت الاشتراكية موجودة في بلد واحد هو الاتحاد السوفيتي ، اما بعدها ، فقد ظهرت الصين ، ثم اوروبا الشرقية ، وبدأ هذا الوضع يتمدد ليشمل دولا مثل كوبا ، ثم فيتنام ، ثم كوريا الشمالية (وحتى منتصف السبعينيات كان هناك اتساع في نطاق هذا المعسكر حين دخلت موجة اخرى من الدول لمنطقة نفوذه تضم موزمبيق وانجولا والصومال واثيوبيا) .

* اضف الى هذا موقف العالم الثالث الذى كان - في معظمه - تحت الاحتلال الانجليزى أو الفرنسى أو الاسبانى أو البرتغالى (وهذه كلها دول من المعسكر الغربى) وقد ادت عملية فك الاستعمار الى اضعاف المعسكر الغربى (بمعنى صورته العالمية) .

وبرغم ان العالم الثالث سار في موضوع عدم الانحياز ، الا انه كان على المستوى العالمي - احتياطيا استراتيجيا للكتلة الشرقية .

* وفي هذا الاطار هناك نقطة هامة يجب ان نذكرها ، وهي (النقطة الايديولوجية) ، ففي هذه المرحلة كنا نجد ايديولوجيتين في العالم تتنافسان وتبدو ان متكافئتين ، فالغرب يدعو الى فوائد النظام الرأسمالي ، بينما النظام الاشتراكي يحاول ان يقدم بديلا لحل مشكلة العدالة في العالم ، وهو بديل (هجومى) يعتمد على مقولات من طراز : (الاستعمار هو اعلى مراحل الرأسمالية) و (الرأسمالية استغلالية) و (الرأسمالية لاتستطيع ان تحل مشاكل العالم) .

* وايضا ، كان العالم الغربى يعانى ضعفا كبيرا في ذات الفترة ، وقد ظهرت ملامح هذا الضعف في اعلان نيكسون عام ١٩٧٠ انتهاء مرحلة تبادل الدولار مع الذهب ، وكذلك ازمة الطاقة العالمية بآثارها مثل التضخم ، وكذلك الهزيمة الأمريكية في فيتنام .

....

وكانت الترجمة لكل هذا :

اتفاقيات « هلسنكى » والتي كانت قمة ضيق الفجوة بين المعسكرين لأن هلسنكى اعترفت بنتائج الحرب العالمية الثانية ، فبعد الحرب العالمية الثانية (من الناحية القانونية والشرعية على الأقل) كان هناك خلاف على احقية السوفيت في تكوين كتلة حيث وقفت جيوشهم عن انتهاء الحرب .. أما هلسنكى فقد أقرت الأمر الواقع ، واقرت تقسيم برلين ، وكانت هذه اوضح نقطة توضح ان هناك قوتين عظميين على درجة ما من التكافؤ .

.....

ولكن منذ النصف الثاني من السبعينيات ، وحتى الان ، نجد ان الفجوة عادت مرة اخرى الى الاتساع .

● نستطيع ان نقول ، ان مرحلة جديدة بدأت ، تمثل طفرة جديدة في تكنولوجيا السلاح ، وترتبط بما يسمى : الثورة الصناعية الثالثة) :

ومجالات هذه الثورة الكومبيوتر والفضاء ، ومجالات اخرى مختلفة ، بدأ الغرب يحقق فيها طفرات ضخمة جدا ، وان كان الجديد في المعسكر



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

الغربى هو ان التطور السابق كان فى اطار (اوروبا – امريكا) والتطور الجديد اصبح فى اطار (امريكا – اليابان) .

وكانت الترجمة العسكرية لهذا الوضع هى برنامج : (حرب الفضاء) حين بدأ النمو الاقتصادى فى الدول الاشتراكية يتراجع ، وفى بعض الاحيان مثل (١٩٧٨ – ١٩٧٩ – ١٩٨٠) وصل لدرجة الصفر واحيانا بالسالب .

وبدأنا نرى حوادث بولندا وغيرها ، ورأينا مرحلة بريجنيف – بأكملها – وماسادها من جمود فى الاتحاد السوفيتى ، واصبحت التكنولوجيا السوفيتية غير قادرة ، هذا برغم انها امسكت فى مجال التسليح – عامة – بكثير من مظاهر الثورة الصناعية الثالثة مثل الفضاء وغيره ، ولكن هذا فشل تماما فى ان يترك اثره ويتحول للمجال المدنى ، ويمكن ان نرى هذه الظاهرة بوضوح جدا فى مصر ، حين نجد ان اعظم تكنولوجيا مدنية سوفيتية هى السيارة (لادا) وهى فى الأصل امتداد لتكنولوجيا ايطالية .

وكان كل هذا نتيجة ظروف داخلية كثيرة فى الاتحاد السوفيتى ، منها ان البحث العلمى ليس منتشرا (De-fused) فالعسكريين يعملون بشكل ، والمدنيين يعملون بشكل آخر ، وهناك اقتصاد مخطط لايتعامل مع احتياجات الناس الآنية ، بالاضافة الى ان نغمة موضوع الأمن عالية جدا ، ويدفع المجتمع ثمنها حين لاينقل العلماء علمهم من بعضهم والى بعضهم بالسيولة المطلوبة ، بالاضافة الى عوامل اخرى ، ادت الى تقهقر الاتحاد السوفيتى ، وسيادة الجمود السياسى والفكرى فيه ، وظهور مشاكل كثيرة فى الكتلة السوفيتية .

ويضاف الى هذا أن الغرب بدأ يعطى قدرا اكبر من التكيف مع مشكلاته التى تكونت بعد الحرب العالمية الثانية .

فقد بدأ الغرب يتكيف عن طريق ماسمى بتكثيف الاعتماد المتبادل بينه .

وقد بدأ تكثيف الاعتماد المتبادل من اكثر من طريق :

١ – المنظمات الدولية وبالذات التركيز على المنظمات الدولية ذات الطابع (الاوليجاركى) وهى ليست الأمم المتحدة – ذات الطابع الديمقراطى مثلا ولكن ذات الطابع الاوليجاركى هى التى يكون فيها اوزان نسبية لاعضائها أو عناصرها .

فظهر دور اكبر لصندوق النقد الدولى ، والبنك الدولى وبالاضافة الى هذا ، ظهر تقليد الا[illegible]اع سنويا بين قادة الدول الرأسمالية السبع منذ ١٩٧٦ .

وقد عمل هذا الاجتماع على تحقيق نوع من التحكم فى المشكلات بين الدول الرأسمالية وبعضها ، وايضا يبحث مشكلات الاقتصاد العالمى ، وتحاول الولايات المتحدة ان تجعل من هذه الاجتماعات هيئة اركان حرب للنظام الرأسمالى العالمى ، تنظر فى امور خطيرة كالديون والعملة وغيرها .

ولذلك فان ازمة مثل انهيار اسواق المال فى العام الماضى امكن احتواؤها وتجاوزها (رغم كل التنبؤات وقتها) وبالرغم من ان كارثة اسواق المال فى العام الماضى كانت : من الناحية الاحصائية) افظع من كارثة ١٩٢٩ ، فانها لم تؤد الى نفس النتائج .

وفوق هذا كان التكيف مع ازمة الطاقة ، رغم الصدمة الهائلة التى تسببت فيها ١٩٧٣ ، بحيث تم استيعابها ، وخلق بدائل جديدة ، والتنسيق بين الاسواق وظهور هيئة دولية جديدة (الوكالة الدولية للطاقة) .

اذن اصبحت هناك درجة اعلى من التنسيق داخل المجتمع الرأسمالى .

٢ – الشركات متعددة الجنسيات ، التى تعمل على المستوى العالمى بتعاون تكنولوجى ، ورغم وجود ظاهرة المنافسة بين شركات السيارات الأمريكية واليابانية – مثلا – فان هناك درجة اعلى من التعاون تحققها الشركات متعددة الجنسية فى مجالات بعينها مثل الهندسة الوراثية ، والعقول الاليكترونية وغيرها .

ومما يظهر الفارق ايضا – بين مرحلة : مابعد الحرب الى منتصف السبعينيات) ومرحلة (مابعد منتصف السبعينيات الى الان) ان العالم الثالث – الذى شكل فى المرحلة الأولى نوعا من الاحتياطى الاستراتيجى للكتلة الاشتراكية بدأ ينقسم فى نفسه الى اربع مجموعات من الدول لكل منها مصالح متميزة عن الأخرى :

★ فهناك مجموعة الدول المنتجة للنفط ، والتى تضم مجموعة (الأوبك) ، وبالذات الدول العربية ، وهى مجموعة دول لها فائض هائل من النقد + خفة سكانية ، ومصالحها تظهر فى سلوك الاوبك الذى يرمى الى انتاج النفط بأقل كمية ممكنة وبأعلى سعر .

وبدأ يصبح لهذه المجموعة مكانة دولية ، تتسم باستعمالها للتكنولوجيا (وليس صناعتها) وأن لها مطالبا مختلفة عن بقية العالم الثالث من حيث الغذاء والمسكن الخ ..

★ مجموعة مايسمى (الدول الصناعية الجديدة) : فنتيجة ظروف متعددة خلقت هذه الدول لنفسها قواعد صناعية متقدمة ، ومعظمها موجود فى أمريكا اللاتينية وشرق آسيا ، مثل البرازيل والأرجنتين وشيلى والمكسيك وفنزويلا ، بالاضافة الى الهند وحتى – الصين ، [illegible] – على المستوى العلمى التكنولوجى يمكن ان ندرجهما – بدرجة من الدرجات ضمن هذه الدول التى تمثل المجموعة الثانية ..

★ مجموعة الدول متوسطة الدخل المنخفض وفيها مصر وتركيا وتونس ، وهى دول لها قاعدة بشرية وصناعية ولكنها صغيرة نسبيا ..

★ مجموعة الدول الأقل نموا ومعظمها فى افريقيا وتعانى من المجاعة وحالتها الاقتصادية – الآن – اسوأ من عصر الاستقلال ..



اذن فقد انقسم العالم الثالث ككل ، ولو نظرنا له فى اطار حوارنا – سنجد ان المجموعة الأولى والثانية (على الأقل) مرتبطين ارتباطا كاملا بالمعسكر الغربى ، والثالثة تعيش على معونات ، والرابعة تعيش على صدقات ! !

وهكذا تفكك الاحتياطى الاستراتيجى للكتلة الشرقية ، وبعد تفكيكه اصبح مرتبطا بالمعسكر الغربى ..

يضاف الى ذلك – بالطبع – الضعف الذى اعتور المعسكر الاشتراكى نفسه ، بضعف النمو وتوقفه ، ومشكلة الخلافة ، والتحركات العسكرية على مستوى العالم ، وبالذات فى أفغانستان ، والتى أدت الى أن النظام الاشتراكى بعد ماكان فى موقف هجومى من الناحية الايديولوجية والاخلاقية أصبح فى موقف دفاعى تماما ..

....

وبالطبع بدأت الفجوة التسليحية على مستوى النفوذ فى العالم ، وعلى مستوى النفوذ فى العالم الثالث – تكبر من جديد ، وظهر أمامنا وضع جديد مقوماته هى :

١ – مزيد من الهيمنة للنظام الرأسمالى العالمى ، بحكم ان نصيب كل الدول الاشتراكية ، فى التجارة العالمية حوالى ١٠ ٪ ، اذن فان ٩٠ ٪ من التجارة العالمية تتعامل مع النظام الرأسمالى العالمى ، الذى يتزايد اندماجه من خلال منظمات دولية ، وشركات متعددة الجنسيات ، ومن خلال نظم للمعونة وللصدقة .. الخ ..

٢ – عالم يقترب من القطبية الواحدة بدلا من عالم القطبية الثنائية ، فالقطبية تقوم على ثلاثة اعمدة : قوة عسكرية + قوة اقتصادية + قوة ايديولوجية واخلاقية) ، ونستطيع ان نقول ان العنصر الوحيد الذى مازال فيه نوع من القطبية الثنائية هو المجال العسكرى ، فمازال عند الاتحاد السوفيتى قدرة على تدمير الولايات المتحدة والغرب ، اذا اراد ، مالم يحدث نوع من التطور الشديدة فى أحد الاسلحة مثل مشروع حرب النجوم او غيره ..

اما على الجانب الاقتصادى والجانب الاخلاقى فان القطبية الثنائية غير موجودة حاليا ..

اذن فعندنا حالة ... بدأت فيها عوامل القطبية الواحدية تتغلب على القطبية الثنائية ..

ومردود هذه الحالة على مستوى العالم واضح يتمثل فى :

١ – تنازلات سياسية هائلة من جانب الشرق فى مجال الحد من التسلح .

٢ – الانسحاب من افغانستان .

٣ – تقديم السوفيت وأوروبا الشرقية تنازلات مهمة تتمثل فى رغبتهم الدخول فى النظام الاقتصادى العالمى وصندوق النقد الدولى ...

٤ – ثورة جورباتشوف والى اى ... يمكن لهذه الثورة ان تنجح ..

....

....

اذن هذا هو النسيج الدولى ، وبالطبع هو يؤثر على مصر .

فالنظام الدولى اصبح يقترب جدا من جسم الانسان ، فحالة كل أجزاء هذا الجسم النفسية والصحية تؤثر على اى جزء فيه ..

وبمعنى من المعانى لا أريد ان اتكلم عن علاقات مصر الاقتصادية الخارجية ، وعلاقاتها بقطب معين ، ولكنيى أريد ان اتكلم عن علاقاتها بتغيرات النظام الدولى ككل ..

فقد كنا اشتراكيين فى لحظة كان العالم كله يتجه فيها الى الاشتراكية ، أو على الاقل يرى فى هذا النموذج مايحقق التنمية ، ومايحقق الأمن ،

● تتجاوز أزمة اسواق المال فى العالم الرأسمالى أنست المقدرة الفائقة للنظام الرأسمالى على التكيف !

● العالم الثالث ينقسم الان الى أربع مجموعات من الدول لكل منها مصالح متميزة عن الأخرى !

● ضعف النمو ومشكلة الخلافة والتحركات العسكرية الدولية وبالذات فى أفغانستان عوامل ادت الى تحول النظام الاشتركى الى موقف دفاعى تماما من الناحية الايديولوجية والأخلاقية بعدما كان فى موقف هجومى !

وما يحقق العدالة ..

وانقلبنا الى النظام الرأسمالى فى لحظة مغايرة تماما ..

والعجيب فى موقع مصر ان لديها حساسية شديدة جدا للتغيرات الدولية ، فعندما ترى كثير من الافكار التى كانت سائدة فى مجتمعنا فى الأربعينيات ستجد فيها ميلا كبيرا الى تدخل الدولة فى الاقتصاد ..

اذن فمصر (بحكم موقعها) لديها هذه الحساسية التى ادت الى تبنى البرنامج الاشتراكى فى الستينات والتى مكنتها عام ١٩٧٤ ان تدخل موضوع الانفتاح قبل روسيا او الصين ..

بهذا المعنى تستطيع ان تقول ان مصر تتأثر بالمتغيرات الدولية .

وإنما – ايضا – هذا النسيج الدولى لايؤثر فى قدرة مصر على اتخاذ القرار لحظته ، ولكنه يؤثر داخليا ، فلو اخذت مصر كوحدة للتحيل الميكروزمى ، وكحالة جزئية ستجد فيها كثيرا جدا مما حدث للنظام الدولى ..

فعندنا لحظة معينة هى ٢٣ يوليو ، وقد جاءت بعد أزمة فشل النظام الغربى فى مصر ، وليس النظام الغربى بمعنى هيمنته ، ولكن بمعنى فكرته او أصوله الايديولوجية والاخلاقية .

وقد انتهت فكرة حرية التجارة والسوق عام ١٩٥٢ الى أن هناك (تركيز شديد فى الثروة + فقر هائل + محتل لايوجد طرف يستطيع مواجهته ..

وهنا يتبنى الضباط الاحرار برنامجا ، تكون فى العقل الوطنى المصرى خلال الاربعينات وهو قائم اساسا على قيادة الدولة والتدخل الحكومى ، الذى بدأ بانشاء قاعدة صناعية وقد يبدو هذا – بالطبع – مبررا اخلاقيا حين تضاف اليه اجراءات اعادة توزيع الثروة ..

اذن قامت الدولة بعملية الحشد والتعبئة للموارد حين كان هناك ضعف فى ظروف دولية او تاريخية اصاب القوى الرأسمالية أو القطاع الخاص فى المجتمع ..

وبمقتضى هذا الوضع ، مضت الأمور حتى عام ١٩٦٧ ، حين برزت لدينا أزمة أمنية وأزمة اقتصادية وبيروقراطية هائلة ، ولكن بعدما كان النظام قد انجز مجموعة من المنجزات الهائلة ..

....

وبعد حرب ١٩٧٣ ، كانت القوى الرأسمالية تبحث عن كيفية انطلاقها ، بعد مواجهة المشكلة الأمنية مع اسرائيل وبالتالى بدأ الانفتاح بما يترتب عليه من ظهور قوى سياسية واجتماعية جديدة .

وبالتالى فإننى لا أرى الكلام على العلاقات الاقتصادية المصرية الخارجية كما لو كانت قرار فرد ، او كما لو كانت تقفزات بينما الحقيقة العملية فى هذا الأمر (ديالكتيكية) أو جدلية ، بمعنى ان كل جذور كل مرحلة الجنينية موجودة فى المرحلة التى سبقتها ، وهى توجد على المستوى الميكرو ، كما توجد على المستوى العالمى ..

ونحن نسمع اليوم كلاما كثيرا عن الأموال التى بدأت عملية الانفتاح ، ويغفل اصحاب هذا الكلام ، ان ثروات خاصة كثيرة من الأموال التى بدأت عملية الانفتاح ، ويغفل اصحاب هذا الكلام ، ان ثروات خاصة كثيرة كانت قد بدأت تتكون – حتى – فى رحم الستينيات ، ويغفلون كذلك أموال النفط والعمالة المصرية فى الخارج التى خلقت طفرة هائلة ونوعية . وقد خلق هذا كله اساسا موضوعيا لمتغيرات ، وقد يجىء – هنا – دون الفرد ليدفعها او يسرع بها ، ولكن هذا لاينفى انها كانت موجودة ..

هل خلقنا التكنولوجى ؟

□□ د . عبد المنعم .. بهذه الافتتاحية الطويلة والصاخبة ، رسمت رقعة الشطرنج .. وعلينا ان نحرك عليها – الآن – بيادق هذا الحوار .

فحين نتكلم عن ان البذور الجنينية لاى مرحلة جديدة تتخلق فى رحم المرحلة السابقة ، فهذا لايعنى (عندما نأتى الى مرحلة جديدة) ان نتخلص من كل ماله علاقة بهذه المرحلة السابقة ، وربما كان هذا هو سلوكنا السياسى وهو القائم على التخلص من كل علاقة لنا بالمرحلة السابقة ، بحيث ننجرف الى حالة من حالات الوحدانية فى علاقتنا الاقتصادية الدولية ؟

■ اختلف معك فى اننا نتخلص دائما من كل ارتباط او علاقة سابقة ..

فعلاقات مصر – باستمرار – مركبة ، وحتى فى اللحظات التاريخية التى حدثت لظروف مختلفة ، وبنت هذه الوحدانية التى تتكلم عنها ، لم تستمر طويلا على وجه الاطلاق ..

فمصر حتى اليوم – فيها كافة ملامح المرحلة السابقة ..

فمازال لدينا تركيز شديد جدا فى السلطة السياسية سواء على مستوى سلطات مؤسسة الرئاسة ، اومستوى الحزب الديمقراطى الحاكم ، أو على مستوى طريقة الانتخابات ..

وعلى المستوى الاقتصادى مازال القطاع الحكومى هو القائد ، وعلى مستوى الناتج المحلى الأجمالى ، او حجم الانتاج الصناعى سنجد ان الدولة تأخذ نصيب الأسد ..

وعلى مستوى السياسة الخارجية – يمكن ان اتفق معك – فى أن هناك لحظة معينة تصورت فيها مصر أنها



يمكن ان تتخلى عن كثير من ملامح المرحلة السابقة ، مثل (عدم الانحياز مع الاقتراب من السوفيت + فكرة الوحدة العربية الارتباط مع العالم الثالث) ...

ففى لحظة معينة وتحديدا من ١٩٧٧ ـ ١٩٨١ ، بدا ان هذا كله يتعرض ليس ـ فقط ـ الى مراجعة ولكن الى انكار ..

وحلت افكار التحالف مع الغرب وقطع العلاقات مع السوفيت محل المنظومة القديمة ، وهناك خطب كثيرة للسادات يهاجم فيها السوفيت وينظر لهم بازدراء ، وكذلك العرب ..

ولكن هذه المرحلة ـ على اية حال ـ لم تستمر ، فأنت اليوم تجد كل هذه المفاهيم وقد حدث لها نوع من التوازن ، فى عملية من أكبر عمليات البحث عن الذات داخل مصر كلها ، سواء فيما يتعلق بانتماءاتها العربية ، او طبيعة النظام الاقتصادى .. الخ ، ومازلنا نعيش

فجميع خمائر الذى يقال عنه اشتراكية وجدت فى مصر فى الأربعينيات على المستوى الفكرى ، وبسبب جمود الطبقات الرأسمالية والاقطاعية التى كانت موجودة فى هذا الوقت ، وبسبب الفجوة الاجتماعية التى كانت قد أصبحت رهيبة جدا فى ذلك الوقت ..

وبنفس الطريقة كانت خمائر النظام الرأسمالى قد بدأت فى التكون فى مصر منذ منتصف الستينيات .. فمع اتساع قطاع الدولة ومع سيطرة البيروقراطية عليه ، لم يعد هناك عند الدولة قدرة على الامساك بتلابيب الاقتصاد الوطنى ، ونشأت هوامش يتحرك فيها القطاع الخاص ، ونشأ تراكم رأسمالى وبالذات لدى بيروقراطية القطاع العام ، وأضيف الى هذا كله نفحة قوية جدا مع الثروة النفطية ، التى خلقت الأساس الموضوعى لما نتكلم عنه الآن على انه رأسمالية .

اذن فانا لا أنظر كثيرا الى ماورد فى سؤالك عن توفر القاعدة الرأسمالية الحقيقية ، لأن هذا لايمكن ان يتوافر الآن ، وهذا ـ ايضا ـ مايدفعنى الى الكلام عن المستقبل فى مصر ، حيث تبقى المسألة الرئيسية هى : كيف نستطيع من خلال أدوات سياسية ان نطلق قوى ، وأن هذه القوى (سواء كانت على المستوى السياسى أو الاقتصادى) هى التى ستقوم بتشكيل مستقبل مصر ..

بمعنى اخر لابد ان نرفع من مجرى النهر كل العقبات والصخور والسدود كى ينطلق فى الاتجاه المأمول .

مصر ليست نظاما راسماليا ـ الآن ـ وهذا ما اختلف معك فيه

فقط هناك راسمالية نامية فى مصر وهناك قطاع خاص ينمو :

وفى هذا الاطار فهناك كلام كثير عن قطاع عام وقطاع خاص ، وانا غير واحزاب ، وبالتالى تكونت داخل المجتمع تعددية اقتصادية واجتماعية تعبر فيها القوى المختلفة عن مصالح بعينها ، وفى نفس الوقت

مازالت السلطة السياسية مركزية ! وفى اعتقادى ان هذا هو التناقض الرئيسى الموجود فى مصر الان

فلكى تنطلق هذه القوى الاجتماعية والاقتصادية ، وتخلق مستريح لتعبير (قطاع عام) لان القطاع العام فيه الكثير مما هو خاص ، اما اذا اسميته (القطاع الحكومى) فهذا اوفق لانك ـ حينئذ تتكلم عن بيروقراطية ، ومصالح مجموعات من الناس ، واحيانا مصالح افراد بعينهم ، اذن فأنت تتكلم عن كثير مما هو خاص حين تقول القطاع العام ، ولهذا افضل ان اسمية بالقطاع الحكومى

وايضا فان القطاع الخاص فيه الكثير مما هو عام ، فانت تقول (خاص) لان الملكية فيه خاصه (سواء لاسهم او لافراد او حتى حينما يكون قطاعا عائليا ، ولكن ايضا ـ القطاع الخاص فيه جزء عام يشتمل على تشغيل العمالة ، وانه ينتج منتجات ويستغل موارد ، وفيه جزء من المنفعة العامة ، او الوظيفة الاجتماعية للعملية الانتاجية ككل سواء كانت عامة او خاصة هذا تحفظ نواصل بعده الحوار

فاذا كانت مصر ـ ومازالت نظاما مختلطا ، فإن المسألة تبقى : الى من يميل التوازن داخل هذا الاختلاط ، وانا استطيع ان اقول ان موقف القطاع الخاص فى مصر تحسن نسبيا ـ الان ولكن هذا القطاع الخاص يتعرض لمعوقات ويتعرض ايضا لضربات من عناصر دولية واقليمية وداخلية

ولو ركزنا على الداخل ، سنجد ان هذا القطاع الخاص والقطاع الخاص الذى اتكلم عنه على وجه التحديد هو الراسمالية المنتجة التى تعمل فى الزراعة او الصناعة او البناء والتشييد ، والتى تضيف شيئا الى الناتج القومى يتعرض لضغوط شديدة من هذا التحالف بين بيروقراطية الدولة والقطاع الطفيلى من الراسمالية المصرية

وهذا الجزء الطفيلى من الراسمالية مكوناته هى : الفساد ، والتبعية ، وهو قائم على فكرة الاستيراد بشكل عام

ومن كل ماسبق ، فان اى دراسة جدية للاقتصاد المصرى لا تستطيع ان تقول باى حال من الاحوال ، ان النظام فى مصر هو نظام راسمالى ، او قائم على فكرة القطاع الخاص

□ □ كلمتنى عن اطلاق الفرصة للادوات السياسية لتطهير مجرى النهر السياسى فى مصر وهذه المسألة (المتعلقة بالادوات السياسية) اعتبرها

من المؤشرات التى تدل على انه لا توجد - بالفعل - قواعد اقتصادية ، او اجتماعية راسمالية فى مصر لانها لم تخلق تعبيرا سياسيا عنها ، ولم تشارك مشاركة ذات بال فى اى جدل سياسى يحدث فى مصر الان ، او فى التأثير فى عملية صناعة القرار ؟

● ارجع للفكرة الدياليكتيكية التى كنت اتكلم عنها
فهناك اشياء تتكون فى رحم الواقع المصرى الان

عندنا ما اسميه تعددية اقتصادية واجتماعية ، حيث القطاع الخاص موجود بشكل اكبر ، وحيث القوى الاجتماعية تعبر عن نفسها فى اشكال مختلفة ، فهى ان كانت تعبر عن نفسها فى احزاب (وهذا جزء من النظام السياسى) فانها تعبر ايضا عن نفسها فى شكل جماعات مصالح

فانت تستطيع ان تقول اليوم ان النقابات المهنية لها صوت اعلى بمراحل من ذى قبل (المحامون - الصحفيون - المهندسون - الاطباء) ولها استقلالية اعلى ، بينما فى فترة مركزية الدولة الشديدة كانت جميع هذه النقابات تابعة للدولة ، بحيث تقابل كل ما تقوله هذه الدولة ببرقيات تأييد سريعة ومتدفقة ! !

الاهم من هذا هو ان بعض هذه النقابات الان ، بدا يتدخل فى صنع (السياسة) فنسمع عن نقابة الاطباء التى تقول مثلا لا نريد زيادة عدد الطلبة المقبولين فى كلية الطب وحتى نقابات العمال (رغم انها مازالت اكثر النقابات تبعية للحكومة) بدا يصبح لها دور تدريجيا واصبحت اكثر قوة مما كانت فى ظل الدولة الاشتراكية

وعندك ايضا جمعية رجال الاعمال ، وقد ظهرت مثلا لان الغرفة التجارية مازالت تابعة للحكومة ، وهنا بدا رجال الاعمال يخرجون خارج عباءة الحكومة ويكونون مجموعة خاصة ، بلغ نفوذها فى بعض الاحوال ، ان ترتب اجتماعات اقتصادية مستمرة مع الحكومة من خلال اندية او مقابلات الى غيرها من الاشكال غير الرسمية

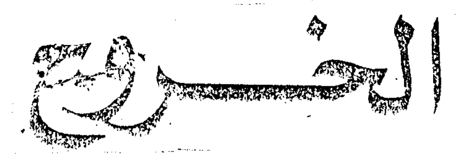


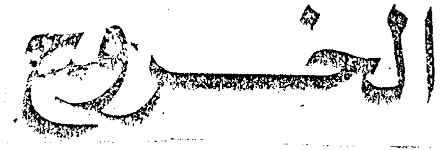
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهرام الاقتصادى

التاريخ: ١٦ يناير ١٩٨٩

الخروج الكبير!





أجرى الحوار

د. عمرو عبد السميع

دكتور عبدالمنعم سعيد فى



٢ تكنولوجيا "وأيديولوجيا"!



صالون الاقتصادى

« قبل أسبوع دخل د. عبدالمنعم سعيد الخبير بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام الى صالون الاقتصادى ليكسر من جديد الحلقة الفولاذية الجهنمية التى تحصر حكماء الوطن فى خمسة وعشرين شخصا يحتكرون الكلام فى كل شىء من السياسة إلى الغناء ومن الصناعة إلى البالية ومن كرة القدم إلى المستقبليات.

وربط الدكتور عبدالمنعم سعيد مجموعة الحقائق المصرية باطار واسع يتعلق بملامح عالم جديد تتشكل قسماته وفقا لشبكة معقدة كبرى من العناصر والعوامل.

وتعرض كذلك للطبقة الرأسمالية الجديدة فى مصر، وطبيعتها، وظروفها من حيث النمو والقدرة على الحوار او الصدام او التعاون او التفاهم مع الدولة.

واليوم يكمل طرح رأيه ورؤيته حول هذه الطبقة وطبيعة تعبيراتها السياسية أو الصحفية كما يحدد طريقة الخلاص الوطنى بعملية كبرى للخروج من الوادى ولاطلاق الطاقات فى ظل تغيير للركائز القانونية السائدة مع تجنب للكلفة السياسية والاجتماعية التى يمكن أن تواجه مصر ما إذا أقدمت على تغيير هذه الركائز فى الزقاق الضيق الذى إنحصرت فيه وهو (وادى النيل) ! ! »

ليسوا متخصصين فى الاقتصاد

لكنهم عندما يتحدثون عنه فإنهم يضربون فى عمق أعماقه بتخصصاتهم.. ويخرجون علينا برؤية متميزة.. عميقة الاحساس.. دعونا نستضيفهم فى صالون الاقتصادى،

راسمالية:

نظرية الورق الميت !

□□ د. عبد المنعم.. كنت تقول فى نهاية الحلقة الماضية، أن القطاع الخاص فى مصر يتعرض لصعوبات وبل ولضربات من الخارج والداخل، ثم قصرت كلامك على ضربات الداخل.

وفى هذا الاطار، اسمح لى، فأنا لا أرى على الساحة الاقتصادية فى مصر - طوال الخمس سنوات الأخيرة على الأقل - سوى مجموعة مطاليب تقدمها المجموعات التى تمثل القطاع الخاص، ومجموعة من الاستجابات والتسييرات الحكومية، التى ربما يرى البعض - حتى - أنها أكثر مما ينبغى.

● هذا غير صحيح.

فهناك تيسيرات تعلن بصياغات (فنية) تخفى مضمونها الحقيقى وهو عدم التيسير ! !

وهناك أشياء كثيرة أخرى تؤكد هذا المعنى

فقضية الدولة لم تعد (الاقتصاد القومى) ولكنها أصبحت (الخزانة العامة) ! ! فهى تفعل ما يزيد ايراداتها ، ويقلل العجز فى الموازنة ...

ولكن القضية — فى رأيى — وصلت الآن الى سقف هو (من فى يده القرار السياسى لتحديد ما تريده مصر اقتصاديا ؟

وأنا غير موافق على أن القطاع الخاص يحصل على تيسيرات ، بل هو يحصل على هذه التيسيرات بمقدار ما يستطيع أن يفعله (بشكل غير رسمى) ولكن لكى ينطلق انطلاقا حقيقيا فلابد أن يشارك مشاركة سياسية فى صناعة القرار .

□ □ وصلت هنا الى بيت القصيد .. فانا أقول أن هذه الرأسمالية الجديدة فى مصر لم تخلق تعبيرات سياسية عنها ، تمكنها من أن تشارك فى صناعة القرار السياسى ، بل ولم تحاول — حتى — الالتصاق بتنظيمات وتشكيلات سياسية وحزبية جاهزة كيما توظف هذا الالتصاق فى تحقيق مشاركتها فى عملية صناعة القرار السياسى فى مصر ؟

● لا .. هناك تعبيرات .. فقد سبق وأشرنا الى جمعية رجال الأعمال .

□ □ جمعية رجال الاعمال ليست حزبا ؟

● ليست حزبا .. ولكنها تعبير سياسى .

وأريد أن أقول أننا فى كل حوارنا لا نفصل المحلى عن الدولى ، كما لا نفصل الاقتصادى عن الاجتماعى عن السياسى

وعلى أية حال ، فان الاستراتيجية السياسية التى يتبعها القطاع الخاص اليوم هى محاولة (النفاذ للجميع) ، بمعنى أن يكون لهم نفوذ داخل الحزب الوطنى ، وحزب

● قضية الدولة أساسا لم تعد الاقتصاد القومى ولكنها أصبحت الخزانة العامة ! !

● الاستراتيجية السياسية التى يتبعها القطاع الخاص اليوم هى : محاولة النفاذ للجميع بمعنى أن يكون لهم وجود فى الوفد والوطنى والعمل !

● التيسيرات على القطاع الخاص [illegible] [illegible] [illegible] مسئوليتها الحقيقى ولو قدم التيسير !!

● العمال حينما يضربون يتوقفون عن العمل ، والرأسماليون حينما يضربون يتوقفون عن الاستثمار !

الوفد ، وحزب العمل ، كما أن بعضهم يخرج خارج كل هذه الأطر ، ويتعامل بشكل غير رسمى ، وقد يعبر البعض عن ذلك علنيا ، وهذا كله مرتبط بامكانيات هذه الرأسمالية الذاتية ، ومدى ودرجة نموها ، ومدى ودرجة استيعابها للظروف الموجودة فى المجتمع .

فالقطاع الخاص المصرى مازال ضيق الأفق ، فالمستثمر فى قطاع الأثاث يريد أن يحل أزمة صناع الأثاث فقط ، والمستثمر فى قطاع الأحذية يريد أن يحل أزمة صناع الأحذية فقط ، والمستثمر فى قطاع صناعة السيراميك يريد أن يحل أزمة صناع السيراميك فقط

وهذا جزء من طبيعة تطور هذه الرأسمالية ، فمازال جزء كبير منها عائلى ، وجزء أخر كبيرا فردى ، انما هذا موجود فى كل التطورات الرأسمالية .

وهكذا فان الحس العام عند الرأسمالية المصرية مازال ضعيفا ولكنه يقوى !

□ □ على أى نحو يقوى ، وما هى الحالات التى رصدتها وتؤكد أن الحس العام يقوى عند هذه الرأسمالية

● أعرف الحس العام ، ليس بمعنى احساسها بمصالح المجتمع ، ولكن بمعنى أن حسها قد بدأ يزيد بأن هناك مشكلة (سياسية) فى الموضوع !

وأرى — حاليا — أن هناك درجة من درجات الادراك لهذا .

فالعمال عندما يضربون يتوقفون عن العمل ، والرأسماليون عندما يضربون يتوقفون عن الاستثمار !

فهناك تناقص وتراجع فى معدلات استثمار هذه الطبقة ناتج من أنهم لا يستطيعون أن يخططوا لعملياتهم الانتاجية لأكثر من سنة أو سنتين .

فالحس موجود .. والادراك للعقبة موجود ، وأنت تجده فى الصحافة عندما تكلم أو تنشر لهؤلاء الرأسماليين ، وتجده فى الجمعيات ، وتجده فى كافة أشكال التعبير المتاحة ، فعندهم مشكلة ، ولكن



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

الاقتصادى

التعبير عنها مازال بدائيا ، حيث لم تتكون رؤية عامة لتوجه هذا القطاع والقطاعات الأخرى فى تنمية المجتمع .

مازالت النظرة السائدة ضيقة ومحدودة ، فلا تنسى أن هذه الطبقة ليس لديها مفكرين أو منظرين يستطيعون التعبير عنها فى اطار النمو التاريخى للمجتمع المصرى ككل .

تجد بعض المجموعات فى (الوفد) ـ مثلا ـ كل ما تستطيعه هو أن تقول وتنشر أن الرأسمالية عظيمة فى العالم كله ، أو أن الرأسمالية المصرية واجهت خرابا حقيقيا فى ظل ثورة يوليو .

لكن أحدا منهم لا يقول لنا كيف يتم بناء رأسمالية حقيقية فى ظل ظروف مصر الحالية .

□ □ ليس هذا فقط ، ولكن ـ حتى ـ فيما يتعلق بالبرامج الانتخابية ، كنا نرى أن حزبا كالوفد أخذ يلصق نفسه بمكاسب الاشتراكية والقطاع العام وغيره ، كما ورد فى بيان رئيسه التليفزيونى ابان الانتخابات البرلمانية السابقة بما يؤكد أن دعاية الحزب السياسية عن الرأسمالية لا تصلح لمخاطبة الجماهير ، فعند الجد يخاطب هذا الحزب جماهيره بلغة معاكسة ، وبالتالى فأن الترويج للرأسمالية من جانب هذا الحزب بالذات لا يبدو منطقيا أو مقنعا

● أنت لاتستطيع أن تضع المسألة فى صيغة (Either... or)هذه أو تلك) فأحد الأشياء الايجابية فى مصر ، أن فيها قطاعا مختلطا ، أو إقتصادا مختلطا ، وربما يوجد فى كل العالم إقتصاد مختلط ، ولكن المسألة هى النسبة ، فإذا قال رئيس الوفد أنه مع القطاع العام ، فهذا صحيح فى جزئية أنه ليس على إستعداد أن يطالب للقطاع الخاص بمصانع الحديد والصلب فى حلوان مثلا ، فهى مصانع كبيرة وعوائدها قليلة .

ولكن هناك ـ بالمقابل ـ فكرة يصفها البعض بأنها (التخلص من الورق الميت فى الشجرة) ، كما أن هناك من يقولون : كل مالايستطيع القطاع الخاص أن يأخذه فليبق قطاعا عاما .

فلايوجد اليوم من يطالب بسيطرة القطاع الخاص على السكك الحديدية أو الهياكل الرئيسية التى تمثل البنية التحتية .

ولا يوجد رأسمالى مصرى يستطيع (على مستوى الابداعات ولاعلى مستوى الخبرة) أن يدير مثل هذه المرافق ، فلم تتكون عندنا ـ بعد ـ شركات عملاقة تستطيع أن تدير مثل هذه القطاعات .

إذن هذا لاخلاف عليه ، وأنا أعتقد أن رئيس الوفد ، وكثير من الرأسماليين المصريين صادقين ، فى أنهم لايريدون الدخول فيه .

ويبقى بعد هذا النقاش مابين وجهتى نظر حول الملكية الخاصة ، وهل تأتى فى القطاعات المتوسطة أو القطاعات الصغيرة ، وأعتقد أن أحد المقولات التى بدأت تنمو فى مصر الآن ، وتمثل درجة من درجات الاتفاق ، أن الاستمرار فى ملكية الحكومة لبعض هذه القطاعات هو من قبيل الخبل .

فقد أصبح غير مفهوم لدى كثير من الناس : لماذا تظل صناعة الألبان فى يد الحكومة ؟ !

خاصة وأن شركة مصر للألبان تخسر ٥٨ مليون جنيه ، وتتزايد خسائرها عاما بعد عام ، بينما لدينا ١٠ شركات خاصة تقوم بصناعة الألبان (وطالما أنها ١٠ شركات فلا يحدثنى أحد عن الخوف من الاحتكار) .

وصناعة (السوست) ـ مثلا ـ أصبح من غير المفهوم لماذا تستمر كقطاع عام ؟

الآن بدأ يتكون (لاأقول إجماعا عاما) ولكن قدرا معقولا من الاجماع ، على أن بعض أوراق الشجرة الميتة يجب أن تسقط ، وبعض الصناعات الصغيرة والمتوسطة يستحيل إستمرارها كقطاع عام ، وأن إستمرارها كقطاع عام يعنى الاستمرار فى الخسائر والادارة غير الاقتصادية .

وأؤكد أنه ليس هناك خلاف أن يكون هناك قطاعا عاما فى مصر ، ولايستطيع أحد أن يقول غير هذا ، حتى فى أى دولة فى الدنيا ، إنما الموضوع هو (ماحجم هذا القطاع ـ وماهى درجة تأثيرة ؟) .

وهذه المسألة ـ أيضا ـ مرتبطة بالحوار السياسى فى المجتمع ، فلو كان لديك قطاعا عاما مهيمنا ، فليس من الصعوبة فهم أن تكون لديك (سياسة) فيها هيمنة .

فكما قلنا : القطاع العام هو القطاع الحكومى ، وهو مصدر القوة الاقتصادية للحكومة ، فالناس الذين ينظرون إلى العملية السياسية فى مصر ويزيدون أن تكون تعددية ، يمكن أن يقبلوا قدرا من القطاع العام ولكن ليس طاغيا ، لأن تقليص هذا القطاع العام يرتبط بتقليص هيمنة الحكومة والبيروقراطية على الدولة .

□ □ عبر أى قنوات يمكن أن تطالب الرأسمالية المصرية بهذا .. فإذا كانت تحجم ـ أصلا ـ عن الدخول فى المؤسسات السياسية الحقيقية والفاعلة فى المجتمع ، فإنه لايمكن ـ أبدا ـ أن تحقق ماتريدة ، إلا إذا كان هناك تصور لدى هذه الرأسمالية بأن تحجم عن ممارسة النضال السياسى الذى يستهدف الوصول إلى غايات إقتصادية وسياسية بعينها ، بحيث تكتفى بإنتظار أن يجيئها كل شئ (بالسقوط) وليس (بالانتزاع) ـ بالضبط ـ كمثل ما قلت عن حكاية الأوراق التى تسقط من الشجرة ، فهى تلتقطها اذا سقطت ، ولكن لاتبذل جهدا لتقطفها ؟

● أرى أن الرأسمالية تبذل جهدا وتتحرك سواء عبر مؤتمرات علمية ، أو عبر الحديث من خلال الأحزاب ومجلس الشعب ..وأهم من هذا أنها



تتحرك - بيسا - عبر ومن خلال خلق (واقع) !

□□ مخاطبة من ؟ .. فما أراه فى حركتها أنها لاتخاطب سوى الدولة ؟

● طبيعى ..!

□□ ولكنها لاتخاطب الجماهير ، ولاتخلق ناسا

مؤمنين بفكرة النمو الراسمالى فى مصر ؟

● وماذا تسمى الصحافة إذن ؟ الصحافة كنافذة تعنى مخاطبة الناس ، ولكن بالاضافة إلى هذا فهناك عناصر موضوعية أيضا .

فأنا أعتقد أن هناك أشياء معينة ترتبط بالنموذج ، فالاضرابات التى تحدث عندنا هى فى القطاع العام فى معظمها ، وليست فى القطاع الخاص ومعنى هذا أن الجماهير بما فيها العمال (يشعرون تماما أن هذا القطاع الخاص يخلق طبيعة علاقة معينة مع العامل ، ومع أجر هذا العامل ، ومع مستوى وشكل المصنع أفضل بكثير .

وعلى أية حال فهذه مسألة تحتاج إلى دراسات ، وللأسف مازلنا فى منطقة (النقاش الكلى) ، والمفاضلة بين القطاع العام ، والقطاع الخاص (مثلا) ، ببيسا تجد أن أحد المسائل الملفته جدا فى مؤتمر الاقتصاديين الأخير ، الذى إنعقد فى الجمعية الاقتصادية ، أنه لاتوجد دراسة إقتصادية بالمعنى الحقيقى .

الاقتصاديون مندمجون فى مناقشة المسائل الكلية ولكن لايوجد باحث جاء ليقول أنه سيأخذ مزرعة قطاع عام (ولتكن الصالحية) ، ومزرعة أخرى قطاع خاص ، ليدرس المدخلات والمخرجات ، وتكلفة الوحدة الانتاجية ، وليخرج بعد هذا ويقول لنا أنه فى هذا المجال بعينه أى القطاعين أفضل ، أو أيهما يسد حاجة المستهلك .

وهناك أدوات إقتصادية للتحليل فى هذا .

□□ أخشى ما أخشاه ، أن هذا النوع من أنواع التحليل لايضع فى إعتباره موضوع (الجماهير) .

فالمقارنة هنا هى مقارنة غير متكافئة ، من حيث الحجم أولا ، ثم هى غير متكافئة من حيث تحمل كل طرف لأعباء إجتماعية بعينها ، بمعنى أنه حين يتكلم باحث عن أن مؤسسة ما فى القطاع الحكومى تخسر فيجب أن يدرك ، أنها فعلا تخسر ، ولكنها تلتزم بتشغيل ناس (ربما أكثر من طاقتها) هم أخى وأختى وإبنى .. إلخ .

وبالتالى فإن القطاع الخاص (فى هذا الاطار) متحرر من الكثير من الأثقال أو القيود ،

وبالتالى يحقق نسب الربح التى تتكلم عنها .

المقارنة - فى هذا الأمر - لاتكون منصفة ؟

● أرى أنك متأثر (بالأدب الشعبى) المتعلق بالموضوع ، ولكننى أعتقد أن أدوات التحليل الاقتصادى الموجودة يمكن أن تتحسب لكل هذه العوامل الموجودة فى المجتمع ، فالذى أريد أن أصل إليه - آخر الأمر - هو عدد من المؤشرات التى يمكن أن يتم حسابها ، فعندنا (التسعير) مثلا ، قل لى ثمن سلعة مابسعر السوق ، لو أن هذه السلعة ستنتج من مزرعة قطاع حكومى ، أو مزرعة قطاع خاص .

ونقطة أخرى هى إنتاجية العامل ، وهذه مسألة بسيطة جدا ، فحجم المنتج مقسوما على عدد العمال ، أو عدد ساعات العمل ، يعطينا إنتاجية العامل فى الساعة ، وفى هذه الحالة ، يمكن أن نعمل نسبة بين إنتاجية العامل فى الساعة إلى أجره ، فأصل إلى (ساعة - أجر) ، وهذه مسألة يمكن مقارنتها - حتى - لو كنت أتعامل مع وحدة فيها ٥ آلاف فدان ، وأخرى فيها ٥٠ ألف فدان ، فأنا أبحث عن المتوسط ، وبالتالى أستطيع أن أصل إلى عدد من

المؤشرات المحسوسة ، حول إنتاجية العامل فى الساعة ، وإنتاجية الجنيه .

......

ولكن - للأسف - عندنا نكوص من الاقتصاديين المصريين ، عن قيامهم بمهمتهم الاساسية ، بالاندراج فى نقاشات عامة ، وبالتالى يصبح الحكم التجريبى على مثل هذه الأشياء رهنا بالأحكام العامة ، أو ما أسميه - أنا - (الأدب الشعبى) !

وقد آن الأوان أن يخرج الاقتصاديين المصريين من مرحلة الأدب الشعبى إلى مرحلة البحث التجريبى .

وأنا من البداية - لاأقول أن القطاع العام خطأ أو صواب ، ولكن المشكلة المصرية الرئيسية عند هؤلاء هى مشكلة التوزيع .. أو كيف نوزع الثروة القومية على الناس بحيث يكونون - جميعا - فى حالة من المساواة .

وفى رأيى أن هذه مساواة زائفة ، لأنه لايدخل فيها عنصر العمل أو المشاركة فى إنتاج هذا الدخل القومى .

فالنقطة الجوهرية فى مصر (خروجا من مسألة التبعية التى تحدثنا عنها - هى أن نواجه مشكلة الانتاج أو مشكلة ما أنت قادر على توزيعه ، ثم نرى ماهى العقبات التى تواجه هذا الانتاج .

ولكننا - فى مصر - نتكلم كثيرا عن الانتاج ، دون أن نضع فى إعتبارنا (كيف نطلب من وحدة أن تزيد إنتاجها ، بينما يظل ثلث هذا الانتاج مخزونا سلعيا بسبب نوعيته ؟

هذا لايصلح .. أنا أريد أن أنتج إنتاجا كفء قادرا على المنافسة فى السوق العالمية ، أو قادرا - حتى - على المنافسة فى السوق المحلية .. فالمشكلة الأساسية فى مصر هى أن ننتج ثم بعد ذلك ندرس مشكلة التوزيع والعلاقة بين الطبقات .

ولكن إذا لم يكن لديك - أصلا - ماتنتجه ، تصبح المسألة هى أنك



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

تقوم بتوزيع لرقعة محدودة جدا من الموارد ، وبالتالى يضار الفقير ويضار الرأسمالى .

فالفقير يضار لأن النصيب الذى سيصل إليه (مع إزدياد عدد السكان) سيظل قليلا ، كما سيضار الرأسمالى لأنك تفرض عليه ضرائب عالية تجعل قدرته على إعادة الاستثمار وقدرته على خلق التكنولوجى التى تحتاج إلى إستثمار عالى ، تصبح منتفية ، فكأننا - فى هذه الحالة - نضر الفقير والرأسمالى ونضر الاقتصاد القومى ككل .

هذه الزاوية هى التى تهمنى فى الموضوع ، ولكننا - مع الأسف - مازلنا نتكلم فى إطار تفضيلات أيديولوجية تترتب على الهوى ! !

أحزاب

« الماضوية » تحكم الجميع !

□ □ واحده من أكثر الافكار طرافة فى هذا الحوار ، هى فكرة (الأدب الشعبى) فيما يتعلق برؤية البعض لحقائق الاقتصاد .

فى تصورك هل تنساق الاحزاب السياسية المصرية أكثر وراء حقائق الاقتصاد أو إحتياجات مجتمع حقيقية ، أم أنها تنساق وراء أفكار تنتمى إلى (الأدب الشعبى) ؟

● اعتقد أن الأدب الشعبى يحكم رؤية معظم الأحزاب المصرية وبالذات ما أسمية الأدب الشعبى الماضوى (أى المرتبط بالماضى) ، وبالذات أيضا الأدب الشعبى المرتبط بعبد الناصر والسادات .

فلو عملت تحليل مضمون لصحافة المعارضة ومواقفها فى مجلس الشعب ، أو مواقفها فى الندوات التى تعقدها ، ستجد أنها تعيش على الماضى ، وعلى مقابلات بين عبد الناصر السادات ، أو بين ماقبل الثورة ومابعدها .

وهى - أيضا - ماضوية تختزل بالنسبة والتناسب حقائق عصور إلى أفراد بعينهم ! ! وأعتقد أن هذا مصيبة للعمل السياسى الوطنى .

تحضر ندوات لهذه الأحزاب السياسية فتجد أن هذا هو مايستهلك النقاش فيها ، ولاتجد فعلا أن إنسانا ما يريد أن يناقش (المستقبل) أو يضع مشاكلة فى إطار أرقام وحقائق .

ولكن - على أية حال - أقل الناس صوتا فى مصر هم أكثرهم علما .

□ □ بعزوف أو بحجب ؟

● جزء من السبب ، ان قماش المعرفة مازال محدودا ، فعدد الصحف قليل ، والصفحات قليلة ، والاداة الرئيسية الرهيبة للاعلام (الاذاعة والتليفزيون) مازالت حكومية بالاساس ، وماهو فيها موجه للتخاطب مع الذين يعلمون قليل ، ومازال السياسيون والايديولوجيون هم اصحاب الصوت الزاعق الاعلى فى هذه الاجهزة ..

واستطيع ان اقول - ايضا - ان الساحة العلمية فى مصر مشغولة جدا بلقمة العيش ، وبالخلافات الداخلية الضيقة فيها وايضا بدرجة غير مسبوقة من اليأس ..

□□ اى نوع من اليأس ؟

● بمعنى ان صلاتها مع صنع القرار ، والتأثير - حتى فى الساحة السياسية والحزبية ضئيل ، وبالتالى أصبح فكرها منعزلا داخل المدرجات او الكتب ، او المؤتمرات العلمية الصغيرة .

والذى يريد من هذه الجماعة العلمية ان يصل الى الانتشار لا بد ان يدخل الى ساحة الادب الشعبى ويحصل على ما يشاء من النجومية ، (وقد كنت اقول (قبل قليل) أن ساحة مهمة جدا مثل مؤتمر الاقتصاديين المصريين ، شهدت بعض الدراسات الهامة ولكنها كانت نادرة حول مواجهة - مثلا - مشكلة الائتمان فى مصر او إنتاجية العامل ، ولكن معظم الابحاث والمناقشات

الدولة ترغم صناع الألبان فى دمياط على شراء الدولار بـ[illegible] قرشا ثمنا لاستيراد مستلزمات الانتاج ، ثم ترغمهم على بيع الدولار بـ[illegible] قرشا عند الحصول على حصيلة تصدير منتجاتهم ؟ !

● نظرة الرأسمالية الجديدة فى مصر ضيقة ومحدودة لأنه لايوجد لديها مفكرين أو منظرين !

● أصبح من غير المفهوم لدى كثير من الناس : لماذا تبقى صناعة الألبان فى يد الحكومة ؟ !

● البحوث الاقتصادية والمؤتمرات إنصرفت إلى مناقشات كلية حول المفاضلة بين القطاع الخاص والقطاع العام ، متأثرة بالأدب الشعبى ، وإمتنعت عن أى بحث إمبريقى تجريبى وواقعى !!!

صالون الاقتصادى

كانت مرتبطة بالقضايا الكلية جدا ، والتاريخية جدا ، والتى تبنى اساسا على تفضيلات ايديولوجية وليس تفضيلات امبريقية !

● **بهذا المعنى هناك مساحة التقاوبين الرأسمالية المصرية الجديدة وبين هؤلاء الذين « يعلمون » من المفكرين او المثقفين المصريين والذين يمكن ان تتوافق اتجاهات بعضهم ومصالحهم مع هذه الرأسمالية .. لماذا – اذن – لم تحدث هذه القنطرة بين المفكرين ، وبين القوى الرأسمالية ، خاصة وقد ذكرت – منذ قليل – أن هذه الطبقة ليس لها مفكرين او منظرين ؟**

● هذا سؤال صعب .

ربما لان المسئولية يجب ان تلقى على الطرفين .

فعلى مستوى الساحة السياسية يوجد لدى الرأسمالية قدرا كبيرا من وضوح المسألة نتيجة تراث ايديولوجى وتاريخى ، فهى لاتحتاج العالم او المنظر (وهنا لا اقصد بالمنظر ذلك الرجل الذى يضع نظرية ولكننى اقصد بذلك الرجل الذى يضع النظرية موضع التطبيق العملى)

مثلا قضية القطاع العام ، والقطاع الخاص من اصلح المسائل التى يمكن مناقشتها وفقا لهذا ، ليس بمعنى ان نقول ان احدهما على صواب والاخر على خطأ ، ولكن بمعنى ان نقول عند ظروف معينة ، وفى توقيت معين فإن النتيجة التى يأتينا بها احدهما تكون افضل .

وهذا مجال يمكن – امبريقيا ودراسيا – ان نصل فيه على الاقل الى درجة من درجات التقارب ، لكن هذا لم يحدث نتيجة ان الغالب على سلوك الرأسمالية المصرية هو ضيق الافق فكل واحد يريد ان يحل مشكلته وحده ، وايضا يخاف من الصدام مع الدولة فهو فى تناقض مع القطاع الحكومى ، ولكنه – فى نفس الوقت – يعرف ان بقاءه مرتبط بهذا القطاع نتيجة هيمنته ، وبالتالى فهو لايريد الدخول فى مجالات فيها قدر من المواجهة العلنية .

اما على مستوى الجماعة العلمية فى مصر ، فهى مستغرقة تماما فى مشاكلها الذاتية والخاصة ..

ومع ذلك فربما يتاح للجسور ان تمتد بين الجماعة الراسمالية ، والجماعة العلمية ، ولكن قبل كل هذا ، فإن هذه الجماعة العلمية ، ليس بالضرورة لخدمة القطاع الخاص فحسب ، بل يمكن ان تكون لخدمة القطاع الحكومى ايضا ولكن كما اقول هذا الامر مرتبط بالمناخ السياسى العام فى مصر .

فأنا غير مؤمن بتحالفات تتم تحتيا ، او بأساليب (الاستعانة) وغيرها ، ولكننى مؤمن باطلاق القوى كلها لخدمة العملية السياسية فى مصر وانا غير واثق ان العملية السياسية فى مصر – الان تحقق هذا !

□□ **ساعود الى نقطة كنت اثرتها فى هذا الاطار ، وهى أن الاحجام عم المشاركة فى هذه العملية السياسية يؤدى الى ما كنت تقرره حالا عن انقطاع الجسور بين الجماعة الرأسمالية وبين المثقفين ، وانقطاع الجسور بينها وبين الجمهور .**

وساضرب مثلا فى هذا ، فقد كلمتنى عن الاداة الاعلامية الرهيبة للدولة ، وأن هناك سيطرة للسياسيين والايدلوجيين عليها ، وبالتالى فان لونا من الوان (الادب الشعبى) يسود افكار وسلوكات هذه القنوات الاعلامية المختلفة ..

طيب !

انا عندى جمعية مثل جمعية رجال الاعمال المصرية ، وهى بقدر ما تمثل هذه الكتلة الرأسمالية الصاعدة التى تؤمن بالنمو الراسمالى فى مصر وتدافع عن مصالحة ولكن هذه الجمعية تكتفى باصدار نشرتها ، ولا تصدر جريدة مثلا ، بينما من حقها (قانونيا) كجمعية أن تصدرها ، وفى مقدرتها (ماليا) ان تصدرها .

هم – اذن – يبتعدون عن التعبير عن انفسهم فى الاشكال الطبيعية ثم يشكون النتائج التى تترتب على هذا السلوك ؟

● هذا هو ما عبرنا عنه – منذ قليل – فعندنا بالفعل قدرا معنيا من التعددية ، ولكن مازالت الدولة قائدة – ولا يوجد فى القطاع الخاص من يريد ان يدخل فى مواجهة مع الدولة ، وهذا فى الساحة السياسية ، تمثل فى هيمنة مؤسسة الرئاسة وهيمنة حزب واحد ، واقتصاديا مازال متمثلا فى قوة تظل كبيرة لقطاع الحكومة فى الاقتصاد الوطنى .

وفوق هذا فمازالت الرأسمالية المصرى (فى ظروفها الحالية) لم تتشكل تماما ، نحن نتكلم عن مسائل فى دور التكوين ..

وبالتالى عبر رجال الاعمال عن كل هذا ، فهم يريدون الصعود بعملية تعبيرهم عن انفسهم ، فيشكلون جمعية (وحتى داخل هذه الجمعية هناك تناقضات كثيرة فهناك تناقض داخل مجموعة الراسمالية المصرية بين جناحين اساسيين وهم احيانا يعيشوان او يتعايشان معا :

١ – القطاع المستفيد من الدولة يريد ان تبقى الامور كما هى ويريد ان



يبقى القطاع العام كما هو ، ومنهم مثلا تجار العملة حين كان من مصلحتهم ان تظل الدولة متصلبة فى مسألة سعر الصرف فقد كانوا مستفيدين وايضا المستوردون كانوا مستفيدين من ان تظل قيمة الجنيه منخفضة موضوعيا ..

اذن فهناك جناح مستفيد يتعايش مع الدولة ويريد ان تبقى الامور كما هى .. وازدهار هذا القطاع ومكاسبه وفساده سيزيد طالما لدينا اقتصادين فى مصر (اقتصاد سرى) و (اقتصاد علنى)

ولكن ايضا هناك جناح اخر (وهو غير ممثل بصورة كبيرة فى جمعية رجال الاعمال وبعض هذا الجناح يتحدث الان عن انشاء جمعية تسمى (رجال الاعمال المنتجين) وتضم هؤلاء الذين يمارسون نشاطاتهم على الارض فى مصانع او مزارع يملكونها .

والشىء المدهش ، أنك تجد ــ أحيانا ــ أن بعض الرأسماليين المصريين عندهم هاتين النوعيتين من النشاط فى أن واحد ، فتجد عائلة تملك مصنعا أو مزرعة ، وفى نفس الوقت تشارك فى بنك ، أو تتاجر فى العملة ،

يعنى كافة الأنشطة موجودة لأن الرأسمالى يحاول أن يحمى نفسه ، ويبقى على جسر مفتوح بينه وبين الدولة .

وهذا يرتبط بدرجة نمو الرأسمالية ، ودرجة التناقضات التى تنشأ فى المجتمع ، وهذا ــ أيضا ــ أمر جيد ، فالتناقضات ــ ليست بالضرورة ــ صدامية ، فالتناقضات هى التى تؤدى إلى النمو والتكون .

□□ ولو انني لست من انصار المقارنات (الماضوية) ــ على حد تعبيرك ــ إلا أنني حينما أتكلم عن تجربة الرأسمالية المصرية فى العشرينيات ومابعدها ، أجدنى أتكلم عن تجربة رأسمالية أفصحت عن نفسها أفصاحا كاملا ، وخلقت مؤسساتها السياسية ، وفى الساحة الاقتصادية كانت الاولويات واضحة فى ذهنها تماما ، وفى ساحة الدور الاجتماعى الاولويات واضحة فى ذهنها تماما .

أما الان فالمسألة تبدو مختلفة كلية ، مع الوضع فى الاعتبار أن ماقلته عن مؤثر (هيمنة الدولة) على الرأسمالية الجديدة أو (إقطاع الدولة) يقابله موضوعيا (هيمنة وسلطة الاقطاع الزراعى وتاثيره على الرأسمالية القديمة ؟

● هناك بعض القسمات المشتركة فى ظروف الرأسماليين وهناك ايضا بعض جوانب الاختلاف :

الرأسمالية القديمة كانت فى دولة تحت الاحتلال ، وأنا ضد فكرة أن الرأسمالية المصرية نشأت فى ظل الاستعمار ، وأرى أنها نشأت على الرغم من الاستعمار ، فقد تكونت الرأسمالية تحت ظروف الحرب العالمية الأولى ، وتم ضرب تجربة طلعت حرب بالظروف الدولية (الانهيار الكبير فى الثلاثينيات) ، كما ضربت فى الأربعينيات بواسطة الانجليز ، ورغم هذا فقد إستمر جزء كبير منها معنا ، حتى عندما ضربت بواسطة التأميمات ، فدراسة سامية سعيد تحدد ثلاثة روافد للرأسمالية المصرية :

(١) الموروث التقليدى وهذا إستمر ،ورأيى أنه أثبت قدرة كبيرة جدا على البقاء رغم كل الضربات المتتالية .

(٢) الرافد البيروقراطى . (٣) الرافد الطفيلى .

وفى النسبة والتناسب ، هى تعتبر أن أقوى رافد هو ذلك التقليدى الذى

● إذا لم يكن لدينا ــ أصلا ــ ما ننتجه تصبح المسألة هى أننا نقوم بتوزيع لرقعة محدودة جدا من الموارد ، وبالتالى فان الفقير يضار والرأسمالى يضار ! !

●« الأدب الشعبى الماضوى » يحكم رؤية معظم الأحزاب ! !

● أقل الناس صوتا فى مصر هم أكثرهم علما ! !

● مصيبة العمل الوطنى فى مصر أن القوى السياسية فيه تريد أن تختزل ــ بالنسبة والتناسب ــ حقائق عصور إلى أفراد بعينهم ! !

● كيف نفرض ضريبة ٣ ٪ على الجبس المستورد ، بينما نفرض ضريبة ١٣ ٪ على مستلزمات الانتاج للجبس المحلى ؟ ! !



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

إستمر .

أما الآن ، فإن الظروف الدولية والاقليمية التى يعيش فيها القطاع الخاص مختلفة ، فلايوجد إحتلال ، ولايوجد ذلك التنافس الذى كان يحكم الرأسمالية العالمية فى العشرينات والثلاثينات ،مما إستوجب ظهور فكر (الحماية) ، فعندنا الآن ـ نظام إقتصادى عالمى ترابطة شديد بالمعنى المالى والانتاجى ،وفيه تلك الازدواجية بين (السعى للاندماج والتعاون) إلى المنافسة .

....

أما ماهو مشترك فى ظروف الرأسماليتين فهو ما أسميه (عقدة التنمية المصرية) وهى صلب خلق التكنولوجيا .

فمن الممكن أن نصنع إشتراكية ، ومن الممكن أن نصنع رأسمالية ، إنما مالم نصنع تكنولوجيا ، فلعمرنا لن نستطيع أن نعمل سوى طفرة كمية وليس طفرة نوعية .

كان طلعت حرب ينشىء مصانع غزل وأستوديو سينما وغيرها ، ولكن نتيجة أنه لم يصنع مصانعا للمصانع ، أجهضت تجربته ، لأن الخارج يظل متحكما فى قطاع الغيار .... إلخ .

ولم تعد لدينا قدرة فعلية على الاشتراك فى النظام الرأسمالى العالمى الذى قلنا ـ بفعل عدد من الظروف الحالية ـ أنه مهيمن ـ وسيظل مهيمنا فى المدى المنظور .

فعندنا إختيارين فى الحقيقة هما : أما أن نشترك فى النظام الاقتصادى العالمى ، أونظل تابعين له ، والحلقة الجوهرية فى هذا الاختيار هى موضوع خلق التكنولوجى ، وللأسف ـ على مستوى البلد كلها ـ لايتكلم أحد فى هذا الموضوع ولايأخذ فيه خطوات عملية ، فنسمع عن بناء المصانع ، وعن عزمنا الانتقال لبناء الآلات بينما القاعدة البشرية تهدر !

وأى تكنولوجيا تحتاج إلى (قاعدة بشرية) ، وهى أكثر العناصر توافرا فى مصر ، فعندنا علماء ومعامل ، ولكن العلاقة مع العملية الانتاجية ـ تقريبا ـ معدومة ، وتجد أن هناك تدهورا فظيعا فى الأماكن التى يفترض أن يتم فيها بحث علمى ، وأنظر إلى مؤسسة الطاقة الذرية ستجدها مليئة بعلماء نوويين مصريين ، ولكن المفاعل الأساسى لايعمل ، وستجد معامل الجامعات فى حالة إنهيار رهيب ،وأيضا لدينا مفارقة غريبة ، وهى أن أى عالم مصرى فى مجال كالزراعة مثلا يعيش على مرتب ٢٠٠ ـ ٣٠٠ جنيها ، بينما نحن نستورد زميلة الأجنبى الذى تخرج معه من أكسفورد أو كمبريدج ونعطيه ٥٠٠٠ دولارا مع تسهيلات شتى ، والنتيجة أن علماءك يهاجرون إلى الخليج أو غيره للتدريس والحصول على النقد ، أو تستفيد منهم هيئات دولية ، أو يعيشون فى بلدهم مطحونين ، ويصبح على أى منهم أن يخرج ليبحث عن أنبوبة البوتاجاز أو يقف فى طابور الجمعية .

إذن نحن نهدر ثروة كبيرة جدا صرفنا عليها عشرات الألوف من الدولارات ، وأيضا نهدر المساحة العمرية المنتجة لهؤلاء الناس .

وستجد مثلا علماء الذرة فى مصر الذى كونتهم بمستوى الطبقة الأولى بالمقاييس العالمية يضيع عمرهم ويدخلون سن التقاعد دون أن يتعاملوا مع شيء حقيقى فى مجال الطاقة النووية ، بل وفى بعض المجالات التى كونا فيها رصيدا علميا محترما مثل الزراعة والأدوية ، حدث إهدار بالاستعانة بخبراء أجانب .

وما أريد أن أقول هو أنه حتى فى الجزء الذى تتميز فيه مصر عن بقية العالم الثالث تم إهدار مرعب وكبير .

وهناك ترجمة علمية إمبريقية لهذا ، هى كم من الأبحاث تنشر للعلماء المصريين فى المطبوعات العلمية والدوريات العالمية ، ونحن الآن متخلفون فى هذا ، لأنه لايوجد عالم يجد من الفراغ مايسمح له بالبحث ،فضلا عن علمه المسبق بأن مصير هذه الأبحاث هو أن توضع فى الدرج .

عندنا مثلا وزارة البحث العلمى ، وقد ظلت هذه الوزارة تعمل فى وضع سياسة تكنولوجية لمصر ، ولكنها مازالت ورقا لم يتحول إلى قرار سياسى أو برنامج عملى .

□□ بعد كل هذا الكلام عن العلم والعلماء ... يخيل لى ان الامر سيظل مرهونا بقرار دولة ، فى تصورك ماهى العراقيل والعقبات التى تمنع الدولة من هذا القرار ؟

● لن اقول ان تتبنى الدولة السياسة التكنولوجية التى وضعتها وزارة البحث العلمى !

ولكننى ارى ان الدولة يجب ان تتبنى سياسات (موضوعية) شاملة ليس فقط للبحث العلمى فالدولة مازالت مركزية ، وكل التأثيرات التى تدخل اليها عن التعددية تتم من تحت المنضدة ، وتتم عن طريق الضغوط الخفية ، وبالتالى فإن الراى العام والمصالح المختلفة فى مصر ، يظلان خارج هذه العملية

هذه هى الحلقة التى يجب ان تحل الان فى مصر حتى يحدث تطور سياسى واقتصادى واجتماعى

فعندنا عملية تحول ديمقراطى ناقصة وغير مكتملة ، وعندنا استراتيجيات يمكن ان نتبعها فى هذا المجال .



١ ـ استراتيجية الحد الاقصى بمعنى اعداد دستور جديد ، وجمعية تأسيسية ، او تجميع المجتمع المصرى لتقرير ما يراه لمستقبله على أبواب القرن ٢١

٢ ـ استراتيجية الحد الوسط : بتعديل عدد من القوانين الخاصة بسلطات الرئاسة اوقانون الانتخابات وقانون المحليات

٣ ـ استراتيجية الحد الادنى : وهى ان نحترم فعليا القوانين الموجودة ! !

فهناك تخوفات فى مصر من اننا لو اطلقنا العملية السياسية على عقالها فسوف تزداد المطالب على النظام ، مما قد يؤدى الى تفجير سياسى فى المجتمع ، وهذه نظرية من الصعب اثباتها ، ولكن من الصعب ـ ايضا ـ دحضها

ولكن اذا قبلنا هذا المنطق ، فلنحترم على الاقل القوانين الموجودة ، فلو ذهب ٢٠ ٪ من الناخبين الى انتخابات مجلس الشورى ، فلنقل ان الذين ذهبوا هم ٢٠ ٪ ، بحيث نربى مصداقية لما تقوله الدولة ، ولابد ايضا ان تكون الانتخابات نظيفة ١٠٠ ٪ واذا كانت هناك احكام قضائية نتيجة طعون لابد ان تحترمها الدولة ،فانا لا افهم حتى الان ان هناك احكام قضاء من كافة المراتب تقول ان هناك تغييرا فى

صفات ١٧ نائب فى مجلس الشعب ولا تنفذها الدولة ، بينما جزء من مصداقيتها ان تحترم القانون ـ الذى وضعته والذى على اساسه اخذت المحاكم قرارها .

هذا الالتزام بالقانون يربى مصداقية للدولة ويخلق افقا (ولو انه محدود) لتمدد القوى السياسية فى المجتمع الى ان ندخل مرحلة اخرى ولكن هذا ـ على اية حال ـ هو الحد الادنى

الصحافة !

سقف للحرية !

□ □ بقى هامش على هذا الحوار يتعلق بمسالة الاعلام ـ مرة اخرى ـ فما ذكرته عن غلبة الموظفين ذوى الطابع البيروقراطى والايديولوجى ، ربما يصدق على الاذاعة والتليفزيون اكثر ، ويصدق بنسبة اقل على الصحافة

ومع ذلك فالنتيجة التى نراها فى الصحافة يمكن وضعها ـ باطمئنان ـ تحت لافتة : (اللخبطة الفكرية والسياسية غير المسبوقة فى تاريخ الصحافة المصرية)

اى شكل من الاشكال تشهده صحافة مصر الان ، وعن ماذا تعبر سياسيا واجتماعيا ؟

● لكى يكون لصحافة مصر تعبير (واضح) يجب ان يكون الواقع (واضحا) ايضا ! !

وما يبدو من غموض الاوضاع نتيجة ان العملية السياسية والاجتماعية ككل فى طور الاختمار ، وانا اخاف ـ احيانا ـ من الوضوح ، لان الجهة الوحيدة التى يمكن ان تسفر ـ بوضوح ـ عن اتجاهاتها وافكارها هى الدولة ، وانا لست واثقا من ان (وضوح الدولة) يكون دائما فى الاتجاه الصحيح (فهو وضوح البيروقراطية)

وفى الصحافة المصرية تجد المشكلة الاساسية تتمثل فى سيطرة الدولة ممثلة فى المجلس الاعلى للصحافة على اقوى المؤسسات الصحفية

□ □ من حيث الملكية ؟

● بل ومن حيث السياسة ، ومن حيث اتخاذ قرارات تعيين رؤساء تحرير الصحف

□ □ لست متاكدا من دور المجلس الاعلى للصحافة فى اختيار قيادات الصحف ؟

● هذا صحيح ولكن الدولة مهيمنة على اية حال .

وايضا فإن وجود صحف المعارضة والدياليكتيك الموجود ، اثمر الوانا مختلفة من الاراء فى الصحف القومية ، وقد يكون جزء كبير منها ايديولوجى ولكنه هناك ـ على اية حال !

وفى الصحافة المصرية هناك ـ كذلك مشكلة اجيال ، بمعنى ان هناك جيل فى الخمسين او الستين يستأثر على مساحات معينة من الصحف ، فهناك شكل لتحرير المقالات ـ مع كل احترامى ـ لا علاقة له بالقواعد التقنية للتحرير الصحفى فى العالم كله ، فعندنا جرائد تأخذ شكل مجلات ، بمعنى حجم المقال وثباته .. انظر على نيويورك تايمز ستجد هنرى كيسنجر ، يكتب ولكنه لا يكتب الا فى موضوع معين ترى الصحيفة ان يكتب فيه ، ويتحدد حجم المقال بـ ١٨٠٠ كلمة مثلا ، ويكتب اسمه ببنط يماثل بقية المحررين

□ □ فى مسالة الاجيال ، سنجد ان المشكلة هى تضخم عدد العاملين بالصحف ، وليس تضخم عدد العاملين من جيل بعينه ، وانا اعترف اننا عرفنا فى مصر ما يسمى (الاحتيال على المعاش) بدلا من (الاحالة الى المعاش) عن طريق (المد) و(البقاء) و(ممارسة ادوار من انواع مختلفة داخل المؤسسة) ، ولكن هذا شىء ، والخبرة التى يمثلها بعض هؤلاء شىء اخر ، وهى ضرورية لاستمرار تراكم الخبرة الصحفية ولتعليم من يريد التعلم من الاجيال الجديدة

وبالتالى فانا مصر على ان **المشكلة هى تضخم عدد العاملين ، وليس تضخم عدد العاملين من جيل بعينه ؟**

● هـذا يـردنا الى القضـية السـياسية ، وهـو ينـطبق على الصحافة ، كما ينطبق على غيرها من المؤسسات الاقتصادية التى تعانى عمالة زائدة

ولكن فوق هذا فاننى اتحدث عن « نمط » للتحرير يمارسه « جيل » معين ،

انظر الى جريدة (الوفد) ستجد فيها اعمدة للدسوقى اباظة ، ونعمان جمعة ، ومنى مكرم عبيد وعباس الطرابيلى وجمال بدوى ، وانظر الى الاهالى ستجد ان الاعمدة مقسمة على اعضاء اللجنة المركزية للحزب

وانظر الى (الاحرار) ستجد رئيس الحزب يكتب افتتاحيتها

المسألة غير قاصرة على الصحافة القومية ، ولكنها تمتد الى الصحافة الحزبية ، وترسخ واقعا يعتمد على المقال الطويل المسترسل الذى يتصدره الاسم ببنط ضخم ، وقد اصبح هذا جزءا تقاس به كفاءة وقيمة اى رئيس تحرير

ومازالت فكرة التثبيت قائمة ، والجميع يكتبون اسبوعيا سواء عندهم شىء جديد ام لا

وكلما مضينا فى مناقشة اى شىء يردنا مرة أخرى للعملية السياسية ، فعندنا درجة من درجات التحول الديمقراطى غير المكتمل فى المجتمع ، وله سقف ، فلو كان عندنا حرية أكبر فى إصدار الصحف دون الشروط المالية والادارية المرعبة لاختلف الأمر ، وعندك مثلا (دار الحرية) التى تكونت وحققت شروط رأس المال ، تواجه مواقف معقدة حتى تصدر صحيفة ، وكذلك تظل المسألة الاقتصادية والاعلانية عامل مؤثر هام فى هذا السياق .

□ □ وهذا ما جعلنى أقول أن تكون للرأسمالية المصرية صحفها القادرة على هذا التكاليف .. والمانحة لهذه الاعلانات ؟

● هذا الاجراء يرتبط بطبيعة ذمونا ، وبطبيعة – حتى – إدراكها لأفق الرسالة الاعلامية ، وارتباط قطاعات من هذه الرأسمالية بالدولة ، وطبيعة خشيتها من الصدام مع الدولة ، وبطبيعة الزجزاج الذى يمثل توجه الدولة ناحيتها من التشجيع الى التقييد الى الاطلاق الى الاحجام .. فهناك تشابه غريب بين علاقة الدولة بالرأسمالية وبين العلاقات الغرامية ، ففيها صد وهجر ووصل .. إلخ .

إذن فالتناقض الاساسى هو أن النظام بفكرة هو إمتداد ليوليو ، فى مجتمع تعددى وتصب هذا التناقض مجموعة تناقضات فرعية أخرى مثل (لماذا لا تصدر الرأسمالية صحفها ؟ – ولماذا لا تصنع الرأسمالية احزابها .. إلخ) .

الخروج

إستحالة البقاء فى الزقاق !

□ □ د . عبد المنعم .. وماذا عن برنامجك للاصلاح ؟

● قلت تصورى فى (برنامج سياسى له حد اقصى وحد أدنى) ولكن الخطوة الأولى هى أن نحترم القانون الموجود مع بعض التحسينات وخاصة فى العملية الانتخابية ، فأنا لا أفهم ولا ، اتصور لماذا ترفض الدولة أن يذهب الناس للانتخاب بالبطاقة الشخصية ؟ ، ولماذا ترفض الدولة أن نجرى الانتخابات على ثلاثة أو أربعة أيام مع إشراف كامل للقضاء .

وايضا جزء من الحد الأدنى أن نجعل القوائم الانتخابية بالانتخاب ، فأحد نمشاكل مصر الحالية أن قيادات الأحزاب هى التى تحدد

● الساحة العلمية فى مصر مشغولة جدا بلقمة العيش ، وبالخلافات الداخلية الضيقة فيها .. وأيضا بدرجة غير مسبوقة من اليأس ! !

● عندنا – فى مصر – إقتصاد سرى وإقتصاد علنى !

● وزارة البحث العلمى وضعت سياسة تكنولوجية فى مصر ، ولكنها مازالت ورقا لم يتحول إلى قرار سياسى أو برنامج عملى .

● الخروج إلى الصحراء يحررنا من التكلفة السياسية والاجتماعية للقرارات التى يجب أن نأخذها !

قوائمها ، فلماذا لانستخدم فكرة الانتخابات التمهيدية حيث يجتمع كل حزب ويقرر قائمته التي ستنزل الانتخابات في مجلس الشعب أو المحليات ؟

أما على المستوى الاقتصادي أتصور أن نتيجة البحث العلمي غير كاملة ، وأننا غير قادرين على حساب التكلفة الاجتماعية والسياسية لكثير من القوانين الحاكمة في مصر ، فالقوانين الحاكمة عندنا مازالت قوانين الخمسينيات والستينيات ، وهي مرتبطة بموضوع في الاسكان مثلا (كالمالك والمستأجر) وكذلك في الزراعة ، وايضا قوانين العمل .. وهذه مجموعة قوانين حاكمة للاقتصاد والاجتماع والتوزيع ، وهذه القوانين لا يمكن لطرف مهما بلغت به المغامرة أن يلغيها لأن هذا الالغاء له ثمن سياسي ، فلو فرضنا أنك – اليوم – تريد أن تحل مشكلة الاسكان بالغاء قوانين (المالك والمستأجر) فان النتيجة هي أن الناس ستبني أكثر وتوظف استثمارات أكثر في هذا المجال وستصبح هناك مساكن كثيرة وهذا له نتيجتان :

١ – قد يضار مباشرة ربما ١٥ مليون مستأجر في مصر حين ترتفع الايجارات في ظل مستوى الاجور الحالية ، والوضع الاقتصادي المتأزم .

٢ – قد تحدث تشوهات في النظام الاقتصاد حين يتجه الناس الى مجال معين مثل الاسكان والبناء بأكثر من غيره من المجالات .

وبالتالي يصبح عندنا ثمن سياسي وإجتماعي كبير ، وبالطبع من الممكن أن تجرى بعض التحسينات مثل زيادة نسبة على الايجار لوكان المبنى قديما ، ولكن هذا (ترقيع) ، وليس عندي حل جذري لهذا الترقيع .

ولكنني اقول أن كل مشكلاتنا مرتبطة بمنطقة محصورة في (الوادي) ، فهناك في مصر كلام كثير عن أزمة سكانية ، ولكنها في رأيي أزمة إنتشار .

إذن لو أجرينا تعديلات جذرية في الركائز القانونية التي يقوم عليها المجتمع في المناطق الجديدة بالصحراء ستكون التكلفة السياسية والاجتماعية بسيطة للغاية ، فعندنا في سيناء ١٦٨ ألفا من البشر ، وفي الوادي الجديد والبحر الأحمر أعداد بسيطة جدا .

وبالتالي فمن الممكن خارج الوادي أن نخلق قوانينا جديدة ونترك – فعليا لقوانين السوق أن تنطلق ، ببحيث أن المتضرر من الرأسماليين المصريين من علاقات الانتاج السائدة سيجد مساحة متسعة حين يخرج من الوادي ، وكذلك فان الشخص الذي سينتقل خارج الوادي سيكون عازما للثمن ولن يذهب إلا وعنده فرصة عمل مضمونه وعملا إنتاجيا بالضرورة .

وكذلك فإن إكتظاظ الوادي مع تلوث البيئة وتلوث النهر يمكن أن يجد حلا بهذا الاجراء ، وهو الاجراء الوحيد العاصم من تمزق مصر نتيجة إنحصارها في الزقاق الضيق الذي يمثله وادي النيل .

نقرأ عن تعفن البلح والتين في الواحات نتيجة لعدم القدرة على نقله فلماذا لا نسمح للقطاع الخاص بإنشاء طريق هناك ويحصل ثمنه عبر بوابة يقيمها مثل التي أقامتها الدولة على طريق مصر – الاسكندرية .

المشكلة أننا نعاني عقدا متعلقة بالبنية الاساسية وأنها لابد أن تكون عملا للدولة .. وهذا غير مفهوم ، فاذا كان هناك من يريد أن يقيم محطة لتحلية مياه البحر الأحمر فلا يجب أن يمنعه أحد طالما سيحصل أجرها من الناس ، ثم في هذه المنطقة سيحصلها من المنشآت السياحية وليس لهذا ثمن إجتماعي .

فكرة الخروج يجب أن تكون بالفكر وليس بالبشر .

في منطقة سيناء – مثلا – أنا لست مع الاستثمار الأجنبي فيها ، ولكنني مع خلق مناطق محررة يعمل فيها الاقتصاد المصري الخاص ، وخاصة أن التكلفة السياسية والاجتماعية شبه معدومة .

أما أن يتحول موضوع الخروج الى أن نترك الناس تبني شاليهات وقرى سياحية في الساحل الشمالي ، فهذا غير مفهوم لأنه يجمد جزءا هائلا من الثروة القومية ليس في مستعمرات إنتاجية ولكن في شاليهات لانقاذ إحدى الطبقات في مصر من تلوث القاهرة !!

وهذا حل ناقص قد يؤدي الى عكس المستهدف □



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهرام

التاريخ : ٢٢ فبراير ١٩٨٩

الوطن العربى : مهام مطروحة على التجمعات الثلاثة

لابد وان دمعة طفرت من عيون القوميين العرب الذين امنوا بضرورة وحدة الامة العربية حين سمعوا وشاهدوا مرة اخرى حديث الوحدة والتكامل والتضامن يعود من جديد وفي يوم واحد عند الاعلان عن مجلس التعاون العربى والاتحاد المغاربى . فهؤلاء الذين رفعوا رايات الوحدة في الماضى ، ما لبثوا ان شاهدوا انتكاستها وانكسارها . وربما أن الأوان ان نتعلم من دروس العقود الاربعة الماضية ، لكى نحمى المسار الذى تولد عنه الذهن العربى في اللحظة التاريخية الراهنة ، والذى يقوم على ثلاثة تجمعات اقليمية في الخليج والمغرب ومنطقة القلب العربية .

هذا المسار وكما هو الحال في كل المسارات التاريخية - لاتوجد حتمية على نجاحه . فالمستقبل صناعة بشرية في الاساس وتتوقف على خيارات البشر وسياساتهم . وفي الظن ان هناك اربع مهام مطروحة على التجمعات الثلاثة :

□ المهمة الاولى : ان نتجنب بكل الطرق ان تكون تعبيرا عن محاور وتكتلات جديدة ولا يكفى فقط هنا اعلان النوايا وانما المطلوب اعمال تظهر في التوجهات . فيمكن ان يسمح كل تجمع بوجود عضو مراقب من التجمعين الاخرين - يمثل الامانة العامة او الدولة التى تراس التجمع - في كل اجتماع دورى ويمكن ايضا ان ينعقد اجتماع دورى بين رؤساء دورات التجمعات الثلاثة للتنسيق وتبادل الخبرات وربما البحث في الامتيازات التى تحصل عليها الدول الاعضاء في كل تجمع لباقى الدول الاخرى على اساس تبادلى . ويمكن ايضا تدعيم جامعة الدول العربية كمظلة واقعية للتجمعات الثلاثة ، فرغم مايبدو من ان وجود التجمعات يضعف الجامعة الا ان العكس يمكن ان يكون صحيحا اذا ما ادركنا ان التوصل الى قرارات فاعلة وملزمة بين اطراف محدودة العدد اسهل بكثير من الحصول عليها بين مايزيد على عشرين طرفا .

□ المهمة الثانية : حل الصراعات والخلافات بين اعضاء كل تجمع وبينهم وبين من هم خارج التجمع ، عربا كانوا ام من غير العرب . فحياة اى تجمع - خاصة ولو كان اقتصاديا - تستمر بقدر ماكان هناك تخفف من الضغوط الامنية والعسكرية الواقعة عليه . ومن ثم فان هناك الكثير المطلوب من خطوات بناء الثقة والايمان بان الاختلاف لايفسد للود قضية ، وحل مشاكل الحدود واستخراج المتورطين في صراعات وحروب اهلية مما هم فيه حتى يمكنهم المشاركة بفعالية في التجمعات المختلفة للنظام العربى العام .

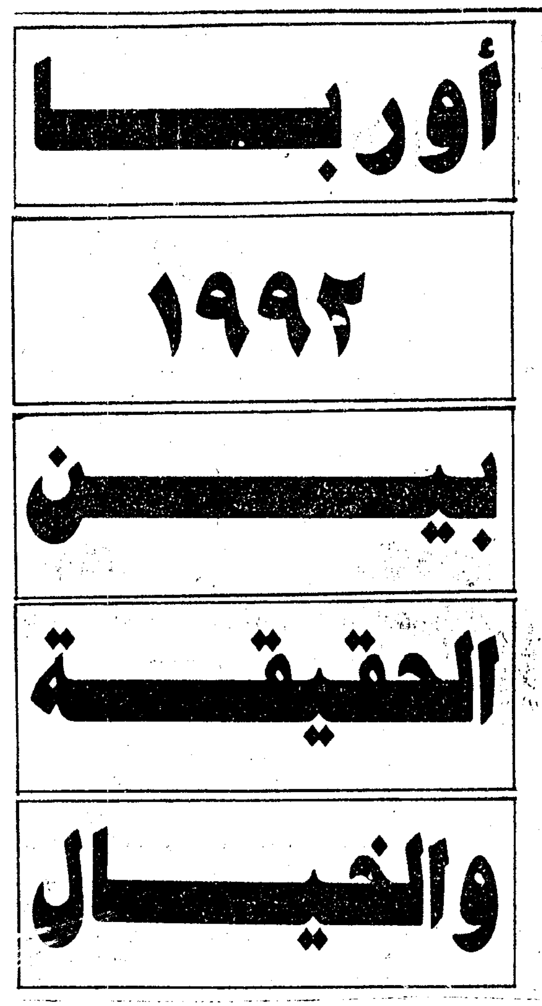
□ المهمة الثالثة : هي التنمية الاقتصادية ، فالدعوة الى التجمعات جاءت استنادا الى ادعاء تحول العالم الى تكتلات اقتصادية كبرى تكفل اتساع السوق وتقسيما افضل للعمل . وهى مسالة صحيحة ولكنها ليست كافية فهناك دول صغرى مثل سويسرا والسويد والنرويج وكوريا الجنوبية ذات اسواق محدودة ورغم ذلك فان انجازاتها الاقتصادية تفوق بكثير دولا متسعة السوق . فالمهم دوما كفاءة استخدام الموارد على نطاق صغير او واسع ، وهى كفاءة لايمكن ضمانها من خلال اللجان الوزارية والمشروعات المشتركة والشركات القابضة التى تمتلكها الدول . وربما لا يعلم الكثيرون ان هناك مشروعات عربية مشتركة تصل قيمتها الى ٣١ مليار دولار ، ولكن معظمها خاسرة ، وهى شهادة بان البيروقراطيات العربية المشتركة ليست اكثر كفاءة من كل بيروقراطية قطرية على حدة . والحل هو ان يقتصر دور التجمع على مشروعات البنية الاساسية وعمل الخطط التاشيرية ثم تحرير حركة رأس المال والعمالة والانتقال لكى تقوم بدورها في تقسيم العمل العربى .

□ المهمة الرابعة : سياسية بالضرورة فلم يعد مقبولا ان تتخذ الخطوات الكبرى في تاريخ الامم في غيبة لشعوبها ودون رقابة منها . ومهما كان نبل المقاصد فان المفاجآت ليست دليلا على جدية العمل المشترك ولحسن الحظ ان التعددية السياسية هى الشعار المرفوع الان في الوطن العربى وهذا يسمح بفعالية اكبر للاحزاب والمجالس النيابية وجماعات المصالح لكى تمارس دورها في اطار من احترام حقوق الانسان الاساسية .

هذه هى المهام المطروحة على التجمعات العربية الثلاثة ، بل لعلها كانت المهام المطروحة على كل محاولة تكاملية او وحدوية عربية سابقة او لاحقة ، وعلى انجازها يتوقف مستقبل المسار العربى الحالى ، وربما المستقبل العربى نفسه .□

د . عبد المنعم سعيد





أوربا ١٩٩٢ بين الحقيقة والخيال

ربما لايوجد تاريخ يترقبه العالم حاليا قدر الساعة الثانية عشرة من مساء الحادى والثلاثين من ديسمبر ١٩٩٢، وهو الوقت الذى بات مقررا فيه ان تستكمل فيه الجماعة الاوروبية إنشاء السوق الداخلية الموحدة بين الدول الاثنتى عسرة الاعضاء. فمنذ اعلنت الهيئة الأوروبية - الجهاز التنفيذى للجماعة - عن تحديد ذلك الموعد لتحقيق الهدف المرموق، حتى بدات كافة الدوائر فى شرق الدنيا وغربها بتحدث عن الاثار المتوقعة لظهور القوة الاوروبية الجديدة على التوازن العالمى والاقطاب الدولية والمدى الذى ستؤثر به على الرخاء والسلام العالميين. وبالطبع - وكما هى العادة - فإننا تلقفنا ما تنشره اجهزة الاتصال الدولية وبدانا نتحدث عن اوربا ١٩٩٢ كحقيقة مفروغ منها دون بحث او تمحيص احيانا، واحيانا أخرى بنوع الحسد حيث نجحت القارة المقسمة الى ثقافات ولغات شتى، وخاضت حروبا دامية اشهرها حربان عالميتان، فى ان تحقق ما لم يحققه العرب. واحيانا ثالثة بدا الحديث وكانه يشكل حافزا للعمل العربى المشترك حينما يساق المثال الاوروبى كدليل على اتجاه الدنيا نحو «الوحدات الكبرى».

وسواء كان الحديث يقر امرا واقعا او يثير حسدا او حافزا، فانه لايمثل بديلا عن معرفة الحقيقة الاوروبية كما هى دون إضافة من خيال او نوازع لتكبير الصورة او تصغيرها. فالمروجون والمسوقون لاوربا ١٩٩٢ - واكثرهم من الاوربيين بالطبع - يقولون ان تحقيق وانجاز هدف السوق الموحدة سوف يزيد من شان ووزن الجماعة الاوروبية فى الاقتصاد العالمى من خلال الجاذبية المتعاظمة للسوق التى ستزال فيها العوائق امام العمال وراس المال والخدمات والاستثمار مادية كانت او غير مادية، ومن خلال المشروعات الاوروبية العملاقة، ونفوذ وقوة قرارات السياسة الاقتصادية الاوروبية التى تغطى ٣٢٠ مليونا من البشر (وعادة ما يضاف هنا ان تلك السوق تتفوق على كل من الولايات المتحدة واليابان). وهكذا - كما يقال - فان اوربا ١٩٩٢ سوف تشجع «الاتجاه نحو عالم اقتصادى ثلاثى الاقطاب»، حيث تتخذ القرارات الاقتصادية الهامة إما بشكل منفصل فى بروكسل وواشنطن وطوكيو، او عن طريق الاجماع بين «التكتلات الكبرى» الثلاثة. ورغم ان معظم الاوربيين يوافقون على ان اوربا ١٩٩٢ لن تحول اوربا الى قوة عظمى بالمعنى العسكرى، فانهم عادة ما يسارعون إلى التاكيد على ان عصر القوى العظمى بهذا المعنى يقترب من نهايته. ويضيفون انه فى اغلب الاحوال فلن اوربا انذاك سوف تؤثر على توازن القوة العالمية ليس فقط بالمعنى الاقتصادى الضيق، ولكن ايا بالمعنى السياسى بما تعطيه من وزن متزايد للجماعة الاوروبية فى الشئون العالمية.



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

وطبقا لوجهة النظر هذه، فان اوربا ١٩٩٢ لن تشكل فقط تغيرا في النظام العالمي، ولكنه سوف يكون تغييرا نحو الافضل بما سوف يقدمه للسلام والرخاء العالمي. فالجماعة الاوروبية هي اكبر مستورد في العالم، ولذا فان النحو المتوقع نتيجة السوق الموحدة سوف ينتشر الى باقي بقاع الأرض لما توفره من فرص للدول الاخرى لانتاج وامداد السوق بسلع موحدة المواصفات. او كما ذكر احد المعلقين الاوروبيين، فان اوربا ١٩٩٢ سوف تكون « ولايات الفرص الاوربية المتحدة ».

وإذا كانت أوربا ١٩٩٢ سوف تجعل العالم اقتصاديا ثلاثي الأقطاب، فانها ستجعله سياسيا اقرب الى عالم خماسي الأقطاب باضافة الاتحاد السوفيتي والصيني الى الولايات المتحدة واوربا واليابان. إن مثل هذا العالم يمكن ان يكون اكثر سلاما من عالم القطبين الذي وجد بعد عام ١٩٤٥، لانه سيكون اكثر قدرة على تخفيف التوتر الدولي فوجود اكثر من قطب يشجع على الوساطة وحل الصراعات، فبمقدور الاقطاب خارج نقطة خلاف ما ان يتدخلوا بين الاقطاب المتزاحمة للفصل بينهم، والتاثير فيهم لحل الخلاف وتسوية الخصام. وبالنسبة لباقي الدول فانها لن تكون مجبرة على الدخول في إستقطابات حادة، فامامها اكثر من قطب لتختار وتتحالف وتتحرك. باختصار شديد فان المرونة ستكون طابع النظام العالمي.

ولكن وجهة النظر هذه تظل مجرد اتجاه او مدرسة في التفكير يقع اغلبها داخل اوربا. وهنالك اتجاه آخر يرى انه من الصعب الاعتقاد ان العالم بعد اربع سنوات سوف يكون مختلفا جوهريا عما هو عليه الان. فمشروع اوربا ١٩٩٢ خلق توقعات تذكر بشكل كبير بالايام الاولى للجماعة الاوروبية منذ عقود ثلاثة مضت. فيجب الا ننسى ان إقامة سوق اوربية واحدة كان الهدف من معاهدة روما عام ١٩٥٧ المنشئة للجماعة الاوروبية. حتى ان الاسم الشائع لها كان « السوق المشتركة ». ورغم التقدم الذي حدث منذ ذلك التاريخ حيث توسعت الجماعة من ستة الى اثنى عشر عضوا، وإقامة الاتحاد الجمركي والنظام النقدي الاوربي، وزيادة التجارة بين الدول الاعضاء، فان الحقيقة تبقى ان مكانة اوربا في الشئون الدولية تدهورت بشكل ملموس. فقرارات الامن الدولي تتخذ بين موسكو وواشنطن والقرارات الاقتصادية والتكنولوجية الكبرى تتخذ على جانبي المحيط الباسفيكي في اليابان والولايات المتحدة.

إن نظرة قريبة على مشروع اوربا ١٩٩٢ يعطي أسبابا للشك أكثر من التفاؤل. فاولا، لعله من الصعب الاعتقاد في وجود سوق موحدة بدون بنك مركزي وعملة واحدة، وكلاهما غير موجود في المشروع الحالي. صحيح ان إقامة النظام النقدي الاوربي كان خطوة إلى الامام، ولكنه ليس بديلا عن سياسة نقدية موحدة خاصة وان الجنيه الاسترليني والبيزتا الأسبانية يقعان خارج اليات النظام، وحتى الآن فان الحكومات الاوروبية ليست مستعدة لان تسلم سلطاتها الحالية لاية سلطة اوربية نظرا لاثارها على العديد من السياسات الداخلية وفي مقدمتها الميزانية الخاصة بكل دولة.

وثانيا، إذا كان غياب العملة الواحدة ينفي اساس تعريف السوق الموحدة، فان إبقاء المشروع الحالي لموضوعات هامة مثل الانفاق الحكومي والطاقة والمواصلات والاتصالات والمياه تحت هيمنة الحكومات القومية، سوف يلعب دورا معوقا لانجاز هدف المشروع في تامين التدفق الحر للاشخاص والبضائع والخدمات وراس المال. فليس بعيدا عن الذاكرة انه نتيجة توسع الجماعة ونزوع الدول الاعضاء إلى الاستسلام إلى جماعات المصالح الفريقة داخلها، عملت على الالتفاف حول قرارات الجماعة باللجوء إلى سياسات مثل الدعم والضرائب المحلية والقيود الفنية والحواجز غير الجمركية لتحقيق مزايا اقتصادية على حساب الدول الاخرى. هذه المرة، فرغم ان المشروع الحالي يعمل على إزالة هذه العوائق، فإن الحكومات يمكنها ان تستخدم الموضوعات المشار اليها لتفضيل الشركات المحلية خاصة إذا ما بدا ان الدول لن تحصل على فوائد متساوية.

وثالثا، ان إنجاز مشروع ١٩٩٢ سوف ياخذ وقتا اكثر مما هو مقدر له ويتخيله الكثيرون. فهناك خطوات ستحتاج فترة اكبر للتكيف اكثر مما هو متوقع. فبعض القيود على عملية تحرير حركة راس المال سوف تستمر حتى منتصف التسعينات بالنسبة لثماني دول، وبالنسبة لأسبانيا والبرتغال واليونان وايرلندا فان الامر سيحتاج فترة اطول.

ورابعا، فان مشروع ١٩٩٢ له معنى مختلف لدى كل دولة أوربية، ودرجة الحماس له تختلف من دولة الى اخرى. فالبعض، مثل بريطانيا، يعتبره كعملية للاندماج بين الدول الاوروبية ضمن اطار اوسع للاندماج داخل النظام الراسمالي العالمي. الاخرون يرونه كطريق لبناء « حصن اوربا » في مواجهة الغزو الاقتصادي الامريكي والياباني. وبالطبع فان هناك البعض، مثل المانيا، يتخذ طريقا وسطا. الموضوعات الأخرى ينظر إليها بشكل مختلف في كل بلد، مثل درجة الثقة في البيروقراطية الأوربية في بروكسل، والخطوات التي ينبغي إتباعها بعد ١٩٩٢، وكيفية التعامل مع معادلة تحرير عناصر الانتاج والعدل الاجتماعي، وغيرها كثير.

وخامسا، ان الادعاء بان اوربا ١٩٩٢ سوف تكون اكثر صحة الاتجاه الاوربي القومي الذي يبدا من اوربا لاتستطيع ان تتحمل تدهور مكانتها في الاقتصاد العالمي بعد ان تنازلت عن مركزيتها السياسية التي تمتعت بها منذ بداية القرن التاسع عشر وحتى منتصف القرن العشرين. إن صعود الثورة الصناعية الثالثة على جانبي المحيط الباسفيكي هدد



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المكانة الاوربية في الشئون العالمية ، وحتى يمكن لاوربا ان تصعد من جديد ، فان امامها ثلاثة خيارات :

• • ان تقود الجماعة الاوربية الطريق لتحديد دور دفاعي جديد لاوربا ، فبعد فترة طويلة من الاعتماد على الحليف الامريكي ، فانه ان الاوان لاوربا ان تشب عن الطوق وتمارس دورا امنيا وسياسيا عالميا يعبر عن إمكانياتها الاقتصادية والحضارية .

• • ان تقوم الجماعة الاوربية باقامة بنك مركزي وإصدار عملة موحدة ، او بمعنى اخر إنجاز الشرط الأساسي لاقامة سوق موحدة بالفعل ، وتضعف في ذات الوقت من سلطة الحكومات في الدول الأعضاء كمقدمة لانشاء السلطة الأوربية المركزية .

• • ان تقوم الجماعة الاوربية بما كان عليها ان تقوم به منذ وقت طويل وان تصبح « سوقا اوربية » حقا ، عن طريق خطوة كبيرة إلى الامام بازالة العوائق المادية والفنية التجارية والتشريعية التي تقف في وجه الاندماج الاقتصادي بين اعضاء الجماعة .

اقتصاديا بسبب سعة السوق هي حقيقة على احسن الاحوال - غير دقيقة . صحيح ان اقتصاديات السوق الكبيرة تساعد على النمو الاقتصادي ، ولكنها في حد ذاتها ليست علاجا لكل الامراض الاوربية لقد عرف العالم بلدانا كثيرة باسواق متسعة (الاتحاد السوفيتي والصين والهند) ولكنهم جميعا لم ينجحوا في وقت او اخر او حافظوا على اقتصاد صحي . وعرف ايضا بلاد اخرى ذات اسواق صغيرة - مثل سويسرا والنرويج والسويد وسنغافورة وكوريا الجنوبية وتايوان - ومع ذلك حققت نجاحات اقتصادية ملحوظة . ولذا فان المؤكد هو ان اقتصاديات الانتاج الكبير ليست بديلا عن الكفاءة الاقتصادية .

سادسا ، واخيرا ، فان اوربا ١٩٩٢ ليست بالضرورة مفيدة اقتصاديا او سياسيا للعالم . فاذا كانت الجماعة الاوروبية سوف تشكل قطبا مندمجا ومتعاونا مع القطبين الاخرين (الولايات المتحدة واليابان) ، فان كثافة الاعتماد المتبادل بينهم سوف يمثل إلى إستبعاد العالم الثالث من الرخاء العالمي الناتج . فما بين الاقطاب الاقتصادية الثلاث من تكامل [illegible] الجنوب اقل مما هو الحال حاليا . اما إذا كانت العلاقة بين الاقطاب الثلاثة تنافسية ومداعية ، خاصة إذا ما واكبها عالم سياسي خماسي الاقطاب ، فان العالم سيكون موضوعا لمناطق معاصرة للنفوذ . فلعلنا لاننسى فترة ما بين الحربين الاولى والثانية ، حينما كان العالم متعدد الاقطاب وادى التنافس بينها ليس فقط إلى الركود العالمي في الثلاثينيات ، وإنما قاد الى حرب عالمية كبرى ، بعد ان تصارعت الاقطاب على مناطق النفوذ والسيطرة في اسيا وافريقيا . وعلى اى الاحوال ، ووفق كل الحسابات ، فان اوربا ١٩٩٢ سوف يكون عليها خلال فترة اعادة التنظيم والبناء ان تفرض الحماية على صناعات السيارات والنسيج والالكترونيات وتكرير البترول والبتروكيماويات وغيرها ، وهو الامر الذى يمكن ان يشكل ضررا بليغا بصناعات العالم الثالث الوليدة في هذه المجالات .

وبغض النظر عن التفاؤل في وجهة النظر الاولى ، والتشاؤم في وجهة النظر الثانية ، فان مشروع اوربا ١٩٩٢ هو اكثر تعقيدا مما يبدو على السطح ، فهو يعبر عن عملية متشعبة ومتعددة الابعاد ، تنفذ اليها مدخلات محلية وقومية او عالمية . وما يحدث في اوربا هو تعبير عن تفاعل جدلي بين اتجاهين رئيسيين :

لقد تم اختيار الخيار الاخير لسيادة الاعتقاد بانه يمكن ان ينقذ اوربا ويقوى اقتصادها ويجعلها قادرة على المنافسة - من موقع قوة نسبي - مع الولايات المتحدة واليابان . والاهم لان تكلفة الخيارين الاولين ليس بمقدور اوربا ان تدفعها في الوقت الحالي .

الاتجاه الاوربي الثاني كوني ، يتصور اوربا ١٩٩٢ جزءا لايتجزأ من عملية اندماج اكبر داخل النظام الراسمالي العالمي خاصة بين شمال امريكا (الولايات المتحدة وكندا) واليابان واوربا الغربية ودول الباسفيك (استراليا ونيوزلندا والدول الاسيوية الصناعية الجديدة) . ولذا فانه ليس من المستغرب ان تتصاعد الاستثمارات اليابانية والامريكية في اوربا في ذات اللحظة التي يتقدم فيها المشروع الاوربي ذاته ، بل انها قوة دافعة اليه . هذه الاستثمارات في الواقع هي جزء من عملية نزع الصفة الاوربية عن عملية الاندماج الاوربي . ويزيد على ذلك ان القرارات الاقتصادية الهامة لاتتخذ حقا في بروكسل وإنما في مؤسسات مثل الجات ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ووكالة الطاقة الدولية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، وفوقهم جميعا المؤتمر السنوي لقمة الدول الصناعية المتقدمة . كذلك فان الشركات متعددة الجنسية في كافة الصناعات الرئيسية تقوم بالفعل بعملية الاندماج هذه بين اقتصاديات هذه الدول وتعد إزالة الحواجز في مشروع ١٩٩٢ مجرد خطوة متقدمة في هذا الاتجاه . وربما كانت شركة ا . بي . ام الذائعة الصيت في مجال الالكترونيات اكثر من عبر عن ذلك حينما اصدرت مجلة « ١٩٩٢ الآن » ، فرغم ان الزائع عنها انها شركة امريكية ، فانها لديها ١٥ مصنعا في اوربا وسبعة مراكز علمية ، وتسع مؤسسات للبحوث والتطوير ، تخرج منتجات ومخترعات تتدفق الى اركان المعمورة الاربعة لافرق بين امريكي واوربي وياباني ، ومن ثم فانها ترى ان كل ترميم للحواجز هو في النهاية توسيع للسوق امام الشركة .

اى من هذين الاتجاهين (الاوربي الكوني او الاوربي الكوني) سيسود ، هي مسالة مفتوحة ، فكما في كل العمليات التاريخية فان النتائج تتوقف على المدخلات الجديدة والمتجددة التي تاتي إلى العملية فاوربا ١٩٩٢ هي ظاهرة نشطة ومستمرة ، التي تنتهي في ليلة راس السنة عام ١٩٩٢ ، ولكن المؤكد انه سوف تستمر لوقت اطول مما يقدر المتفائلون ، ولكنها سوف تصب في النهاية في إطار عالمي جديد يدعو إلى المراقبة والترقب ! ! □

د . عبد المنعم سعيد

■ الشرق الأوسط ■ بداية أمريكية غير مبشرة

بعد نشاط سياسي ودبلوماسي مكثف في واشنطن، وآخر في موسكو اليوم، تبدأ الولايات المتحدة رد فعلها تجاه القضية الفلسطينية بارسال وفد لزيارة المنطقة برئاسة دينيسروس مدير ادارة التخطيط طويل المدى بالخارجية الامريكية وتشكيل الوفد المعلن لايقدم بداية امريكية مبشرة لحل القضية على نحو عادل ودائم. فرغم ان مهمة الوفد غير معروفة، الا ان ماهو معروف عن اشخاصه يثير الهواجس والظنون.

فمستوى التمثيل لايشير الى اهتمام امريكي قوي بحيث يستوجب تدخل وزير الخارجية او نائبه او حتى مساعده لشئون الشرق الاوسط. وحتى اذا قيل ان روس له من النفوذ مايتعدى منصبه، فانه ليس من الوجوه التي تبعث على الثقة. فحتى وقت قريب كان يعمل في معهد واشنطن لسياسة الشرق الادنى الذي لايتعاون معه ولا يعمل به سوى غلاة المتعصبين والموالين لاسرائيل. كذلك فانه ومعه ريتشارد هاس، عضو الوفد ومسئول الشرق الاوسط في مجلس الامن القومي الامريكي، شاركا في اعداد تقرير المعهد الشهير «البناء من اجل السلام» المتحيز تماما لوجهة النظر الاسرائيلية، وتبنته لجنة من ٢٧ عضوا برئاسة جوردون زاكس الزعيم اليهودي الجمهوري لكي تنصحه بخصوص الشرق الأوسط اثناء حملته الانتخابية. ورغم ان التقرير صدر قبل قرارات المجلس الوطني الفلسطيني في نوفمبر الماضي، وانه استند الى استحالة اعتراف المنظمة بالقرار ٢٤٢ فان هذه التطورات لم تغير من مواقف روس اوهاس ومعهما لورنس ابرلبيرجر نائب وزير الخارجية. ولذا فانهم لايتركون مناسبة دون الاعلان عن ضرورة وضع ماجاء في التقرير المشئوم موضع التطبيق.

وقد يرى البعض انه لاينبغي التسرع، وان الادارة الامريكية لاتزال في مرحلة الاستطلاع، وان جورج بوش - ربما - يريد حماية اجنحته من هجمات اللوبي الصهيوني كل ذلك ممكن، ولكننا نقول في مصر ان الخطاب يظهر من عنوانه، وان واشنطن تكون اكثر مصداقية لو انها ارسلت ممثلين «امريكيين» اكثر من هؤلاء ■

د . عبدالمنعم سعيد

نحن والبث التليفزيوني المباشر

لم يكد يعلن الاتفاق الفرنسى مع كل من مصر وتونس للبث التليفزيونى المباشر ، حتى بدأت الاقلام فى تناول تلك الظاهرة التى طال ترقبها والتى اصبحت حقيقة واقعة وعلى وشك أن تصبح جزءا فى كل منزل يمتلك جهازا للتليفزيون فى الدنيا بأسرها . ويجب أن نعترف أن تناول الكتاب والمحللين للحدث قد تميز بالترقب والقلق والوجل . وظهرت على السطح - مرة أخرى - وبقوة هذه المرة مقولة « الغزو الفكرى » الذى يأتى مسلحا بالصوت والصورة الملونة الزاعقة والمبهرة ، وامكانية ان تحقق القوى الاستعمارية بالكلمة والمسلسل والبرامج ماعجزت عن تحقيقه بالقوة المسلحة . والحق ان الذعر لم يكن نصيب المثقفين وحدهم فمن قبلهم اتفق وزراء الاعلام فى منطقتنا - وفى مقدمتهم مصر - على ضرورة تحقيق « السيادة الاعلامية » فوق الأوطان ، وجاء تبريرهم لما وقعوه من اتفاقيات كنوع من قبول اهون الشرور ، فالدولة فى النهاية نجحت فى ان تكون المرشح (بضم الميم وكسر الشين وتشديدها) الذى تمر من خلاله رسائل الغرب وافكاره ، ومن ثم فان قيمنا - الاصيلة - سوف تبقى راسية وراسخة .

والحقيقة ان من طرحوا القضية على هذا المستوى لم يقدموا لنا مايكفى للتخوف والقلق فى البداية ، او أن ماانتهى اليه الامر يعنى بالحماية المطلوبة . ولعل اول مانحتاجه لفحص اى موضوع ان تكون لدينا المعلومات والحقائق والارقام . فلم يقدم لنا احد دراسة عن البرامج التليفزيونية فى الغرب من حيث الكم والمضمون لكى نعرف مافيها من طيب أو خبيث . فلاشك ان جميع من اعترضوا ثم ارتجفوا خوفا ، قد ذهبوا الى بلاد الشمال وعرفوا الدور المتزايد الذى يلعبه التليفزيون فيها . وكما هو الحال عندنا - مع الفارق الكبير بالطبع - فان ساعات الارسال تهتم اولا بالمعلومات بكل انواعها سواء كانت اخبارا سياسية عما يجرى فى ميدان السلام السماوى فى الصين او اقتصادية خاصة باسعار اسواق المال ، او قانونية ترتبط بشرح القوانين والدساتير ، او تاريخية تناقش دوافع الثورة الفرنسية ومسارها وفق الاراء المتعددة والمتنوعة التى لايفسد فيها للود قضية . المهم ان تتدفق المعلومات من كل حدب وصوب عن الطبيعة والاوزون والتطور والتكنولوجيا والنفس الانسانية وغيرها . وبعد ذلك ياتى الترويح باشكاله المتنوعة من دراما ومنوعات واخيرا مايمكن تسميته بادوات التنشئة التى تعنى من خلال اشكال متعددة بنقل القيم الغربية اساسا فى السياسة والدين والاخلاق . عن كل ذلك لم يطرح احد معلومات فى البداية لكى نعلم مانحن مقبلون عليه لكى نرفض او نقبل ، نستقبل او نقيم اسوار الحماية . بعد ذلك - ولعل هذا هو بيت القصيد - فرغم اصرار الجميع على ضرورة حماية تراثنا وقيمنا الروحية من الغزو الفكرى والقيم المستوردة ، فإن أحدا لم يوضح لنا ماهى على وجه التحديد تلك القيم التى نريد صيانتها وتلك التى نرتعد ونتخوف منها . ويبدو انه قد تكونت لدينا عبر العصور صورة كاريكاتورية عن الغرب بشكل عام . وبقدر مانشكو من تكون صور نمطية عن العرب والمسلمين فى الاعلام الغربى ، فقد تكونت لدينا أيضا صور نمطية عن القاطنين فى العالم الصناعى المتقدم . فرغم تسليمنا بتقدمهم المادى - وهى مسالة لم يعد ممكنا انكارها لاننا نستخدم العربات والسفن والملابس والطائرات التى انتجوها ، ونتغذى بالغذاء الذى يحصدونه ، ونتعالج بالادوية التى صنعوها - فاننا ننكر عليهم وجود قيم

د . عبدالمنعم سعيد

عليا نظنها حكرا علينا . ففى ظننا ان قيمهم منحلة ، وانهم يغرقون فى الجنس والمخدرات ومرض الايدز واهمال الاسرة . قتل الشيوخ والرغبة الدائمة والمستمرة فى الانتحار . وهو تصور يحتاج الى مراجعة ودراسة وتمحيص . والذين سافروا وشاهدوا تليفزيونات الغرب سوف يكتشفون ان القيمة العليا لما يذيعونه هى ان الفضيلة هى المعرفة فمن حق المواطن ان يعلم اولا ، ثم بعد ذلك ياتى مبدا - او فضيلة - حرية الاختلاف ورفض الحقيقة المطلقة فى كل ما يتعلق بدنيا البشر ، وثالثا فان القوانين التى يستنها المواطنون لها السيادة العليا على الافراد حتى تتفق اغلبيتهم على تغييرها من اجل مصلحة الجماعة ، واخيرا حرية الفرد فى كل مالايضر غيره ، وفى سبيل الانتاج والخير فليتنافس المتنافسون .

وربما كنا نحتاج اكثر ان نتعرف على انفسنا ، ليس فقط تلك القيم التى نرغب فى الحفاظ عليها ونراها تختلف مع قيم الغرب ، وانما ايضا ان نستشف ونستشرف . من تجربتنا السابقة فى الاتصال الدولى عامة وفى مجال التليفزيون خاصة فالتواصل العالمى الحالى لم ننعزل عنه وسافر منا مئات الالوف - بل الملايين فى الحقيقة - للتعلم والسياحة والتجارة وهؤلاء عادوا وعلى الأغلب بقواعد ايمانهم بقيمهم الدينية والأهم استعاد كثيرون منهم قيما علاها الصدا عندنا مثل حب العمل والحفاظ على المواعيد والكفاءة . ومن غير السفر جاءت الينا عبر الاثير - وباللغة العربية - اذاعات العالم اجمع ، فربما لاتوجد دوله فى الدنيا باسرها لاتبث برامج موجهة بلغة الضاد بعضها دول عظمى مثل الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة ، وبعضها دول صغرى مثل البانيا . وتعلم العربى بحسه ان يفرق ويفرز المعلومات القادمة اليه ، وماهو دعاية فجة ، وماهو عرض موضوعى ، ولم يعد هناك مثقف عربى واحد لايبدا يومه دون الاستماع الى الاذاعة البريطانية ، او يذهب الى النوم قبل ان يعرف اخر الانباء من راديو مونت كارلو . ومن كل الاتجاهات حدث الاختراق للسيادة الاعلامية ، لان اصحاب الراى فى بلادنا رفضوا احتكار الحقيقة التى استحوذت عليها اجهزة الدولة الموجهة .

ولم يكن التليفزيون بعيدا عن كل ذلك ، فربما لايعلم الكثيرون ان مايزيد عن ثلث وقت قنوات التليفزيونات العربية يبث برامج وتمثيليات ورسائل اعلامية صنعت فى الغرب . فصور حرب لبنان جاءتنا كلها من شبكات البث الرئيسية فى نيويورك ولندن وباريس ، والانتفاضة الفلسطينية نتابعها من خلال كاميراتهم ، واحداث الصين والبراكين والزلازل وصعود الحكومات وسقوطها نسمعها ونراها من خلال رسائلهم . وحتى واحد من اشهر البرامج الرئيسية - العلم والايمان للدكتور مصطفى محمود - يعتمد على مادة فيلمية صنعت فى الغرب . ولم ينزل احد منا الى اعماق البحار ، ولم يذهب بعض اخر الى الفضاء لكى يكشف لنا غرائب الطبيعة وقوانينها الرئيسية .

كل ذلك يحدث كل يوم والنتيجة هى ان معرفتنا بالكون اوسع وبمخلوقات الله ارحب . ورغم ذلك يبقى الخوف والارتجاف من الافكار المنحلة ، ويقصد بها البرامج والافلام « الجنسية » التى يتصور - خطا - انها المهيمنة على البث التليفزيونى فى الغرب . ولعل ذلك مربط الفرس ، فلعل دراسة عميقة من مكاتبنا الاعلامية المنتشرة بطول الكرة الارضية وعرضها توضح لنا الحقيقة فما وصل إلينا ونذيعه ونراه بالفعل لايختلف كثيرا - من هذه الزاوية - عما تفتق عنه ذهن مؤلفينا ومخرجينا ولعل المطلعين يعرفون ان مانشتريه بالعملة الصعبة من اعمال الدراما هى التى يرفضها نقاد الغرب انفسهم ويتهمونها بالسطحية والهشاشة الفكرية والفنية . اما تلك الاعمال القيمة فلانعرضها الا ماندر ، والاغلب انها لن تكون متاحة الا من خلال البث المباشر وحتى تلك الاعمال التى نرفضها لا تمثل الى اى نسبة ضئيلة مما هو مترزخى ومنظور .

وربما يكون الخوف كله ليس مما سوف ياتى عبر الاقمار الصناعية فى اجواء الفضاء وانما من انفسنا فالذين تناولوا الموضوع وطرحوا مقولة « الغزو الفكرى » الهابط من السماء علينا يعرفون ان توافر المعلومات يمنع احتكار الحقيقة ومن ثم تزيد فرص الديموقراطية ، ويعرفون ان المعرفة فضيلة ، ولكنهم يخافون على المواطن العربى المسلم ، ففى ظنهم ان كعب امراة ، او كتفا عارية فى مسلسل كفيل بهز روح الايمان فيه ودفعه نحو الانحلال والتحلل . ومن ثم فانهم يفضلونه دائما متقوقعا ، معقما ، متخندقا ، وهكذا - كما يقدر منطقهم - يبقى مؤمنا . ورغم كل الحديث عن « التراث » و« الاصالة » و « ازدهار الايمان » فان الانسان فى منطقتنا وحدها ينبغى ان يبقى مدرعا متحصنا وراء الاسوار . هى اذن حالة مستحكمة من فقدان الثقة بالنفس وبالمواطن وبقدرته على ان يحدد القيم التى يرغب فى استقبالها وتلك التى يرفضها فيقوم من مقعده ويغلق التليفزيون المطلوب هو شكل من اشكال الوصاية فاذا لم تقم بها الدولة طالب بها المثقفون الذين لايكفون عن المطالبة بالديموقراطية وحرية تداول المعلومات .

ولكن المشكلة ربما تكون اعمق من ذلك كله . فالطبقة المثقفة فى بلادنا لاتثق فى المواطن فقط ، وتخاف عليه من الجراثيم والميكروبات الاجنبية ، ولكنها فى الواقع لاتثق فى نفسها ولا فى القيم التى تدعى الدفاع عنها . فبدلا من ان تكون رسالتها هى التنوير والتقييم لكل ماهو مطروح فى الداخل والخارج عن طريق البحث العلمى ، ومقارعة الحجة بالحجة ، فانها تتخلى طواعية عن مهمتها التاريخية بالدعوة الى مقاومة البث التليفزيونى المباشر القادم الينا من الخارج وهى مسالة مهما تصاعدت العمليات اصبحت مستحيله ، فكما لم يكن ممكنا منع المواطنين من استخدام الكهرباء او الطائرة او التليفون او الاستماع الى الاذاعات الاجنبية فان الاقمار الصناعية سوف ترسل لنا البرامج والاخبار والدراما . وفى المرحلة المقبلة سوف يتم ذلك عن طريق دول وشركات عملاقة يمكن التعامل والحوار وعقد الاتفاقيات معها ، ولكن بعد ذلك فان السماء سوف تكون مفتوحة للجميع ، وسوف يكون بقدرة مجموعة من الافراد فى جزيرة وسط المحيط الباسفيكى ان يرسلوا مايشاءون من الاشارات الاعلامية الى العالم باسره .

وللحق فان الذعر الحالى لدى الجماعة الثقافية المصرية - سواء الذين يخافون من القيم الراسمالية الاستهلاكية او الذين يرتعدون من القيم الغربية التى يظنونها منحلة - ليس وقفا عليهم وحدهم . فقد

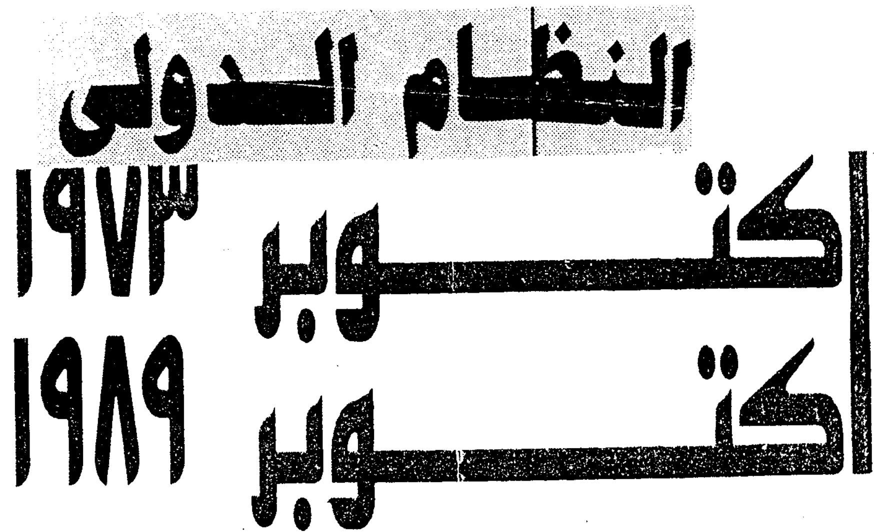
عرف الكثيرون فى الغرب نفس الظاهرة ، وهناك جيوب داخل امريكا نفسها رفضت كل شىء من الكهرباء حتى التليفزيون حتى تحافظ على قيمها ، فحافظت فى الحقيقة على تخلفها . وفى فرنسا هناك رعب حقيقى من هيمنة القيم الامريكية كما يفهمونها ايضا . ولكن الحل فى هذه الحالة الاخيرة ليس بالتقوقع ولكن بالاقتحام وتطوير الادوات الاعلامية والاتصالية المحلية وتحريرها جتى تصل الى كل مواطن ثم الى العالم باسره . لم يكن الحل هو التقوقع ثم التخلف ولكن المواجهة وقبول التحدى . والتجربة التاريخية تثبت ان التقدم التكنولوجى كان فى صالح انتشار القيم الدينية والانسانية اكثر مما كان خصما لها فاختراع المطبعة جعل النصوص والتفاسير فى متناول كل من يقرا ، والاذاعة جعلتها متاحة لكل من يستمع ، والتليفزيون يعرضها لكل من يشاهد ولم يكن ممكنا لقيم حقوق الانسان ان تنتشر وتذاع وتدك صروحا وعروشا للاستعباد والاستبداد دون انتشار المعرفة والمعلومات . وكان مستحيلا ان يتوجه العالم لمقاومة المجاعات والكوارث الطبيعية دون ان يتحرك ضمير العالم بعد ان شاهدها عن قرب وفى غرفة نوم . وربما طالت حروب فيتنام وافغانستان لعشرات السنين لولا انها اصبحت جزءا من كل بيت امريكى وسوفيتى . النتيجة هى ان هناك قيما عالمية تتكون ، ويشارك العالم كله فى صنعها كل وفق تراثه وقيمه .

ولماذا نبعد بعيدا ، فرغم كل مواريث العداء للاسلام ، فان الحقيقة المؤكدة ان التواصل والاتصال العالمى - بما فيه الاذاعة والتليفزيون والفيديو - ساهمت فى نشر الاسلام فى قلب الغرب ذاته ولم يكن ذلك بالاكتفاء بالعداء ، التقوقع ، وانما نتيجة وجود فئة امنت بقدرتها على المواجهة وقبول التحدى من خلال الحوار واستخدام المنطق والقبول بالقيم الانسانية والتواصل بين الحضارات .

المسالة إذن ان المعرفة ليست طريقا واحدا ياتى الينا يؤرقنا ويقض مضاجعنا ، وانما يمكن ان تكون طريقا لنا لنشر مانعتقد انه يصلح حال الدنيا والانسان فلماذا ترتعد الفرائص اذا كان بمقدورنا ان نستخدم قمرنا الصناعى العربى التائه فى الفضاء فى بث مانراه ونرتضيه ، ام اننا بعد ان عجزنا عن الاتفاق حول القيم الخاصة بنا ، سوف نصبح غير قادرين على بثها للغير . او اننا قد استملحنا الوصاية واحتكار المعلومات لفترة طويلة فلم يعد بمقدورنا فتح الابواب والنوافذ !!

ان امامنا عالما يتغير ويندمج بسرعة كبيرة وباختصار شديد اما ان نشترك فى هذه العملية او نتقاعس ونقيم الحدود والسدود . وهى مسالة ممكنة الفترة قصيرة وبعدها سوف ياتى الطوفان .

وساعتها سوف نكون اكثر عجزا واقل مناعة وحصانة . وليس امامنا سوى قبول التحدى والتقدم ، فلن ينجح احد فى منعنا دون شعوب الدنيا باسرها من تلقى المعرفة ، والتعامل مع حضارة العصر القادم .



الانسان لاينزل فى نفس النهر مرتين . وهناك دائما جديد تحت الشمس ، وليس صحيحا ان البشر يعيشون اسرى مجموعة من « الثوابت » الساكنة الكامنة التى تمسك بتلابيبهم وخناقهم وتمنعهم من الحركة والفعل . والأمم مثل الكائنات الحية تستطيع ان تكون فاعلة ومؤثرة فى الاطار الذى يحيط بها ، بحيث تكون قادرة على تحريكه بل وتغييره.ولذلك فلعل اسوا مايمكن فعله ـ ونحن نستعيد ذكرى اكتوبر ١٩٧٣ ـ ان نتصور ان النظام الذى نعيش فى ظله قد سكن عند تلك اللحظة التاريخية التى نضمها الى متحف التاريخ لدينا ونستعيدها ونستحليها كل عام ، ونغلفها بالحنين احيانا وبالحسرة احيانا اخرى . فبعد ستة عشر عاما من العبور فان العالم غير العالم ، والدنيا غير الدنيا ، والكون غير الكون . وما لم يكن لدينا القدرة على فهم النظام الدولى المعاصر والتعامل معه بحيوية وحركة وفاعلية ، فان فرصة عبور آخر نحو تحقيق الأهداف القومية المصرية والعربية تصبح استبدالا للحقيقة بالوهم .

فان كان هناك من درس واحد لاكتوبر ١٩٧٣ فانه قدرة صانع القرار على استيعاب افاق وحدود ونواهى النظام الدولى الذى حدثت الحرب فى ظله . وحدث ذلك بعد ست سنوات من هزيمة ١٩٦٧ التى حاربنا فيها بمنطق وفهم وطريقة معركة ١٩٥٦ . ولاننا لم نستوعب التغيرات ، وفاتنا قطار المعرفة بما يجرى فى العالم من حولنا كانت النكسة . هذه المرة ، ورغم قصر المدة ، تمكنا من فهم طبيعة ماعرف « بالوفاق » والتيارات العاصفة للاقتصاد الدولى والتى كانت ازمة الطاقة . والنفط فى القلب منها .

ولم تكن المسألة سهلة . فحتى فى الغرب كان الذائع عن الوفاق فى بداية السبعينات ان موسكو وواشنطن بصدد تعاون دائم ، وكان هناك من استعاد مخطئا ذكريات يالتا ، وكان هناك من تصور ان توقيع اتفاق« سالت » الأولى هى بداية سلام دائم بين العملاقين . ولدينا كان تعبير « الاسترخاء العسكرى » فى الشرق الاوسط الذى جاء فى البيان النهائى لقمة موسكو فى مايو ١٩٧٢ بين بريجنيف ونيكسون يعنى وضع قضية احتلال الاراضى العربية فى الثلج حتى لاتزعج التقارب بين الطرفين . ولكن ذلك كان جزءا واحدا من الحقيقة التى كانت اكثر تعقيدا بكثير . فالوفاق مثله فى ذلك مثل كل التفاعلات الدولية تدخله الأطراف لاهداف ومصالح متعددة ومتشابكة ، وفى أحيان كثيرة ، متناقضة . كان هناك تفاهم على ضرورة تجنب الحرب النووية وآثارها المروعة على الجانى والضحية والقاتل والمقتول . معنى ذلك بالنسبة لنا انه لاينبغى ابدا ان تصل النزاعات الاقليمية الى درجة الصدام المباشر بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة . بعد ذلك كان العالم كله ساحة للتنافس وتدعيم المواقع وتعزيز الحلفاء . وكان الوفاق غطاء تكتيكيا لامريكا حتى تخرج من وحول فيتنام وتواجه انقسام الراى العام الغربى فى داخلها وخارجها ، ولكى تتكيف مع مرحلة انتهاء هيمنتها الكاملة على الاقتصاد الدولى والتى اعلنها فى عام ١٩٧١ فك الارتباط بين الدولار والذهب . وكان الوفاق ايضا غطاء تكتيكيا للسوفيت يحصدون فيه ماحققوه من انجازات فى الصناعة والفضاء وفى ساحة الايديولوجية الدولية فيقفون من قاعدة التكافؤ على قدم المساواة مع القوة العظمى الاخرى فى العالم .

لم يكن الوفاق اذن عسلا خالصا اوسما مصفى . كان فيه التعاون والصراع ، والاتفاق والخصام وكان يستند الى عالم غربى يعانى من الوهن وعالم شرقى يعيش الطموح . ولعل السادات كان من اكثر معاصريه فهما لهذه الحقيقة . ومن يتأمل خطواته قبل المعركة ، يمكنه ان يكتشف كيف استطاع الامساك بالتناقضات والتعامل معها . ففى الوقت الذى طرد فيه الخبراء السوفيت فانه ابقى التسهيلات البحرية لموسكو بل ومدها خمس سنوات أخرى .. الخطوة الاولى كانت حتى لايظن بريجنيف ان القاهرة حليف ابدى والثانية كانت لابقاء القنوات مفتوحة وخطوط الرجعة ممكنة . وكانت النتيجة بعد الصدمة ، اكبر صفقة عسكرية حصلت عليها مصر وجعلت العبور فى قبضة اليد . وفى الوقت الذى كانت فيه الطرق كلها تفتح على واشنطن وتغرى بالقاهرة جائزة فى زمن التراجع فى فيتنام ، كان التخطيط لضرب

اسرائيل حليفها الاستراتيجي في المنطقة . وكانت استراتيجية الحرب المحدودة ، فضلا عن انها كانت تناسب امكانياتنا ، فانها كانت الحل الوسط المتاح بين السكون وقبول الأمر الواقع ومن ثم الاستكانة الى القبوع في ثلاجة « ملاقين الباردة وما بين الحرب الشاملة التي كانت سوف تمس تفاهم القوتين العظميين لتجنب الحرب النووية الشاملة .

وفي ساحة الاقتصاد الدولي لم تكن اقل حكمة . كانت اليابان واوربا الغربية قد استعادت صحتها الاقتصادية . وكان العالم الاشتراكي يتقدم ، ودول كثيرة في العالم الثالث تدق على ابواب النمو . وكان النفط ـ والعربي منه خاصة ـ وقود هذا التقدم . وبعد ان كنا نعتقد ان علاقتنا بالموضوع لاتتعدى الا أن نجعل البترول يتدفق بلا حدود او تمنعه كلية ، عرفنا ان خفض الانتاج ـ بخطوات متدرجة ـ ورفع الأسعار يعطينا ـ بالاضافة الى المال ـ القدرة على التمييز بين الحلفاء والأعداء ، وقدرة على الضغط والأغراء .

هذا الفهم للنظام الدولي سياسيا واقتصاديا هو درس اكتوبر ١٩٧٣ الأساسي . وفي اكتوبر ١٩٨٩ لا نملك الا ان ننظر حولنا ونتعرف على المتغيرات التي تعصف بالنظام الدولي ـ او العالمي في الحقيقة ـ كما عرفناه . وقد يكون سهلا ان نستعيد ذكريات الوفاق ونطبق قواعدها واصولها على العلاقات الحالية بين الشرق والغرب ونتصور ان تاريخ مابعد الحرب الثانية ليس الا تبادلية مابين الحرب الباردة والوفاق ، وانه ـ كما يذاع ـ لاجديد تحت الشمس . ولكن السهولة لاتجعل الخرافة حقيقة ، ولا الذكرى واقعا . ما نشاهده وما نسمعه ليس بالضرورة مانحبه ونرغب فيه ونستريح له ولكن مالا نستطيع الفكاك ـ كما كان الحال في اكتوبر ١٩٧٣ ـ من التعامل معه . والتعامل معه ليس الوقوف عند ابوابه او الاستسلام له او وضع الرؤوس في الرمال حتى لانراه فيختفي من الوجود ، ولكنه الحركة بالفكر والعمل والممارسة والتأثير .

الحقيقة الاولى التي لانستطيع التغاضي عنها ـ حتى ولو كانت غير قريبة من قلوبنا ـ ان عصر القطبية الثانية قد اوشك على النهاية على الأقل في المستقبل القريب والمنظور . هناك اشياء كثيرة قد تغير من هذه الحقيقة ولكنها كلها لاتزال في رحم الغيب مثل نجاح جورباتشوف في استعادة الصحة السياسية والاقتصادية والنفسية للاتحاد السوفيتي ، أو تحول اليابان من عملاق اقتصادي الى قوة سياسية وعسكرية ، او تنجح اوربا الغربية في تحقيق وحدة سياسية .كل ذلك ممكن ـ مع قيود وحدود عديدة ـ ولكنه لايزال في دور التكوين والاختبار . مانعرفه الآن هو ان هناك قطبا غربيا يتزايد قوة واندماجا بفعل مؤسسات وشركات ومصالح وان مابداخله من خلافات تعرف طريقها دائما الى التسوية والحل او التأجيل . وقطب شرقي يستقطب اهتمام الغرب كله بما يتيحه تراجعه الاقتصادي والسياسي من فرص واحلام . وفي الوقت الذي تدور فيه تغيرات عميقة في الاتحاد السوفيتي واوربا الشرقية بعضها عاصف وبعضها الآخر هادىء تحت الرماد ، فانهم ـ سواء في موسكو او وارسو او بودابست ـ ينظرون الى الغرب بحثا عن المال والمعونة والتكنولوجيا ، او على اقل تقدير ان تتاح لهم الفرصة الزمنية حتى يستعيدوا ما انقضى ويسترجعوا ما فات .

الحقيقة الثانية التي لا نستطيع الفرار منها ان « الاقتصادية » اصبحت هي الطابع المميز للعلاقات الدولية . هذا المفهوم يعني في احد جوانبه ان القدرة على التأثير والاستفادة من النظام العالمي تكون حسب قدرة الدولة ، او مجموعة من الدول ، على المشاركة في الاقتصاد العالمي بالانتاج والتصدير والاختراع . حلت الأسواق محل ساحات النفوذ والقتال والتكنولوجيا ، مكان الايديولوجيا . ومن جانب آخر يعني درجة كثيفة من الاعتماد المتبادل داخل العالم المتقدم وتبعية مخيفة له من العالم المتخلف . في مثل هذا العالم على الشعوب والأمم ان تختار هل تشارك ـ وهو مايعني ان تعمل

وتكافح وتعرق .. أو تكتفى بالوقوف على اعتاب مؤسسات النظام الدولى تطلب الصدقة والمعونة واعادة الجدولة . ومن جانب ثالث يعنى ان الراسمالية التى كان مقدرا لها ان تنهار منذ وقت طويل هى الآن صيحة الحاضر وعنوان المستقبل ، وهى الآن القوة الجامحة والزاحفة من عواصم العالم وحواضره الى قراه ونجوعه وكفوره ايضا !!

والحقيقة الثالثة التى لامهرب منها ان القرية العالمية اصبحت وحدة اتصالية واحدة تنتقل فيها الأفكار والمعلومات بسرعة الضوء ، وهناك ضمير عالمى يتكون محوره حقوق الانسان فى الحرية والتعبير والمشاركة فى القرار السياسى والاقتصادى . ويمكن القول ان هناك رأيا عالميا يتحرك مستقلا عن الحكومات والدول ، بل وقادرا على تحريك هذه الأخيرة لكى توقع بالعقاب والعزل من لايزال يعتقد انه يستطيع قهر الانسان باسم الدين او العدالة الاجتماعية او لانه ببساطة من اعداء الشعب او للحفاظ على استقرار سياسى مزعوم . هناك مؤسسات تعبر عن ذلك كله تقع فى مقدمتها منظمة العفو الدولية والصليب الأحمر ولجنة الأمم المتحدة لحقوق الانسان واتحادات الصحفيين والمحامين والأطباء الدولية وعشرات غيرها . لم يكن ممكنا ان تنفرد الحكومة الصينية بطلابها فى ميدان السلام السماوى وتسحقهم دون ان تتعرض للنبذ والاستهجان واحيانا المقاطعة الدولية . لم يعد فى استطاعة اسرائيل ان تقمع الانتفاضة دون ان تلاحقها الضغوط والاتهامات وتنزع عنها ماسعت لتكريسه طوال سنوات من انها دولة ديمقراطية . ولم يعد متاحا لحكومات كثيرة ان تزج بالمواطنين فى السجون وفق قوانين واعراف مشبوهة وغير انسانية او ديمقراطية . قد يحاول البعض ان يتحدى ذلك كله ، ويرفع من الشعارات ما يرفع ولكنه فى النهاية سوف يدفع الثمن .

هذه الحقائق الثلاث تعنى ان **عناصر القوة واستخداماتها تغيرت . لم يعد ممكنا بناء التحالفات الدولية على طريقة ايام الحرب الباردة ، ولكن الممكن هو بناؤها على اسس جديدة وداخل خطوط الاندماج والاختلاف داخل النظام الدولى المعاصر** .ولم تعد القوة تحسب فقط بالدبابات والطائرات والصواريخ ، وانما بالأنصبة فى صندوق النقد الدولى ، وفى التجارة العالمية ، وحجم الاستثمارات ، ومقدار المديونية الداخلية والخارجية وحجم المساهمة فى التطور التكنولوجى المعاصر . ان النمط الفاصل بين القوة والضعف هو ذلك الذى يقف بين المشاركة الفاعلة فى الاقتصاد العالمى والتبعية له . واصبحت القوة ايضا السلامة الأخلاقية والنفسية للدول وفق الطريقة التى تعامل بها مواطنيها ومدى احترامها لحقوق الانسان . فى كل ذلك فان القوة العسكرية لم تختف ، فسوف تظل دائما لازمة وضرورية ، ولكن توجهاتها تغيرت ، واسلحتها تبدلت ، واستراتيجيات استعمالها او التهديد باستعمالها تطورت .

هذا هو العالم الذى نعيش فيه وعلينا ان نتعايش ونتعامل معه خلال السنوات المقبلة . المسموع حتى الآن فى العالم العربى يشير الى اننا نعرف بعض مايحدث واننا لسنا بعيدين عما يجرى ويدور . الحديث كثيرا عن التكامل **والتعددية وحتى الديمقراطية ومحاولات لحل الصراعات المزمنة ، فى المنطقة بمنطق** عصرى ، ولكن المشاهد شىء آخر . **فالقطرية مستحكمة ، وقوانين الطوارىء والأحكام العرفية ذائعة ، وهناك عصا للسلطة ، وسجلنا العالمى فى حقوق الانسان سيىء بكل المقاييس ، واصلاحاتنا الاقتصادية متعثرة ومترددة . وآن الأوان ان ينطبق القول على الفعل والحقيقة مع الشعارات !!**

د. عبدالمنعم سعيد



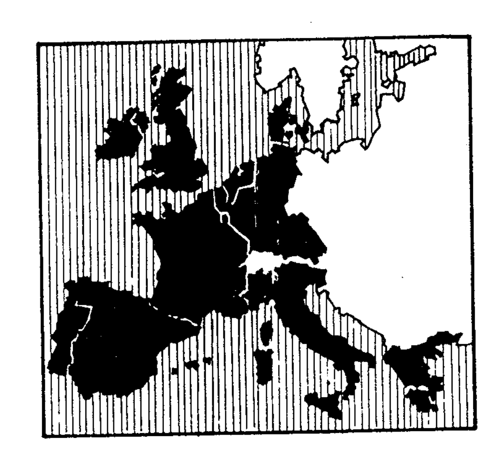
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: السياسه الدولية

التاريخ: ديسمبر ١٩٨٩

• ملف السياسة الدولية •

٢٤٦١٩



تقـــديم

د . عبد المنعم سعيد

فى ٢٥ مارس ١٩٥٧ وقعت حكومات فرنسا والمانيا الاتحادية وايطاليا وهولندا وبلجيكا ولوكسمبرج معاهدة روما التى اعلنت اتفاق هذه الحكومات على انشاء « الجماعة الاقتصادية الأوروبية » European Economic Community - EEC و« الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية Euratom. قبل ذلك بستة اعوام تقريبا كانت هذه الدول قد شاركت فى انشاء « الجماعة الأوروبية للفحم والصلب » European Coal and Steel Community - ECSC واعتبارا من اول يوليو ١٩٦٧ نجحت الدول الست فى دمج الجماعات الثلاث فى منظمة اوروبية واحدة تحت اسم « الجماعة الأوروبية » European Community وبعد عام واحد من هذا الحدث ، كانت الجماعة قد انجزت اتمام اتحاد جمركى بين اعضائها تم بمقتضاه ازالة الحواجز الجمركية فيما بينها ونجحت فى تكوين سياسة زراعية مشتركة . وخلال العقدين التاليين توسعت الجماعة وازدادت مؤسساتها تعقيدا وسياساتها تنوعا . فضمت فى عام ١٩٧٣ كل من بريطانيا والدانمارك وايرلندا ، ثم اليونان عام ١٩٨١ . وكلا من البرتغال وأسبانيا عام ١٩٨٦ . وينظم عملها المجلس الأوروبى ، ومجلس الوزراء ، والهيئة الأوروبية ومحكمة للعدل . وبرلمانا أوروبيا اصبح ينتخب انتخابا مباشرا اعتبارا من عام ١٩٧٩ . وتقوم على سياسات للتكامل بين الدول الأعضاء تتعلق بالزراعة والصناعة والاقتصاد والنقد والمواصلات والطاقة والشئون الاجتماعية والثقافة ، فضلا عن ادارة ابعاد هامة فى العلاقات الاقتصادية الدولية واعتبارا من عام ١٩٧١ العلاقات السياسية الدولية للدول الأعضاء .

وخلال العقود الثلاثة التى مرت منذ توقيع اتفاقية روما لم تكن مسيرة الجماعة الأوروبية سهلة او ميسرة ، فبعد النجاح الأولى الذى حققته فى انشاء الاتحاد الجمركى ، وتحقيق الانتعاش الاقتصادى للدول الأعضاء . الذى عبر عنه نمو اقتصادى متسارع استمر حتى عام ١٩٧٣ بدأت الجماعة فى مواجهة العديد من العقبات والمشكلات الكبرى ، جاء بعضها من خارج الجماعة نتيجة انهيار نظام الاقتصاد العالمى المستند الى اتفاقية بريتون وودز ، وازمة الطاقة ، وسبق اليابان والولايات المتحدة فى استيعاب نتائج الثورة الصناعية الثالثة . وجاء البعض الآخر نتيجة توسع الجماعة نفسها ، ونزوع الدول الأعضاء ـ نتيجة الأزمة الاقتصادية ـ الى الاستسلام الى جماعات المصالح الضيقة داخلها ، ومن ثم محاولة الالتفاف حول قرارات الجماعة الأوروبية باللجوء الى سياسات مثل الدعم والضرائب المحلية والقيود الفنية والحواجز غير الجمركية لتحقيق مزايا اقتصادية على حساب الدول الأخرى .



وكان متصورا ان يتم التغلب على هذه العقبات والمشاكل من خلال سياسة تدريجية تستهدف تحقيق التكامل الاقتصادى والسياسى بين الدول الأعضاء من خلال اجهزة الجماعة ومؤسساتها . ولكن مع منتصف الثمانينيات بات واضحا ان مثل هذا المنهج لن يقود الى تحقيق اهداف الجماعة ، ومن ثم قامت الهيئة الأوروبية The European Commission ـ الجهاز التنفيذى للجماعة ـ فى عام ١٩٨٥ بوضع خطة متكاملة وقابلة للتنفيذ وتتضمن ثلاثمائة من التعليمات تستهدف اقامة سوق اوروبية موحدة خلال فترة تنتهى فى ٣١ ديسمبر ١٩٩٢ ، وجمعتها فى كتاب ابيض طرحته على المجلس الأوروبى الذى يضم زعماء وقادة الدول الأعضاء الاثنى عشر ، الذين ـ بعد قدر من المقاومة ـ ما لبثوا ان اقروا خطة العمل فى سبتمبر ١٩٨٥ متعهدين بالتعاون من اجل انجاز اهداف الخطة فى التخلص من كل الحواجز والحدود المادية الفنية والسياسات الاقتصادية التى تقف عائقا امام انتقال الأشخاص والبضائع ورؤوس الأموال بين اعضاء الجماعة . وخلال السنوات التالية اكد المجلس الأوروبى اكثر من مرة على ضرورة تحقيق هذه الأهداف فى الزمن المحدد وبدأت أجهزة الجماعة فى محاولة تحقيق هذا الهدف .

ورغم ما يبدو من امكانيات لنجاح الجماعة فى تحقيق هدفها ، فإنه ليس من المتصور ان يتم ذلك دون صعوبات ومشكلات حقيقية . فالواقع ان هدف انشاء السوق الداخلية الموحدة كان هو الهدف الرئيسى من توقيع اتفاقية روما ، حتى ان الاسم الشائع للجماعة كان « السوق الأوروبية المشتركة » ، وكانت هناك العديد من الآمال والطموحات المعقودة على تحقيق هذا الهدف ، ولكن مسيرة الجماعة عرفت الكثير من الاحباط وخيبة الأمل التى تجعل من الضرورة اخذ اعلانات الجماعة بقدر من الحذر . فالجماعة تواجه الطبيعة المتناقضة للاقتصاد الدولى المعاصر الذى يقوم على التنافس بين الوحدات الاقتصادية الكبرى (وعلى وجه الأخص بين الولايات المتحدة واليابان وأوروبا الغربية) من جانب ، والتعاون القائم بينها ـ والناجم عن زيادة الاندماج على مستوى الاقتصادى العالمى ككل ـ وبين الدول الصناعية المتقدمة من جانب آخر . ان مثل هذا التناقض من شأنه ان يولد ضغوطا قوية خارجية على عملية تحقيق الهدف الأوروبى . يضاف الى ذلك ، انه مع تسارع انجاز خطة العمل ، فإن مصالح كثيرة داخلية فى الدول الأوروبية لابد وان تمس مما سوف يكثف من الضغوط الواقعة على الحكومات اما للتأجيل او لالغاء بعض بنود الخطة . ورغم ان الخطة قد تحوطت لذلك باستحداث نظام جديد للتصويت يقوم على قاعدة الأغلبية ، فإن الدول لا تزال قادرة على احباط ما تظنه ضارا بمصالحها خاصة وان الخطة قد استبعدت مجالات هامة من نطاق عملها مثل الانفاق الحكومى والطاقة والمواصلات والاتصالات وامدادات المياه . ولا يمكن الأغفال التام للمصالح القومية التى لا تزال متأصلة فى الدول الأعضاء ، خاصة مع اختلاف درجة الحماس لدى الرأى العام فيها للسير على طريق الوحدة الأوروبية تبعا لأقدمية وجود الدولة داخل الجماعة او وجودها داخل القارة الأوروبية أو خارجها .

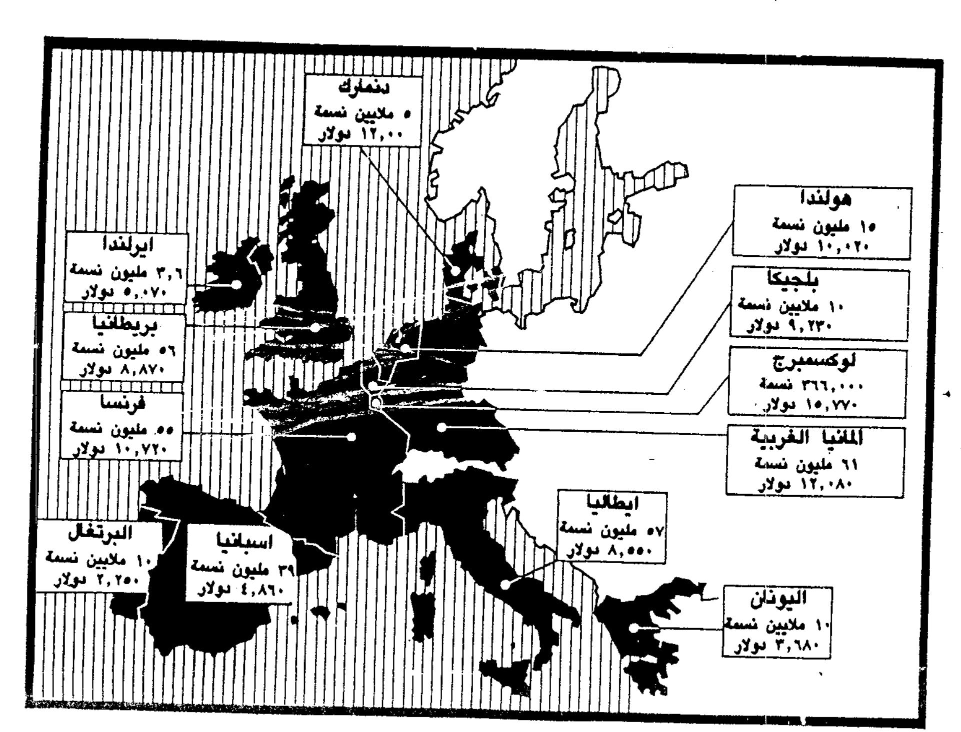
وعلى أى الأحوال ، فإن نجاح الجماعة فى تحقيق اهدافها لابد وان يكون له انعكاسات ونتائج كبرى على النظام الاقتصادى العالمى وعلى هيكل وتوزيع القوة الدولية . وهنا تبرز نظريتان : الأولى ان انشاء السوق الأوروبية الموحدة سوف يكون له نتائج سياسية وعسكرية قبل نهاية القرن الحالى ، ومن ثم ينشأ قطب اوروبى جديد فى العلاقات الدولية الى جانب الأقطاب الأربعة الأخرى (الولايات المتحدة ، الاتحاد السوفيتى ، الصين ، اليابان) ، وبالتالى يظهر نظام دولى متعدد القطبية بعد ان ظل لفترة طويلة قائم على القطبية الثنائية . والثانية : ان تسارع خطوات الاندماج الأوروبى هو فى حقيقته جزء لا يتجزأ من عملية الاندماج فى النظام الرأسمالى العالمى ككل ، والذى تساهم فى بنائه مؤسسات ومنظمات دولية متنوعة وشركات متعددة الجنسيات ، يصعب على أوروبا ان تنسلخ او تستقل عنها .

وبغض النظر عن مدى نصيب الصحة فى النظريتين ، او ان الواقع فى الحقيقة اغنى من كلاهما ، فإن انشاء السوق الأوروبية الموحدة سوف يكون له تأثيرات بالغة الأهمية على النظام العالمى ، والنظم

الاقليمية المتفرعة عنه ، بما فيها النظام الأقليمى العربى . فمن الناحية الاستراتيجية فإن الأقليم العربى يشغل منطقة الجناح الجنوبى لأوروبا الغربية ، وله معها علاقات ثقافية وتاريخية معقدة . ومن الزاوية الاقتصادية ، فإن أوروبا الغربية هى اكبر شريك تجارى واقتصادى للوطن العربى ، وبين الاقليمين روابط متنوعة جاء بعضها من خلال السياسة المتوسطة للجماعة والبعض الآخر من خلال سياسة اتفاقية لومى ، والبعض الثالث من خلال الحوار العربى الأوروبى والحوار الأوروبى الخليجى ، نتيجة هذه التفاعلات كلها ، فإن النقلة الكيفية للجماعة الأوروبية مع نهاية عام ١٩٩٢ لابد وان يكون لها انعكاساتها الهامة الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية على النظام العربى .

إن هذا الملف هو محاولة استشرافية للتعامل مع هذه القضايا ، فمن ناحية فانه يتعرض لمحتوى مشروع « أوروبا ١٩٩٢ » وما الذى تبغى أوروبا تحقيقه أو تهدف اليه . ومن ناحية اخرى فانه يتعرض لتأثير المشروع على الأطراف الخارجية سواء كانت دول نامية او دول متقدمة ، ومن ناحية ثالثة فإنه يتعرض لمواقف القوى الرئيسية فى النظام العالمى من المشروع خاصة الاتحاد السوفيتى واليابان والولايات المتحدة ، واخيرا فإن انعكاسات المشروع اقتصاديا وسياسيا تم تناولها فى بحثين منفصلين . ولما كانت منطقة المغرب العربى ذات علاقات خاصة بالجماعة الأوروبية فقد أفرد لها بحث خاص .

ان مجلة السياسة الدولية فى محاولتها الدائمة لتعريف القارىء العربى بالقضايا الدولية الكبرى تهدف فى هذا الملف ان يكون مساهمة علمية فى بناء المعرفة حول هذا الموضوع الهام والحيوى للعلاقات الدولية بشكل عام وللعلاقات العربية الأوروبية بشكل خاص .



عدد السكان ونصيب الفرد من الناتج القومى الاجمالى لدول المجموعة الأوروبية



المصدر: الاهرام

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات التاريخ : ١٢ ديسمبر ١٩٨٩

■ مجلس التعاون العربى ■

القمة الثالثة

فى صنعاء انعقدت قمة مجلس التعاون العربى للمرة الثالثة خلال سبعة شهور، وهو مايعكس رغبة لاتزال متحمسة لكى يقف المجلس على اقدامه باكبر سرعة ممكنة. ورغم مايثيره ذلك من تفاؤل، فان المتحمسين للمجلس يعرفون ان العملية التكاملية هى صناعة ضخمة ومعقدة. فأوروبا بعد اكثر من ثلاثين عاما على اعلان « السوق المشتركة » قررت انجازها ـ فى حدود معينة ـ عام ١٩٩٢. وخلال هذه المسيرة كانت هناك حلول وسط كثيرة، وخطوات كثيرة للخلف، ولكن كان هناك دائما اكثر منها للأمام. وكان « العدو » هناك، كما سيكون فى الأغلب هنا، بيروقراطيات الدول الأعضاء التى لاتاخذ قرارات الرؤساء باكثر من كونها مجرد « سياسة ».

ويساعد البيروقراطية عادة الأزمات الداخلية ـ الاقتصادية اساسا ـ فى كل قطر، وعدم التوازن بين الاقطار ـ ورغم انها مشكلة تواجه مختلف التجمعات التكاملية، فانها فى النهاية تكون الثغرة، التى يتسلل منها من يريدون وضع العصا فى العجلة. التجربة ايضا تقول انه « لايوجد غذاء بالمجان » وان كل خطوة تكاملية سوف تسبب ضررا لأحد الأطراف، ولذا فان توزيع الاضرار، او تعويض المتضرر، يصبح دائما آلية تساعد الجميع على الوصول الى حلول وسط.

وربما يساعد البيروقراطية اكثر غياب ثقافة تكاملية. ففى فترة البحث عن « الوحدة الشاملة »، كان هناك معرفة عامة بالدوافع والآليات والنتائج المتوقعة. ورغم ان ذلك كان سببا فى حماس يبعد كثيرا عن الواقع، فان فكر الوحدة ـ او السعى لها ـ كان يمثل رايا عاما دافعا ومحفزا. وصناعة التكامل اصعب واكثر تعقيدا. فهى تتعامل مع واقع كل قطر على حدة، ومع تاريخ العلاقات بين الاقطار، والاطار الاقليمى والدولى، من خلال خيوط لاتملك كل دولة معظمها، ومع تعقد المسالة، فانها على الأغلب لاتفضى الى نتائج فورية، ومن ثم فان الرأى العام لايلبث ان ينظر اليها بتشكك ثم باهمال.

المسالة اذن تحتاج الى جهد جماعى من امانة مجلس التعاون ومن مراكز البحوث واجهزة الاعلام والمجتمعات الأكاديمية لخلق هذه الثقافة التكاملية وللمساهمة فى حل المشكلات ومواجهة العقبات، وفى مثل هذا الجهد ينبغى تجنب « الاعلان » و « الدعاية »، كما لاينبغى ان تكون هناك محرمات او اخفاء للمعلومات او توهم ان قضية ماهى حكر على المتخصصين والفنيين فعملية التكامل ـ كما قلنا ـ هى صناعة كبرى لايجب ان تترك للبيروقراطيين وحدهم ■

د. عبد المنعم سعيد



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهرام

التاريخ: ٢٧ ديسمبر ١٩٨٩

الرجـــــوع الى يالتــــــا ..

هناك فكرة شائعة الان بين كل الكتاب ان التغيرات المثيرة التى تجرى حاليا فى العالم وخاصة فى منطقة شرق اوروبا هى فى الحقيقة نقض، ونفى، واعلان عن نهاية اتفاقيات يالتا فى فبراير ١٩٤٥ . والمدهش انه رغم تداول الحديث والتحليل حول يالتا واتفاقياتها فان احدا لم يفكر فى الرجوع الى مانشر عنهما لنعرف ماتم نقضه ونفيه ونهايته . فبمعنى من المعانى فان مايقال الان صحيح اذا نظرنا الى ان اجتماع ستالين وروزفلت وتشرشل فى ذلك المنتجع السوفيتى كان الاعلان عن نظام القطبية الثنائية الذى هيمن على العالم خلال العقود الاربعة التالية . فرغم وجود بريطانيا العظمى على مائدة المفاوضات فقد كان واضحا ان المحادثات الحقيقية، ومستقبل مابعد الحرب سوف يتقرر فى موسكو وواشنطن وان باقى القوى الاخرى فى طريقها الى افول .

د . عبدالمنعم سعيد

ولكن ان يقال انه فى يالتا تم الاتفاق على تقسيم اوروبا، ويسقط البعض على غير اساس انه جرى تقسيم العالم، فلايوجد مايؤيده فى اعادة الحقبة التاريخية المتاحة . فما كان مطروحا فى هذا الاجتماع التاريخى سوى تحديد شروط استسلام المانيا وشروط اشتراك الاتحاد السوفيتى فى الحرب ضد اليابان . وضمن هذه الشروط، فقد طلب ستالين ان توجد فى منطقة شرق اوروبا «دول صديقة» للاتحاد السوفيتى وكان منطقه فى هذا واضحا من حيث انه من هذه الدول تم الاعتداء وبقسوة على الاراضى السوفيتية خلال حربين عالميتين . وقبل روزفلت هذا الشرط حتى يمكن ان يوفر اكبر الضغوط العسكرية الممكنة على اليابان وانهاء الحرب معها فى اسرع وقت .

وطوال فترة الحرب الباردة فان الخلاف السوفيتى الامريكى دار حول ذلك التعبير «دول صديقة» ، ففى التفسير الغربى فان هذا التعبير كان يعنى دولا لاتهدد موسكو امنيا وعسكريا ولكنه لايعنى بالضرورة دولا اشتراكية او شيوعية، وان الاتحاد السوفيتى من حقه ان يقيم علاقات حسن جوار مع اقرب جيرانه . ستالين كان له رأى اخر . فهو لم يكن يتصور ان توجد دول صديقة غير شيوعية ويحكمها حزب شيوعى، ولذا بدأت عملية الانقلابات الواسعة، الواحدة تلو الاخرى، حتى تحولت شرق اوروبا ووسطها فى الاتجاه السوفيتى . وكان ذلك فى جوهره يعكس الحقائق العسكرية على ارض الواقع عند نهاية الحرب، فقد امتدت العقيدة الشيوعية حتى اخر نقطة وصلتها الجيوش السوفيتية .

التغيرات الحالية فى شرق اوروبا تعود بنا مرة اخرى الى يالتا، فهى من ناحية تشير الى تقلص، ان لم يكن انتهاء دور الحكم والحزب الشيوعى والاتجاه الى نظم سياسية ليبرالية فى جوهرها الاقتصادى والسياسى . ومن ناحية اخرى فان هذه الدول ذاتها ليست معادية للسوفيت . ربما يكون ذلك بفعل ثورة جورباتشوف التى اتاحت مثل هذه التغيرات، وربما - وهو الأهم - ان الحقائق الجيوستراتيجية لاتسمح بغير ذلك . ولذا فان مانشاهده ونسمعه الان يشير الى وجود دول صديقة لموسكو دون ان تتبنى بالضرورة خطها السياسى وايديولوجيتها . ويبدو ان الاتحاد السوفيتى بات مقتنعا بذلك، ولم تكن مشاركة قواته فى القضاء على تشاوشيسكو فى رومانيا إلا اعلانا عن قبوله بالعودة الى يالتا وفق نصوصها الحرفية . انها عودة ورجوع اذن الى تلك الاتفاقيات وليست نفيا أو اعلانا لنهايتها .



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهرام

التاريخ : ٦ يناير ١٩٩٠

الاسمنت والبتروكيماويات والتكامل العربى

اسوا ما يصيب اى دولة ان تتقطع الصلات ما بين اهدافها الاستراتيجية وبين سياستها الفعلية التى تنفذها كل يوم او خلال فترات زمنية قصيرة . ولعل التكامل العربى ، سواء داخل مجلس التعاون ، او تحت مظلة الجامعة العربية ، يعد الان واحدا من اهم الأهداف المصرية التى تحقق حولها الاجماع المصرى بعد قطيعة طويلة مع العالم العربى ، ونتيجة متغيرات معروفة على الساحة الاقليمية والدولية ، وكعلاج اتفق عليه الجميع فى الحكومة والمعارضة ، وفى اليسار واليمين لمشكلات الاقتصاد فى بلادنا .

د. عبدالمنعم سعيد

ولكن التكامل ، وانجازه فى الواقع العملى ، ليس عملية سهلة . والتجربة التاريخية ، والاوروبية فى مقدمتها ، تفيدنا ان الالة المحركة للعملية التكاملية هى تقسيم العمل حتى يمكن زيادة وتكثيف درجة التبادل فى مجالات التجارة والاستثمار والعمالة ورأس المال بين الاطراف .

فخلال الثمانينيات قررت مصر ان تقيم صناعة للبتروكيماويات بالتعاون بالطبع مع الشركات الاجنبية . وهى مسألة غير مفهومة فى حد ذاتها ، فاحتياطى مصر من البترول والغاز الطبيعى محدود للغاية ، ووفق اكثر التقديرات تفاؤلا فانها لا تكفى مصر حتى نهاية القرن . وغير المفهوم ، اكثر من ذلك ، انه رغم تحديد هدف التكامل العربى كهدف استراتيجى مصرى ، فقد أعلن منذ ايام عن التعاقد مع شركة ايطالية لتوسيع وتدعيم قاعدة البتروكيماويات المصرية باضافة مصنع جديد . وهو انفصام بين الهدف والسياسة يجعل تحقيق التكامل مسألة شبه مستحيلة . **فمن الطبيعى ان تكون القاعدة الاساسية للبتروكيماويات فى العراق ومنطقة الخليج حيث الاحتياطى يتجاوز المائة عام فضلا عن وجود فائض عربى بالفعل فى هذه الصناعات . فلو ان التكامل بالفعل هو هدفنا فان مصر عليها ان توظف مواردها فى صناعات اخرى وبالتالى تتسع قاعدة التبادل بين الدول العربية . هذا فضلا عن ان اتساع القاعدة الصناعية لهذه البلدان سوف يعزز الطلب على العمالة المصرية الذى من شانه ان يعود على مصر بمزيد من التحويلات وهكذا تتحقق الفائدة المرجوة من التكامل .**

نفس الشىء ينطبق على صناعة الاسمنت المصرية . فمن المعروف ان واردات الاسمنت من العراق والاردن تشكل جزءا كبيرا من نصيبيهما فى الصفقات المتكافئة بينهما وبين مصر . وكان هذا ـ بالطبع ـ يتيح لمصر ـ فى اطار هذا النظام ـ ان تجعل من سوقهما ساحة للصادرات المصرية . ورغم ذلك ، فقد صممنا على ان تحقق الاكتفاء الذاتى فى هذه الصناعة مع حلول عام ١٩٩١ . وهكذا ، وبايدينا ، فاننا سوف نقلل فرص الصادرات أمام الصناعة المصرية نظرا لأن القاعدة الصناعية فى الاردن والعراق ليست من الاتساع بحيث يمكنهما الانتقال من تصدير الاسمنت الى سلع اخرى . وهكذا فان سياستنا تؤدى بالفعل الى تقليص فرص التكامل مع البلدين ، بدلا من تدعيمها ، واكتساب صناعة ملوثة للبيئة ، كان المصريون سوف يشاركون فى صنعها ـ على اية حال ـ فى كلا البلدين .

ان هذا الانفصام بين السياسة **والهدف الاستراتيجى يعود الى مفهوم لا يزال خاطئا لدينا يقوم على القومية الاقتصادية ومؤداه ان تسعى كل دولة لتحقيق الاكتفاء الذاتى فى كل شىء . وهو هدف مستحيل ويؤدى فى العادة الى قيام صناعات عرجاء ، لان السوق المحلية مهما كان اتساعها لا يسمح بقيام صناعات عملاقة . وفى حالتنا فان الحاجة الى التصدير ملحة لاسباب معروفة . وربما تلعب البيروقراطية دورا هى الاخرى ، ففى كل قطاع هناك الحاح مستمر على التوسع بغض النظر عما يؤدى اليه هذا التوسع فى فوائد للاقتصاد القومى ككل ، وفى المدى القصير والمدى البعيد على السواء .**

والمثال المصرى هنا ليس مزيدا من نوعه . فكل الدول العربية تسير فى نفس الاتجاه ، وهى تحاول ان تبنى نفس صناعة السلاح التى اقامتها مصر ، وبعضها امام نفس صناعات الالومنيوم ، ونفس صناعات النسيج وفى كل الاحوال تقام صناعات لا تجد لنفسها اسواقا ، ومن ثم غير قابلة للتطور والنمو . وهكذا فان الانفصام بين الاستراتيجية والسياسية يصبح عاما وشاملا للامة كلها من المحيط الى الخيج . فلماذا لا نحاول ، ولو مرة واحدة ، أن نزيل الحاجز بين القول والعمل ! !



المصدر: الاهرام

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات التاريخ : ١٥ يناير ١٩٩٠

■ العمل العربى المشترك :

بقعـــة زيـــت

يشهد الوطن العربى حاليا مناقشات كثيرة حول المتغيرات الجديدة فى العالم ، وماتولده من « تحديات » للامة ، عليها ان تواجهها من خلال العمل المشترك . ومن ضمن « التحديات » المستجدة مشروع اوروبا ١٩٩٢ الذى يتابعه العرب بقدر كبير من الحسد والقلق فى آن واحد . وابناء الأمة ايضا مهتمون بطبقة الاوزون ، ومايسمونه المستجدات فى اوروبا الشرقية وثورة جورباتشوف ومايحدث فى بنما اما مشاكلنا نحن ، وحاجتنا للتغير والتجدد فيبدو انها مسالة مرهونة دائما بما يجرى فى الخارج ، وليس لاننا فى حاجة ماسة اليها .

فجاة طرقت « المستجدات » بابنا بتسرب للنفط كبير وهائل من احدى الناقلات على شواطىء المغرب ، واصبحنا وسط واحدة من قضايا العلاقات الدولية الجديدة الخاصة بالتلوث الذى يمنع السياحة ويقتل الاسماك ويعوق الملاحة . المشهد بعد ذلك يسير فى طريقه الطبيعى . اوروبا تنزعج وتكون اسطولا من الطائرات والسفن لتشتيت بقعة الزيت الهائلة وتفتيتها واذابتها بمواد كيماوية خلقتها التكنولوجيا الغربية . وقدمت السعودية خمسين مليونا من الدولارات مساهمة فى تكاليف المكافحة .

وهكذا سارت الامور وفق اصولها المضادة المعتادة . اوروبا انزعجت من التلوث ، وتحركت وقدمت الخدمة والتكنولوجيا والعمل ، ونحن انزعجنا وتفرجنا ، وحينما تحركنا دفعنا لهم مقابل ماقدموه من الخدمات . وبرغم ان البترول اهم منتج عربى على وجه الاطلاق ويمثل النسبة الكبرى من الصادرات العربية والناتج القومى العربى الاجمالى ، الا ان العرب لم يفكروا فى تطوير تكنولوجيتنا النفطية حتى تساهم فى انتاجه وتسويقه ومواجهة كوارثه الطبيعية او الصناعية التى يوجد التلوث فى مقدمتها . اذا كان ذلك ليس فى مقدور دولة واحدة فلماذا لم تتعاون دول النفط فى الخليج وفى شمال افريقيا فى العمل فى هذا الاتجاه . خاصة اذا كنا نردد صباح مساء ان التلوث من المشكلات الكونية التى تستدعى التعاون ، وكان من الضرورى ان تستدعى تعاون دول المغرب العربى التى دخلت منذ اقل من عام فى اتحاد مغربى ، اجتماع قمته على الأبواب . فيما كان بعد نوعا من مواجهة التحديات والمخاطر التى تستدعى العمل العربى المشترك .

لقد كشف هذا الحادث شيئا هاما عن المسار الطبيعى للطريقة التى تتعامل بها مع عالمنا . ننظر اليه بتوجس وخوف ، ولانتصور منه الا التحديات والمخاطر ، ثم فى نفس اللحظة ندعوه لكى يحل لنا مشاكلنا ، ويعطينا المعونات احيانا ، والتكنولوجيا احيانا اخرى . فيما يؤكد ذلك كله على حقيقة ان العمل العربى المشترك ضرورة خاصة فى اعادة التفكير فى طريقتنا فى الحركة والفعل ، حيث الشعارات لاتزال بديل الحركة ، والاقوال بديلة العمل ■

د . عبد المنعم سعيد

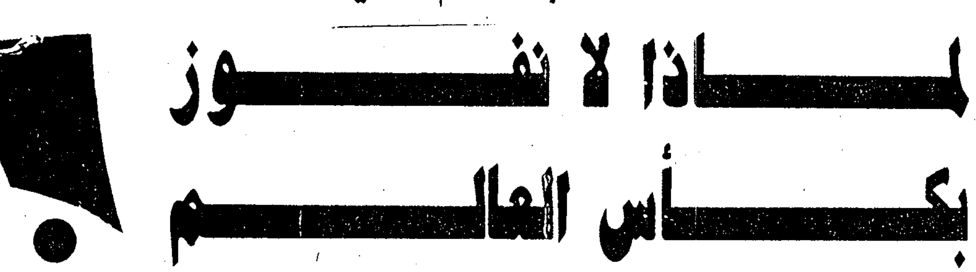


مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر : الاهرام

التاريخ : ١٩ يناير ١٩٩٠

د . عبدالمنعم سعيد



نعم لماذا لانفوز بكاس العالم ؟ ولماذا ـ ايضا ـ لانخرج من دائرة ظلمات العالم المتخلف إلى نور وساحة الدنيا المتقدمة ؟ والى متى سوف نظل محسوبين ضمن « الجنوب » والدول « النامية » و « العالم الثالث » ؟ وبإختصار شديد متى يحدث التقدم في بلادنا ، فنصير مع هؤلاء الذين يصنعون تاريخنا ومستقبلنا ، فنعيد تشكيل الكون معهم كما يفعلون ويصنعون ؟ هل صحيح انه « مكتوب » فوق جبيننا بفعل الثقافة او القدر او الاستعمار او المؤامرة الدولية ـ كما يزعم هذا وذاك داخلنا وخارجنا ـ ان نبقى متاثرين بغيرنا بلا قدرة على الفعل والتاثير ؟ ام ان هناك طريقا اخر يمكننا ان نسلكه . فلا تملكنا الابتسامة ، او الضحك ، او حتى القهقهة حين تطرح ـ مجرد ان تطرح ـ مثل هذه الاسئلة علينا . ام اننا إستسلمنا لما استقررنا عليه في النهاية ضمن الحلقة الجهنمية للفقر والتبعية ، ولم يعد لنا سوى القبول بالامر الواقع ، وعندما نتمنى فإن اقصى ما تستطيع طموحاتنا واحلامنا واَمالنا ان تصل إليه هو « التمثيل المشرف » في روما .. هكذا .

ولعل ذلك بيت القصيد . فالشعوب التي فقدت ، او تركت طواعية ، حق الحلم ، وإرادة التقدم هي التي تستنكف ، وترفض في الحقيقة طرح هذه الاسئلة البديهية على نفسها ، وهي التي في النهاية تفقد القدرة على العمل والحركة ، وتتطلع ابصارها إلى ما ياتيها به الاخرون ـ سواء لبسوا عقالا أو قبعة ، من الاشقاء او من صندوق النقد الدولي ـ من معونات وصدقة ، وتصبح اقصى الطموحات « المشرفة » ان تحدث إعادة الجدولة لديوننا ، وان تبقى الامور كما هي عليه ولاتتدهور إلى اسوأ مما إعتدنا على سوئه . ومن المدهش انه منذ اكثر من قرن ونصف كان لدينا القدرة ـ والشجاعة في الحقيقة ـ على ان نطرح هذه الاسئلة ونجيب عنها بمشروع حقيقي للنهضة . لم يكن الحال افضل مما هو الآن . كان هناك إستعمار عالمي فتى مسلح بالتكنولوجيا والتجارة والصناعة والافكار ، وكنا مازلنا في سبات عصورنا الوسطى .. حين حدثت المواجهة لم نتوان عن طرح الاسئلة الكبرى : لماذا تقدموا وتخلفنا ؟ لماذا إنتصروا وإنهزمنا ؟ لماذا هم في الغرب السادة ونحن المسودون ؟ لم يضع احد راسه في الرمال حتى لايرى الحقيقة . لم يعتبر احد التخلف قدرا . تكون مشروع للمقاومة والتنوير والتعليم والتصنيع وحتى الوحدة من المحيط الى الخليج !! ربما نختلف حول محمد على وإسماعيل وسعد زغلول ومصطفى النحاس وجمال عبدالناصر ، وربما لانتفق حول حجم وتاثير الافغاني ومحمد عبده وقاسم امين وطلعت حرب وطه حسين والعقاد وغيرهم ، ولكننا لانستطيع ان نتجاهل ان هؤلاء جميعا لم يتوانوا عن طرح الاسئلة الكبرى ومحاولة الاجابة عنها ، نجحوا او فشلوا او كلاهما معا !!

لم يكن لديهم هذا الاستسلام المخيف لمكاننا في العالم ، بينما الدنيا فيها الابيض والاصفر والاسمر يجد مكانه في دائرة التقدم . منذ ما لايزيد على ثلاثة عقود كانت المكانة العلمية والصناعية المصرية افضل او تتوازى مع كوريا والصين والهند والبرازيل وتركيا وتايلاند وماليزيا وكافة الدول التي « تتخرج » الآن من صفوف العالم الثالث الى صفوف العالم المتقدم . وربما لاتمثل هذه الدول في كاس العالم ، حتى تبحث عن « التمثيل المشرف » فيه ، ولكن حقيقة تخرجها تجعلها على ابواب الحصول على كثير من الكئوس ، ربما لاتكون كرة القدم واحدة منها . وهذا هو لب القضية . فالتقدم قضية شاملة ، ومرحلة من مراحل الانتقال من حالة ادنى الى حالة اعلى وارقى ، وقودها الحقيقي إرادة مجتمعية ـ وليس حكومية فقط ـ تصر على رفض الواقع ، وتطرح الاسئلة الكبرى وتجيب عليها بمشروع للتقدم تدفع ثمنه بلا تردد او مماحكة .

وهي حالة تشمل كل اوجه الحياة في التعليم والصحة والسياسة والاقتصاد والأخلاق العامة

والخاصة . هي حالة نهوض عظيم لاتعرف التجزئة او التفتت او الجرعات ، وفيها الكثير من الطموح والاحلام والآمال . في مصر عرفنا حالات خاصة للانطلاق ، فنعرف ماحدث في معركة ١٩٥٦ ، والسد العالي ، وعبور القناة وغيرها من المعارك . وفي كل مرة فإن حالة من الحماس والفوران القومي تنتابنا بقوة ، وينتظم الجميع في الصف بقدرة مدهشة على الحركة والعمل . وما ان يتحقق الهدف حتى نظن اننا حققنا المراد من رب العباد ، ويعود كل شيء إلى سيرته الأولى . وبطريقة ما نتفرد في إبداع هذه المعارك والمسيرات في متاحف التاريخ ، وتتحول الى اغان وذكريات وإحتفالات سنوية تاخذ لها اجازة للارتخاء والاسترخاء . ولدينا هيئات من يزورها يتخيل انه في العالم المتقدم . هناك هيئة قناة السويس ، والهيئة العربية للتصنيع الحربي ، ومؤسسة الاهرام ومجمع الالومنيوم وغيرها ، ولكنها اشبه بالجزر المعزولة عن بعضها البعض ، وبينها وبقية الوطن بهيئاته ومؤسساته الغارقة في بحر البيروقراطية والخمول . والاهم من ذلك كله ان لدينا عبقريات متفردة في كثير من المجالات ، وخرج منا مجدى يعقوب ونجيب محفوظ وغيرهما كثيرون . وهؤلاء نجلهم ونقيم لهم الاحتفالات ونضيء لهم الشموع ، وكاننا نستبدل بعبقريتهم الفردية خيبتنا وقلة حيلتنا الجماعية .

وهكذا فإن التقدم لدينا معارك منفصلة ، هيئات معزولة ، وعبقريات فردية ، وليس نسقا وحركة جماعية للخروج من هوة التخلف الى الآفاق الرحبة لكل ماهو حديث وعلمي ونبيل في عالمنا . فرؤيتنا للحركة التاريخية اشبه بتسجيل نقاط تدل من وقت لآخر

نفس المستوى مع دول كانت تحسدنا فصرنا نحسدها . وفي نوبة من نوبات الحشد القومي إنتظم الجميع في الصف حكومة ومعارضة ، السلطة والجماهير ، وحتى المجلس الاعلى للرياضة وإتحاد الكرة !.. ووسط ذلك كله إكتشفنا عبقرية مصرية في شخص مدرب إستطاع ان يضع خطة علمية والاهم ان ينفذها وهي مسائل كلها نادرة في حياتنا الحالية . ولكنها حدثت ، ووصلنا الى كاس العالم . وبعد ذلك يعود كل شيء وفق النمط المصري التقليدي ، فقد احرزنا نقطة وإنتهى الامر ، ووصلنا إلى روما ولم تعد هناك مشكلة ، امالنا إنتهت وتواضعت ، وبقيت عند التمثيل المشرف !

ويبدو النمط المصري اكثر وضوحا في عزلة الحدث نفسه . فهو لايعبر باى معنى عن تقدم الرياضة في مصر ، وهي تعبير عن تقدم الصحة العامة ، والمجتمع ككل . وإنما هو حادث يقف وحده ، وتفردت فيه عبقرية فردية ، وضمن ظرف إستثنائي ، سوف ينضم بعد قليل إلى متاحفنا التاريخية العامرة بالتحف والاحداث . وهكذا فإن الحدث يصبح بديلا عن التقدم الشامل ، فهو يرضي غرورنا للحظة ، ويجعلنا نتخيل اننا على سطح الدنيا ، وان لدينا رياضة في الوقت الذي تشير فيه كل المؤشرات الى تدهور مستويات الصحة العامة اظهره العجز الفاضح لدى المتقدمين للكليات العسكرية . ويبدو ان هذا النمط اصبح مغريا لدى كثير من المسئولين ، حتى انهم لايرون التقدم ممكنا بالمعنى الشامل ، وإنما من خلال مؤسسات جديدة ، تنشا خارج المؤسسات القائمة ، وتحشد لها كل الامكانيات حتى تنجح وتتقدم . النموذج التقليدي كان هيئة قناة السويس . والنموذج الحديث السعي لانشاء وادي للعلماء ، رغم وجود المركز القومي للبحوث واكاديمية البحث العلمي المتخمين بالعلماء والباحثين . والفكرة ماخوذة عن وادي السليكون الشهير بالولايات المتحدة الامريكية حيث يجمع نخبة من تكنولوجيات الثورة الصناعية الثالثة . ولكن وادي السليكون لم يتكون بقرار من وزير الدولة للتنمية الادارية الأمريكي - حيث لاوجود لهذا المنصب - وإنما من خلال تقدم صناعي عام ، وعلى الشركات الكبرى ان تقيم مراكز ومعامل البحث والتطوير في هذا الوادي البعيد فلم يتخذ احد قرارا بذلك ، وإنما جاء نتيجة تطور مجتمعي عام تطورت معه اماكن وأساليب البحث العلمي .

وسواء نجحنا او فشلنا في إقامة وادي السليكون المصري ، فإن النتيجة واحدة . جزيرة اخرى معزولة مقطوعة الصلة بباقي المجتمع ، وربما تثير الحسد من باقي الجزر الاخرى الآخذة في التاكل والغارقة في البيروقراطية والتي يعاني علماؤها من شح اليد وفقر الميزانية .

مرة اخرى ، فإن سر المحاولة ، هو ان نقفز إلى التقدم ليس من خلال خطوات مجتمعية شاملة ، ومشروع نهضوي عام تنفخ فيه الروح في المؤسسات القائمة بالفعل حتى يؤدي كل منها دورها التي اقيمت من اجله ، وإنما من خلال مشروع واحد ، نتصور انه يمكن ان يقوم بدور القاطرة التي تشد المجتمع كله وراءها . ولكن الحقيقة غير ذلك ، فكل التجارب التي سبقتنا لم تتقدم على طريقة القطار الذي يشد بعضه بعضا ، وإنما على طريقة الانشطار النووي التي تتزامن فيها تفاعلات هائلة في فترة زمنية قصيرة تنتقل فيه المادة من حالة الى اخرى . وهي تفاعلات وقودها طاقة كبرى يمكن ان نسميها إرادة التقدم ، وهي إرادة لاتتكون إلا إذا توافر قدر كبير من رفض الامر الواقع ، والقاع الذي وصلت إليه الامة ، والتخلف الذي إجتاح البلاد . فلم يكن ممكنا لكوريا ان تخطو خطوات التخرج من العالم الثالث مالم تصل إلى قناعة بعد الحرب الكورية وهوان الخمسينات ان الأمور لايمكن ان تستمر على ماهي عليه . ونقول كوريا ولم نذكر اليابان والمانيا بعد الحرب . والامثلة كثيرة في الصين والهند وسنغافورة وتايوان والبرازيل وغيرها ، حيث واجهوا حروب الافيون واستنزاف القوى الاستعمارية والحصار الخارجي ، وكان رد فعلهم النهوض والتقدم .

ويواكب إدراك الواقع طموح شديد وامال كبرى وإيمان بالقدرة على تحقيقها . وهي مسالة تختلف كلية عن طريقتنا في إطلاق الشعارات والاغاني . فهي تعني اولا المعرفة والمعلومات عن الحالة التي وصلنا إليها مهما كانت مرارتها ، فلا يقال ان صادراتنا تضاعفت خلال الثمانينات بينما تعود زيادتها الى هبوط سعر الجنيه المصري اكثر منه زيادة

حقيقية فيها . هى ثانيا تعنى معرفة بما نريد تحقيقه وإيمانا بالتقدم ، فليس صحيحا ان ماضينا يمكن ان يكون افضل من مستقبلنا ، وان الولوج الى عالم المستقبل ضرورة لاغنى عنها لاستمرار بقائنا ذاته . وتعنى ثالثا ان للتقدم ثمنا علينا ان ندفعه . فلا مكان هنا للتكاسل ، او التصور ان كل جهد نبذله عليه ان يوفر الراحة والسعادة للجميع . لم يحدث ذلك من قبل ولن يحدث ذلك الان . وعلى كل إنسان فى الوطن ان يتحمل مسئولياته . فليس معقولا ان يتخلى الاباء عن مسئولياتهم كاباء ويطالبوا وزير التعليم ان يعدل مواعيد امتحانات الثانوية العامة حتى لاتتعارض مع مشاهدة ابنائهم لمباريات كاس العالم القادمة فى يونيو . هكذا !!

والاهم رابعا ان نستبعد الاسباب غير الجوهرية التى نتصور انها تقف فى سبيل تقدمنا . فغير صحيح ان مشكلة مصر هى راس المال . فخلال العقد والنصف الماضى دخل مصر

مايزيد على مائة الف مليون دولار (قروض ومعونات وتحويلات عاملين ومصادر اخرى) وهى اكبر كمية من الدخل حصلت عليها مصر منذ بناء الاهرامات ، ولم تتوافر للكثير من دول العالم الثالث الاخرى . وليس صحيحا ان سبب تخلفنا يعود الى الزيادة السكانية ، فرغم انها تمثل إحدى مشكلات مصر الملحة ، فإن معدلات الزيادة فى مصر من اقلها فى الشرق الاوسط ، وتكاد تمثل المعدل المتوسط فى العالم الثالث . وإذا نسبنا عددنا إلى مساحتنا ربما فلحنا فى فهم اللغز الذى يجعل بريطانيا التى لديها عدد سكان اكبر ومساحة اقل ، تنتج ما يزيد على عشرة اضعاف الناتج القومى الاجمالى المصرى . هل نتحدث عن اليابان التى لديها اكثر من ضعف عدد سكاننا ويعيشون على ثلث مساحتنا وبلا موارد طبيعية على الاطلاق ، ومع ذلك فإن ناتجها القومى الاجمالى يبلغ خمسين مرة تقريبا حجم ناتجنا القومى بعد تدمير شامل وكامل خلال الحرب استخدمت فيه لاول واخر مرة القنابل الذرية .

المشكلة الجوهرية فى طريق تقدمنا ليس المال وليس السكان ، فهما قد يشكلان عقبة فى بعض الاوقات ولكن لم يحدث ان توقف تقدم دولة بسبب زيادة البشر او نقص الموارد . ما يفرق بين مجتمع او اخر هو العمل وإرادة التقدم والرغبة فى اقتحام المستحيل والاستعداد لتحمل المسئولية كل فى موقعه . فليس متصورا فى اى بلد من بلدان الدنيا ان تحدث كارثة لمحصول القطن كما حدث لدينا ثم يبقى كل مسئول فى موقعه . وفى الغرب يقولون ـ تهكما علينا بالطبع ـ انه لايمكن ان تحصل على غفوة بعد الظهر وتتحدث عن إنتاج الوقود الصناعى فى نفس الوقت . المعنى هنا انه لايمكن الحصول على التقدم فى الوقت الذى يبحث فيه كل فرد عن الراحة والنوم . فاسلوب الحياة لابد ان يتغير فى الحكومات والمؤسسات والافراد لخلق مناخ جديد من التقشف والزهد . هذا المناخ يعنى تكاليف وثمنا مدفوعا ولكن وراءه عائدا سوف نجنيه فى حاضرنا ويحصل عليه اولادنا من بعدنا .

وإذا كان هناك ثمن مدفوع فلابديل عن المشاركة فى إتخاذ القرارات الخاصة بتحمل الاعباء . فلا اظن ان المصريين حالة استثنائية بين شعوب الارض لاتطمع فى غد افضل من حاضرها . والثابت انهم على إستعداد للتضحية إذا كان امامهم مشروع للتقدم والنهضة ، وشاركوا فى صناعته وفى إتخاذ قراراته ، وساعتها فإنهم يتحركون فى حشد منتظم وجبار فى إتجاه تحقيق الهدف الوطنى . وساعتها سوف تكون هناك كئوس عديدة ، ولن يسخر احد إذا ما تساءلنا عن الفوز بكاس العالم ، وربما فى حينها لن يهتم احد بطرح السؤال ، لانه سيكون بايدينا كاس التقدم !!□



لا ادرى من اين جاءت كل هذه الأعلام المصرية والفرحة العارمة التى خرجت إلى الشوارع بعد تعادل فريقنا القومى مع هولندا فى واقعة مشهودة . ولكن ما ادريه حقا انها كلها عبرت عن احلام واشواق مكبوتة ، وطاقات هائلة مخزونة تبحث عمن ياخذ بيدها الى طريق يكون فيه الوطن اكثر صحة وعافية . وقد يبدو فى ذلك مبالغة لدى كثيرين . فالأمر بالنسبة لهم فى النهاية « لعب كرة » ، وان الأمة ـ كعادتها ـ إنساقت وراء شحن إعلامى ، لتنسى بعد ذلك ازماتها الملحة ، ومشاكلها المزمنة ، والأخطار المحدقة بها فى الداخل والخارج .

كــأس العــالم وأشــياء أخــرى

د . عبدالمنعم سعيد

ولكن الحقيقة اعقد من ذلك بكثير . وربما تفصح عن نفسها إذا اطلعنا على الصحف والمجلات التى صدرت صباح يوم المباراة . وربما عبر عن كل ما كتب رسم كاريكاتورى ركع فيه مصرى يطلب من الله « لارد القضاء ولكن اللطف فيه » . الكتابات كلها بعد ذلك تنويعات على هذا الموجز الذى لخص حالتنا النفسية والعاطفية . فشيخ النقاد الرياضيين استدعى « دعاء الوالدين » وطالب مدرب الفريق أن يرص فريقه كله أمام المرمى لعل وعسى نمنع الزحف الزاحف علينا . وكاتب شهير راى فى اسماء لاعبينا المصرية ما يجعلهم بالطبيعة اقل شأنا من نجوم أوربا اللامعة . وأن فريقنا القومى يوم فى السماء السابعة ويوم آخر فى أسفل ارض وان المسألة كلها تتوقف على الحظ والمزاج المصرى المتقلب . وكاتب آخر ـ لايقل شهرة ـ بعد ان أعلن ان مصر ليست افريقية رغم انها تقع فى أفريقيا ، وليست عربية رغم أنها تتكلم العربية ، وانها خليط من الأتراك والفرنجة وغيرها من الجنسيات ، فإن مصير المباراة سوف يرتهن بأن يصيبنا حظ الكاميرون . بالطبع ، فإن اكثر من مقالة ، وإعلان ، كان عنوانها « يارب » ! !

الخلاصة إذن ان كتاب الشعب ومفكريه وصلوا إلى نتيجة مؤداها ان « المنطقى » هو الهزيمة ، وان ماعداها هو نوع من بركة السماء او الحظ او المزاج . وجاءت الخلاصة كمحصلة لجهد جهيد من الكتاب والمعلقين طوال الشهور الماضية تؤكد ان الوصول الى روما هو غاية المراد من رب العباد ، وان « التمثيل المشرف » هو غايتنا . حتى ان كثرة منهم استكثرت على مدرب الفريق ان يطالب لاعبيه باكثر من ذلك ، وكأن المطلوب من الرجل أن « يشحن » لاعبيه بأن اقصى ما يراد منهم « الهزيمة برجولة » !! وهو مطلب لا يعرفه مدرب فى العالم شرقه وغربه ، شماله وجنوبه !

ولكن هذا ما قيل . وكأن الهزيمة مكتوبة على جبيننا كالقدر المحتوم والقضاء النافذ . **لم يقل احد لنا انه من الممكن التفوق بالتخطيط العلمى لمواهبنا وقدراتنا ، ومن خلال التدريب والعرق والدموع والايمان الحقيقى بالله الذى لايضيع اجر من احسن عملا ، واننا مثل غيرنا من الامم لاتوجد نقيصة كامنة بيننا تجعل التخلف والانكسار طريقا لابديل عنه .** ولعل ذلك بيت القصيد ليس فقط فيما يتعلق بكرة القدم وإنما فى كل مجالات حياتنا . فقد تولد لدينا إحساس هائل بالدونية والتخلف إزاء العالم الخارجى إلى الدرجة التى تجعلنا نفقد الايمان بأى قدرات لدينا . وما دمنا لسنا عربا ولا افارقة ـ وربما حتى مصريين ـ فإننا نصبح بلا هوية ذات نخوة وكرامة . وخلاصنا الفردى يأتى من عقد عمل فى دول النفط ، وإنقاذنا الجماعى يتم عبر الهبات والمعونات ورضاء صندوق النقد الدولى .

نفس هذا المنطق المهزوم هو ما سيطر على المنتقدين لمسلسل ليالى الحلمية وتعاطف الشعب المصرى معه . فقد هالهم ان يكون حماس لعمل فى ظنهم ـ وهو غير صحيح ـ يصفق لهزيمة يونيو ويشيح الوجه عن انتصار اكتوبر . فما تحمست له الجماهير حقا كان إستعادة ازمان رجولة وإيمان ، تلقينا الضربة وصمدنا ، وعقدنا العزم وتدربنا ، ورفعنا هامتنا . لم نعتبر الهزيمة قدرا ونهاية

ولذلك وقف الناس مع الجوهرى وفريقه ، لانهم وبحاسة الشعوب السادسة رأوا جهدا وعملا وعلما وزهدا وتقشفا . فلم يعد زائعا بيننا كثيرا ان يقرر حفنة من المصريين ان يقتطعوا من عمرهم عامين فى التدريب والحرمان من الاكل والأهل من اجل إعلاء إسم مصر فى ميدان من الميادين . وحتى عندما حصل واحد منهم على عقد فى الخليج لم يلبث بعد شهور قليلة ان ترك كل شىء ليرفع علم الوطن . ولم تكن المسألة إعجابا فقط ، ولكنها كانت عملية تعليمية للجماهير نفسها . فقد تخلصت من تأثير النجم الأوحد ، ومن الخوف من هزيمة فى الطريق الطويل والشاق . وان الوطنية تجمع تحت أعلامها كل المصريين .

فالذين دعوا وصلوا وخرجوا الى الشارع بعد النتيجة لم يعرف فيهم المسيحى او المسلم . وربما لم ينتبه أحد الى أن ما تحقق وأنجز شارك فيه سمير عدلى المصرى المسيحى ـ والمدير الادارى للفريق ، بقدر ما ساهم محمود الجوهرى المصرى المسلم ـ والمدير الفنى للفريق . وان الأمر كان محصلة عرق وجهد تساوى فيه المقاتل المصرى المسلم احمد رمزى مع المحارب المصرى المسيحى هانى رمزى . لم يفطن الى ذلك احد والجميع يهتف : الله اكبر ، ويدعو : يارب !! كان ذلك شيئا مختلفا عن هؤلاء الذين يظنون الايمان تم إختصاره فى إستهجان كعوب النساء وحرق الكنائس .!!

كان الخروج إذن تعبيرا عن « مصرية » خالصة ، تطل براسها فى جيشان يتطلع الى هزيمة الهزيمة داخلنا . ورفض هؤلاء الذين يصرون على حصارنا بالتقليل من شأننا ، ومحاصرة الجزر القليلة عندنا التى ترنوا الى الانتصار والتقدم وإعلاء هامتنا بين الامم . لافرق هنا بين فريق كرة مستديرة يلعب فى إيطاليا ، وبين العاملين الصامدين فى مزارعنا ومصانعنا ومؤسساتنا .

فبرغم كل مظاهر التأييد للفريق القومى والمثل التى يمثلها ، فإن فى داخلها أيضا رفضا لكل ما يناقض ذلك . رفضا ولفظا للذين يكسرون مجاديفنا ، ويمزقون اشرعتنا سواء بالادعاء بعدم القدرة على مواجهة هولندا ، أو الزعم باننا غير قادرين على ممارسة الديمقراطية !

الرسالة التى يرسلها المصريون حازمة وقاطعة لمن يهمه الامر هى ان مصر تستحق اكثر مما هى عليه . وسواء فاز الفريق او إنهزم فإن لديهم الوعى أن الكرة مستديرة ، وان الرجال حقا ياخذون الضربة ويردون الصاع صاعين . **فلم يعد مقبولا ان يحرز فينا هدف ، او يضرب الطيران ، او تحدث الثغرة ، ثم بعد ذلك ننهار . المطلوب ان نقاتل فى دنيا مليئة بالمقاتلين الأشداء المسلحين بالعلم والجهد والايمان . والانسان المصرى ليس اقل من هؤلاء . المهم ان نعطيه الثقة ، ونصارحه بالحقائق ، ونشركه فى الفشل والنجاح عبر مؤسسات تقوم على العلم وتجعل مصلحة مصر وهويتها فوق الجميع !.**

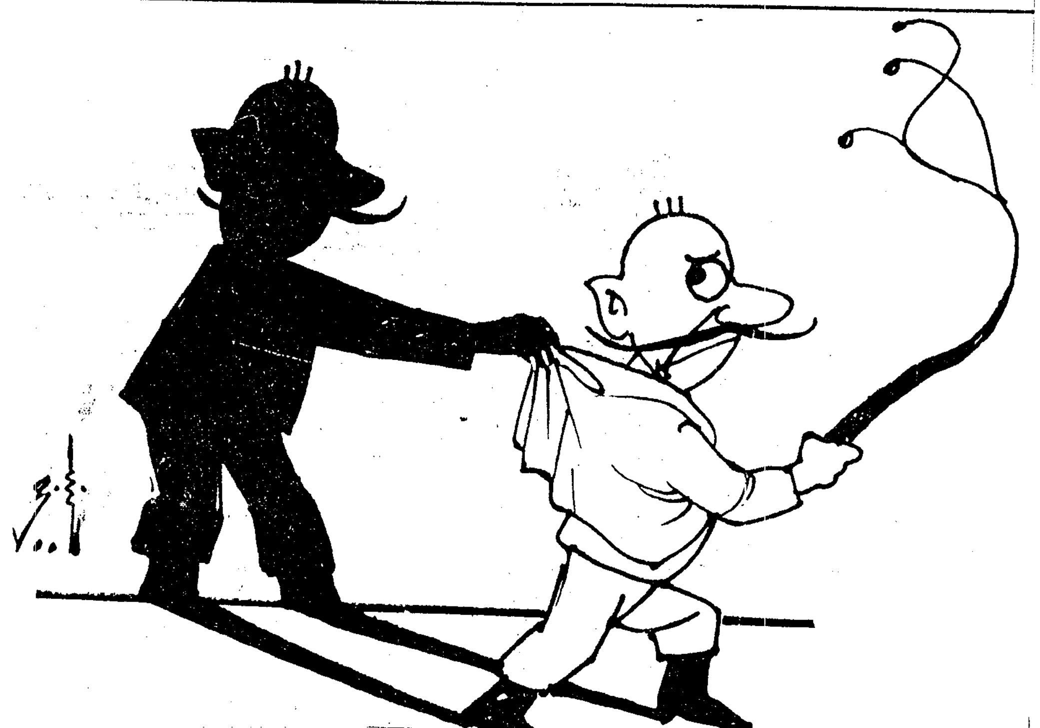


المصدر: الاهرام

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

التاريخ : ٢٩ يونيو ١٩٩٠

من يحرس الحراس ؟



القضية التي تشغل كل المجتمعات منذ بداية التاريخ هي المواءمة بين ضرورة وجود السلطة ، وحماية المجتمع ذاته من تجاوزاتها وشططها . فالبديل لوجود جهاز يستند في شرعيته للعرف أو التقاليد او القوانين يحكم علاقة الافراد فيما بينهم وبينهم وبين هذا الجهاز لا يعني سوى الفوضى الشاملة او ما يسمى حرب الجميع ضد الجميع بلا ضابط او رابط ، وهي الحالة التي سماها بعض الفلاسفة بحالة الطبيعة او ما قبل الحضارة . على الجانب الاخر ، فان التجربة الانسانية اشارت الى انه لم توجد سلطة ليس لديها نزوع ، وجموح احيانا ، لتركيز السلطات واساءة استخدامها بدعوى المصلحة العامة ، وان كانت دائما لتحقيق المصالح الخاصة . فالقول الذائع بان السلطة المطلقة تفسد بشكل مطلق هي نتاج هذه الخبرة التي عاشتها البشرية منذ كان لها ذاكرة مسجلة ومرصودة ، وعكستها سير الاباطرة والخلفاء والزعماء على مر التاريخ .

لذلك كان السؤال الذي كان على كل الدول والنظم السياسية ان تجيب عليه هو الكيفية التي يتم بها التوفيق ما بين ضرورة وجود السلطة او الحكومة او الجهاز الذي ينظم عمل المجتمع ، وحماية هذه السلطة وحراستها في الحقيقة من ان « تتجاوز » حدود الدور المرسوم له .

وحتى عصور قريبة فان الميزان كان دائما يميل لصالح الشق الأول من المعادلة ، فلم تصمد تجربة اثينا الديمقراطية طويلا امام السطوة والقوة التي مثلتها اسبرطة بارستقراطيتها المتحمسة والمتسلطة ، وسرعان ما انتهت محاولة الجمهورية الرومانية الواقعة تحت سطوة مجلس للشيوخ الى طغيان الاباطرة ، ولم يستمر ، الا لفترة قصيرة - نهج الشورى الاسلامي ، حتى اعقبه استبداد امراء المؤمنين .

وفي العصر الحديث فقط ، وبالتحديد القرنين الماضيين ، بدأت القيود تفرض على السلطة المطلقة للحكم . ولم يكن الفصل بين السلطات ، والملكية الدستورية ، والبرلمان والدستور وجماعات المصالح والاحزاب وتداول السلطة ، الا افكار تم تطبيقها لكي يشعر حراس المجتمع وحكامه ان هناك من يراقبهم ويحرسهم من اساءة استخدام

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية

د . عبدالمنعم سعيد

الأدوات التى اعطاها لهم شعبهم من اجل اقامة العدالة والرفاهية . ولم تكن هذه المسالة سهلة . فطوال القرن التاسع عشر جرت مقاومة التقييد هذه بضراوة لا مثيل لها . ولم تكن نكسة الثورة الفرنسية ، والتحالف الاوروبى الملكى ضدها الا رفضا للقيود على اسائة استخدام السلطة . وفى القرن العشرين لم تكن الفاشية فى اقصى اليمين والشيوعية فى اقصى اليسار سوى غطاء ايديولوجيا للاستبداد السياسى والاقتصادى والاخلاقى . ومع بداية العقد الاخير من القرن العشرين ، ومع سقوط الفاشية بعد الحرب الثانية ، والشيوعية بعد تولى جوربا تشوف ، فان الضمير الانسانى استكمل تجربته التاريخية مقتنعا بانه لا صلاح ولا فلاح لمجتمع ما لم تحكمه سلطة فعالة ومقيدة بالارادة الشعبية فى أن واحد .

كل ذلك يبدو الآن من البديهيات ، ولكننا فى مصر احوج ما نكون اليها . فلم يكن حكم المحكمة الدستورية العليا ببطلان مجلس الشعب منذ جلسته الاولى الا اعلانا عن حاجتنا الملحة لاعادة النظر هيكليا فى نظامنا السياسى . فطوال عقد الثمانينات عشنا تحت مظلة مؤسسة تشريعية غير شرعية . فى البداية كان لدينا مجلس نيابى يستند الى انتخابات ١٩٧٩ التى لا يوجد الآن من يدافع عن نزاهتها . وبعد ذلك عرفنا مجلسين نيابيين حكمت السلطة القضائية ببطلانهما . طوال السنوات العشر عرفنا قوانين للانتخاب لم تكن نزيهة فى القصد او فى التطبيق ، وقانونا للطوارىء اصبح يتجدد تلقائيا ، ووزيرا للداخلية لا يتورع عن تجاوز حقوق الانسان واهانة نواب الشعب ونخبته المثقفة . وشاهدنا انتخابات لمجلسى الشعب والشورى والمحليات لم تكن نزاهتها ابدا موضع اتفاق عام .

وبشكل ما فان ما جرى تم دون اعاصير اجتماعية او سياسية كبرى . فبعد وقبل كل شىء كان هناك « تحول ديمقراطى » . فقد اصبح لدينا تسعة احزاب سياسية شرعية ورسمية بالاضافة الى الأخوان المسلمين الذين اصبحوا قوة شرعية وان كانت غير رسمية ، بعد أن كان لدينا حزب واحد . واصبح لدينا عدد كبير من الصحف التى يعبر عن كل الوان الطيف السياسى بعد ان كان لدينا عدد محدود لا تعبر الا عن لون ورأى واحد ووحيد . والاهم من ذلك كله انه اصبح لدينا سلطة قضائية تمثل نوعا من « الحكم » (بفتح الحاء والكاف) بين القوى السياسية فترفع العزل السياسى وتجيز الاحزاب وتسقط مجالس الشعب ، بعد ان كان كل ذلك احتكارا خالصا للسلطة التنفيذية . كل ذلك وسط ساحة صاخبة ومزدحمة بالنقابات والهيئات والجمعيات وجماعات المصالح بكل الاشكال والاحجام والتوقعات والاحباطات .

ولكن ذلك كله لم يعد كافيا . وليست المسالة فقط ان العالم من حولنا يتغير بسرعة نحو الديمقراطية التى لا تشوبها شائبة حتى فى دول عشش فيها الاستبداد واستوطن لعقود طويلة . وانما المسالة - ايضا - ان خلاص مصر من نوائبها ومشاكلها لن يكون ممكنا دون مواجهة صريحة وجريئة لمشكلات العلاقة بين الحكام والمحكومين والحراس والمحروسين ، وهى كلها تقع فى دائرة التطبيق الديمقراطى . ولم يعد مقبولا ان نتصور ان اعداد قانون جديد للانتخابات بواسطة لجنة عفيفة ونظيفة يكفى لانهاء الصداع ووجع الرؤوس، الذى فجره حكم المحكمة الدستورية . فجوهر القضية ونحن فى العقد الأخير من القرن العشرين ليس احلال قانون صالح مكان آخر طالح . انما اجراء تغيير اساسى فى الساحة السياسية .

وحتى الآن فان مثل هذا التغيير اعتبر نوعا من الرفاهية : فمواجع مصر الاقتصادية والاجتماعية معروفة - هكذا قيل - وان تغييرا هيكليا فى النظام السياسى سوف يفتح الباب للمجهول بكل ما يعتريه من مخاوف وشكوك وغياب لليقين . وعلى الاغلب اختفاء للاستقرار اللازم للتنمية . الخلاصة ان الوطن عليه ان يرتب اولوياته ، وبعد ان يحل ازماته المستحكمة ، وينشر العدل والتعليم والقيم ، فانه سوف يصبح لدينا شعب جاهز للديمقراطية وحكام قابلون بها لانها سوف تكون عاقلة رشيدة . الاقتصاد والسياسة هنا عالمان منفصلان ، الاصلاح فى الاول عاجل وفى الثانى أجل حتى ياتى الوقت المناسب .

ولكن الواقع شىء آخر . فتجهيز المسرح الاقتصادى والاجتماعى والثقافى للديمقراطية لم يتيسر . والحقيقة انه خلال السنوات الخمس الماضية تدهورت معدلات النمو الاقتصادى ، وزادت الديون ، وتصاعدت معدلات العنف السياسى والتطرف الدينى . ورغم كل محاولات الاصلاح الاقتصادى فان العمال يتباطاون فى الانتاج ، والراسماليون مضربون عن الاستثمار ، والبيرقراطيون هم الناجحون دائما فى عرقلة كل شىء ، حتى ان قرية البضائع الشهيرة فى مطار القاهرة الدولى لا تعمل بكفاءة الا بعد زيارة دورية من رئيس الجمهورية .

الاصلاح اذن - وعلى احسن الفروض - يتعثر ، لان له ثمن باهظ لم يعد هناك - اردنا ام نرد - بديل عن دفعه . فمع قلة الانتاج وزيادة الاستهلاك ، وتواضع الصادرات وتنامى الواردات ، وانخفاض الموارد وتصاعد المصروفات ، فان استعادة الاقتصاد المصرى لصحته لن يكون ممكنا بأقل من عملية جراحية كبرى . فحتى يستعيد توازنه حقا فلا بديل عن رفع الاسعار وانخفاض الأجور وتقليل حجم وانفاق الجهاز الحكومى ، وزيادة فاعلية القطاع العام وانقاص حجمه فى آن واحد . ولا يوجد برنامج واحد للاصلاح الاقتصادى حقيقى فى كل انحاء المعمورة الاربع يبتغى احداث تغير جذرى فى مسار التنمية دون اتباع لهذه الاجراءات .

ولكننا لنا طريقتنا الخاصة فى الاصلاح ، فنتبع اجراءات يلغى بعضها بعضا ، فنرفع الاسعار والاجور فيزيد التضخم ولا يقل عجز

الموازنة كثيرا . وحينما نرغب فى تقليل الانفاق الحكومى فاننا نوزع الخفض على الجميع بالعدل والقسطاس بغض النظر عن اهمية القطاع وحيويته لعملية الانتاج . وفى النهاية ، وعندما ياتى الحساب الختامى ، فان هذا الانفاق يزيد .. القطاع العام رغم كل الاحاديث عن التخصيصية والشركات القابضة وخضوع لقيم السوق فان الحكومة تعض عليه بالنواجذ والمخالب ، لانها فى النهاية سوف تعتصره وتسمح له بالسحب على المكشوف فى آن واحد .

المشكلة الكبرى هنا حقا غياب اولويات قومية . فاذا كان الاصلاح الاقتصادى هو اولوية الاولويات ، فهل نحن على استعداد ان نتعامل معه بجديه . فلا جدال انه يتطلب من كل مصر شد الاحزمة على البطون كما لم يتم شدها من قبل ، وهناك شواهد ان المواطن المصرى بدا فى الاستجابة ، ولكن هل يمكن طلب المزيد دون ان تكون الحكومة ذاتها هى القدوة : وليس المطلوب هنا تخفيض الانفاق الافقى عبر كل الوزارات والاجهزة ، وانما نحتاج اجراءات اكثر جذرية ونطرح اسئلة لسنا معتادين على طرحها . هل تحتاج مصر ـ فى ظل ظروفها الراهنة ـ اكثر من مائة سفارة خارجية تصل بنا حتى بوليفيا والسلفادور ، ومعها اربعة واربعون مكتبا اعلاميا رغم كل هذه السفارات ،

عشرات من المكاتب الصحية الزراعية والعمالية والثقافية ، وكلها يصل اليها من موارد الا اجور عاملين فيها . هل نحتاج الى الهيئة عامة للاستعلامات ، ووزارة ثقافة ، ووزارة للاعلام ، وهيئة عامة

لاستثمار ، وغيرها وغيرها ، رغم جود هيئات ومؤسسات مشابهة لوم بنفس العمل وتنقصها الموارد الادوات .

واذا كان المطلوب اصلاحا جذريا فعالا ، يعطينا القدرة على التقدم ، رفض مطالب الذين يطمعون فى تدخل فى سيادتنا الاقتصادية ، فهل مكن تحقيق ذلك دون توافق وطنى تام ، وهل يمكن تحقيق هذا التوافق ون تغير هيكلى فى النظام السياسى كفل مشاركة شعبية حقيقية نزيهة ؟ طريقتنا حتى الان فى تحقيق توافق الوطنى هى الجمع الحسابى بن المتناقضات . فنحن مع لاشتراكية والرأسمالية ، ومع القطاع لعام والقطاع الخاص ، ومع الاصالة المعاصرة ، ومع الاستمرار التغيير ، ومع كل شىء وضد كل شىء ان واحد . قد يكون فى ذلك نوع من لتعبير عن الشخصية المصرية التى رغب فى ان تسلك مسلكا وسطا بين ل الدروب ، وتجعل من الزمن وسيلة لانتهاء المحن .

ولكن ما كان يحدث فى السابق لم يعد ممكنا الان . انقلبت الدنيا راسا على عقب واصبحت الدنيا غير الدنيا ، وهناك ملايين تولد تطلب الغذاء والكساء والتعليم والنهضة . وهناك وطن له مكانته فى التاريخ والمنطقة العربية التى ينتمى اليها والتى جاءت اليه تطالبه بالقيادة . وهناك تهديدات حولنا لا يمكن ان نغض عنها البصر او البصيرة . وهناك دائنون يطالبوننا ان ندفع ديوننا نقدا او من سيادتنا . وهناك عالم باسره يتقدم بسرعة الضوء يطالبنا بان نلحق به او نسقط منه كما سقطت من قبل شعوب وامم . واذا كان كل ذلك واضحا ، ونردده فى الحقيقة والحق يقال صباحا ومساء ، فلا بديل امامنا سوى الاصلاح الشامل والذى لن يكون فى الحقيقة سوى عملية بالغة

الالم ولكن لا مفر من خوضها .

اذا اردنا اذن ان ناخذ حكم المحكمة الدستورية بمعناها الحرفى ، ونصلح ما نظنه معوجا فى قانوننا الانتخابى ، فقد اغمضنا العين عن كل ما نعرفه . سوف يكون هناك قانون جديد وانتخابات جديدة ومجلس جديد للشعب . ولكننا سوف نبقى فى نفس الاطار والنظام الذى لم يكفل حتى الان حراسة الحراس بالطريقة التى تجعلهم قادرين على خوض معركة الاصلاح بجسارة يؤيدهم فى ذلك مشروعية شعبية تقبل ـ كما قبلت فى الماضى ـ ان تخوض اقسى المواجهات . هل نتحدث هنا عن ضرورة وضع دستور جديد يقوم على اسس ديمقراطية توصل اليها الضمير الانسانى بعد خبرة ومعاناة طويلة ؟ نعم ! !

نعم لابد من الاصلاح السياسى الشامل حتى يمكن الاصلاح الاقتصادى الشامل ايضا وحتى يمكن لمصر ان تعبر الى القرن العشرين فى صحة وعافية . قد يقال ان طرح دستور جديد سوف يفتح الباب لشقاق كبير فهناك من يريدون الغاء مجانية التعليم ، وهناك من لا يحبون نسبة العمال والفلاحين فى المجالس المنتخبة ، وهناك بالطبع من يريدون جعل الشريعة المصدر الوحيد للتشريع ، وهى ابواب كلها تقود للفرقة والصدام والمشاحنات وعدم الاستقرار . ولكن الكل متفق على النظام الديمقراطى الا من قلة من الجماعات الاسلامية المتطرفة . فليكن الدستور تعبيرا عن الاجماع الشعبى ، ومن خلال الالية الديمقراطية يحكم لهذا وذاك بالاستمرار والبقاء او الالغاء والزوال ، وهى التى تقرر تدعيم القطاع العام أو بيعه ، او تعزيز القطاع الخاص او تقييده ، الى اخر قضايانا التى ندور حولها دون حسم بلا كلل او ملل . المهم ان نقيم المشروعية والشرعية ، ونحرس الحراس ، تلك هى القضية ! !



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهرام

التاريخ : ٢٨ يوليو ١٩٩٠

الطريق الى كأس العالم ... !!

د. عبد المنعم سعيد

في البداية ، وحتى لا ينزعج احد من النقاد الرياضيين ، فان مايلي هو حديث في السياسة ، وليس الرياضة ، وعن الاستراتيجية القومية ، وليس عن كرة القدم . ولا علاقة له اطلاقا بمشكلة طاهر ابوزيد الشهيرة ، او بالتكتيك الكروى الدفاعي الذى طالب الخبراء به ثم هاجموا الجوهرى عليه . وكذلك وحتى لاينزعج احد اخر ، فان مايرد هنا ليس محاولة لركوب الموجه ، وتزييف وعى الجماهير وصرفها عن مشاكلها الملحة والمزمنة .

وانما الحال ، كما كان في مقالات سابقة ، **هو ان نستغل فرصة انتباه شعبنا الى حدث اعتبره هاما لكى نستخلص الدروس والعبر ، وربما نتلمس الطريق الى غايات نبيلة . واذا كان مدرب الفريق القومى يعدنا بالمنافسة على كاس العالم في عام ١٩٩٤ ، فلماذا لا نستغل الفرصة ونعلن عام ٢٠٠٠ نهاية للمصائب والمحن . فلا ياتي القرن القادم الا وموازيننا الاقتصادية المختلفة معدولة ، وتنتهى الامية في مصر ، ولا يبقى لاحد دين علينا ، فلا نذهب في ركاب الارض نبحث عن المعونات والهبات ،**

ولكن في مصر ، فان المسالة لدى كثيرين مختلفة . وماتم اقتراحه لايعد الا من قبيل الاحلام والامانى الطيبة . وفي الحكومة فان اقصى ما وصلت اليه الطموحات أن تصل صادراتنا في نهاية القرن الى عشر بلايين دولار ، هذا اذا كان التوفيق والحظ وضربات الجزاء الترجيحية بجانبنا واستمع الشعب الى الوصايا والتوصيات . وهو كم يساوى ثلث الصادرات الحالية لسنغافورة ، وهى لمن لايعرف جزيرة صغيرة في جنوب شرق آسيا تحتاج عدسة مكبرة حتى يمكن اكتشافها على الخريطة ، وعدد سكانها ٢,٥ مليون نسمة . وهو قدر - على اية حال - لا يسد رمقا او يغنى من جوع . وحتى تتضح الصورة ، فان خدمة الدين المصرى سوف تصل في عامنا الحالى - ولا نتحدث عن اعوام سابقة او حتى عن أصل الدين - ٧١٤١ مليون دولار ، وفي العام القادم ٦٨٤٦ مليونا اخرى ، والعام الذى يليه ٨٠٣٠ مليونا ثالثة . كل ذلك ونحن بعيدون عن المشاكل الاخرى من استثمار وبطالة واصلاح التعليم والصحة الى اخر قوائم مشاكلنا ونوائبنا المعروفة .

والحق يقال ان الحال داخل النخبة - المؤيدة للحكومة والمعارضة لها - لايختلف كثيرا . **فرغم ان الجميع يتحدث بحماس عن الاصلاح السياسى والاقتصادى والأخلاقى ، فانهم في نفس الوقت متفقون على التدرج بالجرعات حتى لايهتز الاستقرار السياسى ، والسلام الاجتماعى ،** والامن النفسى . وربما كان هذا بيت القصيد .

ولكن احدا لا يحاول ان ينظر الى المسالة نظرة اخرى . وهى ان مصر صحيحة وعافية . وأن لديها من المواهب والقدرات والموارد مايكفيها وزيادة لكى تعبر المستحيل خلال عشرة سنوات . وأن الشعب المصرى ليس ساذجا أو ابله حتى يشده طبل الحكومة وزمرها . ولماذا في هذه المرة بالذات ينساق المصريون وراء الاعلام وهو الذى يرفض دعاية تنظيم الأسرة ، او زيادة الانتاج ، او تجنب ترعة البلهارسيا . ولماذا لا يكون الامر اننا وصلنا درجة من التقدم وضعت تليفزيونا في كل اسرة ، واهتم الشعب بالكرة كما فعلت مئات الملايين من شعوب العالم . ولماذا يكون ذلك حلالا لهم وحراما علينا ، خاصة واننا هذه المرة كانت لنا اعلام وبيارق ونشيد وطنى وفريق . ولماذا لايكون الامر كله شعورا بالعزة القومية والحمية والفخر .

ولا يعنى ذلك ان الشعب نسى ارتفاع الاسعار والديون وما آل اليه حالنا . فكيف ينساها وهو الملسوع بها كل يوم ولحظة . **ولكن المسالة بالنسبة له واضحة وهى ان سبب مانحن فيه ليس مرضا كامنا فينا ، وانما سياسات خاطئة تراكمت خلال السنوات بفعل عوامل داخلية وخارجية ، ولا تحتاج جرعات لتصحيحها ، وانما عمليات جراحية لاستئصالها ، واستبدالها باخرى جريئة ومقتحمة ، لاتعبر فقط الى الادارة الاولى من سباق التقدم في عالمنا وانما تصل الى الدوارة النهائية . وحتى الان فان هذا الشعب يلقننا الدرس بعد الاخر في استعداده للتضحية في سبيل الهدف الاسمى وهو تقدم مصر ورفعتها .**

وربما كان الدرس الاعظم هو تعبير الشعب عن هويته . فبين المثقفين والسياسيين في مصر صراع عنيف حول هوية مصر الحضارية . وطوال مباريات فريقنا القومى برز هذا على الساحة السياسية . فجريدة الشعب الاسلامية مثلا لم تجد في كل التجربة الا ايمان اللاعبين وصلاتهم قبل المباريات ودعوات الجماهير ونداءها بأن الله أكبر . والعلمانيون على افتراق سبلهم ركزوا على الاعداد العلمى والخطط السليمة والعلم الذى احسن اعدادنا . أما القوميون فوجدوا في علم مصر العربى دلالة على ازدهار العروبة . **وهكذا فان الواقع كان كالمرآة لايرى فيها كل منا الا وجهه . الشعب**

المصرى كان له راى اخر . فهو يزهو بان « الفراعنة » هو اسم الفريق ، وهو يرفع العلم (بفتح العين واللام) ويهتف « الله اكبر » ويدعو فى ان واحد ، وهو فى كل ذلك يعلم ان لدينا شيئا مختلفا عما كان الامر فى المرات السابقة التى قامت على الفهلوة وحساب الخواطر وتدليل النجوم ، وبديلا عنها كان العلم والتخطيط والسياسة الحكيمة . كل ذلك فى نسيج واحد بديع لايعرف سفسطة وحذلقة . فالبعض ينسى احيانا اننا اول امة عرفت التوحيد ، واننا نشرنا العروبة والاسلام ، وجاء الى ديارنا المسيح ابن مريم ، وفى كل ذلك بذات متفردة مصرية خالصة .

ورغم ذلك ، فان البعض منا يرى فيما حدث نوعا من البلادة الفطرية . فلا يعقل لدى هؤلاء الا يندمج الشعب فى المشاركة السياسية ، ويقبل بالمشاركة الكروية الا اذا كانت هناك مشكلة جوهرية لدى هذه الامة . وتكاد حينما تقرا لهم ان تستشف انهم فى اعماق الصدور يتمنون الوجود فى وطن آخر . والا فبماذا نفسر ذلك الوله الزائد بالمانيا وعبقريتها ووحدتها وتقدمها وحتى فريقها القومى !! وهناك حزب آخر لليابان رغم ان نصيبها فى الكرة معدوم . هذا بالطبع بالاضافة الى الفرق التقليدية التى لاتزال تشيد بالصناعة الانجليزية والثقافة الفرنسية والتجدد الامريكى . صحيح اننا افتقدنا الفريق السوفيتى ـ الذى خرج مؤخرا من الادوار الاولى !! ـ الا أن البعض منا ـ على اية حال ـ لا يزال يراهن على حيوية الامة الروسية !!

بالطبع فانه لدى كل هذه الدول ما يستحق الاعجاب ، والا لما كانت تكاد تحتكر الادوار النهائية وناصية التقدم . ولكن المشكلة ان تقدمهم لايعنى بالضرورة أن الهوان لصيق بنا ، او ان هذا التقدم كان يمكن ان يحدث لولا ان هناك ايمانا عميقا بقدرة الشعوب الجسورة على تحقيق مايبدو مستحيلا . والحق يقال اننا لسنا منفردين تاريخيا بهذه الهواجس . فبعد غزو نابليون لالمانيا كان شعور الاحباط هذا ذائعا بين مثقفى الالمان ، ومن يقرا فى حال السوفييت الآن يجد اسبابا كثيرة لانعدام اليقين . ولكن فى كل الاحوال ، فان النخبة كانت لا تلبث ان تخرج من شكها واحباطها حتى تلهب عزائم وتدفع بافكار التقدم والنهضة

ولعل ذلك اول خطوة على الطريق . فكلنا نحتاج ايمانا حقيقيا بمصر وشعبها . وهو ليس ايمانا على طريقة الاشعار والاغاني ، أو على سبيل الحديث عن الشعب الذى راح يلقن طلائعه الثورية اسرار آماله الكبرى بينما يضرب ظهره بالسياط ، وانما عن طريق استكشاف قدراته وامكانياته الكامنة على التقدم والنهوض .

بعد ذلك تاتى التفاصيل . خريطة الطريق وتعرجاتها وما يحف به من غرود وعواصف . ولعلنا وسط أمم العالم لسنا استثناء ، فهناك خمسة شروط لابديل عنها للتقدم ، لايختلف فيها الشمال والجنوب والشرق والغرب . فكل من تقدم فى الدنيا كان عليه ان يحقق تراكما راسماليا عاليا خلال فترة زمنية قصيرة . وهى مسالة لايمكن ان تحدث الا فى ظل تقشف شديد وزهد بالغ . والحق يقال ان الشعب المصرى استجاب خلال السنوات الاخيرة ، ونصيب الفرد فيه من الغذاء والكساء والطاقة والدخل يتناقص يوما بعد يوم ، **وهو على استعداد للمزيد ولكن شريطة ان تبدا الحكومة بالفعل فى شد الاحزمة حتى اخرها لانها المستهلك الاعظم فى مصر والمصيبة انها لاتكف ابدا عن التضخم والتمدد السرطاني ، ولا يمر يوم دون ان نسمع عن هيئات جديدة تنشا بلا ضابط او رابط . « والموضة » الجديدة هى انشاء مجلس اعلى لكل شىء ، فهناك مجلس اعلى للسكان ، وآخر للداخلية ، وثالث للطفولة ، ورابع فى الطريق للتصدير . كل ذلك وهناك هيئة كبرى دستورية اسمها المجالس القومية المتخصصة ، ولابد ان احدا كان يهتم بالسكان والاطفال والامن والصادرات وغيرها قبل ان تهل علينا المجالس العليا التى لابد وان يراسها رئيس الجمهورية شخصيا !** لقد تضخم الجهاز الحكومى الى درجة جعلت شراهته الاستهلاكية لايعلوها سوى عدم كفاءته فى العمل . وفى عام ١٩٥٢ كان لدينا ٣٥٠ الف موظف عام فى مصر مثلوا ساعتها ٢,٢٪ من عدد السكان (وهى نسبة عالية بكل المعايير الليبرالية) . وفى نهاية عهد عبد الناصر بلغ عدد الموظفين ١,٢ مليون بنسبة ٣,٨٪ من عدد السكان . وفى عام ١٩٨٦ (تاريخ اخر احصاء رسمى) فان الذين يقبضون من الحكومة بلغ عددهم ٤.٨ مليون أو ١٠٪ من عدد السكان او مايمثل ثلث القوى العاملة البالغة ١٣ مليونا . هذا جد كثير ، ولا يمكن أن نضحك على انفسنا بادعاء انهم ليسوا فى حالة بطالة .

الشرط الثالث ، ان الانطلاق الاقتصادى لايمكن ان يحدث الا اذا كانت هناك سوق

د. عبد المنعم سعيد



متسعة ، وهو مايعطى للتكامل العربى اهميته القصوى . ومن اجل ذلك كان قيام مجلس التعاون العربى . ولكننا بعد عام ونصف من اجتماعات القمة ، ولقاءات اللجان الوزارية ، وندوات الخبرات المتخصصة ، لم نعد نسمع شيئا ، وفجاة ظهر تكامل اخر مع السودان وليبيا وسوريا ، بل نادينا بتكامل افريقى فوق التكامل العربى . ولكن المسالة ما علاقة كل ذلك ببعضه ، وهل هى جادة اولا واخيرا ولماذا فى ظل كل ذلك تتناقص صادراتنا ولا تزيد ؟!

الشرط الرابع يقوم على خلق التكنولوجيا ، فرغم ان مشاكلنا الاقتصادية عديدة ومعقدة ، الا انه فى مقدمتها اننا نعيش على نقل التكنولوجيا ، يستوى فى ذلك القطاع العام والخاص ، وكلاهما يسيطر عليه فلسفة التجميع بهدف الاحلال محل الواردات . وهو هدف يرمى الى الاستغناء عن منتج واحد وفى سبيله يتم استيراد كل المنتجات الوسيطة فى انتاجه . والنتيجة ضغط هائل على ميزان المدفوعات ، والميزان التجارى ، وقيمة العملة . ومالم نتوجه راسا الى صلب المشكلة ونعبىء ساحات البحث العلمى حتى يكون المنتج « صنع فى مصر » حقا ، فليس امامنا الا تفاقم المشاكل . ولا اتصور ان الحل يكون بانشاءواد جديد للعلماء وانما بنفخ الروح فى جامعاتنا ومراكز البحث العلمى ، واكاديمية البحث العلمى ، والكلية الفنية العسكرية ، وهيئات التصنيع المدنية والعسكرية حتى نحل هذه المشكلة من جذورها .

الشرط الخامس هو الاكثر اهمية من كل الشروط السابقة ، بل هو المفتاح الوحيد لتوافرها . فاذا كان المشروع ان نعبر الى القرن القادم وقد تجاوزنا مشاكلنا الاساسية ، وان ندفع حكومة وشعب كل التضحيات اللازمة ، فانه لامناص من مشاركة هؤلاء المطالبين بالتعب والكفاح فى امور تعبهم وكفاحهم . والديموقراطية الحقيقية وحدها هى التى يمكن ان تحقق هذه النتيجة . ولم يكن ممكنا ان يبدا برنامج جذرى للاصلاح الاقتصادى فى اوربا الشرقية مالم يكن ركن الديموقراطية وحقوق الانسان متوافرا . ولذلك تم تبادل السلطة ، وسقطت احزاب ظنت انها سوف تظل ابدا فى الحكم .. ومع وجود الثقة قبلت الشعوب بما لم يكن ممكنا التفكير من قبل فيه .

هذه هى الشروط الخمسة للنمو والتقدم . وهى شروط تجمع بين كل من يريدون ان يرفعوا الهامة ، وينصبوا القامة فى عالم اليوم . وتوافرها ليس سهلا او ميسرا . ولكن الاصعب والافدح والاكثر خسارة ان تستمر الامور على ماهى عليه . فوفق السياسات الحالية فان التخلص من مصاعبنا ربما سوف ينتظر حتى القرن الثانى والعشرين . ولا ينبغى ان ننتظر ضربة حظ تقوم فيها دول العالم المتقدم بالغاء الديون . وحتى اذا انتظرناها فانها لن تكون الا لهؤلاء الذين يستحقونها ويكدون فى سبيلها .

لقد انتهت مباريات كاس العالم . والشعب سوف ينتظر الكاس القادمة . وسوف يساند ـ كما ساند ـ فريقنا القومى ويرفع اعلامه . ولكنه ينتظر شيئا اخر ان نبدأ انطلاقة كبرى نحو المستقبل يمتلك فيها زمام اموره ويكون بالفعل سيد قراره من خلال انتخابات حرة لمجلس نيابى لاتتنازع حرمته المحاكم ، ويظلله دستور يضمن توازنا حقا للسلطات . كل ذلك ليس بكثير عليه ، واذا تصور البعض ذلك ، فان غضب الشعب كغضب الله ، عظيم ..!!!

النظام الدولى :

حسابات أول أزمة كبرى فى زمن التسويات العظمى

يعتقد بعض المراقبين ان القيادة العراقية استندت فى غزوها للاراضى الكويتية على تقديرات غير دقيقة بالنسبة للنظامين الدولى والاقليمى . فاغلب الظن برايهم انها لم تكن تقدم على هذه الخطوة ما لم تقدر ان الدول المجاورة خاصة ايران وتركيا ، ومن ورائهما بقية العالم سوف تكتفى بالاستنكار والادانة وبعدها تغرق الازمة برمتها فى غياهب مجلس الامن والامم المتحدة ومحاولات الوساطة والمساعى الحميدة . وربما ايضا ساد الظن بان المناخ الدولى الحالى يجعل القوى الكبرى مشغولة بما هو اهم من الكويت فى المانيا واوروبا وتصفية الحرب الباردة وانها ليست على استعداد للاهتمام الكبير بمصير دولة صغيرة على قمة الخليج .

والارجح لدى قطاع من هؤلاء المراقبين ، ان ايران ـ الخصم الحقيقى للعراق ـ سيحاول بكل الطرق الاستفادة من الأزمة الراهنة لحساب صراعه المقبل مع بغداد على ضوء ان التدخل العراقى سيؤدى الى انهاك العراق ، وقد يدفع دول الخليج الى اعادة تقييم مساعداتها الى العراق يوما ما ، وسيرفع اسعار النفط بما يكفى لتنشيط الاقتصاد الايرانى وشراء السلاح ، الذى سوف تكون الدول الغربية اكثر استعدادا لارساله . اما تركيا التى كانت تعانى من تراجع اهميتها الاستراتيجية بعد انهيار حلف وارسو فسوف تجد فرصتها التاريخية لكى تستعيد هذه المكانة فى الشرق الأوسط بدلا من حدود المواجهة مع الاتحاد السوفيتى . وتركيا تملك ورقة انابيب النفط العراقية لكى تستعيد مكانها المفقود داخل حلف الاطلنطى . وهكذا يعتقد بعض المراقبين ان الغزو العراقى عزز مواقع جيران العراق فى الشمال والشرق ، فضلا عن الود المفقود مع سوريا فى الغرب . بالاضافة الى العداء الذى اثاره مع جيرانه فى الجنوب . وبالطبع فان اسرائيل تقف غير بعيدة عن ذلك كله تراقب المكاسب .

الا ان المشكلة الاكبر للعراق سوف تكون مع النظام الدولى الذى مس الغزو اعصابه الحساسة فعلى عكس ما قد تظنه القيادة العراقية فان نهاية الحرب الباردة لا تعنى اطلاق يد القوى الاقليمية لتسوية حساباتها بالطرق العسكرية فمع تراجع رياح التوتر فى العلاقات الدولية وتنامى التعاون ، وتخفيض التسلح فان العالم ليس على استعداد لقبول ما يعتبره تعكيرا لمحاولات صفائه السياسى والاقتصادى .

ولعل ذلك يفسر رد الفعل السريع والعنيف لكل الدول الكبرى فى مجلس الامن وغيره من المحافل . وامريكا التى تعتبر نفسها قائدة النظام الجديد ليست على استعداد للتهاون . والاتحاد السوفيتى فى تراجعه يرغب فى اللحاق والوقوف صفا واحدا مع خصومه السابقين . والاهم ، فانه فى ازمته الاقتصادية الراهنة قد يجد مصالحه مع هؤلاء الذين يملكون النفط والمال ويشتركون فى الاعتماد العالمى المتبادل .

ومع القوتين العظميين تقف باقى القوى الدولية الاخرى على تنوع مصالحها . فعلى الرغم من انشغالها بحروب التجارة والخلافات حول اسعار

العملات وتنسيق الجهود حول جولة « الجات » المقبلة فى اورجواى ، واعداد اخر الفصول فى قضية الوحدة الالمانية ، فانها وجدت نفسها فى مواجهة ازمة تمس كل هذه الجهود مجتمعة ، فالنظام العالمى الجديد فى بعده الاقتصادى يحتاج بشدة الى الاستقرار ويرفض التقلبات العنيفة التى تؤثر على الاسعار والاستثمار وتدفق التجارة وحركة اسواق المال . وفى كل هذا فان النفط يلعب دورا جوهريا . واحتلال الكويت لا يعنى فقط بنظر هذه القوى تحكم العراق فى نصيب كبير من الانتاج العالمى ، وانما يعنى درجة عالية من التوتر لا تقتصر فقط على زيادة الاسعار ومن ثم زيادة العجز لدى امريكا وفرنسا وغيرهما من الدول ، وانما قد تشمل ايضا ركودا اقتصاديا ، وتضخما ظنت الدول الغربية انه اصبح من اخبار ماضى السبعينات .

وهكذا ترى هذه الدوائر العالمية ان الغزو العراقى قد مسّ عصبا حساسا من اعصاب النظام الدولى الذى لم يعد على استعداد للتسلح مع مثل هذه التطورات . وخاصة اذا حدثت بدون اى مبرر مفهوم . فالحديث العراقى عن المشاركة فى اموال الكويت باعتبارها ميراثا عربيا مشتركا هو فى حقيقة الأمر حجة لا يفهمها النظام الدولى .

وهكذا فإنه لا يبقى فى نظر النظام الدولى ان غزو الكويت ليس الا مخالفة لحقوق الانسان والشعوب . وهذه الخطوة العراقية هى المبرر الاخلاقى المعلن لهذا النظام . ولذلك فهى تمثل من وجهة نظره تحد بالغ للعلاقات الدولية ولعلها اول ازمة كبرى فى زمن التسويات العظمى ، ولذلك فانها على الارجح لن تمر دون رد من القوى العظمى التى قد تجد فى ادانة الشرق والغرب والدول الاسلامية ودول عدم الانحياز للغزو العراقى غطاء كافيا للقيام بهذا الرد ■

د . عبد المنعم سعيد

خبير



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهرام

التاريخ: ١٢ اغسطس ١٩٩٠

المفاجأة العراقية : تحليل استراتيجي

د . عبد المنعم سعيد

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية

نجحت العراق نجاحا تاما في مفاجأة الوطن العربي والعالم بغزوها للاراضي الكويتية . فحتى لحظة اندفاع الجحافل العراقية عبر الحدود لم يكن احد لا في الشرق او في الغرب يتصور ان التهديدات المتوالية للقيادة ليست اكثر من روتين معتاد صدر كثيرا من بغداد طوال الشهور القليلة الماضية . وربما كانت المجلة الامريكية « الدفاع والشئون الخارجية » الاسبوعية هي الاستثناء الوحيد حين كشفت يوم ٣٠ يوليو ان توزيع القوات العراقية ينبيء بما هو اكثر من الضغط السياسي . عدا ذلك فقد كان الجميع تحت الاعتقاد ان الأزمة العراقية ـ الكويتية ـ على حدتها ـ سوف يتم التعامل معها بشكل او بآخر بوسائل سياسية ودبلوماسية واقتصادية بتدخل اطراف عربية وغير عربية .

ولا جدال الآن ان ذلك كان اعتقادا خاطئا وسوف تكون له نتائج مدمرة ، ولذا كانت المفاجأة والدهشة التي اصابت الساسة والمحللين والمراقبين ، والآن ـ وللاسف بعد وقوع الواقعة ـ فانه من الممكن العودة الى شريط الاحداث وتبين كيف نجحت القيادة العراقية في خداع العالم وبالذات في المنطقة العربية . فحجم القوات التي استخدمتها العراق والطريقة التي تم بها الغزو ، تدل على تخطيط طويل المدى واستعداد وتدريب يصعب تصديق انه تولد نتيجة تصاعد الأزمة التي نشبت منذ اسابيع ونذا ـ على الارجح ـ فان العراق اتخذ قرار الغزو منذ فترة ليست بالقصيرة مدفوعا في ذلك بأزمته الاقتصادية وشعوره بقوته العسكرية بعد توقف الحرب مع ايران والطموحات في منطقة الخليج والشرق الاوسط باكمله .

وبعد القرار جاءت التفاصيل ، فقد كان مطلوبا تحييد مصر وعزل سوريا واجتذاب الاردن فكان مجلس التعاون العربي ، الذي مثل قمة ما ظن ساعتها انه تحول جوهري في طبيعة النظام العراقي نحو استبعاد الاساليب الراديكالية العنيفة في تحقيق « الوحدة العربية » والتحول نحو بناء نظام عربي يقوم على التنمية التدريجية للمصالح المشتركة . وبعدها تتالت الأزمات وكانت كلها مع اطراف خارجية هي في كثير من الاحيان خصم للعرب خاصة فيما يتعلق بالصراع العربي الاسرائيلي والقضية الفلسطينية وفي البداية كانت الازمة مع بريطانيا حول الجاسوس الصحفي ، وبعدها بقليل نشبت ازمة اخرى امريكية ـ عراقية بسبب المطالبة بانسحاب قطع الاسطول الامريكي من الخليج والتي كانت حتى وقت قريب تمثل موضوعيا مساندة لبغداد في حربها ضد طهران . ولم يمض وقت طويل حتى نشبت ازمة اخرى مع اسرائيل بعد اعلان العراق عن امتلاكه للاسلحة الكيماوية واستعداده لتدمير نصف اسرائيل اذا ما اعتدت على العراق او اى بلد عربي .

هذا التتالي والتسارع في الازمات جعل مسالة وجود ازمة جديدة مسالة روتينية تحدث كل يوم ومعها تتصاعد الاعلانات والتصريحات وتحشد القوات والتهديدات . وسار النظام العربي كله الى اضفاء المشروعية على العراق لمجابهة التهديدات الخارجية بعقد مؤتمر قمة ببغداد ، الذي لم يكن في الحقيقة سوى شهادة براءة ومساندة من القادة العرب للنوايا العراقية ، كان هناك تصور ان جبهة عربية وراء العراق يمكن ان توفر الشعور الكافي بالامن فلا تنطلق افعال غير مأمونة من عقالها . ولكن المؤتمر نفسه ـ بالنسبة للعراق ـ كان شيئا اخر فقد طرح الرئيس العراقي خلافه مع الكويت حول حصص النفط وانتاجها ، وهي مسالة بدت ساعتها مستغربة فالعراق ليس معروفا

بالتزامه الشديد بحصص الانتاج كما ان دواعى اخرى كانت سبب الدعوة الى المؤتمر . ولكننا الآن نستطيع ان نفهم انه كان الهدف وضع سابقة سياسية مؤداها انها حاولت بالطرق السلمية ولكن مسعاها لم ينجح ، وهو ما بدا يتردد صباح مساء بعد نشوب الأزمة .

وعلى الطريق نفسه نجحت العراق فى تامين جبهتها مع ايران عن طريق خلق تفهم لم تتضح كل ابعاده بعد . ويبدو ان ذلك كان الخطوة الأخيرة اللازمة لتفجير الأزمة الذى جاء عقب خطاب الرئيس العراقى فى عيد الثورة الذى القى فيه كل الاتهامات على الكويت بالاعتداء على العراق عسكريا واقتصاديا ، وعززه بالمذكرة الشهيرة للجامعة العربية التى احدثت هزة كبرى فى النظام العربى كله . وحتى تلك اللحظة رغم شدة اللهجات والتهديدات ، وحشد القوات ، فان الوضع بدا وكان العراق تريد تحقيق عدد من المكاسب الاقتصادية فى الاساس مثل الغاء بعض الديون او الحصول على معونات عاجلة . ورغم ان المطالب صاحبتها الة اعلامية نشيطة فان النظام العربى تحرك بالطريقة المعتادة لرأب الصدع والوساطة وكانت جهود الامين العام للجامعة العربية والرئيس حسنى مبارك والملك فهد والرئيس عرفات وغيرهم .

ورغم ان المطالب العراقية تعطى حقوقا للعراق لم يسبق ان طالب احد من العرب بها فى ثروة البلدان الأخرى ، الا ان العمل الدبلوماسى العربى تعامل مع المسألة كلها بنوع من المساواة بين العراق والكويت التى اصبحت موضوعا للازمة وبعد مساعدات قدمتها للعراق طوال سنوات حربها مع ايران . هذه المساواة صورت الازمة كما لو كانت ، خلافا ، عراقيا ـ كويتيا ينبغى تجاوزه بالطرق الدبلوماسية المعروفة .

وكان ذلك خطأ للدبلوماسية العربية فقبلت اجتماع جدة كوسيلة لوضع النزاع على طريق المفاوضات بينما لم تكن بغداد مستعدة حقا للتفاوض ، فبعد ذلك ارسلت وفدا لم يكن فيه خبير واحد فى القضايا المتنازع حولها .. فى الوقت الذى اخذ الكويت الأمر بجدية وكان وفده يضم خبراء فى النفط والشئون المالية وكل الأمور التى اعلنها العراق ، فان الوفد العراقى اعلن بلا مراوغة انه لم يات الى جدة للتفاوض وانما لعمل جدول زمنى لتنفيذ المطالب العراقية . وكان ذلك طلبا للرضوخ ليس من الكويت فقط ولكن من كل الدول التى ساهمت فى الوساطة .

وجاء فشل مباحثات جدة قبل ان تبدأ ، وانشغال دول الوساطة بانعقاد مؤتمر وزراء خارجية الدول الاسلامية فى القاهرة غطاء لكى تنطلق قوات الغزو العراقية ليستيقظ العالم صباح الخميس والكويت اسيرة ، وكان ذلك هو المطلوب فتحت تأثير المفاجأة والدهشة يجرى خلق امر واقع على الجميع ان يتعاملوا معه . فهناك شعب كويتى وآبار للنفط وعمالة مهاجرة ، وخبراء امريكيون وبريطانيون بالآلاف ، واقتصاد دولى لابد من التفكير داخل المنطقة وخارجها حول آثار الغزو ، ومقاومته ، عليهم .. وهكذا فان التقدير العراقى صار انه يمكن كسب الوقت ، وامتصاص ردود الفعل ، واستغلال الخوف العربى من التدخل الاجنبى لحصول العراق على مكاسب ارضية واقتصادية .

وهكذا فتحت ابواب خطيرة ليس فقط على الكويت وحدها وانما ايضا على العراق والشعب الفلسطينى والأردنى والعالم العربى بأسره . ولا يستطيع احد ان يجادل ان اسرائيل وايران هما اقرب الاطراف المستفيدة . ومن الصعب لوم العراق وحدها فقد انجر الجميع الى هذا الموقف وهم معصوبو الأعين حين تمت المساواة بين الطرفين . وحينما قبل نمط من السلوك يقوم على تفجير الازمات مع الغرب ولكن الحرب الحقيقية تجرى مع اقرب الاشقاء . الازمات العراقية كلها كانت مع بريطانيا وامريكا واسرائيل ولكن الجيوش توجهت نحو الكويت وفى الوقت الذى اقتطعت فيه الحرب العراقية ـ الايرانية ثمانى سنوات من وقت الأمة ، وعشرات المليارات من اموالها ، فان الله يعلم وحده كم سيكلف هذا الغزو الجديد . فالكل يعلم انه من السهل بدء الحروب ولكن الصعوبة كل الصعوبة فى انهائها □



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الحياه

التاريخ: ٢١ اغسطس ١٩٩٠

اللحظات الفاصلة عن الحرب الوشيكة والتسوية البعيدة

عبدالمنعم سعيد *

■ بعد الغزو العراقي للكويت تفجرت أزمة دولية بكل المقاييس الكلاسيكية التي تنطبق على ذلك، والتي عرفتها كتب العلاقات بين الأمم. فما حدث فجر الثاني من آب (اغسطس) مسّ اعصاباً حساسة، ومصالح عليا تتعلق بالأمن والبقاء للنظامين الاقليمي والدولي، وادى الى أعمال عسكرية في شكل حشود وحصار ومناورات واستطلاع، وفتح الباب أمام احتمالات حرب واسعة النطاق يشترك فيها مئات الألوف من الجنود، والآلاف من الدبابات والمئات من الطائرات. وكل ذلك على درجات عليا من التكنولوجيا الحربية التقليدية وفوق التقليدية.

وبلا جدال نحن نقترب سريعاً من اللحظات الحاسمة والفاصلة في ما أصبح يسمى دولياً «ازمة الخليج». وكل الأزمات تمر تقليدياً بمراحل متعددة. اولاً: تكون الأزمة في رحم العلاقات العادية بين الدول في شكل تناقضات مزمنة حول قضايا جغرافية حدودية، او اقتصادية، وفي العادة فان مثل هذه التناقضات يتم التعامل معها من خلال أساليب سياسية وقانونية وديبلوماسية. ولعل ذلك كان حادثاً في العلاقات العراقية - الكويتية، اذ كانت هناك خلافات حول الحدود والديون والنفط والمعونات وغيرها من القضايا المعلقة منذ وقت طويل، وكان يجري التعامل معها بوسائل «سلمية» متنوعة. ومنذ مؤتمر قمة بغداد، خرجت المسالة برمتها من درجة «الاعتياد» الى درجة من السخونة.

هنا تاتي المرحلة الثانية من الأزمة، فما يبدأ في السخونة تحت رماد «العلاقات العادية» يدخل مرحلة «النشوب» بالاعلان عن التناقضات في تحرك لاحد الأطراف يتضمن التهديد. وفيه تتحول الخلافات المحددة قضية «أمن قومي» وتدخل فيه اعتبارات «الكرامة الوطنية» و«الحقوق التاريخية»، وهو ما حدث بالفعل في خطاب الرئيس العراقي في ١٧ تموز (يوليو) وفي المذكرة التي أرسلها الى الجامعة العربية. ومن العادة، في مثل هذه الحالات، لا يعني الاعلان والاشهار «ازمة» ما لم يصاحبها «صدقية» مادية تترجمها اعلانا للتعبئة وحشدا للقوات، وهو ما فعله العراق، ويرتب ذلك ردود فعل اقليمية دولية سواء بالوساطة، كما فعلت مصر والسعودية، او بارسال اشارات للتحذير شفهية وفعلية بارسال قطع بحرية الى مسرح المشكلة، كما فعلت الولايات المتحدة.

وهكذا فان الخلافات «العادية» عندما تتحول الى اشهار مادي ومعنوي، تفتح الطريق الى المرحلة الثالثة التي يتم فيها عبور خط الأزمة بان يقوم أحد الأطراف - وهو في هذه الحال العراق - بتغيير الأمر الواقع كلياً بعمل حاد وعنيف مثل الغزو العسكري الذي تم في حالتنا. وفي خلال اسبوع واحد تم ضم الكويت وتجريدها من كل صفات السيادة والسلامة الاقليمية والشخصية الدولية. لكن عملاً كهذا تتعدى آثاره في العادة الأطراف المباشرة (العراق والكويت) الى أطراف اقليمية ودولية أخرى. اذ ان تغيير الأمر الواقع بمثل هذه الحدة يؤدي الى تغيير الميزان الاستراتيجي في منطقة معينة. وتزيد حدة المسالة حين يكون هناك عصب حساس يمس النظام الدولي كله كما هو في حال النفط الذي تتعدى آثاره دول المنطقة الى الاقتصاد الدولي.

وتدخل الأزمة مرحلتها الرابعة بعد استحكام التناقض بين القوة (او القوى) التي قامت بتغيير الأمر الواقع، وفرض أمر واقع جديد، وبين تلك القوة (او القوى) التي ترفض هذا التغيير. ويدخل كلا الطرفين مرحلة المواجهة التي يحاول فيها كل طرف ان يقيس قدرة الطرف الآخر النفسية والسياسية، وبالطبع العسكرية. وفي سبيل ذلك، فان كل طرف يعبئ «جبهته الداخلية» عن طريق الشحن المعنوي ولاظهار الاستعداد للقتال، ويعبئ قدراته الاقتصادية والعسكرية (وهو ما فعله كل الاطراف في الأزمة الراهنة). كذلك فان كل طرف يسعى الى بناء أكبر تحالف ممكن (وهو ما فعله العراق مع اليمن والاردن)، ومحاولة كسر تحالف الخصوم (كما لجأ العراق الى القوى «الاسلامية» و«القومية» و«العربية»).

وفي هذه المرحلة تتصاعد التحركات العسكرية وتشتد التهديدات والمناورات بطرح مبادرات يستهدف منها معرفة قدرة الطرف الآخر على التنازل (ربط قضية الكويت بقضيتي لبنان وفلسطين من جانب العراق)، او مبادرات لتخفيف الحصار (مبادرة العراق ازاء ايران). وفي العادة فان كل طرف يسعى الى الوصول على قدر من المشروعية الدولية (قرارات مجلس الأمن) او منع حدوثها او التقليل من جماعيتها (كما حدث في مؤتمر القمة العربي)، وعادة فان مسائل مثل المقاطعة الاقتصادية والحصار الاقتصادي تصبح مطروحة.

وفي العادة تكون لكل مرحلة نهاية. والمرحلة لا تستغرق وقتاً طويلاً وانما يتحدد عمرها بالأسابيع او الأيام وأحياناً بالساعات والدقائق. وهنا فان الأزمة تدخل مرحلتها الخامسة حيث لا بد ان تاخذ واحداً من طريقين: الانفراج او الحرب. فالطريق الاول يحدث عندما يكون هناك من المصالح المشتركة او الخوف المتبادل ما يكفي لتجنب طريق الصراع الى البحث عن حل الأزمة، وهو حل لا يعني بالضرورة ان تحصل الأطراف جميعاً على فوائد متساوية. فقد يحصل طرف على كل شيء وطرف آخر على ما يزيد عن انقاذ ماء الوجه. وبالطبع فان هناك درجات لقسمة الغنائم بين الطرفين.

اما الطريق الثاني فيحدث عندما يعتقد كل طرف ان الحل السلمي لن يحقق الحد الأدنى من مطالبه، وان مرور الوقت يفيد طرفا دون الآخر، وان الوسائل الأخرى السياسية والاقتصادية قد لا تنجح او انها ذات تكلفة عالية، او ان هناك مصالح عليا على وشك ان تدمر (مثل المواطنين الأجانب في الكويت والعراق). وهنا يصبح تغيير المعادلة كلها وتوازن القوى المادي محتوماً، وإلا ينقل الحدث كله من نطاق الأزمة «الى مستوى الحرب» وهي لعبة مختلفه بكل المقاييس. وسواء كان الاختيار هو التسوية او الحرب فان التجربة التاريخية تشير الى ان الأزمة تعتمد في النهاية تشكيل النظام مرة أخرى، وتصبح الدنيا غير الدنيا والعالم غير العالم، وتقام تحالفات وتهدم تحالفات أخرى، وتختفي تناقضات وتبرز أخرى، اي ان الذين ارادوا تغيير الأمر الواقع والذين يحاولون استعادته مرة أخرى لا يلبثون ان يواجهوا بواقع جديد مختلف عما اراده كلاهما، وفي الأزمة الراهنة فاننا نعيش الآن اللحظات الفاصلة بين مرحلة المواجهة ومرحلة انهاء الازمة بالتسوية - التي تبدو بعيدة الآن - او الحرب التي لم تعد مستبعدة.

---

* خبير في مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في «الاهرام».



المصدر: الاهرام

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات — التاريخ : ٢ سبتمبر ١٩٩٠

الحاجـــة إلى رؤوس بـــاردة !!

هناك كل الاسباب التى تدفع مصر والمصريين للغضب الهائل . فبعد الغزو العراقى للكويت ، وتبين جوانب الخديعة والخداع التى سبقت الازمة كلها ، فان كل المحاولات « للتعريب » والحل بالطرق السلمية لم تفشل فقط ، وانما بدأت حملات اعلامية كبرى وغلابة على كل ماهو مصرى ، ومن رئيس الجمهورية حتى ابسط المواطنين . ولم تكف مشاهد النزوح المؤلمة للآلاف عبر الصحراء مخلفين وراءهم كل ماعانوا فى سبيله طوال سنوات ، وانما زاد عليها مظاهرات ترشق سفارتنا بالحجارة فى اليمن التى اريقت على ثراها دماء مصرية ، والذى لاتوجد فيه منارة حضارة - من جامعات ومستشفيات ومطارات - إلا وجاءت من اموال خليجية .

كل ذلك يبعث الغضب العارم على الذين يخلطون الامور ، ويتلاعبون بالأوراق ، ويقلبون المنطق راسا على عقب ، فيتساوى القاتل والمقتول ، ويصبح كل لص شريفا لسبب بسيط ان الدنيا مليئة باللصوص ! ووسط هذه المشاعر فان الأسهل دائما ان تندفع المشاعر من عقالها ، وان تنطلق فى مبادلة السباب بالسباب ، ونردد الحملة الاعلامية بحملة اشد منها ، تتناول الاشخاص والاقطار ، ونخرج من جعبتنا الكثير ، ونلطخ من يلطخوننا بالقذارة والأوحال . بانتصار شديد ان ننجر الى معارك جانبية ونفتح ملفات كامب ديفيد والحرب العراقية - الايرانية والعمل العربى « المشترك ». وفى كل ذلك لن تعدمنا الوسيلة ، فآلتنا الدعائية جبارة صحافة واذاعة وتليفزيون ولايوجد مايقارنها فى اى بلد عربى .

ورغم ذلك فاننا احوج مانكون الى رؤوس باردة . فلعل المطلوب منا بالضبط هو ان تتوزع بنا السبل والطرق ، وتتشتت جهودنا هنا وهناك ، ووسط الزعيق والهستريات يهرب المجرم من مسرح الجريمة الذى ضبط فيه ملطخا بالدماء وثبوت العمد وسبق الاصرار والترصد .

وربما وسط ذلك كله يحدث انشقاق فى جبهتنا الداخلية بين هؤلاء الذين يريدون انقاذ الكويت وحماية السعودية ، وهؤلاء الذين يخافون على العراق من ضربة عاتية ومدمرة تؤدى الى اختلال شديد فى موازين القوى فى الجناح الشرقى للوطن العربى . وهى اهداف جميعها لايختلف عليها احد فى مصر ، ولكن عند لحظة ترتيب الأولويات ، وكيفية ترتيب اهداف ، فان ماهو ثانوى ينقلب فجأة ليصبح رئيسيا واستراتيجيا .

وحتى لاتضيع الخيوط منا فان السؤال الجوهرى الذى على كل منا ان يبحث عن اجابة عنه هو اى نظام عربى نريده ؟.. وحتى لايبدو السؤال غامضا ، أو مجردا فقد عرفنا ثلاثة أنظمة عربية خلال العقود الاربعة الماضية . اولها كان



د . عبدالمنعم سعيد

فى الخمسينيات ومعظم الستينيات وقام على فكرة ان العرب يشكلون أمة واحدة ينبغى لها ان تتجسد فى دولة واحدة من المحيط الى الخليج محطمة فى طريقها الحدود « المصطنعة ». وبمقتضى هذه الفكرة فان مايجرى داخل كل قطر عربى ليس شأنه وحده ، وانما هو من شأن كل الاقطار الاخرى ، وهو مايعطى حقوقا - عادة للأقطار الأقوى - ان تتدخل فى شئون الدول العربية - عادة الأقل قوة - تحت ظل « المصلحة العربية العليا » .

النظام العربى الثانى ، وربما يصدق عليه القول اللانظام ، فبدأ مع منتصف السبعينيات ، ومع الحرب الأهلية اللبنانية ، واتفاقيات كامب ديفيد ، والحرب العراقية - الايرانية حتى تشتت النظام العربى قطعا وشظايا . حاولت فيها كل دولة عربية ان تبحث عن طريقها الخاص نحو الامن والتنمية ، سواء عن طريق النفط ، أو استغلال الموقع الاستراتيجى ، أو بالاعتماد على الغرب ، أو بالحملة الثورية . كل قطر ظن انه لايحتاج الى باقى العرب الذين نظر اليهم بطريقة او بأخرى كمصدر للمتاعب ، أو لاستنزاف الاموال أو الدماء . باختصار اصبحت فكرة العروبة ثقيلة ومجهدة احيانا وبلا معنى فى احيان كثيرة .

النظام العربى الثالث ، جاء مع منتصف الثمانينيات ، وكرد فعل للنوائب والكوارث التى سببها النظام « أو اللانظام » الثانى ، محاولا الاستفادة من اخطاء النظام الاول وخطاياه . وركز هذا النظام على الاعتراف بالدولة القطرية العربية ، والتاكيد على سلامتها ومشروعيتها الاقليمية . وفى الوقت نفسه اوضح طبيعة المصالح المشتركة بين هذه الاقطار فى الامن والتنمية ، وهما الهدفان اللذان يتم التوصل اليهما عبر قنوات الاعتماد المتبادل فى مجالات التجارة والعمالة والاستثمار والثقافة . هذا الاتجاه « الوظيفى » فى العلاقات العربية - العربية كان مطلوبا منه « وقف التردى » فى اللانظام العربى وتمويليه تدريجيا من خلال وسائل اقتصادية وقانونية مؤسسية وديمقراطية لتكوين مصالح مشتركة تجعل عائد التعاون اعلى من تكاليف الخصومة والحروب العربية - العربية الباردة والساخنة . ووفق هذا الطريق الاصلاحى فان التوجه نحو التجمعات الاقليمية يمثل حلا وسطا مابين بقاء الدولة العربية القطرية على حالها مشرذمة ومفتتة وحلم الوحدة الاندماجية من المحيط الى الخليج .

وللحق ، فان هذا النظام - الذى كان جديدا حتى بدأ الغزو العراقى للكويت - ظهر عبر شبكة واسعة من العلاقات ، لعب العراق فيها دورا كبيرا حين بزغ فى بداية الثمانينيات حينما بدأ فى التاكيد على خطورة التدخل فى الشئون الداخلية فى الدول العربية ، ورفض صراحة فكرة تقسيم العرب الى تقدميين ورجعيين ، وثوريين ومحافظين ، واغنياء وفقراء .. ودعا الى تكامل عربى يقوم على المصالح المشتركة وتنمية الاعتماد المتبادل ، وكل مقومات النظام العربى « الجديد » ، ومن يتشكك فى ذلك فان عليه ان يعود الى خطاب الرئيس صدام حسين يوم توقيع اتفاقية انشاء مجلس التعاون العربى التى ضمنها كل المبادىء المذكورة والتى دشنها بان اقتطع من لحم العراق الحى مايكفى لتوزيع عربات المرسيدس على كل من حضروا - من المسئولين والصحفيين - الحادث السعيد !!



المصدر : الاهرام

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

التاريخ : ٢٧ اكتوبر ١٩٩٠

الديمقراطيـــة وأزمـــة الخليـــج

هناك حاجة ماسة لان تعيد احزاب المعارضة الرئيسية النظر فى قرارها بمقاطعة الانتخابات القادمة . ولو كان الوقت غير الوقت ، والزمن غير الزمن ، فربما كان قرار المقاطعة مبررا ، وفى نظر البعض واجبا . ولكن فى تاريخ الامم هناك لحظات يصبح فيها وحدة الصف الوطنى مسألة لاغنى عنها فى مواجهة اعداء الداخل والخارج . فالمواجهة الكبرى الحالية فى الخليج ، ودورنا القيادى فيها ، وقواتنا المسلحة الواقفة على خط النار والدم ، تدعو الى ان تقف مصر كلها متماسكة لحظة حدوث واحدة من اكبر التغيرات التاريخية فى منطقتنا .

وللحق فان احزاب المعارضة لها مبرر فى كثير مما تثير وتطرح . فخلال عقد كامل كانت التجربة الديمقراطية فى مصر دون ماهو مطلوب ومرغوب وفقا للنموذج المتعارف عليه عالميا ، وحتى وفق القواعد المقيدة التى وضعناها لانفسنا . ويصبح من قبيل السفه السياسى ان نتجاهل مجلسين للشعب ادانتهما احكام للمحكمة الدستورية العليا ، وسنوات ضاعت من الشرعية سجلتها المحاكم حول قانون انتخاب اعضاء مجلس الشعب ، وحينما ظهر ان انشاء حزب جديد يحتاج سنوات كثيرة ضائعة ، ولن نتحدث كثيرا عما هو تحت العين والبصر من تدخل فى الانتخابات من المحافظ الوزير حتى الخفير .

ورغم هذا السجل فان المصلحة العليا للوطن تطالب كل الأطراف - حكومة ومعارضة - ان يعرفوا ان عيون العالم ، وابصار المنطقة ، تتجه الينا ، وان اى انشقاق فى الصف الوطنى لحظة مواجهة العدوان والارهاب سوف تخل بكثير من الارصدة السياسية والاستراتيجية التى اصبحت فى حوزة مصر وقبضتها . وليس معنى ذلك ان يتراجع احد عن المطالبة بانتخابات نظيفة ، وفرص متكافئة . ولكل طرف من الاطراف واجب عليه ان يؤديه . ان مشكلة المعارضة فى جوهرها ليست فقط مع الحكومة ، والحزب الوطنى الحاكم ، وانما مع المواطن المصرى ذاته ، فهو مفتاح الموقف فى العملية الانتخابية ، وهو الذى يجلس فى منزله مترقبا ، ضاربا كفا على كف لحظة الاختيار ، ثم يلعن الزمن بعد ذلك لان الاسعار ترتفع ، والوظائف غير موجودة ، والركود سائد . وفى كل بلدان العالم فان المواطن هو الضمان الاساسى لنظافة العملية الانتخابية ، واذا كانت السلبية ذائعة بسبب السوابق المعروفة ، فان هناك مشكلة لدى الاحزاب فى التعبئة والمشاركة .

وعلى المثقفين والكتاب دور هام . لانهم يمثلون ضمير الامة ، ولايستطيعون الوقوف موقف المشاهد ولكن الوطن يطالبهم بالمشاركة الفعلية عن طريق خلق جماعة قومية لمراقبة الانتخابات تغطى المناطق واللجان التى لاتشملها السلطة القضائية . هذا الاقتراح ليس جديدا فقد طرحه الاستاذ صلاح

د . عبد المنعم سعيد

الدين حافظ منذ فترة طويلة ، وللاسف لم يتلقفه احد ويجعل منه حقيقة ، ولكن الوقت لم يضع بعد ، وربما يمكن ان تقوم نقابة الصحفيين ، ونقابة المحامين ، وباقى النقابات والهيئات والاتحادات الاخرى بالمشاركة فى هذه الجماعة ، ليس لكى تتصيد الاخطاء والمخالفات هناك وهناك ، وانما لكى تصدر حكم الضمير على اى خلل جسيم بالعملية الديمقراطية كلها .

فى كل الاحوال فان العبء الاكبر سوف يقع على الحكومة . ولايمكن ان نطالب المعارضة بان تتحلى بالمسئولية القومية - وهو مافعلته دائما - دون ان نطالب السلطة التنفيذية والحزب الوطنى الحاكم بأن عليهم استرداد ثقة الاحزاب والمواطنين فى التطور الديمقراطى . وبالطبع فان هناك دائما من يزين تجاهل المعارضة ، ولايعطيها الا على سبيل المن والمنح . ولكن ذلك سيكون له ضرر بالغ . ان عيون العالم كله علينا ، كما كانت على كل الدول التى تعيش مرحلة التحول الديمقراطى فى شرق اوروبا وفى العالم الثالث ، وسوف يهبط علينا وقت الانتخابات عشرات من مراسلى الصحف ووكالات الانباء وشبكات الاذاعة والتليفزيون لكى يشاهدوا ويراقبوا ويصدروا حكم العالم الذى لم يعد يعتبر التطور فى بلد مسألة داخلية محضة .

ولا يجب ان يكون استرداد الثقة فى النظام الديمقراطى مسألة صعبة . فعدم المعارضة لوجود هيئة قومية لمراقبة الانتخابات سوف تكون اشارة ايجابية تدل على الوعى بمتطلبات المرحلة ودواعيها ، واعطاء مساحات زمنية كافية ومتكافئة لحزب الحكومة واحزاب المعارضة فى الاذاعة والتليفزيون هو كشف تنبوئيا . ولا يكفى ابدا بضع دقائق هنا او هناك ، وانما مطلوب لقاءات يومية متخصصة تشارك فيها الاحزاب الرئيسية حول قضايا التنمية بابعادها المختلفة ، كما ان مناظرات حول الخلافات المشروعة فى الراى سوف تنهى اى احتكار للمعرفة والحكمة . وبالطبع فان الجهاز التنفيذى يمكن ان يبدى من السلوك مايدفع الشك ويثبت اليقين . كل هذا ليس مستحيلا ،



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهرام

التاريخ : ٩ نوفمبر ١٩٩٠

مصر التنمية .. والانتخابات

الإصلاح الاقتصادي

البيروقراطية

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية

د .عبد المنعم سعيد

ماذا لو استيقظنا ذات صباح ووجدنا كل دول العالم وقد اسقطت ديون مصر كلها، واصبحنا احرارا من الاقساط والفوائد واعادة الجدولة؟ وفوق ذلك - وربما نتيجة ذلك - فإن صندوق النقد الدولى رفع يده الثقيلة عنا، ولم نعد نحتاج لنادى باريس، ومنع عبد الشكور شعلان وغيره من دخول مصر، اللهم الا للسياحة أو لزيارة الاهل، بعد ان استراحت الحكومة من المفاوضات والمناقشات والمداولات التى تتجدد كل شهر، للاتفاق على برنامج للاصلاح الاقتصادى. وماذا ايضا - وبالاضافة للحلم الذى يبدو لذيذا - اذا ما قرر العالم، اعترافا بموقع مصر الاستراتيجى، او مكانتها فى حضارة العالم، او حتى لمشاركتها النشيطة فى ازمة الخليج، ان يمنح مصر خمسين مليارا من الدولارات اضافية، ويضعها تحت يد حكومتنا السنية تفعل فيها ماتريد وماتشاء..؟!!

ماذا لو حدث ذلك كله حقا؟ وهل ساعتها سوف تتحسن امورنا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويجد الشباب العاطل عملا وينعدل حال الاقتصاد القومى حتى يصبح قادرا على النمو الذاتى بحيث يصبح مؤكدا اننا لن نمد اليد للاشقاء والاصدقاء والحلفاء - الذين يعرفون لمصر قيمتها - ان يمنحونا قروضا ومعونات جديدة. لايستطيع احد ان يقطع باليقين ان ذلك سيحدث.. ومصدر الشك ان مشكلة مصر تم اختزالها فى الديون والمعونات، وباختصار الحاجة الى المال، وهو تصور ملتبس على احسن الفروض. فطوال السنوات الخمس عشرة الماضية دخل مصر، ما لايقل عن مائة وخمسين مليار دولار. وحتى لايشهق احد لهول المبلغ فإن تفاصيله معروفة وبسيطة. فنحن نعلم ان مصر دخلها اربعة واربعون بليون دولار من تحويلات العاملين فى الخارج على شكل تحويلات ونقود وسلع، وعلينا اربعة وخمسون اخرى من الديون بانواعها المختلفة، وما تبقى جاء الينا فى شكل معونات بانواع مختلفة بالاضافة الى حصيلة الصادرات المصرية.

فماذا فعلنا بذلك كله؟ ولماذا بعد كل هذا الاجتياح المالى الضخم الذى لم يتوافر لمصر فى تاريخها الطويل منذ بناء الاهرامات وحتى منتصف السبعينات لم تصل مصر الى درجة من النمو الاقتصادى الذاتى والمستمر والمستقر الذى يبعد عنا الحاجة والعوز وطلب الشفقة والرأفة. وحتى لايسىء احد الظن، او قراءة ما هو غير موجود بين السطور، فإن هذا المبلغ الهائل كانت له بعض العوائد. فقد واجهنا به زيادة سكانية متوالية وانفقنا البعض منه فى تجديد البنية الاساسية، والتى لم نصنها الصيانة الكافية، فاصبحت بحاجة للتجديد من جديد. ولكن ذلك ليس القضية. فالمسالة هى ان ذلك الكم الهائل من المال لم يخلق لنا اقتصادا مثل ذلك الاقتصاد الموجود فى دول اخرى نامية ومتقدمة قادرة على الحركة المستمرة وتلبية الاحتياجات المتنامية، وتشارك فى عملية الاعتماد المتبادل العالمى.

باختصار شديد لم تحدث التنمية، وحتى النمو فقد انطلق حتى منتصف الثمانينات ومن ساعتها والتعثر هو مفتاح كل شىء وشواهده العجز بانواعه المختلفة والبطالة والتضخم. وليس اقل من دليل على فشلنا سوى ان مصر ظلت دائما طاردا لابنائها، لكى تستقبلهم بعد ذلك فى حزن وهم مطرودون من صحراء ليبيا حتى صحراء العراق، او قادمين فى نعوش سوداء بلا ورقة تثبت سبب الوفاة!!

ليس معنى ذلك ان تحقيق الحلم اللذيذ لن يكون له اية آثار. فمن المؤكد ان اقتصادنا سوف يكون افضل كثيرا على الورق. فالغاء الديون سوف يجعل ميزان مدفوعاتنا افضل حالا بكثير، وورود هذا الكم الهائل من المال سوف يقلل عجز الموازنة. وساعتها ايضا سوف يكون بوسعنا ان نقوم ببعض الاحلال والتجديد فى مصانعنا المتهالكة من الحديد والصلب حتى صناعة الالبان ونستورد احدث ما عرفه العالم من التكنولوجيا، وسوف نوجه بعضا من المال الوفير الى البنية الاساسية التى اوشكت على التهالك، وربما نتوسع فيها ايضا. كل هذا يمكن ان يحدث، كما حدث من قبل. ولكن بعد قليل سوف نبدا من جديد فى النظر حولنا بحثا عن ديون جديدة معلنين ساعتها بحزم وعزم وحسم، ان هذه الديون ضرورية للتنمية وانها تكرس لمشروعات تسدد نفسها بنفسها. وهى نفس الحجة التى طالما سمعناها طوال السنوات الماضية.

وفى الحقيقة فإن المسالة ليست حلما كلها. فالواقع ان مصر تملك كما هائلا من المال وهناك فى البنوك المصرية مايزيد على ستين مليارا من الجنيهات نصفها بالعملة الاجنبية. واذا استبعدنا ماهو تحت البلاطة مؤقتا، وماهو فى اشكال الاكتناز الذهبية المعروفة، ونظرنا لاقل تقديرات حول ايداعات المصريين فى الخارج، فإنها تصل الى اربعين مليارا من الدولارات. ولكن رغم هذا المال الوفير، فإن حالنا كما هو عليه، وحاجتنا مستمرة للاستدانة والمعونات وما يتبعها من المطالبات بالغاء الديون ودعوة العرب للاستثمار فى مصر المحروسة.

القضية اذن ليست الديون او توافر الاموال. فالمسالة هى النظام القادر على استخدام هذه الاموال واستثمارها بالطريقة التى تكفل التنمية المستمرة والمستقرة وان تنتقل فيها مصر كيفيا من عداد الدول المتخلفة الى عداد الدول المتقدمة. ان التقدم لايعنى فى حقيقته سوى قدرة مجتمع من المجتمعات على النمو

الذاتي . وحتى الان فإن كل مالدينا هو الحركة في المكان او « محلك سر » لترقيع هذا التمزق او سد هذا العيب . فكل مايشغل الحكومة ليس الاقتصاد القومي في مجموعه ولكن اصلاح اقتصاديات الحكومة . فهي منشغلة بسد العجز في الموازنة وتصحيح ميزان المدفوعات وتوفير الاحتياجات الامنية . ولذا فان جل اهتمامها من موضوع الديون والمعونات ينصرف الى هذه الناحية دون تحويلها الى اعصاب وشرايين الاقتصاد فينتقل نقله كيفية الى الامام .

ولعل ذلك التعثر يظهر في فقر معدلات الاستثمار في مصر وضعف الطاقة الانتاجية . ورغم اعلانات الحكومة حول التخصيص وتشجيع القطاع الخاص ، فإن العملية كلها تتم ببطء السلحفاة ، وتكاد جماعات المصالح المختلفة ان تشلها شللا تاما . وبعد ان بدا ان هناك انتفاضة كبرى في فبراير الماضي لنقل مشروعات المحافظات ، والمشروعات المشتركة ، والشركات الخاسرة خسارات فادحة الى ملكية المواطنين فانه لم تمض اسابيع كثيرة حتى بدات العقبات والصعوبات . وبلغت المسالة كلها درجة الكوميديا السوداء عندما قسمت الحكومة مشروعات المحافظات التي تنوى تخصيصها حسب قيمتها المادية ولم يتقرر سوى البيع في المدى المنظور الا تلك المشروعات التي لاتزيد قيمتها على ٥٠ الف جنيه وهو مبلغ بالكاد يساوى ثمن عربة نقل ، او ميكروباص او حظيرة لانتاج الدجاج . اما بقية المشروعات فوضعت لها خطة للاصلاح الاقتصادي والتخصيص على مدى ثلاث سنوات قابلة بالطبع للامتداد حتى تعم خسائرها وتكاليفها كل السنوات المقبلة .

ورغم كل الاحاديث عن ضرورة الاستثمارات العربية وتانيب العرب من وقت لاخر على استثماراتهم في الغرب فان مايسمى بتشجيع الاستثمار لايتوافر حتى للمصريين الذين عليهم ان يتعاملوا مع شبكة اخطبوطية بيروقراطية كاتمة للانفاس والاموال . وفي الوقت الذي يستطيع فيه المستثمر العربي ان يمتلك شقة او منزلا في اي عاصمة اوروبية او غربية خلال دقائق فانه يحتاج الى موافقة رئيس الوزراء شخصيا ، بالاضافة الى

موافقات وشروط تعجيزية اخرى حتى ينعم بشرب ماء النيل . وفي الزمن الذي نطالب فيه بتشجيع السياحة فان السائح عليه ان يقدم كل المعلومات عن نفسه وامواله عند الدخول في مطار القاهرة ثم نطالبه بان يؤكد لنا انه كان امينا وعفيفا في نفقاته عند المغادرة ، وهي سياسة سياحية غير موجودة في اي بلد في العالم سياحي او غير سياحي . وحتى التصدير الذي نصر عليه ليل نهار باعتباره منقذا لمصر وميزانها التجاري ، فان كل ما تم لايزيد على قشرة محدودة يؤكدها ان صادراتنا ـ اذا استبعد النفط مؤخرا ـ تقل ولاتزيد . ومن لايصدق فما عليه الا ان يراجع مجالا واحدا هو مجال تصدير الكتب حتى يعرف النكبة التي تتعرض لها صادراتنا الثقافية ولن نتحدث عن باقي منتجاتنا الاخرى .

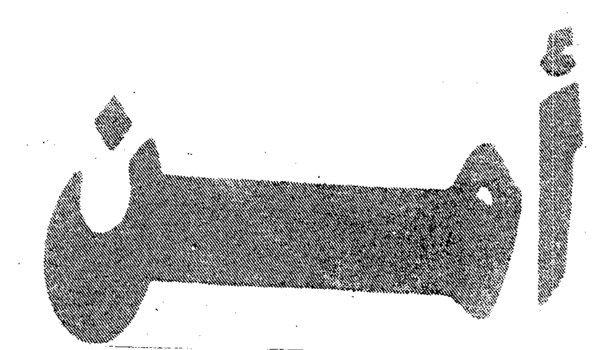
المشكلة اذن ان لدينا نظاما فريدا يسعى الى الحفاظ على الملاليم ولايمانع من فقد الملايين ، وهو مغرم بالتدرج البطيء الى الدرجة التي تؤدي الى الشلل ، او بقبول تحسنات بسيطة وصغيرة لا تلبث ان تتراجع بعد وقت قصير . وحتى الان لايوجد نظام حساب قومي يقول بعد كل فترة كيف كنا وأين اصبحنا . وهي وظيفة من المفروض شرعا انها منوطة بمجلس الشعب الذي عليه الملاحظة والمراقبة والمحاسبة . ولكن حتى الان فإن هذا المجلس لم يكن قادرا على القيام بمهامه نظرا لغياب الشرعية والمشروعية لاسباب نسال عنها المحكمة الدستورية العليا .

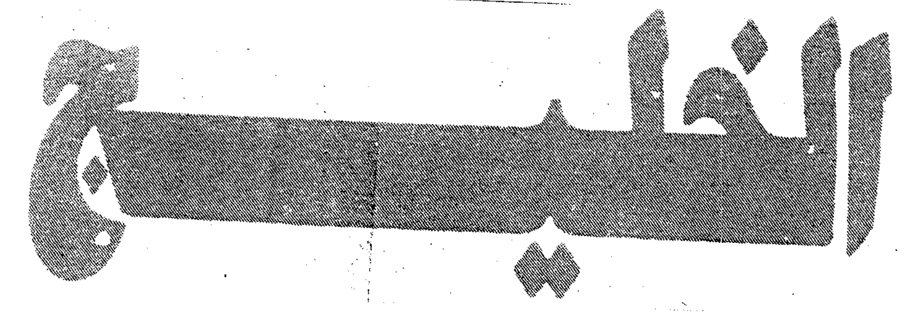
اننا الان ـ بدون اعلانات صارخة ـ لانستطيع الا ان ندخل مرحلة جديدة . ليس بفعل اننا في العقد الاخير من القرن العشرين . او نتيجة التطورات الدولية المتلاحقة حولنا ، وانما نتيجة مانراه امام اعيننا من فشل وتقاعس . ان ازمة الخليج الراهنة اظهرت هشاشة اقتصادنا وقدراتنا . ولن ينفع الحكومة كثيرا ، او يسرها اكثر ان تلغى الديون والفوائد والاقساط وينتهي صراع الصندوق والبنك الدوليين . فالمشكلة لاتكمن في هؤلاء وانما هي تعششت في ادمغتنا وفي طريقتنا في ادارة الامور ، وتصورنا انه بالاعلانات وحدها يمكن ان نخدر الناس الى ابد الابدين . وامام الحكومة فرصة كبيرة في انتخابات مجلس الشعب المقبلة لكي تجعل منها بداية انطلاقة سياسية واقتصادية في آن واحد . وهي مسئولة عن كسب ثقة الشعب في الانتخابات ، ولن يكفي هنا القسم كل صباح ان الانتخابات سوف تكون نظيفة وعفيفة ـ فلم يكن الشعب هو الذي زور انتخابات ١٩٧٩ ، او هو الذي خلق مجالس باطلة في ١٩٨٤ او ١٩٨٧ . وليس الشعب المصري دون شعوب العالم اجمع الذي يصر ويتمسك بانتخاب اغلبية تؤلف حكومة تتدهور تحت سياستها معيشة المواطنين سنة بعد الاخرى . ان الحكومة هي المسئولة عن اجتذاب ثقة المواطنين ، ولن يكون ذلك بالتصريحات فقط ، وانما بكفالة رقابة شعبية وحتى عالمية على صناديق الانتخابات طالما ان القانون الاخير لم يكفل الاشراف الكامل للقضاء .

ان ذلك هو الاشارة التي لابد منها لمرحلة جديدة . وبدونها فان كل برامج الاصلاح الاقتصادي لن تفلح ، لانه لن تكون هناك رقابة لا على الانجاز او الكفاءة في ادارة الاقتصاد ، او حتى الكفاءة في ادارة الامن الذي هزته الاصابع الغادرة على عتبات فندق سميراميس . المهم اننا نحتاج لتغيير جذري يتعدى الاشخاص الى النظام والوسائل والطرق التي ندير بها حياتنا . فلا توجد هنا خصومة شخصية ، فوالله ـ كما غنى سيد درويش « مابيني وبينك غير حب الوطن ياحكومة » . ! !



المصدر: الاهرام
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات التاريخ : ٢٠ يناير ١٩٩١







فى خضم الازمة الراهنة فى الخليج والناجمة عن الغزو العراقى للكويت فى الثانى من اغسطس عام ١٩٩٠ ، فان كافة الاطراف المشتركة فى الازمة ، والمتاثرة بها ، تقوم بتحركاتها ومناوراتها السياسية والدبلوماسية والعسكرية وعينها على الاوضاع التى سوف تستقر بعد نهاية الأزمة ، بحيث ان كل طرف يسخر تحركاته لكي تخدم الاوضاع والترتيبات التى يرغب فى سيادتها على المنطقة وقد استقر العرف على ان يطلق تعبير « امن الخليج » على مثل هذه الاوضاع والترتيبات .

وبداية فان تعبير « الامن القومى » يعنى حماية الدولة من التهديدات الواردة على بقائها ووجودها وسلامتها الاقليمية وقيمها العليا فى الداخل والخارج ، اما بالنسبة « للامن الاقليمي » لاى منطقة فتتضمن مجموعة من الدول المتجاورة جغرافيا فيعنى اربعة ابعاد :

د . عبد المنعم سعيد

أ ـ القدرة على ردع التهديدات الخارجية من خلال نظام دفاعى تكون قدراته كافية لاشعار الخصوم المحتملين بان مغامرة الاعتداء على دولة من دول الاقليم سوف تقابل بالحزم الذى يكلف

ب ـ ان تنتفى تماما النزاعات بين دول الاقليم خاصة تلك النزاعات التى يمكن ان تتحول لصراعات مسلحة .

ج ـ ان توجد المؤسسات المستقرة والمستمرة وذات الفاعلية القادرة على ادارة الردع مع الخصوم الخارجين وحل المنازعات سلميا بين دول الاقليم .

د ـ ان يتوافر لدى دول الاقليم التماسك السياسى والاقتصادى والاجتماعى الذى يمنع وقوع نزاعات حادة داخلها ، يمكن ان تنتشر الى باقى دول الاقليم ، او تدفع القوى الخارجية للتدخل ، وحتى يمكن لهذه الدول ان تشارك بفاعلية فى حماية الأمن الاقليمى .

وفيما يتعلق بالامن الاقليمى لدول مجلس التعاون الخليجى الست ـ على ضوء ماسبق ـ يتعرض المجلس لمجموعة من التهديدات على الوجه التالى :

ا ـ تنبع التهديدات الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجى من حقيقتين :

الاولى : عدم التوازن الشديد بين عناصر القوة المادية لهذه الدول فرادى او جماعة مقارنة بالدول الاقليمية الاخرى فى المنطقة ، على الرغم من مساحتها الكبيرة ، والثروة النفطية الهائلة المتوافرة لها .

والثانية : وهى الاهم : ان المواطنين فى هذه الدول ـ فيما عدا السعودية ـ يشكلون اقلية صغيرة . وحتى فى السعودية ـ اكبر الدول سكانا ـ فان هناك حوالى ٥ ملايين نسمة ، من ١٣ مليونا ، غير مواطنين .

ب ـ نتيجة هاتين الحقيقتين فان دول الخليج تعرضت لمجموعة من التهديدات منها الاقليمية تتمثل فيما يلى :

تهديد دول اقليمية : مثل ايران سواء فى عصر الشاه او عصر الخمينى تحت الراية الفارسية او العلم الاسلامى . فتعرضت الكويت لتهديدات ايرانية مباشرة وقد تمت فيها تفجيرات داخلية من عناصر موالية لايران كما تعرضت السعودية لتهديدات ايرانية مباشرة ، ولاتزال البحرين تحت التهديد بضمها لايران ، كما ان الامارات انتزع منها الجزر العربية الثلاث فى الخليج . كذلك فان العراق مثلث بفكرها البعثى تهديدا مستمرا لدول المجلس سواء بالابتزاز الارهابى او التدخل المباشر كما حدث فى الكويت ، بالاضافة الى التهديد لكل النظم الحاكمة فى هذه الدول . كذلك فان اليمن ـ التى اتحدت مؤخرا ـ لديها مشكلاتها الحدودية مع كل من السعودية وعمان .

المشروع الاوروبى :

ظهر هذا المشروع من خلال مبادرة ايطالية اسبانية لعقد مؤتمر للامن والتعاون فى الشرق الاوسط على نمط مؤتمر الامن والتعاون الاوروبى الذى بدا فى مؤتمر هلسنكى عام ١٩٧٥ ومن المحتمل ان تتبنى فرنسا والجامعة الاوروبية وربما الاتحاد السوفيتى مثل هذا المشروع لحماية امن منطقة الشرق الاوسط كلها وليس الخليج فقط

وحتى نفهم هذا المشروع ، ينبغى العودة لمؤتمر التعاون والامن الاوروبى الذى يضم ٣٥ دولة اوروبية وامريكية (٣٣ دولة اوروبية بالاضافة الى الولايات المتحدة وكندا) وقد انعقد المؤتمر لاول مرة فى شهر اغسطس عام ١٩٧٥ وحضره رؤساء الدول والحكومات وينعقد سنويا على مستوى وزراء الخارجية ويقوم المؤتمر على ثلاث ارجل او تسمى سلال BASKETS اولاها : يتعلق باحترام الدول للحدود الحالية فى اوروبا التى افرزتها الحرب العالمية الثانية ، وعلاقات الشرق والغرب ومحاولة حل المنازعات حتى التى تتعلق بالحدود مثل الوحدة الالمانية بالطرق السلمية وثانيتها يرتبط بالحد من التسلح ونزع السلاح فى القارة الاوروبية وثالثتها يتعلق بالديمقراطية وحقوق الانسان والمسائل الاجتماعية والاقتصادية .

ورغم ان تفاصيل المشروع لم تعلن بعد فانه يمكن استنتاج ان الدول المدعوة لمؤتمر مماثل فى الشرق الاوسط سوف تضم الدول العربية الاعضاء فى جامعة الدول العربية بالاضافة الى تركيا وايران واسرائيل ، وربما الدول الخمس الاعضاء فى مجلس الامن بالاضافة الى ممثل للجامعة الاوروبية وسوف يكون هدفه حماية المصالح الاوروبية جنوب البحر الابيض المتوسط من مظاهر عدم الاستقرار فى المنطقة الاصولية الاسلامية / الثورات الداخلية / الصراعات الاقليمية مثل (الصراع العربى / الايرانى / العربى / الاسرائيلى / وبين الدول العربية ذاتها) وتوفير نفط رخيص ومستقر للغرب / وفتح سوق متسعة لاوروبا فى منطقة قريبة منها .



المشروع الايراني :

وردت الاشارة الى هذا المشروع في البيان المشترك الصادر بعد زيارة الرئيس السوري حافظ الاسد لطهران . ثم بعد ذلك في خطبة الجمعة ١٩٩٠/٩/٢١ تحدث الرئيس الايراني هاشمي رفسنجاني عن مشروع السلام الاسلامي في المنطقة مالبثت ان عرضت صحيفة كيهان عن بنوده الرئيسية التي لم تتضمن فقط بنودا تتعلق بالازمة الراهنة في الخليج ، وانما تتعداها لمستقبل المنطقة بعد الازمة . ويبدو انه بخلاف سوريا فلا يوجد من يتعاطف مع المشروع الايراني حتى الان ، الذي في جوهره يهدف الى تحقيق الاهداف الايرانية في الهيمنة على منطقة الخليج ، وهي الاهداف التي ولدها الموقع الجيوبولوتيكي والجيوستراتيجي الايراني المتميز في المنطقة وجعلها موجودة في ايران سواء تحت حكم الشاه ، او الخميني ، او رفسنجاني . والمشروع يجعل ايران بالطبع ـ حجر الزاوية في ، حماية امن المنطقة ، بمعنى ان تكون ايران هي الحارسة عليها . ويبدا بان تحل قوات عسكرية تتالف من دول المنطقة ، ايران في مقدمتها بالطبع ، محل القوات العراقية والاجنبية ، وتطالب دول المنطقة الخليجية باعمار العراق ، وايران ، وكان دول الخليج هي التي خربتهما ، وتوقيع معاهدة عدم الاعتداء بين دول المنطقة ، تمنع استخدام القوة العسكرية في حسم النزاعات فيما بينها ، وتحل هذه النزاعات من خلال محكمة اقليمية ، يكون لايران فيها اليد الطولى بالطبع بحكم ثورتها الاسلامية وثقلها ، تمنع استخدام القوة العسكرية في حل النزاعات . ولكن المشروع الايراني لايلبث ان يسحب ذلك كله فيقرر الاتفاق بين دول المنطقة ، على عدم استقدام قوات اجنبية في حال وقوع نزاع عسكري بين هذه الدول ، اى انه حتى في حالة مخالفة معاهدة عدم الاعتداء والمحكمة الاقليمية ، من جانب ايران ، فان دول الخليج ممنوعة من الاستعانة بقوات خارجية واخيرا تطالب ايران باتخاذ سياسة نفطية ، متوازنة تخدم مصالح الشعوب الاسلامية ، ، وهو ما يعني في الحقيقة ان ترتهن سياسة دول الخليج النفطيبسياسة ايران في هذا الشأن .

وعلى الارجح فان الصورة العملية للمشروع الايراني سوف تكون :

أ ـ توسيع مجلس التعاون الخليجي لكي يشمل ايران والعراق (بعد هزيمتها) وربما سوريا (اذا بقيت على ولائها لايران)

ب ـ تشكل الايديولوجية الاسلامية الغطاء للتنظيم الامني الجديد .

جـ ـ تستخدم ايران القوة التي حصلت عليها من هذا التنظيم (الذي يتحكم في نفط الخليج واحتياطاته) في مواجهة الغرب واسرائيل وخدمة المصالح الايرانية .

المشروع المصري :

لم يصدر هذا المشروع المصري في اى شكل صريح ، ولكن يمكن استنتاجه من خلال بعض التصريحات والسلوكيات المصرية . ويهدف المشروع الى اعادة التاكيد على الدور القيادي لمصر في المنطقة العربية ، وتنمية العلاقات الخليجية المصرية التي تاسست خلال العقدين الماضيين على اسس الاعتدال ، والمشاركة في دعم العراق خلال الحرب العراقية الايرانية ، ثم مواجهة العراق خلال الازمة الراهنة .

ويقوم المشروع المصري على الاسس التالية :

أ ـ اعادة احياء الجامعة العربية مرة اخرى من خلال موقعها الجديد في القاهرة مع تطويرها في اتجاه مزيد من التكامل الاقليمي والامن الجامعي العربي . وقد ظهر ذلك في اكثر من تصريح مصري يؤكد على دور الجامعة ، ويشير الى سلبيات التجمعات الاقليمية خاصة مجلس التعاون العربي .

ب ـ ان يقود العمل في الجامعة العربية تحالف مصري ـ خليجي يعمل على تطويع مواقف باقي الدول العربية في اتجاه الاعتدال ، ومقاومة تدخل الدول الاقليمية اسرائيل ، ايران ، تركيا) في شئون المنطقة .

جـ ـ ان يتم التعامل مع الغرب (اوروبا وامريكا) من منطلق المصالح وفي اطار من الصداقة والاستقلال .

نحو منظور عربي لامن الخليج :

يتضح مما سبق ان هناك اكثر من مشروع لامن الخليج ، وهناك اكثر من سيناريو لحل الازمة الراهنة . ومن الطبيعي ان يكون الواقع اكثر غنى بكثير من كل التصورات الممكنة ، ولكن الواضح ان المشروع ، العربي ، الوحيد من بين المشروعات المطروحة وهو المشروع المصري الذي يستند الى الاطروحات العربية المعروفة حول الامن القومي العربي . وعلى اية حال فربما يكون مفيدا من الان ان يطرح المفكرون العرب مشروعا عربيا مستقبليا لامن الخليج يحاول ان يتلافى القصور الراهن في المشروع العربي .

النظام الامني الجديد :

ان اي نظام امني اقليمي يتضمن مجموعة من السياسات والمؤسسات التي تكفل تقوية القدرة الذاتية للدول الاعضاء في الاقليم ، والدفاع الجماعي عن دول الاقليم ، واقامة التحالفات والتوازنات الخارجية التي تكفل حماية الاقليم من التهديدات . بمعنى اخر فان اقامة الامن الاقليمي في الخليج يقتضي سلسلة من الحلقات الدفاعية التي يكمل بعضها البعض ، وتحتاج لقرارات سياسية لحل التناقضات فيما بينها . ومن المتصور ان تكون هناك مستويات دفاعية وامنية للعمل من خلالها لاقامة نظام أمني جديد في الخليج .

المستوى الاول : دول الخليج :

وهنا فان الهدف الرئيسي هو تقوية الدولة القومية في دول الخليج من خلال مجموعة من السياسات التي تستهدف مايلي :

أ ـ ان يشكل المواطنون في الدول العربية الخليجية خلال فترة زمنية محدودة الغالبية في الدولة بحيث لاتقل نسبتهم عن ٦٠ في المائة من السكان . ومن الممكن هنا الاستفادة من عدد من التجارب العالمية التي تعطي حق المواطنة للمقيمين في الدولة وتحافظ على التجانس الاجتماعي في نفس الوقت من خلال عملية الاختيار بين المقيمين ، والتعليم ، والاعلام ، واليات التنشئة السياسية المختلفة ، لتحقيق درجات اعلى من الاندماج السياسي والاجتماعي .

ب ـ ان تزيد درجة المشاركة السياسية مما هي عليه الان لاستيعاب المتعلمين والبيروقراطية والبرجوازية الجديدة في دول الخليج من خلال الانتقال من عملية الشورى المحدودة الحالية الى شورى اوسع تتضمن عمليات للانتخاب والتعيين تتدرج نحو نظام الملكية الدستورية .

جـ ـ اعطاء درجات اعلى من الحريات السياسية والاجتماعية بطريقة متدرجة تسمح لدول الخليج بالاستفادة من كافة الطاقات الموجودة في هذه الدول

المستوى الثاني : مجلس التعاون الخليجي :

لقد جاء انشاء مجلس التعاون الخليجي كاستجابة امنية للتهديد الايراني والحرب العراقية الايرانية . ولكن انجازات المجلس ظلت محدودة ، رغم وجود درجة عالية من التجانس السياسي والاجتماعي بين الدول الاعضاء . ان التعاون الامني داخل هذا المجلس في ابعاده الدفاعية والاقتصادية يحتاج لدفعة قوية من خلال مايلي :

أ ـ خلال عقد من الزمن منذ انشاء مجلس التعاون الخليجي وقعت دول المجلس عددا هائلا من الاتفاقيات التي لو نفذت لانتقل المجلس الى مستوى عال من التكامل الاقليمي .

ب ـ لايمكن اقامة نظام امني دون القضاء على الخلافات الاساسية والمزمنة بين الدول الاعضاء . ومن اهم هذه المشكلات تلك المتعلقة بالحدود . ونظرا لان هذه المشكلات نشات في ظروف تاريخية معقدة يصعب فيها . وعلى وجه القطع تحديد هذه الحدود .

جـ ـ قيام سياسة دفاعية مشتركة لاتقتصر على خلق قوات مشتركة (درع الجزيرة) وانما تمتد الى سياسات التسليح والتدريب والتنسيق بين القوات المسلحة للدول الاعضاء مع خلق المؤسسات اللازمة لذلك فحتى الان فدول مجلس التعاون الخليجي تمثل اكبر سوبر ماركت للسلاح في العالم يحتوي على كافة انواع الاسلحة الشرقية والغربية بتنوعاتها المختلفة وهو مايخلق مشكلات كبرى ونفقات هائلة في الصيانة وقطع الغيار وامكانيات التنسيق بين قوات الدول الاعضاء .

المستوى الرابع : الحلف الدفاعي العربي :

ان العمل على المستويات الدفاعية الثلاثة السابقة ولو انه يحسن من القدرات الذاتية والجماعية الامنية لدول مجلس التعاون الخليجي الا انها تظل غير كافية على ضوء توازن القوى الموجود في المنطقة وخاصة فيما يتعلق بالتوازنات البشرية ولذا فان هناك حاجة لوجود حلف دفاعي بين مجلس التعاون ومصر واية دولة عربية اخرى لديها مخزون بشرى وعسكرى ذات سياسة خارجية مستقرة ومعتدلة . ان هذا الحلف بدأ تكوينه بالفعل خلال الازمة الحالية ، ولكن النظام الامني الجديد يحتاج الى ترقية هذا التعاون الى درجة مؤسسية تتضمن :

ا - اتفاقية دفاعية وامنية تنظم وتنسق عمليات نقل القوات في اوقات الازمات وربما قبلها لتوفير امكانية للردع . هذه الاتفاقية تتضمن التدريب المشترك وسياسات التسلح وهيئة مشتركة للعمليات .

ب - خلق طرق برية وبحرية للاتصال بين مصر والجزيرة العربية عبر خليج العقبة والبحر الاحمر .

جـ - تدعيم القوات المسلحة المصرية والصناعات الحربية المصرية مع بعث الهيئة العربية للتصنيع الحربي التي ينبغي ان تنسق بين سياسات التصنيع في مصر والسعودية .

د - دعم الاقتصاد المصرى والاستثمار المكثف فيه لتكوين قاعدة شعبية مصرية مساندة للحلف الدفاعي .

المستوى الخامس : الاتفاقيات مع الدول الاجنبية :

ان وجود القوات الاجنبية الحالي في منطقة الخليج ولو انه يساهم في المواجهة الحالية مع العراق فانه من الصعب قبول هذا الاستمرار بعد انتهاء الازمة

المستوى السادس : السياسات الامنية :

ان التحالف الدفاعي العربي عليه ان يضع مجموعة من السياسات المشتركة ذات طبيعة تعاونية وتوازنية بحيث يستطيع ان يخفف ويردع التهديدات الاقليمية والدولية وان يخلق مناخا اقليميا يساعد على التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية لدول التحالف وخاصة دول مجلس التعاون الخليجي . هذه السياسات ستوجه الى ثلاث مجموعات من الدول :

ا - الدول العربية :

وهنا يمكن التفكير في نظام عربي جديد تحت مظلة الجامعة العربية يرفض المهادنات السابقة مع النظم العسكرية والراديكالية المغامرة ، ويقوم على احترام السلامة الاقليمية ، وعلى مبادىء التعاون والمصالح المشتركة وعدم التدخل في شئون الدول الاعضاء وحل المنازعات بالطرق السلمية . باختصار شديد ان يكون النظام العربي مطابقا للتوجهات الجديدة للنظام العالمي .

ب - الدول الاقليمية :

وهنا يمكن وضع مجموعة من السياسات التي تتعلق بتركيا وايران تستند الى التقاليد الاسلامية والعلاقات التاريخية بين البلدين ودول المنطقة ولكن دون ابتزاز او تصدير للثورة كما في حالة ايران او محاولة لعب دور الجسر بين العرب والمغرب كما في حالة تركيا على اساس من الاحترام المتبادل للسلامة الاقليمية والمصالح المشتركة . مع مراعاة العمل على عدم تكوين حلف - علني او ضمني - من الدول غير العربية في الشرق الاوسط ، تركيا - ايران - اسرائيل ، ضد التحالف الدفاعي العربي .

جـ - الدول الكبرى :

وهنا يمكن تنمية سياسات تخلق مصالح مشتركة مع اوروبا الموحدة والصين . والاتحاد السوفيتي واليابان ، بحيث تؤيد هذه الدول ان تبقى منطقة الخليج امنة وخالية من التهديدات التي لاتهدد امن المنطقة فقط وانما الاقتصاد العالمي ككل .



المصدر: صوت الكويت

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات — التاريخ : ٣٠ يناير ١٩٩١

تعديل ميثاق الجامعة وبرنامج للتنمية وبرلمان عربي موحد

عبد المنعم سعيد: ثلاث محاولات لانقاذ النظام العربي

القاهرة - «صوت الكويت»: **تواصل «صوت الكويت» نشر آراء ومداخلات الخبراء السياسيين حول اخطر قضايا العرب في الفترة القادمة.. النظام العربي.. الى أين؟ بعد الغزو العراقي للكويت، وبعد الحرب المجنونة التي أشعلها صدام حسين؟!**

كشفت أزمة الخليج - بتداعياتها المتعاقبة - افلاس النظام العربي الراهن.. وفضحت مدى عجزه عن الوفاء بمتطلبات الامن القومي لشعوب المنطقة، ومدى فشله في صياغة اسس مناسبة لتنمية عربية متكاملة، تتجاوز واقع التخلف الذي تعيشه اقطاره.. فيما يخطو العالم - في عصر الوفاق الدولي - نحو أفاق رحبة من التعاون، تتجاوز كافة اشكال الاختلافات السياسية والمذهبية، وترسي قواعد جديدة للنظام الدولي، وهو يقف على اعتاب القرن الحادي والعشرين.

واذا كان المراقبون يجمعون على ان النظام العربي لن يعود الى سابق عهده قبل الغزو العراقي للكويت في اغسطس (اب) ١٩٩٠، فان أحدا لم يخاطر باقتحام المجهول والتنبؤ بطبيعة او شكل النظام - أو اللانظام - الذي ستسفر عنه تداعيات الصراع الدائر حاليا في منطقة الخليج، وربما يعود ذلك الى صعوبة التكهن بطبيعة عملية حل الازمة او تسويتها، والانماط المحددة التي ستتخذها هذه التسوية..

وهذه الدراسة الهامة، التي نحاول استعراض اهم افكارها، تغامر بارتياد هذه المنطقة المحفوفة بالمخاطر، وتحاول استشراف مستقبل المنطقة العربية بعد ان يهدأ غبار الصراع المحتدم حاليا في الخليج، والذي اصبح العالم بأسره غارقا فيه.. وتسعى الدراسة الى التعرف على معالم النظام العربي الجديد.. وهي تتناول بالتقييم المشروعات المختلفة الرامية الى اصلاح النظام العربي بترتيبات اقليمية مغايرة، او احلال نظام جديد، وتنتهي بابداء الراي حول ارجح هذه المشروعات. وتكتسب الدراسة اهميتها من صدورها عن احد ابرز المراكز البحثية العربية، وهو مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، بالاهرام، وكذلك فان الباحث د. عبد المنعم سعيد هو رئيس الوحدة العربية بالمركز وأحد الخبراء البارزين في هذا المجال. وفي البداية تؤكد الدراسة على ان مشروعات الاحلال وخاصة «مشروع بيكر» الخاص بانشاء بنية امنية شرق اوسطية جديدة، لا تتمتع بالمقبولية وليس لها جدوى سياسية او فنية، وفي الوقت نفسه تستنتج الدراسة انه لا يبدو ممكنا انشاء نظام عربي جديد تماما وفقا للافكار الراديكالية والثورية. وتخلص الدراسة الى ان من الممكن «اصلاح» النظام الحالي وتحدد عدة محاور لاصلاحه. وتؤكد الدراسة على ان امن منطقة الشرق الاوسط وامن الخليج يجب ان يكونا مسؤولية مشتركة بين النظام العربي ممثلا في الجامعة العربية والنظام الدولي ممثلاً في الامم المتحدة. ويستلزم وضع هذه المسؤولية موضع التطبيق ضرورة تسوية الصراعات القائمة حاليا بصورة سلمية من خلال صياغات وأشكال دبلوماسية تناسب كل صراع على حدة. وبالنسبة للصراع العربي الاسرائيلي؛ فان عقد مؤتمر دولي للسلام بصلاحيات فعلية يمثل خطوة ضرورية لتحقيق التكامل بين الامن العربي والامن الدولي.

.. أزمة بقاء

وتشير الدراسة الى انه رغم ما شهده النظام العربي على مدى العقود الماضية من ازمات عديدة لم يفصل بينها غير فترات قصيرة من «الاسترخاء» السياسي، فان الازمة الراهنة التي انفجرت في اعقاب الغزو العراقي للكويت تحمل سمات جديدة جذريا. ربما كانت أهم السمات الفارقة بين الازمة الراهنة ورصيد الازمات السابقة هي عمق الانقسام في النظام العربي. فلم يحدث من قبل ان «انشطر» النظام الى معسكرين متواجهين بالدرجة التي نراها في الازمة الحالية.

والسمة الثانية لهذه الازمة انها تفتح الباب امام نوع جديد من الازمات في العلاقات العربية - العربية يمكن تسميته بأزمات البقاء والكينونة. فبرغم تناقض المصالح لم تقدم الاقطار العربية من قبل على تهديد بعضها البعض في ذات كينونتها.

ولا ريب ان اقطار الخليج العربي على وجه الخصوص تنظر الى الغزو العراقي للكويت على انه تهديد لها جميعا فى ذات بقائها.

اما السمة الثالثة التي تنفرد بها الازمة الراهنة فهي انها جلبت تدخلا دوليا شبه اجماعي من جانب كل الدول الكبرى وكل المجتمع الدولي تقريبا، وقد اتخذ هذا التدخل شكل التواجد العسكري باحجام ومستويات تسليح ودرجات استعداد لا نجد لها مثيلا تقريبا، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. ولاشك ان اهم سمات هذه الازمة من زاوية تداعيات التدخل الاجنبي هو انها تتم في ظروف الوفاق المتكامل بين العملاقين وتماشي الاتحاد السوفياتي مع السياسات الأميركية نحو «الاقليم العربي».

.. لبننة النظام العربي..!

وترصد الدراسة اتجاه العلاقات العربية - العربية عموما الى قدر من الفوضى والتشرذم وانعدام الثقة والتخبط السياسي لفترة طويلة مقبلة. وتعكس ازمة الخليج اخفاق النظام العربي في توفير اسس متينة للمصالح المتبادلة الجوهرية بين الاقطار العربية، وبين المصالح الاقليمية الفرعية. وكان غياب هذا الاساس نتاج تناقضات ظاهرة بين المصالح القطرية، والمصالح الاقليمية، وهي تناقضات لم تنجح المؤسسات القومية ولا التجمعات الاقليمية في الحيلولة دون تفجرها.

وقد قادت هذه التناقضات - مع العجز عن حلها ايجابيا في اطار جامع - الى سيادة اختيارات العزلة أو الانكفاء الاقليمي او الطموح للهيمنة، او الانفلات بالثروة او فرض الزعامة على اساس من اطماع امبراطورية ومصالح قطرية انانية.

وفي هذا الاطار من الطبيعي ان تخفق نزعات بناء وفاق عربي على اساس من العقلانية وتوازن وارتباط المصالح.

ومن جهة ثانية فان الازمة الراهنة في الخليج جاءت لتبرهن على ضعف مصداقية الامن المتبادل، وضعف مصداقية التجمعات الاقليمية الفرعية في ما يتصل بتحقيق الهدف الجوهري منها، وهو توفير الامن الجماعي لاعضائها. وقد اضطرت اقطار الخليج العربية الى طلب الحماية الدولية نتيجة



عجز النظام العربي القديم عن توفير القدرة العسكرية اللازمة لردع أي دولة تقدم على انتهاك مواثيق النظام العربي. وترى الدراسة ان التحالفات العربية في مرحلة الازمة قد اتسمت بطبيعة متداخلة وعابرة للتيارات السياسية والتوجهات الايديولوجية السائدة في العالم العربي، ولا يتسم اي منها بالتالي بالتجانس الداخلي.

وأخطر من هذا كله فان الانقسام اصبح يفرق بين الشعوب العربية ويثير احقادا اعمق من ان تزول بتغير سياسات النظم والحكومات. وقد فجرت الازمة عوامل التشرذم والانقسام حتى داخل التيارات السياسية الكبرى في العالم العربي، وكشفت الازمة عجز جميع التيارات السياسية والمذهبية عن صياغة برنامج يتمتع بالمصداقية في اطار سياسي فعال او تحالف جامع يستطيع ان يمنع حدوث شرخ اعمق في النظام العربي او تقديم بديل جاهز له.

وفي هذا السياق، فان الفوضى وانعدام الثقة المتبادلة والتغيرات والتبدلات المتوقعة والسريعة في التحالفات قد تفضي الى تحول النظام العربي الى شيء شبيه بما يحدث في الساحة اللبنانية، بحيث قد يصح ان نطلق على نتاج المسار الرئيسي لحل الازمة الراهنة في الخليج مصطلح «لبننة» النظام العربي.

مسارات الازمة.. والحل..

وتقول الدراسة انه بالرغم من وضوح الخصائص العامة للازمة الراهنة في الخليج، فانه يبدو من الصعب التنبؤ بانعكاساتها على مستقبل النظام العربي على نحو دقيق حتى الآن.

فلا شك ان هذه الانعكاسات سوف تتداعى بالارتباط مع المسارات المحتملة لحل الازمة. وتتصور الدراسة ثلاثة مسارات محتملة، لحل او تطور الازمة الراهنة في الخليج:

* فهناك مسار رئيسي مرجح من زاوية انماط التفاعلات الراهنة وموازين القوى الفعلية التي تقوم عليها هذه التفاعلات. ويتجه هذا المسار منطقيا الى هزيمة العراق بصورة تامة او سياسيا باذعانه للمشروعية الدولية والعربية بدون قيد او شرط أو عسكريا بتحطيم دولاب الحرب الهائل به.

* وهناك مسار اخر ثانوي يمكن ان يترتب على ظروف معينة وخاصة اظهار العراق لمرونة كافية للقبول بصيغة «حل عربي» ولو متأخر للازمة، وبالتالي عقد «حل وسط» يجنب العراق احتمالات الهزيمة الكاملة.

* ويمكن ايضا تصور مسار ثالث للازمة - مهما كان ضئيل الاحتمال - ويقوم هذا المسار او السيناريو على حدوث شرخ كبير في الاجماع الدولي الراهن او اعادة ترتيب لمواقف القوى الاقليمية من الازمة يؤدي الى اكتساب الازمة لقدر من العمق والاتساع يهدد بانفجار شامل للاوضاع السياسية والعسكرية على الصعيدين الاقليمي والعالمي. وتطلق الدراسة على هذه الحالة مصطلح «السيناريو الاستثنائي». وترى الدراسة انه بسبب اخفاق النظام العربي الحالي في الدفاع عن أحد أهم اسسه وقواعده، وهو عدم جواز الالتجاء الى القوة لفض المنازعات بين دولتين او اكثر من دول الجامعة العربية - حسبما نصت عليه المادة الثانية من معاهدة الدفاع المشترك، فقد انزلقت ادارة الازمة في الخليج من ايدي العرب عموما وجامعتهم العربية الى ايدي الامم المتحدة ومجلس الامن الذي تسيطر عليه القوى العظمى وبصفة خاصة الولايات المتحدة. وضاعت امكانية استغلال فرصة وضع حل عربي للازمة. واضافة لذلك فان قراءة استجابة الاطراف العربية الفاعلة على ساحة الازمة في الخليج لا تنبىء بوجود اثر للتعلم وتصحيح وتجاوز الاخطاء الكبيرة التي وقعت فيها الاقطار العربية ازاء بعضها البعض، وازاء المنظمة الاقليمية التي تجمعهم في رابطة واحدة. بل ان التوقعات القائمة على مختلف الافتراضات الخاصة باسلوب ادارة الازمة تظهر احتمالات كبيرة لمزيد من تدهور النظام العربي أو حتى انهياره تماما. وقد كان هذا الواقع هو الحجة التي بررت للولايات المتحدة المبادرة باقتراح انشاء بنية امنية شرق اوسطية جديدة، تكون مهمتها ردع اعمال عدوان مماثلة للغزو العراقي الكويت. ويرى الباحث ان هذا الاقتراح الاميركي هو في واقع الامر يقوم على «احلال» النظام العربي بنظام شرق اوسطي. وحتى لو استمرت الجامعة العربية - شكلا - فانها في هذه الحالة تصبح مهجورة ومحدودة القيمة والمغزى والتأثير اذا ما سلبت منها وظيفتها الامنية..

محاور الاصلاح

ترى الدراسة ان فشل النظام الاقليمي العربي في وظيفته الامنية يعود من ناحية الى عجزه عن التأقلم مع المتطلبات المتغيرة لبيئة دولية جديدة، ومن ناحية اخرى عجزه عن التجاوب مع التحولات العميقة في بنية المجتمعات العربية المعاصرة. ومن هذا المنظور فان تأقلم النظام الاقليمي العربي مع متطلبات المرحلة الحالية من تطور الدولة العربية المعاصرة، يحتم - في الحد الادنى - ان يتعامل هذا النظام بفاعلية مع تعدد انماط الادارة السياسية التي تتسم بها هذه المرحلة، ودون الانتقاص من قدرة هذا النظام على التأقلم مع المحيط الاقليمي والدولي الاوسع. ووفقا لهذا التصور، فان وظيفة النظام العربي الجديد يجب ان تتحدد في نطاق تأمين ودعم التطور «السلمي» المتكافل للمجتمعات العربية، الامر الذي يتطلب تعاونا ايجابيا ونشطا يقوم على التخلي عن بعض وظائف السيادة، ولكن لصالح عمل جماعي يدعم القدرات التنموية والوظيفية لدول ذات سيادة. واصلاح النظام العربي في حدود هذه الوظيفة الجوهرية يحتم مراجعة منظومة القيم الجوهرية التي يقوم عليها النظام، وطبيعة صفقة المصالح التي تشكل قدرته على التأقلم الفعال، وسلطات وفاعليات مؤسساته وميكانيزماته التي هي التعبير المادي عن وجوده. وفي هذا الأطار ترى الدراسة ان هناك ثلاثة محاور لانجاز «اصلاح» النظام العربي الحالي، وهذه المحاور هي:

أولا: تحديث قيم النظام العربي، من خلال اعتماد مشروع تعديل ميثاق الجامعة العربية ومشروع بروتوكول ضوابط العمل العربي المشترك. وتؤكد الدراسة مع ذلك على ان تحديث قيم النظام العربي تحتم اضافة ثلاث وثائق جديدة وهي: معاهدة جديدة للدفاع العربي المشترك بدلا من المعاهدة الموقعة عام ١٩٥٠، واتفاقية حقوق الانسان العربي مع الضمانات الكفيلة بفرض احترام هذه الحقوق من خلال محكمة عربية لحقوق الانسان، واعلان خاص بالسياسة الخارجية العربية نحو دول الجوار الاقليمي تعرض مشروعات متكاملة للسلام مع الاصرار على صون الحقوق التاريخية والاقليمية العربية.

ثانيا: تجديد معادلات تبادلية المصالح المتضمنة في النظام العربي، بحيث توضع اسس مناسبة لتنمية عربية متكاملة ومتوازنة لقطاعي الدفاع والاقتصاد في الوقت نفسه. وعلى صعيد الدعم الاقتصادي فان تجديد واعتماد ميثاق العمل الاقتصادي القومي وعقد التنمية العربي الأول يمثل اساسا مناسبا، ويحتم تخصيص نحو ١٥٪ من الدخل النفطي لاقطار مجلس التعاون الخليجي للتنمية الاقتصادية والدفاعية المشتركة للوطن العربي.

اما على الصعيد الامني، فان الدراسة تقترح مشروعا تدريجيا لضمان امن الخليج، والانطلاق منه لبناء نظام امن عربي متكامل. والفكرة الجوهرية لهذا المشروع هي بناء جيش عربي موحد على أساس مساهمة الاقطار العربية بفرع واحد من فروع هذا الجيش، مع تأكيد وحدة القيادة في الوقت نفسه.

ثالثا: تقوية مؤسسات النظام العربي، وخاصة الامانة العامة لجامعة الدول العربية، والاقتراب بها خطوة نحو دور مماثل لما تلعبه المفوضية الاوروبية بالنسبة للجماعة الاقتصادية الاوروبية



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهرام

التاريخ: ٦ فبراير ١٩٩١

حسابات الموقف المصرى من ازمة الخليج

ربما لم تواجه مصر ازمة فى تاريخها الحديث، سادها الالتباس وخلط الاوراق والاضطراب الفكرى، مثل الأزمة الراهنة فى الخليج. ولذا فان اى محاولة لتقييم الموقف المصرى تحتاج لكثير من الحساسية وضبط المعايير ووضوح المقاييس وقد يكون مفيدا ان نجعل هذا التقييم مستندا إلى زاويتين: المبادىء والفلسفة من ناحية، والحركة والفعل من ناحية اخرى والزاوية الاولى فيها الدوافع والمصالح والاحلام التى تدعو إلى اتباع سلوك معين دون غيره من الاختيارات، والثانية تطرح مدى تطابق الافعال مع الاقوال والحركة مع النية.

بقلم الدكتور
عبد المنعم سعيد

وبداية فان فلسفة ومبادىء مصر ليست منفصلة عن تجربتها التاريخية خاصة الحديثة منها، وما توصلت له هذه التجربة من استنتاجات وحتى بداية السبعينيات فان مصر ارتكزت الى محصلة من الفلسفات والمبادىء التى تقوم على الخصومة مع النظام الدولى والعالمى وخاصة فى صيغته الغربية، والعمل المستمر على الانقطاع والانفصال عنه تحت رايات الاستقلال والوحدة العربية وعدم الانحياز وهى محصلة شاركت فيها الدول العربية كلها ودول العالم الثالث جميعها، وكانت حصادا للتاريخ الاستعمارى للمنطقة وكانت حرب ١٩٦٧ هى ذروة المواجهة مع النظام كله، ومنها كان الدرس والعبرة الذى مالبث ان تعلمها العالم كله فى اوقات مختلفة، حتى جاء آخر المتخاصمين، من موسكو وبكين وحتى طهران الى ساحة النظام بدرجات متنوعة، ولكن فى كل الأحوال فان ثمن الخصومة كان فادحا.

وهكذا فان مصر توصلت الى ضرورة التكيف والتواؤم وتحسين شروط التعامل والتفاوض مع النظام العالمى الغربى وهى فلسفة لاتعنى الخضوع او التبعية بالضرورة، ولكنها تعنى زيادة القدرة الذاتية وإقامة التحالفات، وتعديل البنية الداخلية بحيث لايحدث تناقض حاد تسير فيه الامور باتجاه خيار الحياة والموت وكانت حرب ١٩٧٣ وادارتها جزءا من هذه الفلسفة وعندما ارادت ايران ان تقود جبهة الخصومة والانقطاع والرفض فان مصر لم تتوان عن الوقوف إلى جانب العراق، مع بقية العالم - بما فيه الولايات المتحدة - حتى تعود طهران الى رشدها وتبحث عن الجسور والطرق الى نظام صار عالميا بالفعل وهذه المرة فان العراق توهم خطا انه يمكنه ان يقود جبهة للانقطاع والانفصال عن القوانين والنواميس التى تغلف الكون، وعندما داست جحافله ارض الكويت، فانها فجرت بعنف كل الاعصاب الحساسة فى النظام كما اخذ فى التشكل فى العقد الاخير من القرن العشرين ولم يكن فى الامر مفاجأة ان يقف الجميع حتى الذين ساعدوا العراق من قبل فى موسكو وبكين وباريس ضد الغزو والاحتلال.

• • •

المسالة اذن ان فلسفة الموقف المصرى كله تقوم على الالتزام بقوانين النظام ورفض خصومة وجودية مع الغرب، وهى العقدة التى حركت العراق، ومعه كثيرون لايزالون يعتقدون ان الاستقلال لا يتحقق إلا بالانقطاع، وتساعدهم اللغة والشعارات فى خلق بطولات وهمية من الهزائم المتكررة ولايعنى ذلك عدم الاختلاف وتناقض المصالح احيانا كما هو حادث بالنسبة للقضية الفلسطينية او سياسة مصر تجاه ليبيا او حتى بالنسبة لشكل ومعدلات الاصلاح الداخلى ولكن فى كل الاحوال تبقى التناقضات محكومة ومضبوطة

وما حق بالنسبة للنظام العالمى كان كذلك بالنسبة للنظام العربى فجل ما كانت تريده مصر طوال عقدين هو السعى نحو نظام يقوم على القانون والتكامل الوظيفى واحترام الدولة القطرية وسيادتها وهى قواعد كلها داب الفكر العربى التقليدى على ازدرائها والتقليل من شانها فالقانون اعتبر عقبة محافظة فى مواجهة التغيير والثورة والتكامل الوظيفى اعتبر بديلا غير مامون للوحدة الشاملة فضلا عما فيه من تعقيد وتركيب يابى العقل العربى البسيط ان يصدع راسه بها اما الدولة القطرية فالظن الاثم بها سائد وغلاب ولكن الاصرار المصرى نجح حتى بدا قبل الثانى من اغسطس ان الوطن العربى قرر فى النهاية ان يكون جزءا من العالم الذى يعيش فيه

ووسط ذلك كان لمنطقة الخليج وضع خاص بالنسبة لمصر فرغم ان هذه المنطقة لاتمثل مصلحة «بقاء» الا ان فيها من المصالح «الحيوية» السياسية والاقتصادية - مايجعل الدفاع عنها امرا هاما لايمكن النكوص او التراجع عنه فهناك اكبر ثروات العرب الاقتصادية وبدونها فان التكامل الوظيفى يصبح سرابا والاعتماد المتبادل وهما والاهم ان فيها المحك الرئيسى لسيادة القانون



واحترام الدولة القطرية فمع الثروة النفطية وقلة السكان من جانب ووجود آمال محبطة وسكان اكثر وايديولوجيات جامحة في دول اخرى فان الطمع والجشع والابتزاز واخيرا الغزو يصبح من السلوك المتوقع وكان الظن ان تحجيم ايران ومساندة العراق سوف تفتح الباب اخيرا لنظام جديد الا ان بغداد - كما هي العادة - كان لها راى اخر

والحق ان غزو العراق للكويت وضع مصر في موقف لاتحسد عليه وبغض النظر عن الفروع والتفاصيل فان الخيارات كانت محدودة للغاية فالعراق كان اقرب العرب لمصر فهو شريك مجلس التعاون العربى وفيه مليون - او اكثر من المصريين ، ومعه كانت آخر المعارك وبجهوده مع مصر قامت لبنات النظام الجديد الذى اخذ يتمحور حول الجامعة العربية في القاهرة ولكن وفي نفس الوقت فان الخطوة العراقية اطاحت وبقوة دموية بالقانون العربى والدولى ونسفت كل آمال التكامل الوظيفى والاعتماد المتبادل ومسحت دولة كاملة من على الخريطة وفوق ذلك فان الدعاوى المعلنة كان قوامها شعارات الخصومة والانقطاع والحروب الصليبية في الوقت الذى يبحث فيه العالم كله عن التواصل والاتصال ويقيم الجسور والمعابر حتى مع العراق نفسه رغم كل الضغط حول المدفع الكبير والصواريخ ورؤوس الحرب الكيماوية وربما نسى البعض ان العراق كان اكبر شريك تجارى للولايات المتحدة في العالم العربى بعد السعودية حيث بلغت قيمة العلاقات التجارية بين البلدين ٢,٧٦ مليار دولار عام ١٩٨٨ وخلال العامين الاخيرين قدمت واشنطن للعراق ١,١ مليار دولار تسهيلات مالية لشراء منتجات زراعية بالاضافة الى ٢٠٠ مليون دولار قدمها بنك الصادرات والواردات الأمريكى كتسهيلات لبيع سلع غير زراعية

وهكذا صار امام مصر طريقان اولهما سهل ولايزيد عن الوقوف مع العراق سرا وإمساك العصا من الوسط علنا ومع بعض الشعارات والمظاهرات وقليل من العنتريات وساعتها ستصير موضع التكريم والتبجيل في بعض العواصم العربية ولكن الثمن كان سيكون فادحا تدفعه الأمة كلها في حرب اهلية عربية دامية ومواجهة كبرى مع النظام العالمى يصبح فيها النظام العربى اشلاء وشظايا والأهم من ذلك كله ان توضع نهاية لمستقبل عربى قادر على المشاركة في بناء الدنيا الجديدة الطريق الثانى والأكثر صعوبة وتعقيدا ان تاخذ موقفا حازما بالقول والفعل دبلوماسيا وسياسيا وعسكريا لمنع العراق من تقويض المنطقة باسرها باعتباره الطريق الوحيد ليس فقط لانقاذ الكويت والمحافظة على دول الخليج بل ولانتشال العراق نفسه من الهوة التى وقع فيها والاهم من ذلك كله التاكيد على ان للعرب نصيبا في الحضارة الحالية وبعد ان تمر اقمار وشموس في سماء المنطقة وينجلى الغبار وتنقشع السحب سوف يعلم الجميع ان مصر اختارت المستقبل .

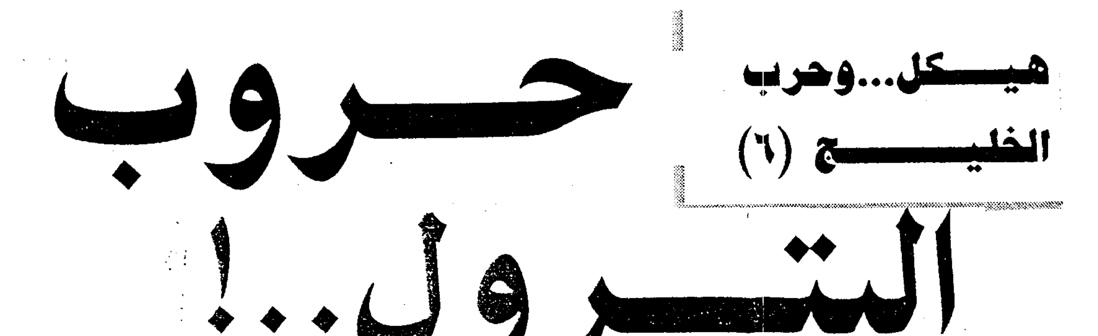
■ كاتب هذا المقال نائب مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية « بالاهرام » للبحث والنشر ■



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: العالم اليوم

التاريخ: ١ يونيو ١٩٩٢



هيكل...وحرب الخليج (٦)

حروب البترول..!

إذا كانت هناك كلمة واحدة «سحرية» تحرك نظرة الأستاذ هيكل لحرب الخليج فهى «البترول» وربما كان هذا السائل الأسود هو المحرك الأساسى لكل أحداث الشرق الأوسط منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى الان.. فهو يسمى حرب الخليج «حرب البترول الثالثة» بعد الحرب الأولى فى أكتوبر ١٩٧٣، والثانية التى دامت ثماني سنوات بين العراق وإيران.. هذا «الكنز الاسطورى» كما يسميه كاتبنا فى لغته المثيرة، هو مصدر التنازع بين «صاحب يملكه» الكويت و«مطالب يدعيه» العراق و«مستفيد منه يعرف قيمته» الغرب، وهى الأطراف الثلاثة للحرب.. والبترول أيضا ـ كما أسلفنا ـ هو الجسر الوحيد الممكن الذى يمكن ان تعبر عليه الولايات المتحدة لكى تظل قوة عظمى في القرن الواحد والعشرين.

وفي الحقيقة إن القارىء لكتاب الأستاذ هيكل لابد وأن تنتابه الحيرة والاضطراب فالكاتب يقترب أحيانا من الواقع عندما يقول:

ليس هناك صراع فى التاريخ يمكن نسبته بالكامل إلى عنصر واحد، إلا إذا جرى النظر إليه بطريقة مسطحة، والحاصل أن عوامل الصراع فى العادة تتراكم، وعند لحظة حرجة يحدث الفوران.. ولقد كان البترول عنصرا دائما فى كل أزمة كبرى وقعت فى العالم العربى منذ بدأت رياح الاستقلال تهب عليه فى أعقاب الحرب العالمية الثانية، وكان البترول يطرح نفسه على الأزمات، أو كانت الأزمات تطرح نفسها على البترول وفق متغيرات الظروف.

إلى هنا فإن الخلاف مع هيكل يصبح محدودا فى تقييم حجم وقيمة عنصر البترول فى هذه الأزمة أو تلك مقارنة بباقى العناصر الأخرى وربما يكون الخلاف حتى معدوما إذا ما كانت القضية هى تحديد علاقة البترول بالأزمات، طالما أن المسالة كلها هى أن البترول يطرح نفسه على الأزمات، أو تطرح هذه الأخيرة نفسها عليه، أى أنه فى الحالتين ليس العنصر المحرك الأساسى، وإنما يمثل احد أعراض الأزمات الجوهرية أوالعارضة.. ولكن الكاتب الكبير لا يتركنا كثيرا لكى نقترب ونتفق معه، فهو يبدأ بادعاء غير صحيح بأن الغرب قد استبعد البترول كأحد الدوافع المحددة لحركته، بأن ذكر اسبابا أخرى تتعلق بإقدام دولة كبيرة على ابتلاع دولة صغيرة، والنظام العالمى الجديد، وقيام قوة اقليمية كبيرة لها مطالب امبراطورية فيما حولها: «ولكن كلمة واحدة هى أكثر ما يشير إلى الحقيقة ظلت غائبة، وهى كلمة البترول».

والواقع أن ذلك لم يحدث، فالإعلام الغربى كله لم يكف أبدا عن النفط كأحد العوامل المحركة ليس فقط للغرب وإنما العالم كله للوقوف فى وجه المغامرة العراقية بغزو الكويت، وكان هذا الإعلام هو الذى طرح أنه لو كانت الكويت أحد منتجى الموز لما اثار ذلك رد الفعل الدولى كما حدث، وكان الاهم من ذلك أن جميع قادة العرب أشاروا إلى اهمية المصلحة النفطية فى حركة دولهم تجاه الأزمة.. وفى أول خطاب رئيسى للرئيس بوش عن الأزمة أمام جلسة مشتركة لمجلسى الكونجرس فى سبتمبر ١٩٩٠ أشار بوضوح إلى المخاطر التى تهدد مصالح الولايات المتحدة والعالم أجمع المعتمد على نفط المنطقة العربية واحتياطياتها من الغزو العراقى ودعا إلى ترشيد استخدام الطاقة مع تقليل الاعتماد على النفط، وقد كرر بوش ذلك فى كافة خطبه الرسمية التى ألقاها خلال تلك الفترة، وهى متاحة للأستاذ هيكل ويستطيع الرجوع إليها.

ولكن أستاذنا أراد أن يبدو كما لو كان يرفع الغطاء عن سر أراد الاخرون إخفاءه، ومن ثم يوفر الأجواء النفسية اللازمة لقبول حجته الرئيسية بقدر كبير من الحسم والقطع بأن النفط هو المحرك والعنصر الأساسى للغرب تجاه الأزمة مع استبعاد النظام العراقى، وأطماعه من القضية كلها تدريجيا.. فهو يقول إن حرب الكويت «هى فى المحصلة النهائية قضية بترول الخليج».

وهو يؤكد لنا: «كان الغرب دائما على استعداد للحرب من اجل تأمين بترول الشرق الأوسط فى البداية بسبب أهميته الاستراتيجية، وفي النهاية لنفس هذه الأهمية الاستراتيجية مضافا إليها فوائضه».. وربما كان الأستاذ هيكل اكثر صراحة ووضوحا فى حديثه إلى الأستاذ يوسف القعيد فى صحيفة «المصور القاهرية»: «هذه الأزمة فيها سؤال واحد وإجابة واحدة، السؤال طرحه العراق يوم أن دخل وأحتل حقل بترول على حافة الصحراء، والجواب جاء عليه مباشرة وبدون مناقشة، أن الامريكان ردوا بعاصفة الصحراء كلها وهذا هو جوهر كل القصة».

وهكذا فإن الكويت اختفت من الصورة ناسا وحكاما ودولة ولم يبق منها فى النهاية سوى حقل بترول على حافة الصحراء، وهى مسالة يصعب قبولها من قومى عربى اعتبر كل العرب على اختلاف مشاربهم أعضاء فى أمة واحدة من «الخليج الثائر إلى المحيط الهادر»! ولكن إذا استبعدنا زلة اللسان هذه فإن موضوع النفط يبقى هو الحقيقة المركزية فى تحليل الكاتب، وليس مجرد عنصر من العناصر — تزيد أو تقل قيمته — يطرح نفسه على الأزمات، أو تطرح الأزمات نفسها عليه، كما قال لنا من قبل، وهى مسالة تحتاج مناقشة جادة.

فوفق ما يقوله لنا الأستاذ هيكل فإن كل حروب الدنيا تصير حروبا بترولية منذ الحرب العالمية الاولى عندما أصبح النفط هو الطاقة التى بدأ استخدامها فى الدبابات والطائرات

د. عبد المنعم سعيد *

التى ظهرت لأول مرة.

ومقولة «حروب البترول» هذه تخدم غرضا أساسيا فى البناء «الهيكلى» لحرب الخليج، وهو أن الغرب كان وراء كل شىء ويصنع الفرص ثم ينتهزها لكى يهيمن على نفط الخليج حتى بوسائل عنيفة، وهى مسألة تحتاج إلى كمية هائلة من إعادة ترتيب وتركيب الحقائق بطريقة مبتكرة حتى نقتنع بأن النفط هو السائل السحرى الذى يحرك أى شىء وكل شىء فى المنطقة حتى تخدم أهداف الغرب ومصالحه.. وهو نوع من التحليل التامرى الذى يبحث عن كل من له مصلحة فى قضية من القضايا ويعتبره هو القائم بالجريمة، رغم أن المجرم الأصلى موجود فى مكان الجريمة وممسك بسلاح القتل، ويعلن عن قيامه بالقتل، حتى ولو قرنه بمبررات تجعله ضحية.. ومن المدهش أن هذه المسئولية الملقاة على الغرب وامريكا بالذات تحدث فى الوقت الذى لم يبدأ فيه معركة من أجل النفط المفترى عليه ففى الحرب البترولية الأولى حسب ترقيم هيكل فإن سلاح النفط تم استخدامه من جانب العرب وبالذات فى منطقة الخليج - باستثناء العراق بالمناسبة - فى سبيل تحرير الاراضى العربية المحتلة عن طريق سياسة قوامها مقاطعة الدول الأشد مساندة لإسرائيل «الولايات المتحدة وهولندا» وتخفيض إنتاج النفط تدريجيا، ورفع الأسعار، هذه السياسة قادت ضمن ما قادت إلى اتفاقيات فصل القوات على الجبهتين المصرية والسورية، وهو الأمر الذى أدى إلى تحرير أراض عربية كانت تحت الاحتلال.

كان البترول هنا أداة فى معركة استخدمت فيها كل الأسلحة ولم تكن موضوعا للغرب من أجل السيطرة والهيمنة.. صحيح أن كيسنجر وغيره هددوا بعمل عسكرى فى حالة «خنق العالم الصناعى» إلا أن هذا العمل لم يحدث رغم أن أسعار النفط تضاعفت ثلاث مرات خلال شهور واستمرت فى الارتفاع حتى وصلت إلى اربعين دولارا للبرميل عام ١٩٨٠، بعد بدء الحرب العراقية الإيرانية ولم تكن تزيد على ثلاثة دولارات عام ١٩٧٠.. ومرة أخرى فإن حرب البترول الثانية لم يكن للغرب فيهانصيب فالثورة الإسلامية فى إيران، بدت مهددة لأمن الخليج بما أطلقته من تهديدات وزوابع ورأى العراق أن هناك فرصة يمكن انتهازها لتصفية حسابات وابراز نفوذ فشن الحرب علي إيران ومن المدهش ما يقوله لنا الأستاذ هيكل عن هذه الحرب فهو يقول لنا إن النظام العراقى دخل الحرب وهو يظن أنها لن تستغرق - كما هى العادة فى الشرق الأوسط - سوى أسبوعين أو ثلاثة وبعدها تتدخل القوى الكبرى وتطلب وقف إطلاق النار ولذلك حرص على تحقيق مزايا استراتيجية حتى يعزز موقفه عندما تبدأ المفاوضات ولكن الغرب لم يتدخل وطالت الحرب أكثر مما كان مقدرا، مما دعا العراق إلى التساؤل عما إذا كان الغرب مسئولا عن إطالة أمد الحرب، وربما تدبيرها ويؤمن هيكل على ذلك فيقول:

«كانت الإشارات واضحة إلى قوى كانت لها يد فى الفتنة» ومن سوء الحظ أن تنبه الأطراف كان متأخرا.. وبدأت الوساوس تراود العراق وغير العراق، فقد ثارت ظنون بأن هناك خطة تقصد إطالة أمد الحرب إلى أقصى حد ممكن.. «ولم تكن هذه الظنون بعيدة عن الحقيقة كما أظهرت الوقائع فيما بعد».

ولا يستطيع القارىء هنا إلا أن يلمح مفارقة هائلة فقرار الحرب اتخذته حكومة عراقية فى دولة ذات سيادة تلعن صباح مساء الغرب الذى تعتبره امبرياليا واستعماريا وشيطانا رجيما.. ومع ذلك فإنها كانت تنتظر من هذا الغرب ذاته أن يتدخل فى اللحظة الحاسمة وبعد أن تحقق مزايا عسكرية لتتويج نصره العسكرى بانتصار سياسى وإلا فإنه يكون هو اليد التى دفعت فى اتجاه الفتنة والمسئول عن استمرارها وكان القادة الذين اتخذوا قرار الحرب والذين تورطوا فى استمرارها ثمانى سنوات كانوا مجموعة من المتخلفين عقليا غير القادرين على اتخاذ قرار واحد حكيم، والمطلوب من الغرب أن يتدخل باستمرار لإنقاذهم من النار التى يلعبون بها دون تقدير للمسئولية.. وإذا تدخل الغرب بعد ذلك فسيكون للهيمنة والسيطرة.

الغرب فى الحالتين ملعون إذا تدخل أو لم يتدخل.. طالما أن الأطراف المسئولة ذاتها تم اعفاؤها من كل مسئولية.. ومن الغريب بعد ذلك أن يلام الغرب لأنه حاول الاستفادة من الموقف الجديد لتحقيق مصالحه - وهو الأمر المفروض أن تقوم به كل دولة فى العالم - بأن يعمل على الا يخرج أحد من الحرب منتصرا على حد تعبير كيسنجر ولكن الأمر المهم هناك أن الغرب لم يتدخل عندما وصل سعر برميل النفط إلى أربعين دولارا، ولم يتدخل عندما خرجت دولتان مهمتان إيران والعراق، من سوق النفط العالمية وتدخل الغرب فقط فى نهاية الحرب.. وبناء على طلب دول الخليج، وموافقة من العراق.

هل معنى ذلك أننا نطرح أن الغرب ليس له مصلحة فى نفط الخليج، الإجابة بالقطع هى بالنفى فالغرب له مصلحة كبرى فى هذا النفط فالارقام لا تدع مجالا للتأويل أن نفط الخليج عنصر مهم - بالإضافة إلى عناصر أخرى مهمة - فى اقتصاديات الدول الصناعية الكبرى، وهو من الأهمية بحيث يقاوم الغرب محاولة أى قوة للهيمنة عليه، ولكن ليس الهيمنة والسيطرة عليه بالقوة العسكرية والاحتلال المباشر وهو ما روج له الكثيرون بعد أزمة الكويت وهناك فرق واضح بين الحالتين ففى الحالة الأولى فإن هناك مصلحة مشتركة مع باقى أعضاء المجتمع الدولى بما فيها الدول العربية ذاتها أما فى الحالة الثانية فإن هناك تناقضا واضحا بين المصالح العربية والمصالح الغربية يستدعى التخلص من الهيمنة الغربية وهو ما فعلته الدول العربية بالفعل خلال نضالها من اجل الاستقلال والسيطرة على مواردها النفطية.

ليس معنى ذلك ان الغرب راغب أن يقبل باستمرار اعتماده على البترول العربى فلعله لا توجد دولة فى العالم تقبل بأن تعتمد على اخرين فى سلعة حيوية، وإذا كان العرب يرفضون أن يحتكر الغرب السلاح أو التكنولوجيا أو السلع المصنعة، فلماذا يشعرون باستغراب شديد إذا ما حاول الاخرون تقليل اعتمادهم على سلعة يتمتع فيها العرب بميزة نسبية؟ ولعل ذلك ما فعله الغرب بالتحديد بعد ما سمى بالصدمة البترولية الأولى عام ١٩٧٣، مما أدى إلى تقليل اعتماده على النفط العربى.

وفى الواقع أنه فى اللحظة التى قرر فيها العراق غزو الكويت، فإنه لم يكن لدى الغرب ما يشكو منه بالنسبة للنفط، فمن ناحية الإمدادات، فإنها كانت متوافرة خلال الثمانينات باكثر مما يستطيع العالم استيعابه، فالدول المنتجة للنفط، داخل وخارج الأوبك كانت تسعى إلى خطط تنموية طموحة ومن ثم فإنها كانت حريصة على تدفق أكبر كمية من النفط إلى السوق العالمية وداخل الأوبك فإن جميع

الدول بما فيها العراق كانت تخرق حصص الإنتاج بالقدر الذى تسمح بها طاقتها الإنتاجية أما بالنسبة للأسعار فلم يكن الغرب أقل سعادة، وننقل نصا عن د. طه عبد العليم طه في دراسته القيمة «إدارة السيطرة على النفط العربي» الصادرة عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام في نوفمبر ١٩٩١.

ومع مطلع التسعينات، كانت أسعار النفط الخام عند أدنى مستوى هبطت إليه منذ عام ١٩٧٤، وهكذا فإن الأسعار الحقيقية للخام العربي الخفيف لم تتعد ٥,٣ دولار للبرميل في عام ١٩٨٨، ونحو ٦,٤ دولار للبرميل في عام ١٩٨٩ «مقارنة بأسعار أول يناير ١٩٧٤»... وأما الأسعار الجارية لهذا النفط فإنها لم تتعد ١٣,٨ دولار للبرميل و١٦,٧ دولار للبرميل في ذات العامين على الترتيب ولم تتجاوز ١٦,٩٧ دولار للبرميل في النصف الأول من عام ١٩٩٠.

وأما الأسعار المعلنة لهذا النفط لم تتعد ١٨ دولارا للبرميل في عام ١٩٨٨ و١٩٨٩ حتى تقرر رفعها لأول مرة بعد خفض متواصل منذ عام ١٩٨١ إلى ٢١ دولارا للبرميل.

وبالإضافة إلى توافر امدادات النفط واعتدال أسعاره للغاية بالنسبة للغرب، فإن الفوائض البترولية - التى يراها الأستاذ هيكل أحد دوافع الغرب للهيمنة على الخليج - لم يعد لها وجود، فبعد أن حققت الدول العربية الأعضاء في الأوبك فائضا ماليا خلال الفترة من ١٩٧٤ و١٩٨٢ بلغ ٣٣١ مليار دولار.. فإن هذا الفائض أخذ في التقلص بعد ذلك تدريجيا، واعتبارا من منتصف الثمانينات وحتى نهايتها فإن هذه الدول أصبحت تعانى من عجز في موازناتها وتراجعت فوائضها التى بدأت تسحب منها لمواجهة العجز واحتياجات التنمية في بلادها.

وحتى لو أخذنا بكلام الأستاذ هيكل من أن الغرب كان يسعى للهيمنة على نفط المنطقة لأغراض خاصة بالمستقبل وليس الحاضر، وأن النفط هو الذى سوف يقرر في النهاية بقاء الولايات المتحدة كدولة عظمى خلال القرن القادم.. فإن الأرقام والاتجاهات الحالية لا تبرهن على ذلك بصورة قاطعة.. فصحيح أن هناك مؤشرات على أن الطلب على الطاقة عامة ونفط الخليج خاصة.. سوف يتزايد خلال العقد الحالي ولكن أيضا هناك مؤشرات قوية على أن الغرب ليس واقعا تحت رحمة النفط.

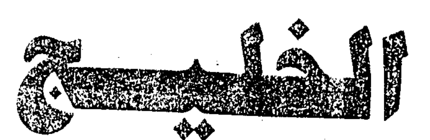
في كل ما سبق فإننا لم نقصد أبدا أن نقلل من قيمة النفط العربي وأهميته بالنسبة للعالم الصناعى الغربي وخاصة الولايات المتحدة ولكن القصد هنا كان أن نجعل هذه الأهمية في إطارها الواقعي والمحدد بالأرقام والنسب.. وأن الغرب لديه بدائل كثيرة للحركة من خلالها حتى ولو كانت أكثر تكلفة في المدى القصير والمتوسط.. وذلك حتى لا نتورط في تحليلات للواقع، وللأحداث ولحرب الخليج وسياسات للمستقبل، تنبنى على قدرة أسطورية لثروة بلا حدود.

بينما هي في الواقع أقل مما قدرنا وحسبنا وربما يرجع الوهم أحيانا لدى كثير من الكتاب العرب إلى أنهم يعتمدون على كثير من الدراسات المستقبلية التى تصدرها مراكز الأبحاث في الغرب، ولكننا ننسى أن الغرب يختلف عنا في أنه يأخذ هذه الدراسات بجدية ويعمل على وضع السياسات التى تؤدى إلى تلافى الأوضاع غير الملائمة بالنسبة لهم.

---

* باحث معروف - تنشر مقالاته بترتيب خاص مع الراية القطرية







الاقتصادية الامريكية اخذت في التآكل خاصة منذ حرب فيتنام. في الوقت الذي بدأت فيه اوروبا الغربية واليابان في تحقيق تراكم اقتصادي ملحوظ. ووفقا لكيندي فانه اذا ما استمرت الامور على ماهي عليه فان الولايات المتحدة سوف تسقط من مكانة الدولة العظمى في القرن الواحد والعشرين.

ولم يكن بول كيندي اول من لاحظ دورات الصعود والسقوط هذه في حياة الامم. فقد كان ارسطو اول من شبه المجتمعات بدورة حياة الانسان: طفولة وشباب ورجولة وشيخوخة وموت. واعاد ابن خلدون انتاج الفكرة في المحيط العربي — الاسلامي ليشرح ظهور وصعود وسقوط « العصبيات». ونذكر جميعا ما كتبه شبنلجر عن صعود وسقوط الامبراطورية الرومانية. ولم يكن كيندي اول من نبه الى امكانيات انهيار وسقوط الولايات المتحدة. فلعل التاريخ الامريكي منذ بدايته — كما اثار المؤرخ ارثر تشليزنجر في كتابة دورات التاريخ الامريكي — هو نوع من المراوحة مابين اقصى درجات التفاؤل بقدرة امريكا على سيادة العالم، ومابين اعلى مستويات التشاؤم والتي تشير الى الانهيار الامريكي المحتوم. الامر الهام هنا ان كتاب كيندي تبعته موجة هائلة من الكتابات والدراسات التي تتحدث عن تصدع القوة الامريكية وعدم قدرتها على المنافسة مع العمالقة الجدد في اوروبا واليابان والباسفيك.

وكانت هذه الموجة هي الخامسة مابين موجات جاءت بعد الحرب العالمية الثانية: الاولى منها كانت عامي ١٩٥٧ و١٩٥٨ عندما اطلق الاتحاد السوفييتي صواريخه عابرة القارات واطلق اول رائد وأول قمر صناعي الى الفضاء الخارجي. ساعتها تحدث الناس في امريكا عن « فجوة الصواريخ» والفجوة العلمية بينهم وبين منافسهم الرئيسي. وحملت الموجة جون كيندي الى مقعد الرئاسة لكي يضع برنامجا ينتهي بالهبوط على القمر. الموجة الثانية جاءت مع نهاية الستينات ومع بوادر الهزيمة الامريكية في فيتنام. وانتهاء مبادلة الدولار بالذهب. والمصاعب والصراعات العرقية والاجتماعية التي ولدتها الحقوق المدنية. وساعتها فان الرئيس نيكسون ومساعده للامن القومي كيسنجر تبنيا رؤية خماسية للعالم قوامها الولايات المتحدة، الاتحاد السوفييتي، اوروبا الغربية، اليابان، الصين، ومن ثم بزغت سياسة الوفاق. الموجة الثالثة برزت بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ ودور النفط فيها، وهو الامر الذي رافقته فضيحة ووترجيت وانتصار فيتنام الشمالية. وادت هذه الموجة الى صعود كارتر ومحاولته التأكيد على المحتوى الاخلاقي للسياسة الامريكية. الموجة الرابعة جاءت في نهاية العقد مع ارتفاع اسعار النفط مرة اخرى مع الحرب العراقية — الايرانية والغزو السوفييتي لافغانستان واحتجاز الدبلوماسيين الامريكيين في طهران. وركب هذه الموجة رونالد ريجان ليصل الى السلطة لكي يحارب « امبراطورية الشر».

الموجة الخامسة التي اثارها بول كيندي ومن تبع نهجه لم يكن لها علاقة بموضوع النفط، لانها جاءت وسط الانهيار في اسعاره وتوافر فائض هائل منه في السوق العالمية. واستند انصار هذه الموجة الى ثلاث حجج رئيسية:

الاولى: ان الولايات المتحدة تدهورت اقتصاديا بالمقارنة بالدول الصناعية الاخرى خاصة اليابان واوروبا والدول الصناعية الجديدة. هذا التدهور يتعلق بالاداء الاقتصادي العام، والقدرات العلمية والتكنولوجية والتعليمية.

الثانية: ان القوة الاقتصادية هي العامل المركزي في قوة الدولة، ومن ثم فان تدهورها يؤثر بالتدريج على الابعاد الاخرى للقوة القومية.

الثالثة: ان التدهور الاقتصادي النسبي للولايات المتحدة يعود لانفاقها العسكري الذي نجم عن توسع التزاماتها الامنية في العالم الى درجة لم يعد ممكنا تحملها اقتصاديا.

ولم يعدم انصار الموجة الخامسة ان يسوقوا براهين عديدة على سلامة وجهة نظرهم. فبعد ان كانت الولايات المتحدة تساهم باكثر من نصف الناتج الاجمالي العالمي بعد الحرب العالمية الثانية فان نصيبها الآن لايتعدى كثيرا الخمس. وبعد ان كانت اكبر امة دائنة فانها اصبحت اكبر امة مدينة. وبعد ان كانت تحقق فائضا في الميزان التجاري. فانها اصبحت تحقق عجزا مزمنا، وبعد ان كانت الدولة القائدة في كافة مجالات التقدم التكنولوجي فانها اصبحت تفقد القيادة في مجال بعد الآخر. وبعد ان كانت دولة يعتمد اقتصادها على المنتج « الصلب» (حديد وصلب والمونيوم، وقاطرات، ومحصولات... الخ)، فان اقتصادها اصبح يعتمد على المنتج « الناعم» (الخدمات، المعلومات، اسواق المال.... الخ).

هذه الموجة نقلها الاعلام العربي الى حد كبير خاصة ماتعلق بكتاب بول كيندي. ولكن الذي لم ينقله الاعلام العربي فقد كان الموجة المضادة التي تزعمها مفكرون وكتاب ومؤرخون وعلماء وساسة من كل حدب وصوب. من امثال جوزيف ناي الذي كتب كتابا مضادا لكتاب كيندي تحت عنوان: « القيادة المحتومة» التغير في طبيعة القوة الامريكية، وصامويل هانتنجتون الذي نشر دراسة كبرى في مجلة الشئون الخارجية تحت عنوان: « تدهور ام بعث جديد»؟ وجويل كوتن الذي نشر دراسة بعنوان الامة العالمية الجديدة (يقصد امريكا).

وحشد هؤلاء وغيرهم حججا عديدة تدحض حجج كيندي وانصاره على الوجه التالي:

□ انه من حيث القوة الشاملة السياسية والاقتصادية والعسكرية فان الولايات المتحدة تتفوق تفوقا ساحقا على منافسيها، فاوروبا لاتزال وسوف تظل في المستقبل المنظور — قوة تفتقد المركز الواحد للقرار السياسي. كما ان الترابط السياسي بين قومياتها المتعددة سوف يظل اقل بكثير مما هو متوافر في الولايات المتحدة. وبالمقارنة باليابان فان حجم وموارد امريكا تفوقها بمراحل عديدة. فداخل حدودها توجد ارض زراعية تبلغ ثلاثين ضعف مالدى اليابان. ١٣٠٠ مرة من احتياطيات النفط. و ٣٠٠ مرة من احتياطيات الفحم... الخ. ويكفي ان الناتج القومي الاجمالي الامريكي مع مطلع التسعينات (٤ ره تريليون دولار) يبلغ ضعف القوة الاقتصادية للدولة التالية لها: اليابان.

□ اما بالنسبة للقوة النسبية فان هناك مغالطة كبرى في اتخاذ موقع امريكا بعد الحرب العالمية الثانية اساسا للمقارنة، حيث كانت اوروبا واليابان مدمرة نتيجة لحرب. ولكن الثابت انه بعد انتعاش كليهما فان نصيب امريكا من الناتج الاجمالي العالمي ظل يتراوح مابين ٢٠ و ٣٠ في المائة دونما نقصان، مهما كانت دعاوي زيادة لقوة الاقتصادية للقوتين الاخريين.

□ ان الولايات المتحدة كانت العنصر الاساسي في التقدم الاقتصادي لاوروبا واليابان من خلال مشروع مارشال والمساعدات الاقتصادية الاخيرة. وان ذلك كان سياسة متعمدة لتوسيع السوق امام المنتجات الامريكية. والتعجيل بالاعتماد المتبادل على المستوى العالمي، ولذا فان زيادة القوة الاقتصادية لكليهما هي في الحقيقة اضافة لقوة الولايات المتحدة وليس خصما منها.

□ انه رغم التقدم التكنولوجي لكل من اوروبا واليابان، وقوة القاعدة العلمية فيهما، فان ميزان المدفوعات التكنولوجي بين الولايات المتحدة وبينهما هو لصالح الولايات المتحدة بشكل حاسم. فكلاهما يشتري من امريكا حقوقا للاختراع وتراخيص للانتاج وتصميمات علمية باكثر مما تقوم امريكا بالشراء منهما.

□ ان عجز الموازنة والعجز في الميزان التجاري والعجز في ميزان المدفوعات يجب ان ينظر له في اطار الحجم الضخم للاقتصاد الامريكي ككل. والواقع ان نسبة العجز اخذت في التقلص طوال الثمانينات بحيث لم تعد مؤثرة في النمو الاقتصادي وقد بلغت نسبة عجز الموازنة الى الناتج القومي الاجمالي ١ر٣٪ عام ١٩٨٨ مقارنة بنسبة ٣ر٦٪عام ١٩٨٣.

□ انه ليس صحيحا ان اوروبا واليابان حققتا خلال الثمانينات نموا اقتصاديا اكبر من النمو في الولايات المتحدة فمعدلات النمو بين القوى الثلاث متقاربة. وفي سنوات كثيرة فان امريكا تفوقت ومن ثم فانه لايوجد مايشير الى ان هذه القوى سوف تلحق بالولايات المتحدة وتسبقها.

□ ان موضوع ان الولايات المتحدة اكبر دولة مدينة في العالم فيه مغالطة كبيرة فالولايات المتحدة ليست مدينة لاحد كما هو الحال بالنسبة لدول العالم الاخرى. فالمديونية الامريكية هي حاصل الفرق بين قيمة الاصول التي تملكها امريكا (شركات وافراد) في العالم الخارجي والتي بلغت ٧٦٤ر تريليون دولار عام ١٩٩٠، مقابل مايملكه الاجانب في الولايات المتحدة والذي بلغ ١٧٦ر٢ تريليون دولار. الفارق ٤١٢ مليار دولار — هو مايسمى بالمديونية الامريكية للعالم (الاستاذ هيكل وكثير من الكتاب العرب يستخدمون موضوع المديونية الامريكية بنفس الطريقة التي يتم الاشارة بها الى العالم الثالث).

هذه المديونية تعكس في الحقيقة الثقة التي يضعها العالم في الاقتصاد الامريكي، وعلى اية حال فانها لاتزيد عن ٥ر٧٪ من الناتج القومي الاجمالي. والاهم من ذلك ان قيمة الاصول في امريكا وخارجها محسوبة على اساس قيمتها الدفترية عند شرائها، وليس قيمتها السوقية الحالية، ولما كان كثير من الاصول الامريكية في الخارج تم شراؤها في الخمسينات بينما اصول الاجانب في امريكا تم شراؤها في الثمانينات فان القيمة المعتمدة للاصول الامريكية هي في الحقيقة اقل بكثير من حقيقتها.

□ انه ليس صحيحا انه حدثت زيادة في الانفاق العسكري تؤدي الى تدهور القدرات الاقتصادية كما يزعم بول كيندي. فالواقع ان هذا الانفاق بلغ ١٠٪ من الناتج القومي الاجمالي خلال عهد ايزنهاور، اما في عهد ريجان — حيث حدث توسع كبير — فان نسبة هذا الانفاق لم

تزد عن ٦٪ اي انه انخفض من الناحية النسبية ولم يزد. وفي كل الاحوال فان مثل هذه النسب اقل بكثير مما اشار اليه كيندي في دراسته التاريخية حول الامبراطوريات المختلفة. حيث كانت النفقات العسكرية تزيد احيانا عن ثلاثة ارباع النفقات الحكومية بينما هي لم تزد عن ٢٩٪ من الموازنة في الحالة الامريكية.

□ وفوق ذلك كله، فان الولايات المتحدة تتميز بمميزات خاصة لاتتوافر لمنافسيها منها الروح الفردية. وانفتاح النظام السياسي. والهجرة المستمرة التي توفر لامريكا افضل العقول في العالم، وضعف نقابات العمال، والصغر النسبي لسن السكان مقارنة باليابان خاصة.

□ ان التحول في الانتاج الامريكي من المنتج « الصلب» الى المنتج « الناعم» هو علامة قوة وليس علامة ضعف، لانه يعني في جوهره تحول امريكا الى مجتمع ما بعد الصناعة، وهي مرحلة متقدمة من التطور البشري.

كان ذلك هو النقاش الذي كان سائدا في امريكا في نهاية عقد الثمانينات. والذي اشتركت فيه مئات من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية. بالاضافة الى مئات اخرى من الافراد. وبالطبع فانها ليست مهمتنا هنا ان نقرر اي الطرفين على حق في هذا الحوار. فذلك يستحق حديثا مفصلا. ولكن ما يهمنا هنا ان نلاحظ ان امريكا كانت منشغلة بمستقبلها في القرن القادم. وان هذا الاهتمام اشتمل على عشرات من العناصر المختلفة المؤثرة في قوة الدولة. لم يشغل النفط فيها سوى مكان هامشي، على عكس ماحاول الاستاذ هيكل ان يجعلنا نعتقد ونتصور بطريقة « لا لبس فيها»، ومن الطبيعي في هذه الحالة ان نفهم ان العبارة التي استخدمها الرئيس الامريكي في خطاب حالة الاتحاد كانت في الحقيقة محاولة منه لتحديد موقفه من النقاش الدائر في بلاده حول مكانة امريكا في القرن الواحد والعشرين. وعما اذا كانت امريكا سوف تنتهي كقوة عظمى او انها في الحقيقة ستحافظ على مكانتها، ويصير القرن المقبل امريكيا خالصا. وقد انحاز بوش بحسم لوجهة النظر الثانية.

وقد يكون جورج بوش مبالغا كثيرا — او قليلا — فلعل موقع الرئيس دوما ان يبث التفاؤل في شعبه ويجعله فخورا بانجازاته. وربما لانكون نحن العرب اصلح شعوب الارض قدرة على تقييم صدق عبارة الرئيس الامريكي.

الحلقة الرابعة

الثلاثاء المقبل



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: العالم اليوم

التاريخ: ٦ يونيو ١٩٩٢

هيكل وحرب الخليج (٣)

د. عبد المنعم سعيد *

مازلنا هذه المرة أيضا نواصل التعليق على «لغة الكلام» فى كتاب الاستاذ هيكل عن حرب الخليج. ولكننا لن نفعل ما فعلناه فى السابق فنتابع المفردات، وضجيج الكلمات والعبارات والصور النفسية والحقائق الناقصة التى غلف بها الكاتب الكبير تحليله وأطروحاته. وإنما الهدف هو ان نفحص نقطة واحدة تمثل واحداً من أهم الاعصاب الحساسة للبناء «الهيكلى» فى ثلاثية التقرير والتفسير والتدبير. فالتقرير هو سلسلة من المعلومات التى يقدمها الكاتب لقرائه من تتابع منطقى تفضى الواحدة منها إلى الأخرى. والتفسير هو التحليل الذى يقدمه المؤلف للمعلومات استناداً إلى مقدمات وإدعاءات «منطقية» توصل إلى نتائج محددة. والتدبير فى النهاية هو الدروس والعبر التى يستخلصها الكاتب وماتقود إليه من مؤشرات مستقبلية او مايوصى به من استراتيجيات وسياسات.

واحد الاحجار الاساسية فى بناء الاستاذ هيكل سواء لبناء هرم المعلومات او لتفسير وتحليل «حرب الخليج» هو مستقبل القوة الامريكية فى القرن الواحد والعشرين والتى أفرد لها فصلا خاصا فى النصين العربى والانجليزى. ويبدأ هذا الفصل باقتطاف عبارة وردت فى خطاب الرئيس الامريكى جورج بوش المعروف باسم «حالة الاتحاد» والذى يلقى سنويا امام اجتماع مشترك لمجلسى الكونجرس. هذه العبارة تقول نصاً: «إن الولايات المتحدة تقف على أبواب القرن الواحد والعشرين،ولابد ان يكون هذا القرن الجديد. امريكياً بمقدار ماكان القرن الذى سبقه– وهو القرن العشرون– قرناً امريكياً. ويمضى هيكل بعد ذلك ليعلق: «ولم يكن هناك مجال للشك لدى كل من سمع هذه العبارة على لسان «جورج بوش» فى حقيقة ما تعنيه بالنسبة لاوضاع القوة فى العالم.

لقد كان القرن العشرون امريكيا نتيجة لعصر البترول– فإذا كان مطلوبا ان يكون القرن الواحد والعشرون أمريكيا، فمعنى هذا– بدون لبس– ان القرن الواحد والعشرين يستحيل ان يكون قرنا امريكيا إلا إذا تحققت للولايات المتحدة الامريكية سيطرة كاملة على البترول».

لاحظ اللغة التى يستخدمها المؤلف هنا، فهى قطعية جامعة مانعة. «فلم يكن هناك مجال للشك لدى كل من سمع العبارة»، و«بدون لبس»، كلتاهما تعنى ان هناك إجماعا حول وجهة النظر هذا التى تربط ما بين استمرار قيادة امريكا للعالم ومابين سيطرتها على البترول. وهى اطروحة يبنى عليها هيكل بعد ذلك كثيرا من المعلومات والدوافع التى ادت إلى دخول الولايات المتحدة إلى حرب الخليج. وربما كان الواجب هنا ان نشير إلى رابطة النفط والقرن الامريكى القادم ليست موضوع بحثنا الان، ولكن القضية هى «لغة» هيكل الحاسمة ان بوش كان يقصد هذه الرابطة فى حديثه، وان هناك اجماعا بين كل من استمع إلى الخطاب انه كان يعنى ذلك. ففى اعتقادنا ان هيكل مخطىء فى الحالتين.

وكان هيكل نفسه هو أول من يدفعنا إلى هذا التشكك حين ننظر إلى الطبعة الانجليزية من الكتاب. فالخلاف بين الطبعتين ليس خلافا فى التفاصيل ومدى اتساعها كما ذكر فى حديث للاستاذ يوسف القعيد فى مجلة المصور المصرية، وإنما الخلاف فى المنطق ودرجة الحسم والقطع التى يطرحها هيكل فى الطبعتين. ففى الطبعة الانجليزية فإن هيكل اقل يقينا بكثير فى أطروحته عن حديثه بالعربية حيث يقول تعليقاً على عبارة الرئيس الامريكى:

«قليل من الغربيين يمكن ان يختلف مع النصف الاول من التحليل (إن القرن العشرين كان قرناً امريكيا)، ولكن بالنسبة للعرب فإن شيئاً كان مفقوداً. فلم تكن (العبارة) كاملة لوصف القرن كذلك بدون ذكر العنصر الذى جعله كذلك (النفط)».

لاحظ الاختلاف البين بين «لغة» هيكل هنا وهناك. فلم تكن المسألة لاجدال فيها لكل من سمع العبارة كما كان الحديث بالعربية، وإنما اصبح هناك فرق بالانجليزية بين الغربيين والعرب الذين هم فى هذه الحالة الاستاذ هيكل نفسه. ففى حدود العلم لم يحدث هذا الربط فى اى تحليل او دراسة او مقالة نشرت فى العالم العربى. والاهم من ذلك ان «اللغة» تبدو فى النص الانجليزى اكثر تواضعاً بكثير عما هى عليه فى النص العربى، فالنفط فى النص الاخير كان العامل الذى كان يستحيل بدونه ان يصير القرن العشرون قرناً امريكياً، اما فى النص الانجليزى فإنه أحد العناصر التى ادت إلى ذلك. الفرق يبدو خلافاً فى الدرجة، ولكن عند فحص النتائج– كما سيلى فيما بعد– يصبح خلافاً نوعياً يقوض ويفسد التقرير والتفسير والتدبير كما يقدمه لنا الكاتب.

حقيقة القوة الأمريكية

وربما يعيننا كثيرا فى فهم عبارة الرئيس الامريكى وتبين دوافعها، وليس الدوافع التى يفرضها هيكل عليها، إذا علمنا طبيعة النقاش والحوار الدائر فى الولايات المتحدة مع مطلع التسعينات. فكما يحدث فى كل الحضارات والثقافات الحية فإنه لاتكف أبداً عن فحص وإعادة فحص تاريخها وحاضرها ومستقبلها. وفى عام ١٩٨٧ صدر كتاب مهم لأستاذ التاريخ بجامعة «بيل» الشهيرة بول كنيدى تحت عنوان «صعود وسقوط القوى العظمى: التغير الأقتصادى والصراع العسكرى من ١٥٠٠ إلى ٢٠٠٠»، عن دار «راندم» Random House المعروفة للنشر وما لبث الكتاب ان ذاع صيته، واصبح يشغل المكانة الاولى فى قائمة الكتب الاكثر مبيعاً فى الولايات المتحدة.

وكان بول كنيدى قبل ذلك قد قام بدراسة عن المعارك البحرية البريطانية (صدرت فى كتاب تحت عنوان: صعود وسقوط السيادة البحرية البريطانية) ووجد ان هناك علاقة بين القدرات الاقتصادية للدولة البريطانية ومدى سيادتها على البحر، وان الاولى كانت دوماً هى القيد الرئيسى على الثانية. وانطلق كنيدى ليعيد فحص هذه العلاقة فى تاريخ الامبراطوريات منذ عصر ما قبل الصناعة (امبراطورية المنج فى الصين، الامبراطورية الإسلامية) حتى نهاية القرن العشرين. وتوصل المؤلف إلى قانون شبه حديدى مؤداه ان الامبرطوريات تنشأ بسبب القدرة على تحقيق تراكم هائل فى قدراتها الاقتصادية والتكنولوجية. هذه القدرات تدفعها نحو التوسع العسكرى لتحقيق مزيد من المكاسب الاقتصادية. ولكن عند نقطة معينة من «التوسع الامبراطورى» فإن تكلفة النفقات العسكرية تزيد عما يتم كسبه وتبدأ القدرات الاقتصادية فى التآكل حتى تنهار الامبراطورية، فى الوقت الذى تكون فيه قوى أخرى قد نجحت فى تحقيق تراكم اقتصادى لتبدأ فى التوسع، وهكذا تصعد الامبراطورية وتسقط أيضاً الواحدة وراء الأخرى. وحسب رأى كنيدى فإن هذا القانون ينطبق على الولايات المتحدة التى نجحت فى تحقيق تراكم اقتصادى جبار فى القرن التاسع عشر والنصف الاول من القرن العشرين، فى الوقت الذى بدأت فيه الامبراطورية البريطانية فى التآكل نتيجة زيادة تكلفة التوسع الامبريالى، وما لبثت ان بدأت فى توسيع التزاماتها العسكرية. ومع زيادة تكلفة هذه الاخيرة فإن الطاقة الاقتصادية الامريكية أخذت فى التآكل خاصة منذ حرب فيتنام فى الوقت الذى بدأت فيه أوروبا الغربية واليابان فى تحقيق تراكم اقتصادى ملحوظ. ووفقا لكنيدى فإنه إذا ما استمرت الامور على ماهى عليه فإن الولايات المتحدة سوف تسقط من مكانة الدولة العظمى فى القرن الواحد والعشرين.

ولم يكن بول كنيدى أول من لاحظ دورات الصعود والسقوط هذه فى حياة الامم. فقد كان ارسطو أول من شبه المجتمعات بدورة حياة الإنسان: طفولة وشباب ورجولة وشيخوخة وموت. واعاد ابن خلدون إنتاج الفكرة فى المحيط العربى- الإسلامى ليشرح ظهور وصعود وسقوط «العصبيات». ونذكر جميعاً ماكتبه شبنجلر عن صعود وسقوط الامبراطورية الرومانية. ولم يكن كنيدى أول من نبه إلى امكانيات انهيار وسقوط الولايات المتحدة. فلعل التاريخ الأمريكى منذ بدايته- كما أثار المؤرخ ارثر تشليزنجر فى كتابه دورات التاريخ الأمريكى- هو نوع من المراوحة مابين اقصى درجات التفاؤل بقدرة أمريكا على سيادة العالم، وما بين أعلى مستويات التشاؤم والتى تشير إلى الانهيار الأمريكى المحتوم. الأمر المهم هنا ان كتاب كنيدى تبعته موجة هائلة من الكتابات والدراسات التى تتحدث عن تصدع القوة الأمريكية وعدم قدرتها على المنافسة مع العمالقة الجدد فى أوروبا واليابان والباسفيك.

وكانت هذه الموجة هى الخامسة مابين موجات جاءت بعد الحرب العالمية الثانية: الأولى منها كانت عامى ١٩٥٧ و١٩٥٨ عندما أطلق الاتحاد السوفييتى صواريخه عابرة القارات وأطلق أول رائد وأول قمر صناعى إلى الفضاء الخارجى. ساعتها تحدث الناس فى أمريكا عن «فجوة الصواريخ» والفجوة العلمية بينهم وبين منافسهم الرئيسى. وحملت الموجة جون كنيدى إلى مقعد الرئاسة لكى يضع برنامجا ينتهى بالهبوط على القمر. الموجة الثانية جاءت مع نهاية الستينات ومع بوادر الهزيمة الأمريكية فى فيتنام، وانتهاء عهد مبادلة الدولار بالذهب، والمصاعب والصراعات العرقية والاجتماعية التى ولدتها الحقوق المدنية. وساعتها فإن الرئيس نيكسون ومساعده للأمن القومى كيسنجر تبنيا رؤية خماسية للعالم قوامها الولايات المتحدة، الاتحاد السوفييتى، أوروبا الغربية، اليابان، الصين. ومن ثم بزغت سياسة الوفاق. الموجة الثالثة برزت بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ ودور النفط فيها، وهو الامر الذى رافقته فضيحة ووترجيت وانتصار فيتنام الشمالية. وأدت هذه الموجة إلى صعود كارتر ومحاولته التأكيد على المحتوى الاخلاقى للسياسة الأمريكية. الموجة الرابعة جاءت فى نهاية العقد مع ارتفاع أسعار النفط مرة أخرى مع الحرب العراقية ـ الإيرانية والغزو السوفييتى لافغانستان واحتجاز الدبلوماسيين الأمريكيين فى طهران، وركب هذه الموجة رونالد ريجان ليصل إلى السلطة لكى يحارب «امبراطورية الشر».

كيف نقيس القوة؟

الموجة الخامسة ألتى اثارها بول كنيدى ومن تبع نهجه لم يكن لها علاقة بموضوع النفط، لأنها جاءت وسط الإنهيار فى أسعاره وتوافر فائض هائل منه فى السوق العالمية. واستند انصار هذه الموجة إلى ثلاث حجج رئيسية:

الأولى، ان الولايات المتحدة تدهورت اقتصاديا بالمقارنة بالدول الصناعية الأخرى خاصة اليابان وأوروبا والدول الصناعية الجديدة. هذا التدهور يتعلق بالأداء الاقتصادى العام، والقدرات العلمية والتكنولوجية والتعليمية.



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

الثانية، ان القوة الاقتصادية هي العامل المركزي في قوة الدولة، ومن ثم فإن تدهورها يؤثر بالتدريج على الأبعاد الأخرى للقوة القومية.

الثالثة، ان التدهور الاقتصادي النسبي للولايات المتحدة يعود بسبب انفاقها العسكري الذي نجم عن توسع التزاماتها الأمنية في العالم إلى درجة لم يعد ممكناً تحملها اقتصاديا.

ولم يعد أنصار الموجة الخامسة ان يسوقوا براهين عديدة على سلامة وجهة نظرهم. فبعد ان كانت الولايات المتحدة تساهم بأكثر من نصف الناتج الاجمالي العالمي بعد الحرب العالمية الثانية، فإن نصيبها الان لايتعدى كثيرا الخُمس. وبعد ان كانت أكبر أمة دائنة فإنها اصبحت أكبر أمة مدينة. وبعد ان كانت تحقق فائضا في الميزان التجاري، فانها اصبحت تحقق عجزاً مزمناً. وبعد ان كانت الدولة القائدة في كافة مجالات التقدم التكنولوجي فإنها أصبحت تفقد القيادة في مجال بعد الاخر. وبعد ان كانت دولة يعتمد اقتصادها على المنتج «الصلب» (حديد وصلب والومنيوم، قاطرات، محصولات.. إلخ)، فإن اقتصادها أصبح يعتمد على المنتج «الناعم» (الخدمات، المعلومات، أسواق المال... إلخ).

هذه الموجة نقلها الاعلام العربي إلى حد كبير خاصة ماتعلق بكتاب بول كنيدي ولكن الذي لم ينقله الاعلام العربي فقد كان الموجة المضادة التي تزعمها مفكرون وكتاب، مؤرخون وعلماء وساسة من كل حدب وصوب من أمثال جوزيف ناي الذي كتب كتاباً مضاداً لكتاب كنيدي تحت عنوان: القيادة المحتومة: التغير في طبيعة القوة الأمريكية وصاموئيل هانتنجتون الذي نشر دراسة كبرى في مجلة الشئون الخارجية تحت عنوان «تدهور أم بعث جديد؟» وجويل كوتن الذي نشر دراسة بعنوان الأمة العالمية الجديدة (يقصد أمريكا). وحشد هؤلاء وغيرهم حججاً عديدة تدحض حجج كنيدي وانصاره على الوجه التالي:

إنه من حيث عناصر القوة الشاملة السياسية والاقتصادية والعسكرية فإن الولايات المتحدة تتفوق تفوقاً ساحقاً على منافسيها. فاوروبا لاتزال - وسوف تظل في المستقبل المنظور - قوة تفتقد المركز الواحد للقرار السياسي. كما ان الترابط السياسي بين قومياتها المتعددة سوف يظل أقل بكثير مما هو متوافر في الولايات المتحدة. وبالمقارنة باليابان فإن حجم وموارد امريكا تفوقها بمراحل عديدة. فداخل حدودها توجد ارض زراعية تبلغ ثلاثين ضعف مالدى اليابان، ١٣٠٠ مرة من احتياطيات النفط و٣٠٠ مرة من احتياطيات الفحم.. الخ. ويكفي ان الناتج القومي الاجمالي الامريكي مع مطلع التسعينات (٥,٤ تريليون دولار) يبلغ ضعف القوة الاقتصادية للدولة التالية لها: اليابان.

أما بالنسبة للقوة النسبية فإن هناك مغالطة كبرى في اتخاذ موقع امريكا بعد الحرب العالمية الثانية اساسا للمقارنة حيث كانت أوروبا واليابان مدمرة نتيجة الحرب. ولكن الثابت انه بعد انتعاش كليهما فان نصيب امريكا من الناتج الاجمالي العالمي ظل يتراوح مابين ٢٠ و٢٥ في المائة دونما نقصان، مهما كانت دعاوى زيادة القوة الاقتصادية للقوتين الاخريين. ان الولايات المتحدة كانت العنصر الأساسي في التقدم الاقتصادي لأوروبا واليابان من خلال مشروع مارشال والمساعدات الاقتصادية الاخيرة، وان ذلك كان سياسة متعمدة لتوسيع السوق أمام المنتجات الأمريكية والتعجيل بالاعتماد المتبادل على المستوى العالمي. ولذا فإن زيادة القوة الاقتصادية كليهما هو في الحقيقة اضافة لقوة الولايات المتحدة وليس خصماً منها.

انه رغم التقدم التكنولوجي لكل من أوروبا واليابان وقوة القاعدة العلمية فيهما، فإن ميزان المدفوعات التكنولوجي بين الولايات المتحدة وبينهما هو لصالح الولايات المتحدة بشكل حاسم. فكلاهما يشترى من امريكا حقوقاً للاختراع وتراخيص للإنتاج وتصميمات علمية بأكثر مما تقوم أمريكا بالشراء منهما.

ان عجز الموازنة والعجز في الميزان التجاري والعجز في ميزان المدفوعات يجب ان ينظر له في إطار الحجم الضخم للاقتصاد الأمريكي ككل.

والواقع ان نسبة العجز أخذت في التقلص طوال الثمانينات بحيث لم تعد مؤثرة في النمو الاقتصادي. وقد بلغت نسب عجز الموازنة إلى الناتج القومي الاجمالي ٣,١٪ عام ١٩٨٨ مقارنة بنسبة ٦,٣٪ عام ١٩٨٣.

انه ليس صحيحا ان اوروبا او اليابان حققتا خلال الثمانينات نموا اقتصاديا اكبر من النمو في الولايات المتحدة. فمعدلات النمو بين القوى الثلاث متقاربة، وفي سنوات كثيرة فان امريكا تفوقت، ومن ثم فإنه لايوجد ما يشير إلى ان هذه القوى سوف تلحق بالولايات المتحدة وتسبقها.

ان موضوع ان الولايات المتحدة أكبر دولة مدينة في العالم فيه مغالطة كبيرة. فالولايات المتحدة ليست مدينة لاحد كما هو الحال بالنسبة لدول العالم الاخرى. فالمديونية الامريكية هي حاصل الفرق بين قيمة الاصول التي تملكها أمريكا (شركات وأفرادا) في العالم الخارجي والتي بلغت ١,٧٦٤ تريليون دولار عام ١٩٩٠، مقابل ما يملكه الاجانب في الولايات المتحدة والذي بلغ ٢,١٧٦ تريليون دولار. الفارق ٤١٢ مليار دولار - هو ما يسمى

بالمديونية الامريكية للعالم (الاستاذ هيكل وكثير من الكتاب العرب يستخدمون موضوع المديونية الامريكية بنفس الطريقة التى يتم الاشارة بها إلى العالم الثالث!). هذه المديونية تعكس فى الحقيقة الثقة التى يضعها العالم فى الاقتصاد الامريكى، وعلى اية حال فانها لاتزيد على ٧,٥٪ من الناتج القومى الاجمالى. والأهم من ذلك ان قيمة الأصول فى أمريكا وخارجها محسوبة على أساس قيمتها الدفترية عند شرائها، وليس قيمتها السوقية الحالية، ولما كان كثير من الأصول الامريكية فى الخارج تم شراؤها فى الخمسينات والستينات، بينما أصول الاجانب فى أمريكا تم شراؤها فى الثمانينات، فإن القيمة المعتمدة للأصول الامريكية هى فى الحقيقة أقل بكثير من حقيقتها. انه ليس صحيحا انه حدثت زيادة فى الانفاق العسكرى تؤدى إلى تدهور القدرات الاقتصادية كما يزعم بول كنيدى. فالواقع ان هذا الانفاق بلغ ١٠٪ من الناتج القومى الاجمالى خلال عهد ايزنهاور، اما فى عهد ريجان - حيث حدث توسع كبير - فإن نسبة هذا الانفاق لم تزد على ٦٪ اى انه انخفض من الناحية النسبية ولم يزد. وفى كل الأحوال فإن مثل هذه النسب أقل بكثير مما أشار إليه كنيدى فى دراسته التاريخية حول الامبراطوريات المختلفة حيث كانت النفقات العسكرية تزيد أحيانا على ثلاثة ارباع النفقات الحكومية، بينما هى لم تزد على ٢٩٪ من الموازنة فى الحالة الأمريكية.

وفوق ذلك كله، فإن الولايات المتحدة تتميز بمميزات خاصة لا تترافر لمنافسيها منها الروح الفردية، وانفتاح النظام السياسى والهجرة المستمرة التى توفر لامريكا أفضل العقول فى العالم، وضعف نقابات العمال، واالمنصر النسبى لسن السكان مقارنة باليابان خاصة.

إن التحول فى الانتاج الأمريكى من المنتج «الصلب» إلى المنتج «الناعم» هو علامة قوة وليس علامة ضعف، لأنه يعنى فى جوهره تحول أمريكيا إلى مجتمع ما بعد الصناعة وهى مرحلة متقدمة من التطور البشرى.

كان ذلك هو النقاش الذى كان سائدا فى امريكا فى نهاية عقد الثمانينيات والذى اشتركت فيه مئات من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية بالاضافة إلى مئات اخرى من الأفراد. وبالطبع فإن مهمتنا هنا ليس ان نقرر أى الطرفين على حق فى هذا الحوار، فذلك يستحق حديثا مفصلاً. ولكن ما يهمنا هنا ان نلاحظ ان امريكا كانت منشغلة حقا بمستقبلها فى القرن القادم، وان هذا الاهتمام اشتمل على عشرات من العناصر المختلفة المؤثرة فى قوة الدولة لم يشغل النفط فيها سوى مكان هامشى على عكس ما حاول الاستاذ هيكل ان يجعلنا أن نعتقد ونتصور بطريقة «لا لبس فيها». ومن الطبيعى فى هذه الحالة ان نفهم ان العبارة التى استخدمها الرئيس الامريكى فى خطاب حالة الاتحاد كانت فى الحقيقة محاولة منه لتحديد موقفه من النقاش الدائر فى بلاده حول مكانة أمريكا فى القرن الواحد والعشرين وعما إذا كانت أمريكا سوف تنتهى كقوة عظمى أو انها فى الحقيقة ستحافظ على مكانتها ويصير القرن المقبل امريكيا خالصا. وقد انحاز بوش بحسم لوجهة النظر الثانية.

وقد يكون جورج بوش مبالغا كثيرا او قليلا - فلعل موقع الرئيس دوما ان يبث التفاؤل فى شعبه ويجعله فخورا بانجازاته. وربما نكون نحن العرب ليس أصلح شعوب الأرض قدرة على تقييم صدق عبارة الرئيس الامريكى، ونحن الذين ادعى شاعرنا ان الرضيع منا عندما يبلغ سن الفطام «تخر له الجبابر ساغرينا!!!».

---

* باحث سياسى معروف تنشر مقالاته بترتيب خاص مع جريدة الراية القطرية.



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: العالم اليوم

التاريخ: ٩ يونيو ١٩٩٢

هيكل وحرب الخليج ..

نحن والغرب : قراءة فى النظام العالمى

قصدنا فى المقالتين السابقتين أن نركز على «لغة الكلام» عند هيكل، فى محاولة منا لكي نستبعد ضجيج المفردات والعبارات التى تسمح بها اللغة العربية من جانب، وقدرات الكاتب من جانب اخر. كما حاولنا أن نبين الطريقة التى يجمع ويطرح بها المؤلف فى الشهادات التى يستدعيها والأحداث التى يرويها. ولم يكن القصد بالمرة أن نستكشف نية الكاتب، ومايخفيه فى صدره من دوافع، فتلك فى اعتقادنا ليست وظيفة المحلل والمفسر حينما يتعرض لكتاب كاتب متميز فى حادث غير عادى. وربما غير مسبوق. وربما كان أهم مانسعى إليه أن ندعو القارىء العربى لمنهج فى القراءة يقوم على تحليل الخطاب، واستقراء رؤية الكاتب من داخلها وليس من خارجها، هى مسالة تصدق على هيكل مثلما تصدق على غيره، بمن فيهم كاتب هذه السطور.

فوسط سيل الإعلام المنهمر الذى ربما لم تتعرض له البشرية بهذه الكثافة والسرعة من قبل، وعشرات بل ومئات التقارير والشهادات والتصريحات التى يقرؤها ويسمعها ويشاهدها لمواطن كل يوم، فإن عليه، بل ومن واجبه، أن يكون قادراً ليس فقط على تحليل الخطاب، وانما أيضاً النفاذ إلى الرؤى الأساسية التى ينطلق منها كل مايصل إليه، ويبحثها ويمحصها، ويقارن فيما بينها، ويتبين فيها الغث والثمين، وباختصار لايسمح لأحد أيا كان أن يتلاعب بمشاعره وعقله، حتى تحت رداء «الاستقلال» أو «الموضوعية».

ولعل رؤية الأستاذ هيكل للنظام العالمى تمثل واحدة من المنطلقات الأساسية التى منها جاءت شهادته عن حرب الخليج. ولأول وهلة فإن الكاتب الكبير يبدو ـ على غير العادة ـ مرتبكاً فى قراءة مايحدث ويجرى فى العالم، فهو لايستطيع أن ينكر أن هناك شيئاً جديداً يجرى فى العالم يختلف عما عرفناه وتعودناه خلال العقود الاربعة التى تلت الحرب العالمية الثانية، ولكنه ـ فى نفس الوقت ـ لايستطيع أن يسلم أن هذا الشىء الجديد لابد وأن يؤدى إلى علاقات جديدة، وقواعد أخرى للتعامل بين الدول والأمم والشعوب.

فهيكل لايستطيع أن يتجاهل أن فى العالم ثورة تكنولوجية جديدة، عرفت بالثالثة، تختلف جوهريا عن الثورة التكنولوجية الصناعية الأولى والثانية وهو يعلم أن تغيراً بهذا الحجم كان دوماً سبيلاً لتغير بناء وعلاقات القوة فى العالم، كما أنه لايستطيع أن يغض الطرف عن أن قوة عظمى وجبارة «الاتحاد السوفييتى» كانت بسبيلها إلى الخروج من ساحة توازن القوى العالمى ساعة وقوع أزمة ـ حرب الخليج. ولم يكن ذلك بأى معنى حدثاً عاديا يحدث كل يوم فى التاريخ الذى يقرؤه هيكل بشغف. وهو لايستطيع أن يدير وجهه بعيدا عن أن هناك قائمة جديدة من الموضوعات التى اصبحت تلح على الإنسانية مثلما لم يحدث من قبل.

كل ذلك لايستطيع كاتبنا الكبير أن ينحيه جانباً ولكنه ـ في نفس الوقت لايستطيع أن يقبل بوجود «نظام عالمى جديد»، يقول الأستاذ هيكل:

«ولقد شاع فى بعض الوقت خلال الأزمة والحرب أن الانفجار كله نتج من أن العراق اصطدم بنظام دولى جديد له قوانينه المختلفة وقواعده.

ولقد شاعت مقولة النظام الدولي الجديد، وكان من المفارقات الغريبة أن هذا النظام لم يسفر بوجهه إلا فى الشرق الاوسط وحده دون بقية أرجاء الدنيا، وذلك شىء يصعب اعتماده ببساطة.

ولعل مقولة ظهور نظام دولى جديد كانت تستحق إعادة النظر والتدقيق...».

وبغض النظر عما يدعيه هيكل من وجود مفارقة حول أن النظام لم يسفر بوجهه إلا فى الشرق الأوسط وحده دون بقية أرجاء الدنيا، وهى غير صحيحة حيث إن علامات واثار النظام بادية وظاهرة فى أمريكا الوسطى وأفريقيا الجنوبية والشرق الأوسط والشرق الأقصى وأوروبا الشرقية. وإن اختلفت الوسائل والسبل، فإن الكاتب الكبير لم يكن قادراً على نفى الاشتباك بين مايشاهده ويكرره فى أكثر من مكان فى الكتاب، وبين مايحاول بناءه من تتابع منطقى للأحداث وفق وجهة نظره الخاصة.

ولفض هذا الاشتباك، والتناقض، فإن هيكل يلجأ لأكثر من وسيلة أهمها التمييز مابين أربعة مفاهيم، يقول إنها «مختلفة»: عصر عالمى جديد، نظام عالمى جديد، ترتيبات عالمية جديدة، ظواهر عالمية جديدة. وبينما يشير العصر إلى النظام الاقتصادى والاجتماعى السائد «!! راسمالية»، فإن النظام يشير إلى القوة والتحالف المهيمن فى العالم، والترتيبات إلى الإجراءات التى تقوم بها قوة ما للتكيف مع الظروف المتغيرة. وأخيراً الظواهر وهى المسائل العامة مثل عالمية الاتصال الدولى مثلاً وتحول العالم إلى قرية واحدة. ويصل الكاتب من كل ذلك إلى القول : «وإذن فإن ماظهر بعد انتهاء الحرب الباردة لم يكن نظاما عالميا جديدا، وإنما كان أقرب إلى ترتيبات جديدة يستحدثها نظام عالمى قديم يعيد بها تأكيد دوره فى ظروف متغيرة».

ولم يكن ممكنا أن يصل هيكل إلى هذا الاستنتاج لولا أنه قرر «أن العصر الرأسمالى مازال مستمراً»، وهو مايعنى أنه لاجديد تحت الشمس فى «العصر» الذى نعيشه، ولولا أنه قرر أيضاً تاجيل حدوث الثورة الصناعية الثالثة إلى المستقبل حيث يضيف «إن القوة الغالبة فى مستقبله هى الثورة الصناعية الثالثة، والمقدرة على امتلاك وسائلها». رغم أنه وفى الصفحة التالية مباشرة يشير إلى ظاهرة وسائل الاتصال الجديدة ويضرب مثالاً بشبكة التليفزيون «C.N.N» وهى التى ماكان يمكن لها أن تكون لولا أن هذه الثورة الثالثة أصبحت معنا حاضرة فى منازلنا وفى غرف نومنا وليس فى المستقبل الذى لم يحدد أستاذنا مداه.

مغزى الخلط

إن هذ الارتباك غير المعتاد من الكاتب يعود إلى درجات مختلفة من الالتباس والاختلاط ـ ولانقول التخبط ـ مابين المفاهيم على المستويين النظرى والعملى فالواقع أنه لم يكن بقدرة هيكل أن قنعنا بأن العصر والنظام والترتيبات والظواهر يمكن فصلها عن بعضها البعض. فالقوة السائدة فى العالم لايمكن أن تكون كذلك ما لم تكن ممثلة للعصر الذى تعيش فيه وتعبر عن أقصى مافيه من حيوية وقدرة بما فيها القدرة على الترتيب وإعادة الترتيب والاستحواذ على النصيب الأكبر من الظواهر الشائعة. وحتى لو سلمنا بان هذا التمييز النظرى هو لأغراض تحليلية بحتة فإنه لايصمد للشواهد والتغيرات الهائلة فى العالم شرقه وغربه، شماله وجنوبه. وربما كان يمكن الالتباس والاختلاط لدى هيكل ـ ومعظم



الكتابات العربية المعاصرة ـ هو عدم القدرة على التمييز بين النظام الدولي والنظام العالمي. في الأولى نتحدث عن صعود دول، وسقوط دول، وعن «علاقات دولية» على أساس من توازنات للقوى يكون للقوة العسكرية النصيب الأوفى والأهم. وفي الثانية فإن الأمر يتعدى بكثير الدول إلى شبكات أخرى من العلاقات تتعدى الدولة القومية وتتخطاها. ولكن الخلط بين المعنيين هو الذي يفضي بسهولة إلى أن النظام القديم لم يتغير مادامت الولايات المتحدة ومازالت على قمة النظام رغم استبعاد أقوى منافسيها.

ولكن الخلط هنا يخدم أكثر من غرض في البناء الذي يريد لنا الأستاذ هيكل أن نقتنع به بالنسبة لحرب الخليج. فالنظام العالمي ـ الذي لايزال قديماً ـ تمثله الولايات المتحدة، وهذه القوة كما يقول هيكل أصبحت مستنزفة ومرهقة، ورغم ذلك فهي تحاول أن تستمر كذلك خلال القرن الواحد والعشرين، ولما كان هذا لم يعد ممكناً إلا بالهيمنة على النفط، الذي هو سر أسرار قوتها، فإنه لابد وأن تضع يدها دوماً على الخليج، وزاد على ذلك إن هذه القوة وقد أصبحت تعاني من «فراغ» بعد زوال الاتحاد السوفييتي، فإنها اندفعت تبحث عن «عدو»، كل ذلك يقودنا إلى أن الضالة التي تبحث عنها أمريكا كانت العراق، فهي تملأ الفراغ، وتعطي نفط الخليج على طبق من فضة للولايات المتحدة، ومن ثم تعطيها أكسير الحياة للقرن القادم.

هذا المنطق البسيط والسهل يصعب الاقتناع به في الواقع والمركب للنظام العالمي. ولقد سبق في المقال السابق أن وضعنا مقولة «القرن الأمريكي القادم» موضع التساؤل والشك، إن لم يكن الرفض الكلي في ضوء النقاش الدائر في الولايات المتحدة في نهاية عقد الثمانينات. ولكن ماهو أبعد من ذلك أن نعود إلى اللحظة التي نشبت فيها أزمة الخليج وحتى بعد أن صارت حرباً. ففي تلك اللحظة كان الاتحاد السوفييتي ـ رغم كل المتغيرات المثيرة فيه ـ لايزال قائماً وكانت الصواريخ السوفييتية لاتزال موجهة إلى نيويورك وواشنطن ولوس انجلوس وكل العواصم والحواضر الأمريكية والغربية أيضاً. فحتى تلك اللحظة، ومن الناحية العسكرية البحتة، كان العدو قائماً رغم مايعصف به من زلازل وبراكين. ولم يكن قد مضى على انهيار سور برلين سوى شهور قليلة، وكانت أوروبا الشرقية كلها تغلي بالأحداث والأعاصير. وكانت هناك المسائل المعقدة للحد من التسلح في أوروبا، والوحدة الألمانية التي أصبحت قريبة وممكنة بكل مايعنيه ذلك بالنسبة لأوروبا والعالم. وكانت هناك كل التسويات التي تجري في أمريكا الوسطى وجنوب أفريقيا وكمبوديا. كل ذلك بالإضافة إلى المشاكل الداخلية في الولايات المتحدة ذاتها. في كل ذلك لم تكن واشنطن تعاني من فراغ وكان لديها كل مايكفي ليشغلها لفترة طويلة.

ورغم أن الأستاذ هيكل رصد لنا ما كان يشغل الولايات المتحدة في أوائل عام ١٩٩٠ من خلال حديث ريتشارد شيني، وزير الدفاع الأمريكي، أمام لجنة العلاقات الخارجية في الكونجرس باستمرار وجود الاتحاد السوفييتي كقوة عسكرية، الصراعات الإقليمية في الشرق الأوسط، مقاومة انتشار المخدرات والإرهاب، بالإضافة إلى طائفة أخرى من الموضوعات، إلا أن كاتبنا الكبير لم يكن مقتنعاً: «ومرة أخرى لم تكن لهذه الحقيقة في القدرات المسلحة للقوة الأعظم التي بقيت وحيدة على قمة العالم».

وكانت عملية البحث عن هدف للقوة العسكرية الأمريكية مازالت مستمرة.

وكان هيكل قبل ذلك قد أكد على مقولة «البحث عن عدو» من خلال أكثر من عبارة: «كان الرئيس الأمريكي يبحث عن طرف يواجهه، وميدان يثبت فيه نفسه، وكذلك كانت المؤسسة العسكرية، وكذلك أيضاً كانت مؤسسة الأمن الأمريكي».

«كان لابد من خطر مقنع يبرر حجم الإنفاق وحجم القوة العسكرية الأمريكية، ويعطي الاثنين هدفاً استراتيجياً له معنى ولو موضوع».

العامل الحاسم

وفي الحقيقة فإن هيكل ليس وحده في مقولة الدولة الأمريكية الباحثة أبداً عن عدو، والتي نبعت من مصدرين: أولهما أمريكي منذ تحدث ايزنهاور عن «المجمع الصناعي العسكري» الذي كان يخاف أن يتحكم في أمريكا ويجعلها أمة عسكرية. وثانيهما عربي يرى أننا أمة «مستهدفة» من الغرب عامة ومن الولايات المتحدة خاصة. وإذا كان المصدر الأول يجعل من وجود «العدو» أمراً لابد منه حتى تنمو الجيوش والأسلحة، فإن المصدر الثاني جعل العرب «العدو» الطبيعي. وزاد على ذلك في السنوات الأخيرة أن دوائر متعددة في الغرب بدأت بالفعل في الحديث عن الأعداء المحتملين. ورغم أن الحديث عن العدو «العربي» و«الإسلامي» لم يكن في المقدمة، وفي نطاق الإزعاج الذي يسببه «الإرهاب» والمهاجرون العرب والمسلمون في أوروبا، فإن صدارة الحديث كانت دوماً عن اليابان التي رأى البعض أنها سببت ضرراً للاقتصاد الأمريكي والأمة الأمريكية أكثر مما سببته في معركة بيرل هاربر وطوال الحرب العالمية الثانية. ولكن ماكان ثانوياً بالنسبة للغرب أصبح رئيسياً بالنسبة لكثيرين من العرب، لأنه يناسب ما اعتادوا على التفكير فيه، إنهم الضحية التي لايكف الآخرون عن الطمع فيها، والرغبة في الاعتداء عليها. فتقدمها وتأخرها، قوتها وضعفها، صعودها وسقوطها، دائماً رهن العالم الخارجي، وإرادة من يطمع ومن يطمح، وهم بريئون براءة الذئب من دم ابن يعقوب!

كل ذلك يحتاج إلى فحص وتدقيق. فالنصر الذي حققه المجمع الصناعي العسكري الأمريكي على المجمع العسكري ـ الصناعي السوفييتي «هذا المجمع الأخير تجاهله دوماً الكتاب العرب بما فيهم هيكل» في الحرب الباردة، لم يكن نتيجة مواجهة عسكرية بين الطرفين صحيح أن سباق التسلح الرهيب لعب دوراً في إنهاك الدولة الشيوعية، خاصة بعد أن دخلت الثورة الصناعية الثالثة فيما عرف باسم مبادرة الدفاع الخاصة المدللة باسم حرب النجوم، إلا أن العامل الحاسم كان في المواجهة الاقتصادية والإعلامية التي جعلت الغرب حلماً يتوق مواطنو الشرق إليه ويسعون إليه. وكانت التفاعلات الاقتصادية العالمية، وشبكات الصحافة والإذاعة والتليفزيون، تنقل إلى شعوب الاتحاد السوفييتي وأوروبا الشرقية كل مايجعلهم يشعرون بالحسرة على أوضاعهم، والحنق على أوضاعهم، ماكان كافياً للاندفاع نحو تحطيم سور برلين، وبعده كان الانهيار الكبير نوعاً من التفاصيل وتحصيل الحاصل. كانت الامبراطورية تنهار، لا بالقنابل الذرية، والصواريخ العابرة للقارات، وإنما بالصناعة والتجارة والتكنولوجيا التي كانت ــ ونستعير من الأستاذ هيكل ــ بلا نار ولا لهب!. كانت الثورة الصناعية الثالثة حاضرة وماثلة تعصف بالنظام الاشتراكي الآن وليس في المستقبل، كما يريدنا كاتبنا الكبير أن نعتقد ونقتنع. وإذا كانت الثورة الاقتصادية والصناعية هي العامل الحاسم، فإن التركيز على دور المؤسسة العسكرية الأمريكية ورغبتها في الاستمرار والبقاء والنمو ـ وهو صحيح إلى حد ــ يصبح مبالغة كبرى. وليس هذا رأينا، وإنما هو رأي الأغلبية في الدوائر الأمريكية كلها، الرسمية وغير الرسمية.

ولكن الأستاذ هيكل يقتطع لنا نوعية واحدة من الأقوال والشواهد والشهادات التي تعبر في معظمها عن بقايا الحرب الباردة، ولكنها لا تعكس بأي حال من الأحوال الواقع في الولايات المتحدة التي تدرك تماماً أن «القوة» الاقتصادية والصناعية هي الفيصل في النظام العالمي الآن وفي المستقبل. وفي الحقيقة ليس من المستبعد أبداً أن الدوائر الصهيونية في الغرب عامة وفي أمريكا خاصة هي أكثر الأطراف غير المستريحة لانتهاء الحرب الباردة، وهي من أكثر المروجين لأفكار البحث عن «عدو جديد» سواء كان ذلك اليابان أو



ألمانيا أو ــ بالطبع ــ الإسلام. وهـو تيار يمثل أقلية نشطة وفعالة ولكنه بالتأكيد لايمثل الأغلبية. ولكن المدهش أن كثيراً من الكتاب العرب ـ ومن بينهم الأستاذ هيكل ـ يقعون في هذا الفخ بسهـولـة شديـدة، ويخلقـون مناخـاً يهيىء الأسباب لتناقض يمكن التعامل معه، وصدام يمكن تلافيه.

هذا الموقف من الأستاذ هيكل ــ وغيره ـ ينطلق في جوهره من مقولة معـرفية قوامها وجود حالـة عداء أبدى ومستحكم وتاريخى بين المنطقة العـربية والغرب. وهذه المقـولة لايمكن قبولها بسهولة وتحتاج إلى الكثير من التدقيق والفحص حتى لاتنجم عنهـا سياسـات صراعية وصـدامية في غير أوقـاتها، ولاتسمح تـوازنات القـوى بها. ولايستطيع أحد أن ينكـر أن هنـاك خلافـاً، وربما تنـاقضاً بين منظـومـة القيم العربيـة والإسلاميـة، ومنظومـة القيم الغربيـة المعتمدة على التقـاليد اليهوديـة ـ المسيحية. وصحيح أيضاً أن التـاريخ عرف كثيراً من مـواقع الصدام مـابين حضارات شمال البحر المتـوسط وجنـوبـه، بدءاً من غـزو الاسكنـدر المقـدونى لمصر وشمال الجزيرة العربية في العصر القديم، وحتى الغزو الصهيوني في العصر الحديث، مروراً بالصدام الروماني العربي الإسلامي والحروب الصليبية والاستعمار. ولعل موقع إسرائيل في قلب الـوطن العـربى، واغتصـابها لحقـوق الشعب الفلسطيني، واحتلالها للأراضى العربية، مـع استمرار الغرب في تأييدها والدفاع عنها، هو أبرز نقاط المجابهة والصدام.

علاقات متغيرة

ولكن العلاقة بين العرب والغرب لم تكن دوماً صدامية وفي كل المجـالات فالإسلام هـو امتداد روحى ومعنـوى لكل من اليهوديـة والمسيحية، ولأنه خـاتم الرسالات السماويـة فإنه استوعبهما وتخطـاهما. وبالتأكيد فإن العلاقـة بين شعوب الأديان الثلاثة، باعتبـارهم أهل كتاب، أقوى مما يجمع مابين الإسلام والحضـارة البوذيـة في اليابان، أو الكونفـوشية في الصين، وبالتأكيد مع الحضارة المادية الإلحادية الشيوعية في الاتحاد السوفييتى وشرق أوروبا سابقاً. كذلك فإن التواصل مابين الحضـارات الغـربية القديمة اليـونانية والرومـانية مع حضـارات المنطقـة العربيـة القديمـة في مصر والعـراق، ثم مع الحضـارة العـربية الإسلاميـة كان قويـاً وجعل هذه الأخيرة حاملة لشعلـة الحضـارة الإنسانية التى مـالبثت أن واصلتها أوروبـا منـذ عصر النهضـة في القـرن السـادس عشر. وحتى النهضـة العـربية التى بـدأت منذ القـرن التاسع عشر لما تكن لتحدث لولا التأثر الكبير بمنتجات الحضارة الغربية بما فيها الفكرة القومية ذاتها التى جعلت العرب يسعون إلى الاستقلال عن الخلافة العثمانية أولاً ثم الاستعمار الغـربى نفسه ثانياً. العلاقة بين العرب والغرب إذن كانت دوماً علاقة جدلية فيها الانقطاع والتـواصل، والتناقض والتعـاون، والسلام أحيـاناً والحرب أحياناً أخرى.

وحتى في العقـود التى تلت الحرب العالميـة الثانيـة، والتى كـانت القضية الفلسطينيـة فيهـا هى الحاكمـة في العلاقـات المشحونة بالصدام والتـوتر بين العرب والغرب، فإن الأمر لم يستبعد نقـاط التقاء في مـواقف ومصالح. فـالتناقض داخل المعسكـر الغـربى نفسـه بين القوى الاستعماريـة القـديمـة «بـريطـانيا وفرنسـا» والقـوة المهيمنة الجديـدة «الولايـات المتحدة» جعل معركـة الاستقلال العربية أقل تكلفـة مما كان ممكنا لـو أن هذا التنـاقض كان غـائباً. ولايستطيـع أحد أن يستبعد كليـة الدور الأمـريكى في جـلاء بريطـانيا وفـرنسا وإسرائيل عن مصر عام ١٩٥٦. والجلاء الإسرائيلى عن سيناء مـرة ثانيـة بعـد حـرب أكتوبـر ١٩٧٣. وربما لانبتعـد عن الحقيقة إذ قلنا أن الـدور الغربى عامة والأمـريكى خاصة في الحرب العراقيـة ـ الإيـرانية والذى حـدث برغبـة ورضـا من العراق نفسـه، كان عاملاً أساسياً في النهاية التى وصلت إليها الحرب. وينطبق نفس الشىء على الانتصـار الـذى حققـه المجاهدون الأفغـان مؤخراً في أفغانستان، والـذى كان العون الغربـى في التسليح والمعلومات والتـدريب أحد العـوامل التى ساهمت في النصر ورفعت راية الإسلام عالية وخفاقة.

في كل ذلك لم يكن الغـرب وفي قلبه أمـريكـا يفعل ذلك من «أجل سواد عيـوننا»، كما يقـال. ولكنه كانت يحمى مصالح رأى أنها تستحق الدفـاع عنها. وهذا هـو بالتحـديد مانـريد إثباته، وهو أنه في لحظات تاريخية كثيرة كانت هناك مصالح مشتركة، بقـدر ماكـانت هناك لحظـات أخرى فيهـا مصالح متناقضة ومتصارعة. وإذا أضفنا إلى ذلك أن التنمية العربية بما فيهـا من تعليم وصحـة وصنـاعـة وزراعـة وتكنـولوجيـا لاتزال مستمدة من الغرب أسـاسـاً، وأن النفط العربى لم يكن ليستمد أهميتـه الاستراتيجية والاقتصادية في العـالم العربى لولا احتياج الغرب الصناعى له، لادركنـا أن قبول فكـرة أن العـرب هم العدو الجديـد الذى يبحث الغرب وأمـريكا عنـه تصبح أسهل الطرق إلى التهلكة.

ولاندعى هنا أن الأستاذ هيكل لايعرف كل ذلك. فلعله يعد أبرز الكتـاب العرب الـذين حققـوا مكانـة في الغرب وأقـاموا علاقـات مع قادتـه ومفكريـه. وكان في ذلك يحقـق مصلحة مشتركة. وهو أيضاً يعلم أنه في علاقات الدول لاتوجد عداوات دائمة أو صـداقات دائمة، ولكن هنـاك دوماً مصـالح دائمة، وهـذه قـد تلتقى، أو تتعارض مع مصـالح اخـرين، وحكمـة السياسة دوماً وهى إدارة العـلاقات لتعظيم المصالح وتقليل الخسائر.

البحث عن عدو!

ورغم ذلك فإن أستاذنا يمضى غير معصوب العينين نحو مقولة الـدولة التى تعانى «الفراغ» وتبحث عن «عـدو جديد»، لأن ذلك ينسجم مع البناء الذى يعرضه علينا، فمثل هذا الرأى يجعل الولايات المتحدة ـ وليس العالم كله ـ هي الطرف الأول في الصراع الـذى نشب في الخليج، ومن ثم تصبـح الكـويت والعرب الذين وقفوا معها غير ذى موضوع. والأهم ـ وكما في القصص البوليسيـة ـ فإنـه يخلق عنصر «النية» المسبقة التى تنتظر الفرصة لكى تضرب ضربتها القاضية وتكون الجريمة كما يراها الأستاذ هيكل مع سبق الإصرار والترصد!

وربما كان الأستاذ هيكل يستطيـع أن يوفـر على نفسـه، وعلينـا، مثل هذا الـرأى، لـو نظر إلى العـلاقـات الأمريكيـة ـ العراقيـة حتى بداية عام ١٩٩٠، أى قبل شهـور من نشوب المعركة، وسـاعتها سوف يكتشف أنها كانت أكثـر من وثيقة، وتنتفى معها مقولة البحث الأمريكـى عن عدو وجد ضالته في العراق.

الشهادات العـراقية الأمـريكية تشير ـــ بلا لبـس ـ إلى أن العلاقـات بين الطرفين كانـت ـ فيما عدا فترة قضيـة إيران ـ كـونترا التى نجمت عن رغبـة أمـريكيـة في تحرير الرهـائن ومداعبة التيار «المعتدل» في إيران «سمناً على عسل». الشهادة العـراقية جـاءت على لسـان السيد يـوسف عبد الـرحمن المستشار التجـارى في السفـارة العراقيـة لـدى واشنطن في خطاب ألقـاه أمام نادى التجارة العـالمى في ٢٥ أبريل ١٩٨٩ حيث قال:

إن العلاقات التجارية بين الولايات المتحدة والعراق نمت بشكل متزايد حتى وصلت إلى ٢,٧٦ مليار دولار، «وهذا مايجعل العراق أكبر شريك عربي تجاري للولايات المتحدة بعد المملكة العربية السعودية».

.. قبل استئناف العلاقات الدبلوماسية بين بغداد وواشنطن عام ١٩٨٤ فإن نشاط الشركات الأمريكية في العراق كان محدودا، وبعد تطبيع العلاقات بين الطرفين فإن هذا النشاط أصبح ملحوظاً. وهو الأمر الذى استدعى توقيع اتفاقية للتعاون الفنى بين الولايات المتحدة والعراق عام ١٩٨٧، هذه الاتفاقية شجعت التبادل التجارى بين البلدين.

.. خلال السنوات الخمس التالية لإعادة العلاقات كانت الحاصلات الزراعية هى العنصر الغالب فى الصادرات الأمريكية إلى العراق.

وقام بنك الصادرات والواردات الأمريكية بضمان منح العراق قروضاً قصيرة الأجل قيمتها ٢٠٠ مليون دولار لشراء سلع غير زراعية، وكان يبحث قروضاً جديدة متوسطة المدى نتيجة نجاح القروض الأولى فى تدعيم العلاقات بين البلدين. نظمت وزارة التجارة الأمريكية مشاركة العديد من الشركات الأمريكية فى معرض بغداد الدولى للتجارة خلال الفترة من ١٩٨٤ حتى ١٩٨٩.

..إن العراق حريص على زيادة مساهمة الشركات الأمريكية فى التنمية العراقية، خاصة بعد وقف إطلاق النار مع إيران، وأفضل مايمكن أن تتوجه إليه هذه الشركات مجالات الأجهزة والمنتجات الزراعية، الماكينات الثقيلة، الأجهزة والمنتجات الصحية بما فى ذلك الأدوية، وأجهزة حقول البترول والتكرير، والأجهزة الإليكترونية وأجهزة الاتصالات والكمبيوتر والسلع والخدمات والخبرات الفنية الأمريكية.

شهادات .. شهادات

.. إن العراق لديها البنية الاقتصادية الأساسية التى تسمح بالتوسع فى الاستثمار الأمريكى فى العراق، بما يتوافر له من موارد بترولية وبشرية وتكنولوجية. ومما يسهل هذا الاستثمار أن العراق قد اتبع سياسة تعتمد على القطاع الخاص، و«خصخصة» القطاع العام. كما أن قيام مجلس التعاون العربى بين العراق ومصر والأردن واليمن الشمالى يولد فرصاً واسعة للشركات العالمية للعمل فى سوق متسعة.

على الجانب الأمريكى فإن الشهادات توالت من أكثر من مصدر وأوردتها الصحف الأمريكية، ولم يصدر تكذيب واحد لها من الجانب العراقى على الوجه التالى:

.. اعتباراً من عام ١٩٨٤، ولما بدا أن إيران أصبحت داخل الأراضى العراقية ويمكن أن تحقق انتصاراً فإن تعليمات ريجان لمساعديه كانت مساعدة العراق بكل الطرق الممكنة لمنع ذلك من الحدوث. واستمرت هذه السياسة بعد وقف إطلاق النار، وبعد تولى بوش للسلطة. وفى ٢٦ أكتوبر ١٩٨٩ أصدر مجلس الأمن القومى توجيهاً باسم بوش يدعو فيه إلى «التوسع وتحسين العلاقات مع العراق».

منذ عام ١٩٨٤ بدأت الولايات المتحدة فى تقديم معلومات عسكرية واستخبارية حول مسرح العمليات مع إيران، واستمر ذلك حتى مارس ١٩٩٠، وشجعت الولايات المتحدة أطرافاً ثالثة لكى تمد العراق بالمعونة والسلاح وفى المقابل قدمت العراق معلومات عن جماعات الإرهاب العالمية.

.. علمت المخابرات المركزية الأمريكية أن العراق يقوم بنقل الحاصلات الزراعية الأمريكية مباشرة إلى أوروبا الشرقية، ويحصل مقابلها على السلاح، ورغم مخالفة ذلك لقوانين أمريكية، فإن إدارة بوش تجاهلت الأمر.

.. فى أغسطس ١٩٨٩ أغارت السلطات الأمريكية على فرع فى مدينة أطلانطا لبنك لاتوررو الإيطالى، ووجدت دلائل قوية على أن مسئولين عراقيين على أعلى مستوى متورطون فى عملية احتيال قدرها ٤ مليارات دولار. وفى أكتوبر توصلت إدارة الجمارك الأمريكية إلى أن هناك احتمالاً ان يكون هذا المبلغ قد استخدم لشراء تكنولوجيا تتعلق بالصواريخ والأسلحة الكيماوية. وسعى المدعى العام لإصدار قرار اتهام لهؤلاء المسئولين، ولكن مسئولين من وزارة الخارجية الأمريكية تدخلوا، وأبطأوا من الإجراءات، ولم يتم توجيه الاتهام حتى عام ١٩٩١ بعد عملية عاصفة الصحراء.

هل هذه الشهادات العراقية والأمريكية تشير بأى معنى إلى «عدو» تحت الصنع؟ أم أنه عندما يتهاوى منطق الأستاذ هيكل كله ولايبقى منه سوى قبض الربح؟

ومازال للحديث أكثر من بقية !!

★ باحث سياسى معروف تنشر مقالاته بترتيب خاص مع جريدة «الراية» القطرية.

د. عبد المنعم سعيد ★



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: العالم اليوم

التاريخ : ١٥يونيو ١٩٩٢

هيكل وحرب الخليج «٥»

رؤية النظام العربى

نظرة الاستاذ هيكل لحرب الخليج نبعت من أربع رؤى أساسية - النظام العالمى وموقع الولايات المتحدة منه، ورؤية للنظام العربى وحركته، ورؤية للبترول ومكانته فى العالم وفى المنطقة العربية، واخيراً رؤيته لإسرائيل ومركزها ودورها فى منطقة الشرق الأوسط.

الرؤى الاربع، بالإضافة إلى «لغة الكلام» الخاصة والمتميزة، تقود كلياً إلى أن ازمة حرب الخليج، كانت حتمية ولم يكن ممكناً تجنبها، البشر هنا - القادة والشعوب - لا يفقهون، اللهم إلا عندما يخطئون حسابات القوى، ولكنهم فى النهاية أسرى قوى قاهرة مادية وعاطفية ونفسية لايستطيعون منها فكاكاً. وبالتأكيد فإن ذلك ليس حالة الاستاذ هيكل وحده، فأدب الكتابة السياسية العربية كله مملوء حتى الحافة بالحتميات التى تبدأ بالامة «المستهدفة» وتنتهى دوماً بالزمن العربى الردىء الحزين كما فى التعبيرات الشائعة. اليابان هزمت واحتلت أراضيها ووضع لها دستور خاص وسويت مدن لها بالأرض بالقنابل الذرية، وبعد عقدين فقط كانت قد تجاوزت المحنة كلها، وبعد عقدين اخرين أصبحت القوة العظمى الثانية الحقيقية فى العالم المانيا كذلك سويت بالارض وتمت معاملة شعبها وثقافتها «من اللغة حتى الموسيقى» بامتهان وازدراء، والان فإنها موحدة، والمركز الرئيسى للوحدة الاوروبية، إذا قدر لها أن تقوم، والقاعدة الاقتصادية التى تنظر إليها عواصم وحواضر بالإعجاب تارة، والحسد والحنق تارة أخرى، كوريا وهى من العالم الثالث، فرقتها ونسفتها الحرب الاهلية، والجيوش اليابانية والصينية والامريكية تحرقها حرقاً من شمالها لجنوبها، ومن جوف الرماد برزت كوريا الجنوبية كقوة اقتصادية كبرى، تقترب قيمة صادراتها من الالكترونيات فقط من كل قيمة الصادرات العربية غير البترولية من الخليج إلى المحيط.

خيار.. الدمار

الأمثلة الثلاثة، وغيرها كثير - لم تلعن الغرب صباح مساء، ولم تلق المسئولية على عاتق الاستعمار تارة، وأمريكا تارة أخرى، عند كل عجز. عندهم جميعاً كان التاريخ مسارات يمكن الاختيار بينها، والنظام الإقليمى والدولى مجموعات من الفرص التى ينبغى انتهازها والمخاطر المطلوب تجنبها، الزمن لديهم كان دوماً صناعة إنسانية، ولكن لدينا، وبالاحرى لدى كتاب السياسة العرب، فإننا أسرى قوى جهنمية مجهولة وسرية، خبيثة وشريرة، لا لنا فيها فعل ولاعمل، وفى المقالتين السابقتين أبدينا التحفظ والنقد على رؤية الاستاذ هيكل للنظام الدولى وأبدينا وهن الرابطة بين النفط والقرن الامريكى القادم. وسوف نناقش ذلك أكثر فيما بعد - وأن الصدام بين أمريكا والعراق لم يكن حتمياً لان أمريكا لم تكن تعانى من «الفراغ»، وكان لديها من«الاعداء» - إذا كان ذلك هو همها حقا - مايكفى، وكانت العلاقات بين واشنطن وبغداد حتى شهور قبل الأزمة «سمنا على عسل» وقولاً وفعلاً، كان أمام النظام الحاكم فى العراق مسارات كثيرة، وفرص عديدة، كان يمكن أن تضيف إلى قوة العراق وقوة الأمة ما يدفعها خطوة وخطوات إلى الامام، ولكنه اختار أسواها وأشدها تدميراً وإيلاماً.

على أى الاحوال فإن ماكان مطروحاً على العراق من أبواب مفتوحة للتعامل مع الغرب ومع أمريكا كان مفتوحاً له على مصراعيه، داخل النظام العربى، ولكن رؤية الاستاذ هيكل هنا - كما كان فى حالة رؤيته للنظام العالمى - قادته، وأراد أن يقودنا، إلى أن الصدام حول الكويت، وإن كان فيه أخطاء فى الحساب، إلا أنه كان منطقياً ومفهوماً فى إطار ظروف العلاقات العربية - العربية السائدة - ولنقرأ ماكتب أستاذنا عن النظام العربى قبل الأزمة:

«ومرة رابعة وجدت الامة نفسها أمام الطريق المسدود، ولم يعد طريقاً واحداً هو الذى انسد وإنما أصبحت الطرق كلها مسدودة»، وكان ذلك فى معرض حديثه عن إنشاء مجالس التعاون العربى الثلاثة.

«كان العالم العربى فى أسوأ حالاته. منقسماً فى الظاهر وفى الباطن، ومتضارباً فى الزوايا وكلها غامضة ومنهمكاً فى المظاهر وكلها خداعة، والأزمة تأخذ بخناق الجميع اقتصادية وعسكرية وسياسية وفكرية وحتى إنسانية».

وإذا كان ذلك كذلك، كما يقول الأستاذ هيكل، فلا ندرى لماذا يستغرب بعد ذلك ويندهش ويضع علامات التعجب عند حدوث الأزمة فيذكر لنا:

«وكانت بعض المشاهد الحية على الأرض العربية أشد مدعاة للانقباض والكآبة من أى مشهد خطر على خيال «كافكا» الكاتب التشيكى الذى اشتهرت مشاهد رواياته فى الأدب العالمى بصور الكوابيس المزعجة!».

«كان العالم العربى فى مباراة مع نفسه فى لعبة أخطاء الحسابات».

كافكا.. ولعبة الأخطار

فلعل مشاهد كافكا، و«لعبة» أخطاء الحسابات تصبح نتيجة منطقية وعادلة نتيجة أن العالم العربى كان فى أسوأ حالاته ووصل إلى طريق مسدود. والازمة أخذت بخناق الجميع ، ولكن ذلك بالتحديد هو مايريد لنا الكاتب الكبير أن نعتقد فيه، فالنظام العربى كان فى حالة أزمة مستعصية، وفى حالات الأزمات فإن كل شىء يصبح ممكناً، ومفهوماً، وربما مقبولاً إذا توافر شرط أساسى هو القدرة الجيدة على إجراء حسابات القوة!! «وذلك بالتحديد هو ما نختلف فيه مع الاستاذ هيكل، ففى قناعتنا أن النظام العربى لم يكن فى أزمة بل لعله كان خارجاً منها بخطى وئيدة وحثيثة، وكانت هناك جراح تلتئم، وصراعات تنتهى أو تتوارى، وجسور تبنى، واتصالات كانت مقطوعة تقام، وجاء الغزو العراقى للكويت ليطيح بذلك كله.

ففى خلال النصف الاول من الثمانينات كان النظام العربى يواجه بالفعل واحدة من أكبر أزماته وكان تحالف حرب أكتوبر ١٩٧٣ قد انهار منذ زمن، وتبعه انهيار التحالف المضاد لمعاهدة كامب ديفيد، والذى تكون فى قمة بغداد عام ١٩٧٨، وأصبحت مصر خارج الساحة العربية دون أن ينجح الذين عزلوها فى تقديم بديل معقول ومقبول، العراق الذى قاد الحملة المضادة للقاهرة مالبث أن بدأ حرباً مع إيران دون تنسيق أو تشاور مع أحد، وبعد سنتين من الحرب فإنها أصبحت تدور داخل الأراضى العراقية نفسها،



وكانت سوريا مغموسة من الرأس حتى القدم في الحرب الأهلية اللبنانية في زمن ظنت أنه من الممكن تحقيق تكافؤ استراتيجي اعتماداً على قدراتها الذاتية. ولم يمرّ وقت طويل حتى حدث الغزو الإسرائيلي للبنان والخروج المأساوي للفلسطينيين منها، ودخلت ليبيا التي كانت تريد تغيير العالم وإقامة الوحدة العربية عن طريق الكتاب الأخضر، في مغامرة غير مفهومة في تشاد، وكانت مشكلة الصحراء تمزق المغرب العربي تمزيقاً وتستنفد كل موارده. ونشبت الحرب الأهلية في السودان، وكان هناك أكثر من نوع من الحرب الأهلية في اليمنين الشمالي والجنوبي. كان الانهيار والخراب في كل مكان واضحاً في أطلال بيروت، وسلسلة هجوم «كربلاء» التي كان الواحد منها يتلو الآخر، وفي حروب لامعنى لها في الصحراء الأفريقية العربية. وكان كل ذلك لم يكن كافياً، فقد انهارت أسعار النفط انهياراً مفاجئاً في عام ١٩٨٦، لكي تجعل المأساة تشمل الأمة على جميع طوائفها ودولها.

ويبدو أن هذه الحالة لم يكن ممكناً لها أن تستمر، وأن الجميع أيقنوا أن استمرار التمزق والانقسام، واتباع كل دولة لطريقها الخاص، لايفضي إلا إلى الخراب. وفيما بين بداية ١٩٨٧، وبداية عام ١٩٩٠ ـ أي حوالي ثلاث سنوات ـ بدأت بعض علامات الصحة تعود إلى النظام العربي وكانت خجولة ومترددة في البداية، إلا أنها ما لبثت أن تسارعت بعد ذلك بمعدلات كان كثير من اليائسين دوماً يعتبرونها مستحيلة على الوجه التالي:

في منتصف ١٩٨٧ التقى الرئيسان السوري والمصري في المؤتمر الإسلامي في الكويت لأول مرة منذ عشر سنوات، ورغم أن العلاقات الدبلوماسية لم يتم استئنافها فوراً، فإن الاتصالات بين مصر وسوريا تكثفت خلال الفترة التالية في ميادين الفن والرياضة، وعمل الرئيسان الأسد ومبارك على الحديث بطريقة طيبة عن بعضهما البعض. وبعد ذلك لم تعد سوريا عقبة في وجه إعادة العلاقات بين القاهرة وباقي العواصم العربية.

التقى الرئيسان حافظ الأسد وصدام حسين مرتين خلال عام ١٩٨٧ في عمان. ورغم أن العلاقات بينهما لم تعد أبداً إلى مجاريها، إلا أن الحملات الإعلامية بينهما أصبحت أقل حدة، وحدث تبادل لوفود تجارية، وفي نفس الوقت فإن سوريا اختارت أن تبتعد عن إيران حينما حضرت مؤتمر القمة الإسلامي في الكويت ومؤتمر القمة العربي في عمان الذي كان مكرساً للحرب العراقية ـ الإيرانية، والأهم من ذلك أن سوريا أخذت تدريجياً في الانتقال من دور المؤيد لإيران إلى دور الوسيط معها.

القمة.. والانتفاضة

في أبريل ١٩٨٧ نجحت منظمة التحرير الفلسطينية في استعادة وحدة فصائلها حينما انعقد المؤتمر الوطني الثامن عشر في الجزائر، وبدأت الانتفاضة الفلسطينية في ديسمبر من نفس العام لكي تخلق موقفاً جديداً أمام العالم، وبدأت العلاقات الفلسطينية ـ السورية في التحسن النسبي.

نجحت وساطة سعودية خلال ١٩٨٧ في أن ترتب لقاء بين الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد وملك المغرب، ترتب عليه تبادل للزيارات، وفي مايو ١٩٨٨، تم استئناف العلاقات الدبلوماسية بينهما، والأهم من ذلك أن الحديث تجدد حول وحدة المغرب العربي وحل المشكلة الصحراوية عن طريق استفتاء محايد.

عادت مؤسسة القمة العربية مرة أخرى للعمل بعد توقف دام خمس سنوات، فاجتمع مؤتمر للقمة في عمان في ٩ ديسمبر ١٩٨٧، وخصص مؤتمر «تال» في الجزائر في ١٧ يونيو ١٩٨٨ لدعم الانتفاضة الفلسطينية، وبعد ذلك بعام عقد مؤتمر آخر في المغرب حضرته مصر لأول مرة بعد أن استعادت علاقاتها مع البلدان العربية منذ مؤتمر عمان، واتخذ قرار عودة الجامعة العربية إلى مصر.

زال التوتر في العلاقات بين اليمن الشمالي واليمن الجنوبي، وعمل الطرفان على إقامة الوحدة بينهما التي مالبثت أن أصبحت حقيقة واقعة.

توقفت الحرب العراقية ـ الإيرانية في أغسطس ١٩٨٨ بعد أن سجل العراق انتصاراً في العام الأخير للحرب.

في فبراير ١٩٨٩ تم توقيع اتفاقيات إنشاء مجلس التعاون العربي والاتحاد المغاربي، لكي يضافا إلى مجلس التعاون الخليجي، ليخلقوا جميعاً مناخاً معقولاً وممكناً للتكامل الوظيفي بين عدد ـ ولو محدود ـ من الدول العربية.

في نفس العام نجحت السعودية في تحقيق ماكان مستحيلاً لسنوات عدة في تجميع الطوائف اللبنانية وتم توقيع اتفاق الطائف الذي أدى إلى انتخاب رينيه معوض رئيساً للجمهورية اللبنانية، ورغم أن اغتياله وجه ضربة قوية للاتفاق إلا أن الانتخاب السريع للرئيس الياس الهراوي شع ضوءاً في النفق اللبناني المظلم.

أنهت ليبيا حربها مع تشاد، ولم تكتف باستعادة العلاقات مع مصر وإنما سعت إلى فتح الحدود وتقوية العلاقات بين الطرفين.

لم يكن كل ذلك كثيراً، ولم تكن هناك قفزة نوعية في العلاقات العربية ـ العربية، فبالتأكيد فإن الوحدة العربية لم تكن تحققت، ولم تحل القضية الفلسطينية، وكان هناك الكثير من الشكوك والهواجس، ولكن المؤكد أن ماكان يحدث خلال السنوات الثلاث لم يكن خداعاً، أو «وهماً»، أو «سراباً»، كما يقول الأستاذ هيكل، فقد توقف نزف دماء كانت تسيل أنهاراً، واتصلت علاقات كانت قد انقطعت، وجرت مياه كانت قد وقفت في طريقها سدود وموانع، ومع مطلع التسعينات كان يمكن القول أن التدهور العربي قد توقف وأن هناك بدايات مشجعة تحتاج إلى جهد لكي يحدث تحول كيفي داخل الوطن العربي يستطيع بمقتضاه مواجهة تحديات القرن القادم.

أكبر عملية تنمية.. في التاريخ

ومما كان يبعث على التفاؤل أكثر أن ظاهرة مثيرة بدأت تظهر بقوة في العلاقات العربية بعيداً عن سطح العلاقات الرسمية بما فيها من مشكلات وعوائق، تمثلت في بزوغ الاعتماد المتبادل بين الأقطار العربية على نطاق واسع في مجالات لم يكن أبلغ المتفائلين بالتكامل العربي أن يحلموا بها. وكان مصدر هذه الظاهرة الثروة النفطية التي تدفقت على البلدان العربية المنتجة للبترول، ففي عام ١٩٦٥ كان دخل الدول العربية الأعضاء في منظمة أوبيك ٢,١٦٩ مليار دولار فقط، في عام ١٩٧٠ وصل هذا الرقم إلى ٥١,٥ بليون دولار، وبعد عشر سنوات وصل إلى ٢٠٤,٢٤٤ بليون، وبعد ذلك بدأ هذا الدخل في التقلص إلى ١٨٢,٩ بليون عام ١٩٨١، و١٣٤,٧ بليون عام ١٩٨٢، و١٠١,٧ بليون عام ١٩٨٣، و١٠٢,٤ بليون عام ١٩٨٤، حتى وصل إلى حوالي ٨٤ بليون دولار عام ١٩٨٩، ورغم هذا التدهور في دخل النفط، خاصة خلال النصف الثاني من الثمانينات، فإن عقدين من الدخل المتراكم كانت حافزاً لأكبر عملية تنمية في تاريخ المنطقة منذ بناء الأهرامات، كانت الدول العربية المنتجة للنفط تحتاج كل شيء من المدارس إلى الجامعات، ومن الشوارع حتى المصانع، ومن البنية الأساسية للمرافق الإعلامية والصحية والخدمية، وحتى البنية القانونية للتشريعات والحكم، وكان لكل ذلك آثار واسعة المدى:

برزت ظاهرة انتقال العمالة العربية من الدول العربية كثيفة السكان إلى الدول العربية المنتجة للنفط وخفيفة الموارد البشرية خاصة في الخليج.



المصدر: الاهرام

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات — التاريخ: ١٦ يونيو ١٩٩٢

الإرهاب والتغيير: وجهة نظر سياسية

د. عبد المنعم سعيد

واجهت مصر خلال الشهور الاخيرة واحدة من اهم ازماتها واكثرها حرجا، تمثلت فى تلك الموجة الارهابية التى سببت خسائر اقتصادية فادحة فى وقت كانت فيه الام وتقلصات الاصلاح الاقتصادى لاتزال جارية. وربما كان ممكنا حساب هذه الخسائر وتحديد ثمنها ومحاولة تعويضها بصورة او باخرى. ولكن مالايمكن حسبانه وتقييمه ذلك الضرر الذى الحقته حوادث العنف بالكيان السياسى والاجتماعى والثقافى المصرى، والذى سوف نلمس آثاره السلبية خلال الفترة المقبلة. وربما عند جرد الحساب النهائى للمواجهة، التى لاتزال مستمرة، سوف نكتشف أن الألم المادى - على فداحته - كان اقلها شأنا، واكثرها قابلية للشفاء اذا ماصدق العزم وحسنت النية. اما الآلام والأوجاع الاخرى، فيعلم الله وحده ماسوف تحتاج اليه من جهد ومغالبة للنفس، حتى يمكن تجاوزها بجسد معافى يمكنه مواجهة التحديات التى يواجهها الوطن فى الحاضر والمستقبل.

وبدون انكار فائدة كل ماكتب وقيل، فإن التحليل السياسى للتطرف والإرهاب ظل شاحبا وخافتا، وغائبا على الاطلاق فى بعض الأحيان، رغم أن الظاهرة فى جوهرها «سياسية» فى الأول والآخر ومن البداية حتى النهاية. فهى تقوم على دعوى لجماعات بعينها بعدم شرعية النظام «السياسى» القائم، ودعوة لتغيير نظام الحكم بالارهاب والقوة المسلحة، والإستيلاء على السلطة، واعادة تنظيم المجتمع وفق رؤية محددة من خلال ادوات الدولة وسطوتها. وليس هنا مكان مناقشة هذه الرؤية، مشروعيتها وشكلها ومحتواها ومبناها، بعد أن فعل ذلك العديد من المفكرين والكتاب ورجال الدين. ولكن مايهمنا التأكيد عليه أن موضوع أصحابها هو «السلطة»، وتغييرها بالعنف المسلح حتى لو اقتضى الأمر إيذاء الدولة والمجتمع. فعلى قدر العلم فإن بيانات الجماعات الإرهابية لم تشر إلى أن هدفها القضاء على البطالة التى يعانى منها الشباب، أو عبور الفجوة بين الأجيال، أو مواجهة الإغتراب النفسى الذى يعانى منه صغار السن.

هنا تصبح الظاهرة «سياسية» فى الأساس، وتستدعى التساؤل عن الأسباب «السياسية» الكامنة فى صميم البناء «السياسى» للدولة، والتى تساهم فى ظهور العنف والتدمير، وتمنع محاصرته وعزله بالسرعة الكافية. والواقع أنه رغم تعدد أسباب العنف «السياسى» فى المجتمعات والدول المختلفة، الا أن هناك سببين مترابطين يستحقان التنويه والتأكيد فيما يتعلق بالساحة المصرية: غياب التغيير فى النخبة الاستراتيجية القائدة فى النظام السياسى، واضمحلال أو تراجع أو انقسام الوسط السياسى.

وخلال الأسابيع الأخيرة حدث تنبه عام إلى ضرورة التغيير، ولكن الأمر كله تركز فى مسألة تغيير أو تعديل الحكومة القائمة. وكالعادة فإن المسألة برمتها ظلت غامضة، وطرحت الاسئلة حول ما اذا كان التغيير فى الأشخاص فقط أو الأساليب ايضا، وما اذا كان القادة القادمون من بيروقراطية الدولة أو رجال الأعمال. ولكن فى كل الأحوال فإن «الحكومة» وحدها ظلت الأداة التى سيناط بها دفع الغمة وإزالة المحنة ومقاومة الإرهاب. ولكن القضية أعمق من ذلك بكثير. فالنخبة الاستراتيجية لاتشمل الحكومة - على اهميتها ومركزيتها - فقط، وانما تمتد إلى كل من يؤثر فى عملية اتخاذ القرار العام ايجابا أو سلبا فى الأحزاب ومجلس الشعب والنقابات وجمعيات المصالح المختلفة والشخصيات المؤثرة فى الصحافة والإعلام.

وفى الحقيقة أن «الجمود» السياسى ظل الصفة الغالبة على معظم القيادات السياسية. فبالنسبة للحكومة لم يقتصر جمودها فقط على استمرار غالبية اعضائها لسنوات طويلة، وإنما - وهو الأهم - ثبات قاعدة التجنيد السياسى التى يختار منها الوزراء والمحافظون. فرغم التحول فى النظام السياسى من النظام القائم على الحزب الواحد إلى قدر متزايد من التعددية الحزبية، ومن نظام الاقتصاد المركزى إلى اقتصاد السوق، فان قيادات الجهاز التنفيذى جاءت دوما فى كثرتها الغالبة من الجهاز البيروقراطى للدولة مدنيا كان أو عسكريا. ونجم عن ذلك تشوهات متعددة للنظامين السياسى والاقتصادى ليس هنا مجال فحصها وتمحيصها، ورغم التسليم بانجازات الحكومة الحالية المعروفة، فان جمود القيادات التنفيذية ادى إلى فقدان الحيوية والمبادرة وضيق مجال الرؤية الذى يسببه البقاء فى الموقع القيادى لفترة طويلة من جانب، وطبيعة القاعدة التى تم منها تجنيد القيادات من جانب آخر.

وقد كان ممكنا وجود قدر من الحيوية فى المجتمع لو أن الأحزاب السياسية المعارضة عرفت شيئا غير الجمود السياسى وهو ماتمثل فى استمرار قياداتها بطريقة مذهلة، اعتمادا على تاريخها الطويل ودونما اعتبار لملاءمة هذا التاريخ للحاضر الذى نعيش فيه.

فالنخبة القائدة فى أحزاب الوفد والعمل والتجمع وجماعة الإخوان المسلمين ظلت على ثباتها المكين. ومع اضافة نعوت القداسة من الزعيم إلى القائد الى المجاهد الأكبر، فان فكرة التغيير داخل الاحزاب - رغم كل الحديث عن الديموقراطية والحرية وتداول السلطة - ظلت بعيدة المنال. وفى النهاية فإن الليبراليين الجدد، والقوميين الجدد، والإسلاميين الجدد، واليساريين الجدد، الذين شكلوا فكرهم استنادا إلى تجربتهم الخاصة فى السبعينات والثمانينات، اصبحوا أسرى تجربة قيادات تشكلت فى الثلاثينات والاربعينات. ونتج عن ذلك كله حالة من العقم تتمثل فى عدم انجاب قيادة سياسية واحدة ذات شأن خلال السنوات العشر الماضية.

وما انصرف على الجهاز الحكومى امتد الى مجلس الشعب وقيادات العمل الاعلامى. ومن ثم - ولعل ذلك ليس مصادفة - فان النقابات والنوادى الرياضية ظلت تقريبا الساحة الوحيدة التى عرفت تداول السلطة ودخول قيادات جديدة للعمل العام. ولكن هذا المجال لم يكن كافيا لامتصاص القدر الهائل من الكبت السياسى فى المجتمع، وهكذا برزت بثور وبقع وجروح العنف والارهاب. فالجسد السياسى للأمة، مثله مثل الجسد الإنسانى لابد وان يعرف التغيير والا انتابه المرض والضعف. واذا كان ذلك يعنى للإنسان التلاؤم مع فصول السنة المختلفة، ودرجات الطقس المتعددة، والتقدم فى العمر، والتنوع فى طبيعة العمل والإلتزامات الاجتماعية، فإن التغيير فى الجسد السياسى يعنى تغييرا فى القيادات والأساليب والرؤى والافكار للتلاؤم مع متغيرات داخلية وخارجية متسارعة.

ولكن الجمود وحده لايكفى لتوليد العنف فى المجتمع، اذا مابقى الوسط السياسى فى الحكومة والمعارضة متماسكا من خلال الحوار والتراضى على أهداف عليا للمجتمع والدولة. وفى مصر ظل الوسط ممثلا دوما فى التيارات الفكرية الاسلامية والقومية والليبرالية منذ القرن الماضى وحتى الآن. ورغم الاختلافات، وتنوع الأصول الفقهية، فان كل ماحققته مصر من انجازات كان راجعا دوما إلى التقاء هذه التيارات على وسط مصيرى خالص يمثل الحد الادنى من اهداف المجتمع ويستبعد العنف فى التعامل فيما بينها.

ويجب ان نسجل هنا ان هذه التيارات لم تعرف طلاقا بينا فيما بينها وكان ذلك عبقرية مصرية خالصة. ومن خلال التلقيح المتبادل اخذ كل تيار من التيارات الأخرى وان اختلفت المفردات والأولويات. فلم تعرف مصر ظاهرة اتاتورك التركية التى قامت على الفصل التام بين الدين والدولة، وكان الاسلام دين الدولة الرسمى فى كل الدساتير، ومصدرا للتشريع فى كل العصور. وحتى فى العهد «الاشتراكى» كانت الاشتراكية الاسلامية «جزءا من خطاب النظام وسلوكه. وقبل الإخوان المسلمون تدريجيا التعددية الحزبية، ولم يجدوا عذرا شرعيا فى التحالف مع حزب الوفد الليبرالى العتيد فى الانتخابات النيابية لعام ١٩٨٥. والواقع ان فكرة نزول جماعة الاخوان على قوائم الأحزاب الأخرى كانت احد الحلول التى اخترعتها «الوسطية» المصرية لحل اشكالية ضرورة التعامل الشرعى مع احد تيارات الوطنية المصرية من جانب، والتخوف - من جانب أخر - من النتائج المترتبة على ظهور حزب دينى. وفى الحقيقة أن أداء ممثلى الإخوان فى مجلس الشعب سواء عندما تحالفوا مع الوفد أو حزب العمل لم يكن يختلف جوهريا عن التيار العام للوسط السياسى المصرى. وربما كان وجودهم فى المجلس فرصة حقيقية للتفاعل والتعلم والتعامل مع التيارات الأخرى فى إطار مؤسسى ووفق تقاليد وأعراف تحوطها المصلحة العامة للأمة.

الرسالة التى نود التركيز عليها هى ان الوسط السياسى المصرى الممثل فى الاتجاهات المعتدلة للتيارات الفكرية التاريخية الثلاثة للوطنية المصرية، ظل دوما اليد الممسكة بميزان العمل السياسى، والضامنة للاستقرار اللازم للتقدم والنهضة. صحيح كانت هناك صدامات حادة فى لحظات تاريخية بعينها، الا ان الدرس الذى تعلمناه دوما أن الوطن كله يدفع الثمن الفادح. ولكن خلال مايزيد على سنوات عشر خلت كانت هناك قدرة لابأس بها على قبول الحلول الوسط، والتلقيح والاخصاب المتبادل. وكان ذلك سببا فى تجاوز أكثر من أزمة حادة أبرزها حادث اغتيال الرئيس السادات عام ١٩٨١ وماتلاه، وتمرد جنود الأمن المركزى عام ١٩٨٦. وقد عزز دوما إمكانية التلاقى بين التيارات - خاصة فى لحظات الخطر - انها عبرت عن أجنحة فكرية لطبقة واحدة هى الطبقة الوسطى المصرية بشرائحها المختلفة، ولم تكن تعبر عن انقسام اجتماعى يفرز صراعا طبقيا يصعب الإلتقاء فيه.

ولكن خلال السنوات الثلاث الماضية تعرض الوسط السياسى المصرى لضربات موجعة. أولاها، بزوغ انقسام مؤثر بين من يسمون بالعلمانيين والدينيين لم تعرفه مصر بهذه الحدة من قبل وداخل الوسط السياسى نفسه. فالتقاليد السياسية للطبقة الوسطى المصرية قامت دائما على المزج بين الدين والدنيا، والاصالة والمعاصرة، والتقاليد والتحديث، والموروث والوافد وان اختلفت النسب و«الخلطة» فى هذا التيار الفكرى أو ذاك. وشوش الانقسام كثيرا على امكانيات التلاقى بين التيارات الرئيسية واستهلك كثيرا من قدراتها وامكانياتها، وسهل للأطراف المتطرفة فى كل تيار امتلاك الساحة

فى شكل «اصولية علمانية» وأصولية دينية لاتبحث عن نقاط الإلتقاء فى القضايا المحورية، وانما دوما عن نقاط الصدام والصراع.

وثانيتها، ان عملية الاصلاح الاقتصادى الضرورية اضرت كثيرا بالطبقة الوسطى ذاتها، وهى سمة عامة فى كل البلاد التى تحولت من الاقتصاد المركزى الى اقتصاد السوق ومع الضعف النسبى للطبقة الوسطى فلابد ان تضعف معها تعبيراتها السياسية الوسطية. وهناك قاعدة عامة فى علم السياسة ان تراجع قوة احزاب الوسط لابد وان يقود إلى بزوغ الجماعات المتطرفة. فالضعف فى الاحزاب الديمقراطية المسيحية على يمين الوسط السياسى ادى دائما الى ظهور الاحزاب والتيارات الفاشية، والضعف فى الاحزاب الاشتراكية الديمقراطية على يسار الوسط السياسى ادى إلى تقوية الاحزاب الشيوعية وظهور الجماعات الارهابية من امثال الألوية الحمراء فى إيطاليا وبادر ماينهوف فى المانيا والجيش الاحمر فى اليابان. ولماذا نذهب بعيدا فقد كان الضعف الشديد لجماعة الإخوان المسلمين فى الجزائر سببا فى ظهور جبهة الإنقاذ. وليست مصر استثناء من هذه القاعدة الذهبية.

وثالثتها، ان قوى الوسط السياسى الرئيسية المصرية ممثلة فى احزاب الوطنى والوفد والعمل وجماعة الإخوان فشلت فى التوصل إلى صيغة وسط خلال انتخابات عام ١٩٩٠ تكفل تمثيل الجميع فى مجلس الشعب، رغم ان الظروف الخارجية حينئذ (ازمة الخليج) والداخلية (بدء الاصلاح الاقتصادى) كانت تحتم تلاقى هذه القوى - وليس اختلافها وانقسامها - من منطلق المسئولية الوطنية. ولايوجد هنا مجال لالقاء اللوم على هذا الفريق او ذاك، ولكن حسبنا ان نقرر ان بقاء تيارات سياسية تنتمى إلى الوسط بالاجبار او الاختيار، خارج ساحة التاثير فى صنع القرار من خلال مجلس الشعب، كان خسارة فادحة تركت فراغا سياسيا هائلا استشرت فيه قوى التطرف والعنف والارهاب.

هذه الضربات الموجعة الثلاث هى التى خلقت «البيئة السياسية» لما نعانى منه الآن وهى التى تحدد فى الوقت نفسه اتجاه «التغيير» المطلوب حتى يمكن تجاوز هذه المحنة خلال فترة معقولة. هذا يتمثل فى ضرورة اعادة بناء الوسط السياسى عن طريق حوار حقيقى بين القوى السياسية والفكرية الرئيسية، يقود فى النهاية الى شكل التغيير المطلوب فى المؤسسات السياسية. ونحسب ان هناك قاعدة لاباس بها للإلتقاء والحوار، فنتصور ان القوى الثلاث تلتقى على رفض الارهاب. وسواء كان الأمر هو رفض دفع مفسدة بمفسدة اكبر منها كما يرى الإخوان، او الدفع بخطورة الارهاب على الديمقراطية والحريات العامة كما يقول الوفد، او رؤية الارهاب كمهدد لسلامة الوطن واستقراره ونموه كما يعبر الحزب الوطنى فان النتيجة فى النهاية هى أن الارهاب والجماعات التى تقف خلفه تشكل ظاهرة مرفوضة ولايمكن التسامح معها من قبل القوى المؤثرة فى الوسط السياسى. ونتصور أيضا ان هناك التقاء على ضرورة الاصلاح الاقتصادى لنهوض مصرى حقيقى. فالحزب الوطنى هو الذى يقود بالفعل عملية الاصلاح المعقدة والمركبة. وحزب الوفد يرى الليبرالية الاقتصادية ضرورة لاغنى عنها لليبرالية السياسية. اما الإخوان المسلمون فان ايمانهم بقوانين السوق اقوى أحيانا من ايمان صندوق النقد الدولى. الخلاف بعد ذلك ياتى فى التفاصيل حول مدى وسرعة الاصلاح، وطرقه واساليبه، وكيفية التعامل مع آثاره السلبية... الخ. ونتصور - اخيرا - ان هناك التقاء على ضرورة الحفاظ على مصر كدولة لها مكانتها فى الأمة العربية والإسلامية، وصلاحها وسلامتها شرط اساسى لقدرتها على القيادة والتعامل مع عالم يتغير بسرعة قياسية. ان هذه القواعد للحوار، مع التفهم والاعتراف المتبادل، ولاقدرة على قبول الحلول الوسط، يمكن ان تعيد بناء الوسط السياسى، وتدعم قوى الإعتدال، وتعزل قوى التطرف، وتضع مصر كلها على طريق مستقبل مزدهر.

وختاما، فإن الدعاء واجب: «اللهم اعطنا الإيمان لكى نقبل ما لانستطيع تغييره، وامنحنا الشجاعة لكى نغير ما نستطيع وهبنا الحكمة لكى نعرف الفرق»...!!



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: العالم اليوم
التاريخ: ٢٠ يونيو ١٩٩٢

هيكل وحرب الخليج

كوابيس اسرائيلية...!

رؤية الاستاذ هيكل لموقع اسرائيل من حرب الخليج، لا تختلف في قليل او كثير عن رؤيته للنظام العالمي، وللنظام العربي، وللبترول ودوره في المنطقة، وبينها وبين العالم. فهي تخدم النظرية العامة التي اراد اقناعنا بها، وهي ان الحرب في البداية والنهاية هي محصلة عوامل خارجية جبارة وعاتية، لم يكن للفاعل الأصلي فيها من نصيب الا خطا الحسابات، ومن العجيب ان الكاتب الكبير - كما فعل في أكثر من موضع اشرنا لبعضها مسبقا - يقترب كثيرا من الحقيقة، ويمسك بتلابيبها بالمعلومات المتوافرة لديه، ولكنه لا يلبث ان يفلتها كلها، وبمقدرة لغوية فائقة يحول كل شيء لكي يخدم وجهة نظره الأصلية رغم ان كل الحقائق التي يذكرها تنفيها، ومن المدهش ان استاذنا لا يرغب في رؤية أي تطور ايجابي في الوضع العربي، حتى لو ظهر خوف وهلع في العيون الاسرائيلية.

انظر ما يقوله لنا الأستاذ هيكل:

«وفي حين ان العالم العربي كان يجد نفسه منقسما، ومنهكاً، وضعيفا في حقبة الثمانينات. فإن اسرائيل راحت تنظر إلى شكل التكتلات العربية الناشئة من حولها وتشعر بالتطير والشك، والغريب ان الحقيقة؛ العربية بالتفاصيل والأرقام كانت متاحة لاسرائيل وموجودة تحت تصرفها، فلم تكن هناك في الواقع العربي أسرار، وحتى إذا كانت هناك أسرار فإن وسائل اسرائيل الخفية كانت قادرة على الوصول إليها. ومع ذلك فإن اسرائيل راحت تشعر بقلق حقيقي، ولم يكن في الحقيقة العربية شيء يمكن ان يخيف اسرائيل، ومع ذلك خافت. ولعله كان حوارا بين الأوهام، أوهام عربية ظاهرة، في حوار مع أوهام اسرائيلية غائرة!»

ويعزو الأستاذ هيكل هذا الموقف الاسرائيلي إلى حقائق «متصلة بجذور التاريخ اليهودي نفسه». تجعل اليهودي في حالة قلق وفزع دائمين من أعداء حقيقيين أو وهميين محيطين به من كل جانب، واستاذنا محق كل الحق في ذلك، ولكن ما لم يكن محقا فيه هو ان اسرائيل لا تحكمها عقدة نفسية مزعجة، فقط وانما الحساب المستمر لتوازنات القوى والتغيرات الناشئة فيها، كبيرة كانت أو صغيرة، ولعل ذلك ما تفعله كل دول العالم بما فيها اسرائيل، وهي حقيقة لا ندعي اننا نضيف بها شيئاً إلي الكاتب الكبير الذى كان أبرز علامات الفكر العربي في التركيز على موازين القوى وحساباتها، ولكن ما نود التاكيد عليه هنا ان ما وجده هيكل حوارا بين الأوهام، كان في حقيقته حوارا بين قوى تتغير موازينها النسبية، استنادا إلي حقائق القوة الرئيسية عسكرية وسياسية واقتصادية، وكانت اسرائيل ككل القوى المغتصبة والمعتدية في التاريخ تخاف من هذا التغير، وتحسب حساباته، لم يكن لدى اسرائيل «وساوس» لا أساس لها سوى الوهم، وانما كوابيس حقيقية ومفزعة.

ولقد سبق ان أوضحنا انه في السنوات الثلاث الأخيرة من الثمانينات، كان الوضع العربي العام يتغير نحو الأفضل، وبدأ العالم العربي يخرج من أزمة طاحنة وانقسام هائل ساد كل النصف الأول من العقد ولا داعي لاعادة التفاصيل وكانت قوى الاعتماد المتبادل بين الدول العربيةاخذة في الظهور والتواجد، حتى ولو لم يلاحظها الأستاذ هيكل واخرون، ولكن اسرائيل كانت تلاحظها وترقبها وتحسب حسابها بدقة وحساسية. ولم يكن ما تشهده وتلمسه اسرائيل ليتحقق لها أى قدر من السعادة فهي تعرف ان وجودها واستمرارها وتوسعها كان دوما محصلة قوتها الذاتية والضعف والانقسام العربي في ان واحد. وفي نهاية الثمانينات كان الضعف العربي أقل والانقسام أخف، وعناصر القوة العربية تتحسن يوما بعد يوم، والظرف الدولي يتغير ومع تغيره كانت هناك بعض المكاسب لاسرائيل تمثلت في احتمالات الهجرة اليهودية إليها، ولكن كان فيها مخاطر تتوجس منها، ويمكن ان تصير الهواجس كوابيس لو أحسن العرب استغلالها.



ومن جانب اخر فإن اسرائيل كانت تحسب جيدا الفرص والمخاطر التى ولدها صراع بغداد وطهران كانت الفرصة واضحة فى ان الحرب تستهلك واحدة من القوى العربية الرئيسية فى الصراع العربى الاسرائيلى وكانت القصة أيضا متاحة، ان الصراع سوف يفتح جسورا مع ايران كانت الثورة الاسلامية أغلقتها، وفى كل الاحوال فإن الصدام سوف يستهلك موارد وينزف دماء تراها اسرائيل مكاسب صافية لها. ولكن كانت هناك مخاطر لا يمكن تجاهلها. فاستمرار الحرب وتصاعدها سوف يخلق جسورا لمصر نحو العالم العربى، والخليج خاصة، كانت تريدها اسرائيل رغم اتفاقية السلام مقطوعة ومفصومة، وكانت هناك مخاطر ان تجنح الولايات المتحدة نحو العراق بفعل العداء الامريكى - الايرانى الذى بلغ ذروته الدرامية باحتجاز عناصر من الحرس الثورى الايرانى لأعضاء السفارة الامريكية فى طهران، ومن ثم يحدث تقارب عربى - امريكى لا ترغب فيه اسرائيل وتخشاه. وكانت محصلة حسابات الفرص والمخاطر سياسة تقوم على مد ايران بالسلاح لعلها تفوز، واستدراج الولايات المتحدة إلى موقف محايد - ومن هنا كانت مقولة كيسنجر حول السعى لمنع طرفى المواجهة فى الخليج من الخروج منتصرا - او دفعها نحو مساندة ايران تحت دعاوى مساندة العناصر المعتدلة، او الافراج عن الرهائن، وهو ما نجحت فيه من خلال ما عرف بعد ذلك بفضيحة ايران - كونترا التى تم عن طريقها قيام أمريكا بمد ايران بالسلاح ولمن لم يتابع القضية وتفاصيلها فإن فكرة مساعدة ايران جاءت من جانب جراهام فوللر اليهودى الامريكى المتعصب، والذى كان مسئولا عن التقديرات السياسية لوكالة المخابرات المركزية، ووضع مذكرة بهذه السياسية وفائدتها للولايات المتحدة، تلقفها بعد ذلك اوليفر نورث وجعلها سياسة معتمدة من مجلس الأمن القومى الامريكى..

ورغم الجهد الاسرائيلى الذى جعل الحرب العراقية - الايرانية واحدة من ساحات الواجهة العربية - الاسرائيلية فإن الحرب انتهت واكثر المخاوف الاسرائيلية قد أصبحت حقيقة واقعة وليس وهما خيالا، صحيح ان الحرب اهدرت موارد بلاحساب، إلا ان نهاية الحرب اتت بتغير ملموس فى الوضع الاستراتيجى للمنطقة، وفى موازين القوى فيها، لم يكن يجعل اسرائيل تنام هادئة.

فلم يكن وهما ان الحرب كانت الباب الذى أعاد مصر إلى العالم العربى، وكان من المفارقات ان العراق الذى انعقد على أرضه مؤتمر عزل مصر، هو الذى كان أول من طرق أبواب القاهرة بحثا عن السلاح الذى كان الاتحاد السوفييتى مترددا فى منحه بالكم والكيف وفى التوقيت الذى تريده بغداد. وكان السادات من دون خلق الله هو الذى لبى نداء صدام، وبعده فى عهد مبارك توثقت العلاقات وجاءت الوفود وذهبت وراح الخبراء والناس من وادى النيل إلى وادى الفرات، ولم يكن مصدافة انه مع كل هجمة من هجمات «كربلاء» كانت مصر تخطو خطوة نحو العودة إلى امتها ومع الهجوم السادس فى يناير ١٩٨٧ انهارت الحواجز والسدود.

ولم يكن وهما ان الحرب افرزت أنواعا من التعاون العربى وهى التى لا تريد سوى الشقاق والانقسام والحروب الأهلية العربية كان العراق يريد مالا فقدمت له دول الخليج أربعين مليارا من الدولارات. وكان العراق يحتاج عمقا استراتيجيا فقدمته له الكويت بموانئها وجزرها، وتحملت ثمن ذلك قصفا بالصواريخ وارهابا ومحاولات اغتيال، وقدم له الأردن ميناء العقبة وعبر هذا الميناء جاءت العبارات تحمل مصريين بلا حصر، ليعملوا فى كل شىء من الزراعة حتى بناء المفاعلات النووية. وكان العراق يحتاج منافذ لتصدير النفط بعد ان سدت ايران طرق الخليج امامه، فاعطته السعودية أنابيب عبر أراضيها قادرة على تصدير ١,٦٥ مليون برميل فى اليوم، ودفعت الثمن ارهابا فى أيام الحج وفى حرم الكعبة الشريفة، وما كان يزعج اسرائيل فى كل ذلك انه كان على الأرض الصلبة، ينمو جنين الأمن القومى العربى.

ولم يكن وهما ان جزءا من الحرب العراقية - الايرانية - كان يجرى فى واشنطن وكانت اسرائيل كما أسلفنا تعمل بكل الطرق لكى تجذب الولايات المتحدة بعيدا اعن العراق كلما أمكن، وقريبا من ايران كلما كان ذلك متاحا وكانت القاهرة والرياض تبذلان جهدا يفوق الوصف لهزيمة هذا الاتجاه وباستثناء فترة ايران - كونترا التى لعبت فيها واشنطن على الحبلين، فإنها تدريجيا بدأت تميل إلى جانب بغداد، وعادت العلاقات الدبلوماسية عام ١٩٨٤، ورفعت العراق من قائمة الارهاب، وفى ذلك الوقت كانت تصدر من القيادة العراقية كل الاشارات الصحيحة حول عراق يريد السلام بينما ترفضه ايران، ويدين الارهاب، بينما تناصره طهران، ويعلن صباح مساء رفضه للتدخل فى الشئون الداخلية لاية دولة أخرى، وفى مسألة الصراع العربى - الاسرائيلى أعلن انه سوف يقبل ما تقبل به القيادة الفلسطينية، وكان ذلك تحولا عن نهج سابق كان العراق يعطى نفسه فيه حق الفيتو على اى تصرف فلسطينى لا يراه ملائماً للمصلحة العربية العليا، وارسل العراق إلى واشنطن دبلوماسيا قديرا هو نزار حمدون الذى مد كل الجسور لكل المؤسسات الامريكية داخل السلطة وخارجها ولم يستنكف حتى من اللقاء والشرح والتفسير للسياسة العراقية مع المنظمات الصهيونية الامريكية المعروفة مثل ايباج. وربما كان نزار حمدون هو الدبلوماسى العربى الوحيد الذى ودعته النشرة الاسبوعية التى كانت تصدرها معلنة عن اسفها لرحيله وتعتبره ممثلا جيدا للدبلوماسية العربية «الجديدة» ومن خلال حمدون أيضا لم تستبعد العراق ان ترسل اشارات إلي اسرائيل انها ليست المقصودة بالبناء العسكرى العراقى، وكان الوسيط استاذة يهودية لمادة الشرق الاوسط بجامعة هارفارد واسمها لورى ميلروي التى سمعت منه مايكفى لطمانة اسرائيل ونقلته اليها، وهناك كتبت مقالة فى صحيفة الجيروزاليم بوست تدعو اسرائيل إلى التخلى عن تاييدها لايران وتبنى ما اسمته «الخيار العراقى» ومن هناك ذهبت إلي بغداد وعادت بنفس الاشارات والايحاءات.

بعد ذلك فإن شهر العسل العراقى - الامريكى اصبح ممكنا وسبق ذكر تفاصيله. وفى العام الاخير من الحرب بدأ ما عرف باسم حرب الناقلات، وأجرت الكويت ثلاثا من ناقلاتها إلي الاتحاد السوفييتى، فهرعت واشنطن لكى توفر إحدى عشرة ناقلة، ومعها اسطول كامل إلي مياه الخليج بالتعاون مع قطع حربية بريطانية وفرنسية وايطالية. وفى يوم واحد اغرق الاسطول الأمريكى نصف البحرية الايرانية وكان ذلك ربحا صافيا للعراق، بالاضافة إلى ما حققه تواجد الأساطيل الغربية من تشتيت للجهد العسكرى الايرانى، دون ان تطلق طلقة واحدة كانت العلاقات العراقية - الامريكية حميمة إلي الدرجة التى عندما قام طيار عراقى عن طريق الخطا باطلاق صاروخ اكسوسيت على السفينة الحربية الامريكية إس.إس ستارك واغرقها، فإن رد الفعل الامريكى كان قبول الأسف العراقى، وكان ذلك اعلانا لاسرائيل ان الولايات المتحدة أصبحت مستعدة لان تبلع «الزلط» لبغداد، ولم تعد تتمنى لها «الغلط» كما فى المثل الشعبى الشائع!

فلم يكن وهما اذن ان اسرائيل خسرت الحرب العراقية - الايرانية سواء على ارض الواقع في ميدان القتال، او هناك بعيدا في واشنطن حيث الإدارة الأمريكية، أو فى نيويورك حيث الأمم المتحدة ولم يكن ذلك ممكنا دون جهد عربى جماعى وخارق، لا يوجد لدى اسرائيل ما تخشى أكثر منه، ويوم أعلن الخمينى قبول وقف اطلاق النار كانت الدولة العبرية أكثر الدول احساسا بالتعاسة، وزاد من قلقها - الذى لم يكن وهما - قيام الانتفاضة الفلسطينية الباسلة لتعلن صوت الشعب الذى ظنه الجميع أنه قد مات، ومع الانتفاضة خرجت منظمة التحرير الفلسطينية بمبادرة تواضعت عندها المطالب إلي الحد الذى يمكن ان يتفهمه ويقبله المجتمع الدولى وامريكا، ولأول مرة شعرت اسرائيل انها محاصرة من الداخل بفعل الانتفاضة وما لقيته من قبول عالمى، ومن الخارج بانها تدريجيا أصبحت العقبة الرئيسية امام السلام فى الشرق الأوسط، ووسط ذلك كله كان الوضع الدولى يتغير بسرعة فى شرق أوروبا والاتحاد السوفييتى وكان ذلك يحمل فرصة كبرى لهجرة

اليهود إلي اسرائيل. ولكنه كان يحمل خطرا جما هو ان تفقد اسرائيل اهميتها الاستراتيجية وموقعها كحاملة طائرات لا تغرق وتتحمل مسئولية تدمير الاسطول السوفييتي بالكامل في البحر المتوسط حال نشوب صراع بين الشرق والغرب..

وفي الحقيقة فإن أكثر ما كان يقلق اسرائيل - حقا لا وهما كما يقول الاستاذ هيكل - تنامي القدرة التكنولوجية والعسكرية العربية. وكان ذلك منذرا بتغير في قدس أقداس المعادلة العربية - الاسرائيلية القائمة على الكم العربي في مواجهة الكيف الاسرائيلي. فقد كان أبا ابيان هو الذي قال أمام الكنيسيت عام ١٩٧٩ ان «وجودنا كله موضوع في الميزان القائم بين الكم العربي والنوعية اليهودية».

وخلال الثمانينات، فإن ما بدا وكانه قدر حتمي أن تستمر اسرائيل في تفوقها الكيفي والنوعي الساحق على الدول العربية أصبح موضع التساؤل على الاقل في المدى الطويل، وهي مسالة لا تستطيع اسرائيل ان تتجاهلها وتغض الطرف عنها فالجيوش العربية في سوريا والعراق ومصر والسعودية بدأت في الحصول على نوعيات متقدمة من الأسلحة خاصة الطائرات والصواريخ من الترسانات السوفييتية والامريكية والصينية «ميج - ٢٣ و٢٧ و٢٩، إف -١٥ و١٦، صواريخ سكود، سلك وورم طائرات أواكس». وقد حاولت اسرائيل احباط استيراد هذه الأسلحة من المنبع خاصة مع صفقة طائرات أواكس واف - ١٥ الامريكية للسعودية عام ١٩٨١، وخاضت معركة استخدمت فيها كل الاسلحة السياسية والاعلامية حتى مع ادارة ريجان، وكانت أكثر الادارات الأمريكية تعاطفا مع اسرائيل وحشد «اللوبي الصهيوني» كل ما يملك من امكانيات في الأذرع لمنع الصفقة. ولكن السعودية قامت بحملة مضادة استخدمت فيها كل فنون الاتصال والعلاقات العامة والضغط الدبلوماسي والسياسي وولد لأول مرة ما وصفته الدوائر الاسرائيلية بـ «اللوبي العربي» ومرت الصفقة من مجلس الشيوخ وبفارق صوتين فقط، وكانت هذه أول هزيمة تتلقاها اسرائيل على الساحة الأمريكية، وربما لم يكن قلق اسرائيل من الصفقة ذاتها، بقدر ما كان من العرب لأول مرة دخلوا في ميدان استنكفوا طويلا الدخول فيه، وكان ولفترة طويلة احتكارا اسرائيليا خالصا.

المهم لدينا هنا ان اسرائيل كانت تدرك حقيقة لا وهما ان العرب رغم كل ما يبدو على السطح لاتزال هناك فاعلية عربية تتقدم بخطى بطيئة ولكنها مستمرة وزاد على ذلك ان اسرائيل كانت تعلم ان هناك سقوفا لامكانيات نموها. فضعف السوق الداخلية في اسرائيل يجعل تطورها التكنولوجي عالي التكلفة وغير قادر على المنافسة. وربما كان إلغاء تطوير الطائرة «لافي» بعد استثمارات ضخمة اشارة إلى هذه الحدود والقيود.

وإذا تذكرنا انه بالاضافة إلي ذلك كانت هناك تطورات في الوضع العربي ابتداء من عام ١٩٨٧ وان اسرائيل لم تكسب الحرب العراقية - الايرانية رغم جهودها المضنية، وان العرب بدأوا يتعلمون كيف يتعاملون مع القوى الغربية، ويكسبون معارك ويخسرون أخرى ولكنهم في النهاية يتعلمون ويراكمون الخبرة فإن اسرائيل كانت تحتاج بشدة مع مطلع التسعينيات إلى شيء ما يهدم التضامن ويعرقل النمو التكنولوجي ويستنزف الموارد في العالم العربي..

وقدمت العراق لها كل ذلك في ٢ أغسطس ١٩٩٠ على طبق من الذهب مرصع بالبلاتين والياقوت والماس.

★ باحث سياسي معروف تنشر مقالاته بترتيب خاص مع جريدة «الراية القطرية».

د. عبد المنعم سعيد ★



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: العالم اليوم

التاريخ: ٢٤ يونيو ١٩٩٢

هيكل وحرب الخليج

قصة الابتزاز.. والتصعيد!

.. يبدو ان النظام العراقى لم يكن مستعدا لاتباع هذا الطريق الصعب حتى يؤتى ثماره. فقد كان يريد ان يشعر الشعب العراقى ان هناك انجازا مايتحقق على ارض الواقع خلال فترة قصيرة تجعل الحرب العراقية الايرانية كانها لم تكن. ولذا فإنه وضع خططا طموحة لانفاق ١١ مليار دولار سنويا لاغراض مدنية وعسكرية، ٣٦٪ (٤ مليار دولار) خصصت للجيش. واذا اضيف الى ذلك ان العراق كان عليه ان يفى بخدمة الديون غير العربية، ودفع ثلاثة مليارات من الدولارات لاستيراد الغذاء (يعد اعتماد العراق على استيراد الغذاء من اعلى درجات الاعتماد بين الدول العربية رغم كل امكانياته الزراعية، خاصة اذا ما قورنت درجة الاعتماد هذه بدول الخليج الاخرى). لأدركنا ان العراق صمم على الحصول على هذه الموارد بكل طريقة ممكنة بما فيها القوة المسلحة. ومع مطلع عام ١٩٩٠، فان العراق مالبث ان ظهر فى صورة منذرة بما هو قادم:

فالدولة التى تعانى من اثار حرب ثمانى سنوات طاحنة. وتعانى من ازمة اقتصادية طاحنة تعلنها للاخرين، كانت تفاجىء الجميع-من فى المنطقة وخارجها- بانماط من الانفاق لا تقدر عليها دول موسرة، كانت العراق توزع الاموال ذات اليمين وذات اليسار من خلال مهرجانات اعلامية لا تتوقف، فقد اختص الرئيس العراقى كل من حضر حفل توقيع إنشاء مجلس التعاون العربى فى فبراير ١٩٨٩ من رؤساء التحرير فى مصر والاردن واليمن بعربات من المرسيدس، واختص صحفيى الاردن بمنح خاصة لاقامة فيلات، بينما اختص رؤساء الدول بعربات الرولزرويس (لسبب ما فإن الاستاذ هيكل تجاهل ذلك).

واستمر نفس الكرم الحاتمى العراقى بدون توقف فى شكل شيكات بملايين الدولارات لقادة دول مجلس التعاون وفلسطين استمرت حتى قبل ايام الحدث الاكبر. وكان ذلك الوقت الذى يؤجل فيه العراق تسديد الديون للاردن ومصر. وكان مفاجئا لكل ذلك الذى حضروا حفل وضع حجر الاساس لمكتبة الاسكندرية العالمية ان الرئيس العراقى قدم منحة قدرها واحا وعشرون مليون دولار للمكتبة فى نفس الوقت الذى كان فيه بنك الرافدين العراقى بالقاهرة عاجزا عن سداد مستحقات العاملين المصريين فى العراق. وفوق ذلك كله، فان الدولة التى كانت تعانى من اثار الحرب بدأت فى عمل مجموعة من النصب التذكارية الفخمة وقصر جديد للرئيس العراقى تتكلف مئات الملايين من الدولارات.

وفى الوقت الذى كان على العراق ان تلملم جراحها التى نزفت لفترة طويلة وتحاول ان تنتهز الخيارات العديدة العربية والدولية المتاحة امامها، فإنها بدأت فى عملية كبرى لتوتير العلاقات مع دول المنطقة ومع العالم. فمجلس التعاون العربى الذى كان للتكامل الوظيفى سعى العراق لكى يكون محورا امنيا. وفى داخل العالم العربى بدا الاعلام العراقى يغير من لهجته ويطرح موضوعات كان الظن انها لم تعد موجودة فى القاموس العربى، وفى القاموس العراقى لفترة طويلة حول توزيع الثروة، ولم يكن ذلك صحيحا دوما فقد قدمت الدول العربية ٨٧ مليارا من الدولارات من المساعدات خلال الفترة من ١٩٧٥ الى ١٩٩٠ كان نصيب دول الخليج منها ٩٢٪ ولم يزد على ذلك نصيب العراق عن ٣,٥٪ من هذا المبلغ. وبعد ذلك خطا العراق خطوة اخرى بان وقف فى مواجهة اتفاق الطائف الذى انجزته الدبلوماسية السعودية. وزاد على ذلك بان قام بتزويد ميشيل عون فى لبنان بالسلاح بما فيه صواريخ فروة السوفييتية القادرة على ضرب دمشق. وكان ذلك افسادا لواحدة من انجح المحاولات العربية لايقاف النزيف، وتهديدا لا مبرر له لسوريا فى وقت كان العالم العربى يحاول لم الشمل واستعادة التضامن والخروج من ازمته الطويلة (لسبب ما ايضا تجاهل الاستاذ هيكل هذا الموضوع كلية!) وبعد هذا التصعيد دعا العراق لعقد قمة فى بغداد لمؤازرته إزاء الحملة الدولية الموجهة ضده -وسوف نعود لها بعد قليل- ولكن المؤتمر لم يكن جوهره مادعى اليه- وكان ذلك فى حد ذاته يحتاج تقوية التكاتف العربى- وانما صب الغضب على الكويت ودول الخليج. وبعد المؤتمر باسابيع بدأ التصعيد العراقى ضد الكويت بخطاب لصدام حسين فى ١٧ يوليو ١٩٩٠. وماجاء تلميحا فى خطابه ضد الكويت اصبح صريحا فى المذكرة التى قدمتها العراق للجامعة العربية، واعقبها تهديدات بالحرب صدرت من وزير الخارجية العراقى.

وعلى المستوى الدولى فان العراق ذا العلاقة القوية مع الولايات المتحدة والغرب عامة. بدأ فجأة فى عملية تصعيد كبرى بدأت فى خطاب صدام حسين اما قمة مجلس التعاون فى عمان، واعقابها بالمطالبة بانسحاب الاساطيل الغربية من الخليج وهى التى جاءت اصلا لمساندته موضوعيا فى حربه مع ايران والتى- رغم وقف اطلاق النار- لم تكن قد انتهت بعد. وكان ذلك الهجوم فرصة ذهبية لاسرائيل لكى تستغلها وتشن حربا اعلامية كبرى على العراق وعلى التقدم العربى عامة فى مجال اسلحة الدمار الشامل والصواريخ طويلة المدى، وفى الوقت الذى كان على العراق امتصاص هذه الحملة فإنه عمل على توسيعها من خلال حوادث الجاسوس البريطانى فارزاد بازوفت، والمدفع العملاق، وإمساك السلطات البريطانية باجهزة تستخدم فى صنع السلاح النووى ولم تكن هناك مشكلة فى ان يقبض العراق على الجواسيس، فلعل ذلك واجبه، ولم تكن هناك مشكلة فى ان يطور العراق سلاحه للحفاظ على التوازن مع ايران. وانجاز رادع معقول تجاه اسرائيل، ولكن المشكلة والقضية كانت ان العراق بدا وكانه يسعى لصدام مبكر، ويعرض تغيرا نسبيا فى موازين القوى العربية-الاسرائيلية لصالح العرب لا يزال فى اوله للخطر.

هذا التغير فى السلوك العراقى من التعاون الى الصراع مع كل القوى الممكنة اقليميا وعالميا انتهى فى النهاية بغزو الكويت الذى جاء محصلة للوضع الداخلى فى العراق وخاصة نظامه السياسى. فالعراق خرج من الحرب وهو قوة عسكرية ضخمة، ولكن تواضع انجازاته الداخلية، فضلا عن ان ايران بقيت متمسكة بمواقفها الاساسية، جعله يسعى الى تحقيق انجاز سريع يصدر المشاكل الى الخارج، ويخلق وضعا للشعب العراقى يحس فيه انه مستهدف من قوى عديدة، ويخلق حالة من التعبئة العامة التى تقوى قبضة النظام على السلطة وعلى الشارع، فضلا عن المكاسب السياسية والاقتصادية التى توقعها من الكويت. وفى الحقيقة فإن الاستاذ هيكل اقترب من ذلك حين قال: «إن اقدام العراق على غزو الكويت فى هذه الظروف اصبح قفزة الى الامام على الطريق الى كارثة،

بينما المنطق المستمد من التقديرات والحسابات كان يستدعي خطوة الى الوراء الى اتقانها».

ولكن مكمن الخلاف مع استاذنا هو فى ثلاث قضايا: الاولى ان الظروف الاقليمية والدولية التى يواجهها العراق لم تكن معاكسة الى الدرجة التي تجعله يقفز اصلا الى الامام، فرغم اشتداد الحملة الدولية عليه، الا ان الغرب كان لا يزال يرى ان العراق عنصر مهم فى التوازن مع ايران فى المنطقة. وحتى نهاية يوليو فإن الاعتقاد الامريكي -وغير الامريكي- كان لا يزال ان العراق يقوم بحملة اعلامية للاستهلاك المحلى، حتى ان السفيرة الامريكية- كما قال الاستاذ هيكل واخرون- لم تجد مشكلة فى مغادرة بغداد لقضاء اجازتها الصيفية والثانية، داخل النظام العربى

كان امام خيارات كثيرة مفتوحة لدعم موقع العراق الاقتصادى، وتقوية تكامله الوظيفى مع دول عربية اخرى وتدعيم التحسن النسبى فى التوازن مع اسرائيل، والثالثة ان الظروق المؤثرة فى العراق لم تكن إحساسه بالمؤامرة المنصوبة عليه كما يقول لنا الاستاذ هيكل، وانما كانت متعلقة بنظامه السياسى الذى لم يكف ابدا عن النظر الى الامام كلما بدا له انه يريد تحقيق طموحات تعجز قدراته عن تحقيقها.

بعد ذلك فإن الغزو العراقى للكويت ياتى نوعا من النتائج المنطقية، ومن عجب ان كثيرا من الكتاب العرب- ومن بينهم الاستاذ هيكل- قضى وقتا طويلا فى تتبع تفاصيل الساعات التى سبقت الغزو، والاتصالات الدبلوماسية التى اجراها الرئيس مبارك فى بغداد والكويت، وتفاصيل اجتماع جدة، وعما اذا كان الرئيس العراقى قد وعد الرئيس المصرى بعدم استخدام القوة العسكرية او انه وعد بذلك فقط حتى تنتهي الوساطة السعودية. فالواقع ان دولة ما لا تتخذ قرار غزو دولة اخرى بين يوم وليلة، او نتيجة اجتماع عقد هنا او هناك، وانما يعد كل ذلك عملا سياسيا لتغطية العملية العسكرية الكبرى التى لابد من التحضير لها قبلها بوقت طويل. ففى هذه الحالات فان التحركات السياسية والاتصالات الدبلوماسية والخط الاعلامى تصبح كلها جزءا من عملية ادارة الازمة، حيث تسعى الدولة التى عزمت على استخدام القوى العسكرية على كسب الحلفاء، وتفتيت الخصوم او تحييدهم، وخلق شرعية اقليمية ودولية للعمل العسكرى، فالحقيقة التى اقترب منها الاستاذ هيكل حينما ذكر ان «العراق خرج من الحرب الطويلة مع ايران ولديه خطة لتعويض مافاته او ما خسره» كانت ان يغزو الكويت وان يسيطر على الخليج للخروج من ازمة داخلية متعددة الابعاد، ولتحقيق طموحات ومطامع. ولذا فإن اقامة مجلس التعاون العربى كانت لتحييد مصر وللضغط على دول الخليج، والحملة على الغرب وإسرائيل لتعبئة الراى العام العربى فى المواجهة المنتظرة، وإعادة طرح موضوع توزيع الثروة لاستثارة الجماهير العربية ضد دول الخليج، وتوقيع معاهدة عدم الاعتداء مع السعودية دون مناسبة لتحييدها، وخلق مشكلة كبرى من موضوع تجاوز حصص الانتاج لخلق سبب مباشر مبرر للغزو، وقبول الوساطة المصرية والسعودية لتوفير الغطاء الدبلوماسى للتحضيرات العسكرية التى كانت منذرة.. وهكذا.

وربما يؤكد على هذه النقطة ان العراق طرح اسبابا عدة لغزوه الكويت كلها متناقضة ومتضاربة. فقد طرح تارة انه يضم الفرع الى الاصل، وتارة اخرى الوحدة العربية على الطريقة البروسية، ومرة ثالثة حل القضية الفلسطينية.ورابعة توزيع الثروة، وخامسة الازمة الاقتصادية للعراق..وهكذا. كل هذه الاسباب كانت لمخاطبة جهات متعددة اختلفت مقاصدها واغراضها.فلم يكن مفهوما فى النهاية كيف يمكن تحقيق الوحدة بالعدوان، واذا كان الهدف هوالوحدة فإن موضوع حصص النفط والحدود تصبح غير ذى بال، كما ان تحرير فلسطين يبدو بعيدا للغاية عن طريق الكويت، وكيف يمكن للغزو والمواجهة العسكرية ان تخرج العراق من ازمته الاقتصادية او تؤدى الى توزيع الثروة التى سوف تضيع فى المعركة. ولكن المسالة لم تكن تخبطا بالقدر الذى كانت فيه تعبيرا عن نظام عجز عن تحقيق مقاصده الداخلية والخارجية، ويتميز بالشمولية والديكتاتورية التى تحل مشاكلها دوما بالاستبداد الداخلى والمغامرة الخارجية، وكانت هذه هى الحقيقة الغائبة فى تحليل الاستاذ هيكل، ولكنها لم تكن الحقيقة الوحيدة التى غابت.

★ باحث سياسى معروف تنشر مقالاته بترتيب خاص مع جريدة الراية القطرية.

د. عبد المنعم سعيد ★


مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: العالم اليوم

التاريخ: ٣٠ يونيو ١٩٩٢

هيكل وحرب الخليج
الحلقة الأخيرة

عن الحاضر.. وعن المستقبل!

د. عبد المنعم سعيد ★

إذا كان الفقه الإسلامى يعطى للمجتهد الذى أخطأ أجرا، والذى أصاب أجرين. فإن الأستاذ هيكل يستحق ثلاثة أجور لأنه أصاب وأخطأ معا أصاب حينما أقر أن احتلال العراق لم يكن مقبولا، ولم يكن ممكنا السكوت عليه، وأن العراق وقع فى خطايا فاحشة فى عملية حساب القوى، وأخطأ حينما استخدم لغة لاتتناسب مقتضى الحال، وأرجع الحدث الجلل لمؤامرة ويد الفتنة المجهولة التى تحركها عناصر كونية جهنمية وراءها الولايات المتحدة، متجاهلا النظام صاحب الفعل والحدث، ولأنه أهمل المصلحة العربية فى ضرورة تحرير الكويت، وربما كان الخطأ الأكبر لاستاذنا وهو الفقيه بتوازنات القوى وحساباتها، والتقاء المصالح وتناقضاتها، وإدارة الأزمات والصراعات وطرقها، أنه فى النهاية، وبعد أن وصل إلى الأزمة - الحرب - اجتذبته الروايات والحكاوى بعيدا عن السبل والمقاصد.

ولكن يبقى من كتاب الاستاذ هيكل أنه أثار ضرورة التفكير فى المستقبل الذى أفرد له الفصل الأخير ومرة أخرى فإن مؤلفنا يستمر فى الخط الذى أكده طوال الكتاب، رغم بعض التحفظات والجمل الاعتراضية هنا أو هناك فهناك نظام دولى يستهدف العالم العربى وفق «سياسات ثابتة» تسعى إلى «حصره فى تناقضاته الداخلية، واستنزاف موارده، وعزله عن عصر التكنولوجيا، وتعويق تنميته الحقيقية» و«تذويب شخصيته وخصوصيته»، وهناك عالم عربى فى حالة أزمة مستمرة ومستعصية، فعند نهاية حرب الخليج «أصبحت الأمة بحالة من العرى الكامل حولتها إلى أشلاء متناثرة: مدن وقبائل، حقول بترول وأطلال مدن - صحارى ووديان - أغنياء وفقراء - جيوش مسلحة وجماهير عزل - قصور وقبور - دول يسر ودول عسر - دول فائض مالى ودول فائض سكانى - إلى آخر ما تحفل به الكتابات المعاصرة من تعبيرات».

وهكذا فإن المعادلة التى قادت إلى حرب الخليج بقيت بعدها وبمزيد من الحدة والعنف ولذا - وحسب وجهة نظر استاذنا - فإن حاضر الأمة ومستقبلها لا يحوطه سوى الظلال والظلام واليأس، اللهم إلا من بعض الاحتمالات التى قد يكون لها تأثير إيجابى ترتبط بحركة التعليم والتنمية والشباب والمرأة والثروة العربية.

وفى الحقيقة أن هذه النظرة لحاضر ومستقبل الأمة لا تقتصر على الأستاذ هيكل وحده، فهى شائعة فى كل الكتابات العربية قبل حرب الخليج، وبعدها أصبحت أشد قسوة ولا يستطيع احد أن ينكر أن حرب الخليج كانت خسارة كبرى صافية للأمة مادية وبشرية ومعنوية، ولا نريد هنا أن نكرر ما هو ذائع وشائع فالانقسام العربى حاد وقاطع والشكوك والهواجس غالبة وغلابة بين كل العرب، وتجاه العالم فإن الأمة تشعر بالحصار والاختراق ولكن الأمم العظيمة، لو كانت حقا عظيمة - وحدها هى التى تستطيع أن تخترق حجب وسحب الدخان وتلمح السماء الزرقاء الصافية، ونسأل الاسئلة الصحية: من أين نبدأ أو إلى أين نتجه ونسير.

ولعل نقطة البداية دوما أن نقوم بحساب الخسائر ونضعها فى حجمها الصحيح بلا مبالغة ولا مزايدة فبعد كل حريق واعصار فإن العاقل يبحث عما تبقى فلعله ليس بالقليل، وخلال أزمة - حرب الخليج فلابد أن كثيرا من العرب والمسلمين دعوا العزيز القدير ليس رد القضاء ولكن اللطف فيه، وكان الله لطيفا بأكثر من قدرة البشر على الشكر والحمد وتعالوا ننظر إلى حساب الخسائر بين ما كان مقدرا ومتخيلا وما حدث بالفعل وفى الواقع:

إن القوات الأجنبية التى وصلت إلى حوالى نصف مليون جندى جاءت إلى المنطقة وذهبت كما كان مقررا بعد أن ظن البعض - وبعض الظن إثم - أنها لن ترحل ابدا.

تراوحت كافة التقديرات حول تكلفة الحرب على الأمة ما بين نصف تريليون وتريليون دولار، بحسابات التدمير الكلى للعراق والكويت وتكاليف المعارك العسكرية وحرائق النفط وخسائر البيئة وهذا التقدير بعد الحرب تواضع ليتراوح إلى ما بين مائة وخمسين إلى مائتى مليار دولار شاملة عودة الكويت والعراق إلى أوضاع ما قبل الحرب، وهذه خسارة فادحة بكل المقاييس ولكنها أقل بكثير مما كان متوقعا.



وقد كان مقدرا أن اطفاء حرائق النفط فى الكويت سوف تتكلف عشرين مليار دولار وحدها وتستغرق ما بين ثلاث وخمس سنوات ولا تعود الكويت إلى إنتاج النفط قبل عامين اخرين ولكن ما حدث أن اطفاء الحرائق استغرق ستة شهور وبتكلفة قدرها ١,٥ مليار دولار وبعد عام واحد من الحرب وصل إنتاج الكويت من النفط إلى حوالى مليون برميل يوميا ومع نهاية هذا العام يعود الكويت إلى معدلات انتاجه الطبيعية.

وكان مقدرا أن تتراوح تكاليف أعمال الكويت ما بين مائة ومئتى مليار دولار والان فإن التكلفة لن تتجاوز ستين مليار دولار يعود الجانب الاعظم منها (٤٠ مليار دولار) إلى أن الحكومة الكويتية قررت أن تعوض افراد الشعب الكويتى عن كافة الخسائر والتضحيات المادية والمعنوية التى تحملوها خلال عملية تحرير بلدهم من الاحتلال ولعلها السابقة الأولى من نوعها فى التاريخ.

وكان مقدرا أن تكون خسائر التحالف العربى الدولى من الافراد بعشرات الالوف ولكن ما حدث انها لم تفقد المئات وعلى الجانب العراقى فإن أول التقديرات التى صورت أن العراق خسر ١٥٠ الف قتيل ثم أخذ هذا الرقم فى التواضع حتى وصل إلى ١٤ الفا ونتوقع أنه بعد أن تزول دواعى الكتمان على الجانب العراقى أن نجد هذا الرقم اقل من الحقيقة.

وعلى الجانب العراقى - وعلى عكس ما هو شائع فإن العراق لم تطله يد التدمير بالقدر الذى حدث لالمانيا مثلا، ولم تكن بغداد (درسدن) أخرى الواقع الذى انتهت اليه الحرب كان أقل من ذلك بكثير فمحطات الطاقة وتنقية المياه لم تدمر - كما قال لنا الاستاذ هيكل فى طبعة كتابه العربية وإنما اعطبت فى معظمها كما ذكر الاستاذ هيكل فى طبعة كتابه الانجليزية والواقع أنه بعد عام من الحرب فإن ثلثى هذه المحطات عادت إلى سابق عهدها وما تبقى اما انه تنقصه قطع غيار، او لانه واقع فى مناطق كردية، لا تسيطر عليها الحكومة العراقية أو لاترغب فى إصلاحها لاسباب ليس هنا مكان بحثها، وبعد عام واحد من الحرب فإنه من بين ١٣٣ جسرا جرى ضربها خلال الحرب فإنه تم إصلاح تسعين منها، وتفيد المصادر العراقية أيضا أن قدرة العراق الان على إنتاج النفط يمكن أن تصل إلى ثلاثة ملايين برميل يوميا وهى تقترب كثيرا من قدرته قبل الحرب وكل من زار بغداد مؤخرا افاد أن عدد الابنية التى تم تدميرها بالكامل لا يزيد على أصابع اليدين بما فيها مبنى وزارة الدفاع ومقر حزب البعث والملجأ المدنى وهم الذين اشتهروا من خلال شبكات التليفزيون العالمية.

وكان متوقعا أن الحرب سوف تؤدى إلى كارثة بيئية كبرى نتيجة أن العراق قام باطلاق النفط إلى الخليج واشعل النار فى ٧٣٢ بئر نفط كويتية وتحدث البعض عن انتهاء الحياة البحرية فى الخليج، بينما قال لنا البعض الاخر أن الحرائق سوف تؤدى إلى خسائر تقترب من (الشتاء النووى) الذى يعقب حربا نووية ولا جدال أن البيئة تعرضت لاضرار ولكن ظلت فى الحدود التى يستطيع البشر التعامل معها فقد كان للإسراع باطفاء الحرائق اثر فى التقليل من حجم الضرر كما امكن معالجة اثار ثمانية ملايين برميل نفط فى الخليج حتى ان تقريرا صدر مؤخرا عن اليونسكو اكد أن الرصيف المرجانى فى الخليج لم يتضرر بسبب بقعة النفط العائمة لانه تم شفطها بسرعة وتكريرها وبيعها.

وبالنسبة للتكلفة المالية للحرب والتى بلغت - كما اسلفنا - ٣٦,١٤٧ مليار دولار فإن ٤,٦٤٩ مليار منها كان فى شكل مساهمات عينية (أى ١٢,٨٦٪ من إجمالى التكلفة) وهى قدمت اما فى شكل نفط جرى احتساب ثمنه على أساس الأسعار العالمية (التى وصلت أحيانا إلى ٤٠ دولارا للبرميل) وليس على أساس التكلفة الفعلية (دولار واحد للبرميل) وإما انها كانت فى شكل غذاء وماء واتصالات أى أنه اعيد تدويرها فى اقتصاد السعودية والإمارات.

إن العراق رغم الجريمة التى ارتكبها نظامه بقى موحدا وهو الذى بدا فى الاسابيع التالية للحرب معرضا للتقسيم والتفتيت ولم يكن ذلك ممكنا بدون إرادة دولية وعربية اتفقت على ضرورة الحفاظ عليه لمستقبل يتمكن فيه شعبه العريق فى وضعه ضمن صفوف الامة لا خصما لها، وبقى العراق قوة دفاعية كافية لردع من تسول له نفسه الاعتداء عليه تشمل قوات برية حجمها ٧٥٠ الف فرد، ٢١٦٠ دبابة و٢٢٨٥ قطعة مدفعية و٩١٤٤ عربا مدرعة وعددا غير معروف من الطائرات وكان بقاء هذه النواة - على عكس ما يقوله لنا الاستاذ هيكل - متعمدا لابقاء نوع من التوازن الاستراتيجى بين العراق وايران، لم يكن ممكنا للقيادة العراقية اخفاء هذه القوة كما يوحى لنا استاذنا، الا جدال انه كانت هناك خسارة فادحة فى زوال القدرات التكنولوجية العسكرية العراقية، وهذه كان يمكن تحسب ضمن المعادلة العربية - الإسرائيلية التكنولوجية إلا أن غزو العراق للكويت خلق صعوبة هائلة فى اقناع العالم بذلك، رغم محاولات مصر فى هذا المجال.. ومع ذلك فإن المعرفة التكنولوجية - وهذه غير المعدات والتجهيزات - انتقلت بالفعل وهى فى عقول العلماء والباحثين وفى التصميمات والمعامل.

إن الانقسام العربى - حكومات وشعوبا - خلال الأزمة كان كبيرا وخلق جروحا من النوع الذى لا يندمل بسرعة ولكن مما يخفف هذه الفجيعة أن الأغلبية بين العرب وقفت إلى جانب الحق الكويتى، أما الذين وقفوا متحفظين عليه تحت دعاوى شتى فإن احدا منهم لم يقدم مساعدة تذكر اقتصادية أو عسكرية أو دبلوماسية للنظام العراقى، وبعد الحرب - ورغم الكارثة - فإن مؤسسة الجامعة العربية على ضعفها الذى زاد - فإنها بقيت على أى الاحوال كبيت يمكن أن يأتى اليوم الذى يستخدم فيه لصالح الامة، وبعد أكثر قليلا من العام بعد الواقعة الحربية فإن تونس والجزائر تمكننا من تطبيع علاقاتهما مع دول الخليج ومصر وسوريا وتفاوضت عمان مع اليمن على الحدود وصدرت اشارات من صنعاء والرياض عن رغبتهما فى التفاوض حول الحدود بينهما وليس ذلك كثيرا ولكن ربما لن يصير الدم بعد كل شىء ماء.

وربما كانت أهم علامات لطف الله بالعرب بعد قضائه النافذ والتى تستحق الشكر والحمد ان الكويت تحررت بعد سبعة شهور فقط من الاحتلال وهذه سابقة لم يعرفها التاريخ المعاصر فضلا عن القديم.

نكرر مرة أخرى وحتى لا يساء فهم ما سبق ان حرب الخليج كانت خسارة صافية وفادحة للأمة بأسرها ولكن الاكتفاء باقرار هذه الحقيقة ثم الوقوف عندها ولطم الخدود وشق الجيوب حولها لا يؤدى إلى شىء سوى الشلل واستمرار الكارثة باشكال أخرى، أما إذا كان المطلوب تجاوزها - وهذا أساس حوارنا مع الاستاذ هيكل فإن علينا ان نبحث بين الركام والانقاض عما تبقى وربما حتى فإننا لن نعدم أن نجد بعض المكاسب التى تحققت:



إن أغلبيـة العـرب – اثنتى عشرة دولـة – وقفت مـوقفـا حـاسما ضد الغـزو العـراقى وشاركت تسع دول فى عملية تحريـر الكويت وهـو مـوقف يحسب لهم لا عليهم أخلاقيـا وقـانـونيا فقـد طبقوا على العربى الشقيـق نفس المعايير التى يريدون تطبيقها على الخصوم الحاليين أو المحتملين وقد يرى كثير من الكتاب العرب أن الأخـلاق والقـانـون ليستا عملـة سائدة فى العـلاقات الدولية وأن الغـرب له مكيالان وأحيـانا عشرة مكـاييل للتعامل مع العـالم، وهذا صحيح ولكن عـدد المكاييل يتصاعد مع تصاعد عناصر القوة وعندما تكون القوة محدودة فإن استخدام مكيال واحد أخلاقى وقانونى يصبح من ضرورات الفطنة والحكمـة وفى زمن يتزايد فيه الاتصال العـالمى بـوتـائر سريعـة فإن الاتسـاق الأخـلاقى والتمسك بالقانون الدولى هو مكسب لا ينبغى التفريط فيه.

انـه لأول مـرة فى تـاريخ العـرب الحديث تكـونت قيـادة عسكريـة عربية موحـدة بالمعنى المعاصر للكلمـة قبل وأثناء حرب أكتوبر ١٩٧٣ تكونت قيادة عسكرية موحدة بين مصر وسوريا ولكن مهمتها لم تزد على التنسيق بين القيادات العليا ولم تنصرف إلى الإدارة المتكاملـة للعمليات العسكـرية، وهـو الأمر الـذى حدث لأول مرة خـلال حرب الخليج الثـانية بين قوات من تسع دول عربية، وهى تجربة جديدة للعمل العربى المشترك لم تحدث من قبل، ولـلأسـف – وفيما نعلم – فإن تجربة هذه القيادة المشتركة لم تدرس، وكان يمكن الاستفادة منهـا فى المستقبل فقيادة قـوات الحلفـاء التى تكونت خـلال الحرب العالمية الثانية كانت التجربة التى تم الاستناد اليها فى انشاء حلف الاطلنطى بعد أربع سنوات من انتهاء الحرب عام ١٩٤٩.

ومرة ثالثة ولأن كثيرين من العـرب مغرمون بسوء الفهم، فإن الحرب كـانت خسارة صـافية إلا أنـه وبعد أن وضعنـا الخسـائر فى حجمها ورأينا أن التجربة لم تكن شرا مطلقا فإن ظلمة الليـل الحالكة السـواد تنطوى دائما على عنـاصر طلوع الفجر ويبقى أن موارد الأمة البشرية والمادية – دون تهوين أو تهويل – تعطيها أكثر من سبب للأمل، فالعرب وعددهم الان يصل إلى ٢٣٠ مليون نسمة يشكلون سوقا متسعة وهو أحد عناصر القوة المهمة فى «النظام العالمى الجديد» وتتزايد أهميته كلما كان التكـامل متاحـا على امتداد الـوطن العربـى كله، أو حتى بين اجزاء منـه وحتى بالمعايير الاقتصـاديـة البحتة فإن أسواق السعودية ودول الخليج ومصر وسوريا كل على حدة تفوق بمراحل الحجم المحدود للسوق الإسرائيلية.

وقد سبق وذكرنا أن سنوات الاستقلال لم تذهب عبثا وأن القاعدة التعليمية والعلمية والتكنولوجية العربية تتسع كما أن الطبقة الوسطى فى كل البلدان العربية تنمو باطراد وهى عادة محرك التنمية الرئيسى فى معظم البلدان، وفوق ذلك كله فإن مستقبل النفط والغاز العربى – وكانـا دوما مفتاح التنمية فى المنطقة العـربية كلهـا طوال العقـدين الماضيين كما أسلفنا فى مقـالة سـابقة – مبشر بكل المقـاييس، فالاحتيـاطى النفطى العربى وصل مع مطلع التسعينات إلى ٦٣١٫٨ مليار برميل أو مـا يصل إلى ٦١٫٧٪ من الاحتيـاطى العالمى وفى عـام ١٩٩٠ فإن إنتـاج الدول العـربية من النفط وصل إلى ١٦٫٦ مليـون برميل فى اليوم أو بنسبـة ٢٦٫٦٪ من الإنتاج العالمى وفى ذات العام فإن احتياطات الدول العربية من الغاز الطبيعى – وهى مصدر أساسى للطاقـة فى القرن الواحد والعشرين – وصلت إلى ٢٥٫٧ تـريليـون متر مكعب – أو ٢١٫٦٪ من الاحتيـاطى العالمى بينما كـان إنتاجهـا ٢٥٢ مليار متر مكعب أو ١٠٫٧٪ من إجمالى الإنتـاج العالمى وهى نسبـة قابلـة للزيـادة خلال السنوات القادمة مع زيادة الوعى البيئى فى العالم.

وإذا علمنا وفق بعض التقديرات انه حتى نهاية هذا القرن فإن السـوق الـروسيـة سـوف تتحـول من التصـديـر إلى الاستيراد وهـو ما يعنى زيـادة الفجوة بين العـرض والطلب العـالميين بحوالى ٥ مـلايين بـرميل فى اليـوم وان انتاج بحـر الشمال سوف يبدأ بالانخفـاض بدءا من العام ١٩٩٦ بما قد يصل إلى نحو ٧٠٠ ألف برميل يـوميا وكذلك سوف ينخفض إنتاج الـولايات المتحـدة وفنزويـلا بنحو ١٫٥ مليـون برميل يوميا، وأن الطلب على الغاز سوف يرتفع بصورة كبيرة خلال العشرين عـامـا القـادمـة نتيجـة البرامج الحاليـة فى الـدول الصنـاعية فإننـا نـدرك أن هناك فـرصـة كبيرة لكى ينهض الاقتصاد العـربى من ركود الثمانينـات ويستأنف نموه وفق معدلات متسـارعة خاصـة مع تخلى الدول العـربية عن نظم السوق المركـزية إلى نظم السـوق الحرة وهو الأمر الـذى بدأ يحدث بالفعل فى كل الـدول العربيـة ينتظر أن تـؤتى ثمارها خلال السنوات القادمة.

ليس معنى هـذا اننـا نمسك بخنـاق العالم وان كنـوزنـا المدفـونة اسطـورية ولا مثيل لها فيجب ألا ننسى أن العـالم العربـى يبدأ من نقطـة متدنية مـن التقدم، فالنـاتج الإجمالى العـربى كله لايـزيـد كثيرا على الناتج الإجمالى لبلـد أوروبى متـوسط القيمـة مثل اسبـانيـا ويقـل كثيرا عن ثلثى النـاتج الإجمالى لإيطـاليـا رغم الفـارق الضـخم فى المسـاحـة وعـدد السكان والموارد الاقتصـادية، وأن قيمة كل الصـادرات العربية البترولـية لا تزيـد على تكلفة الخدمـة الصحيـة فى الولايـات المتحدة ومساحتهـا وسكانها يماثلان العالم العـربى تقريبا، ولكن النقطـة التى نـود التأكيد عليهـا انـه بعد التعـرف على خسائر حرب الخليج وحدودها والمكاسب التى تحققت فى هذه الحرب على قلتها والامكانيات والموارد المتـاحة والمحتملة فإن العصر العـربـى القـادم ليس بـالضرورة أن يكـون مظلما ومأساويا بالطريقـة التى يقدمها لنا الاستاذ هيكل وكثيرون غيره على الساحة العربية، وأن حرب الخليج على مأسويتها لم تكن نهاية العالم.

فالمسألة هى أن المستقبل هو فى البداية والنهاية وفى الأول والآخر صنـاعـة بشرية يحكمها ما هو متـاح للأمم والشعوب من اختيـارات وطـرق وسبل ومـن المدهش أنـه بعـد الحدث الاعظم فإن العـالم العـربى غـرق فى يأس مطبق وتـراوحت الدعـاوى بين الذين يـريدون خلع رداء العـروبة من جـانب والذين وصلوا فى النهاية إلى أن العـروبة صـارت (مستهدفة) إلى الدرجـة التى لا يصير هناك بصيص ضـوء أمل من جانب اخر وهكـذا التقى الطرفان على تناقضهما على تجاهل مـا هو متاح فى الواقـع من خيارات تعظم المكاسب وتقلل من الخسـائر ولعلنـا لا نغالى كثيرا إذا قلنـا أن حـرب الخليج رغم أن الدم الـذى سال عنهـا على الصفحات كـان أكثـر من الدمـاء التى سالت فى ميادين القتال، إلا أنه حتى الان لم يأخذ الأمر الجلل ما يستحقـه من جدية فى الـدراسة والفحص ولعلنـا لا ننتظر كثيرا فـالـزمن يمر والـوقت يمضى، ومـالم نتعلم الـدروس الصحيحة للمحنة فعلينا ألا نندهش كثيرا إذا ما تكررت.

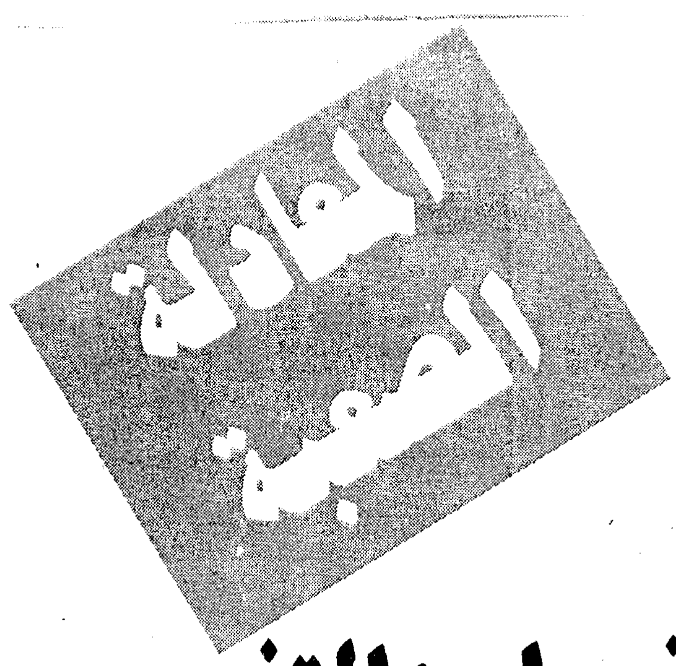
وفى ختام هـذه السلسلة من المقـالات فإن هناك رسـالتى شكـر واجبتين الأولى للقـارىء الـذى اهتم بها واتصل بى للتعليق أو المنـاقشـة منذ الحلقـة الأولى وأشهـد انـه رغم أن البعض طلبنى بالتـوقف عن الكتابة لانـه لا يجوز (الهجوم) على هيكل والبعض الاخـر حثنى على (الهجـوم) على الـرجل بقسوة فإن الاغلبيـة العظمى وصلت لها رسالتـى التى تقوم على حوار مع كاتب متميز حول حدث غير عادى وعن القضايا والرؤى الكبرى التى تحكم نظرتنا للعالم ولأنفسنا.

أما الرسالة الثانية فهى للأستاذ هيكل نفسه الذى اتاح لنا هذه الفرصة لمناقشة قضـايـا جوهرية ان أوان مراجعتها بكل الجدية اللازمة فقد كان أول من طالب بالحوار على أساس من الحجة والمنطق حـول كتابه طـالما ان هناك مـا يكفى من الود الذى لا يفسده اختلاف الرأى، وسـوف يحسب له دوما اجر الجهد والمحاولة اصاب أو اخطأ أو كلاهما معا!!

★ باحث سياسى معروف تنشر مقالاته بترتيب مع جريدة «الراية» القطرية.



المصدر: الاهرام
التاريخ: ٢٤ سبتمبر ١٩٩٢
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات



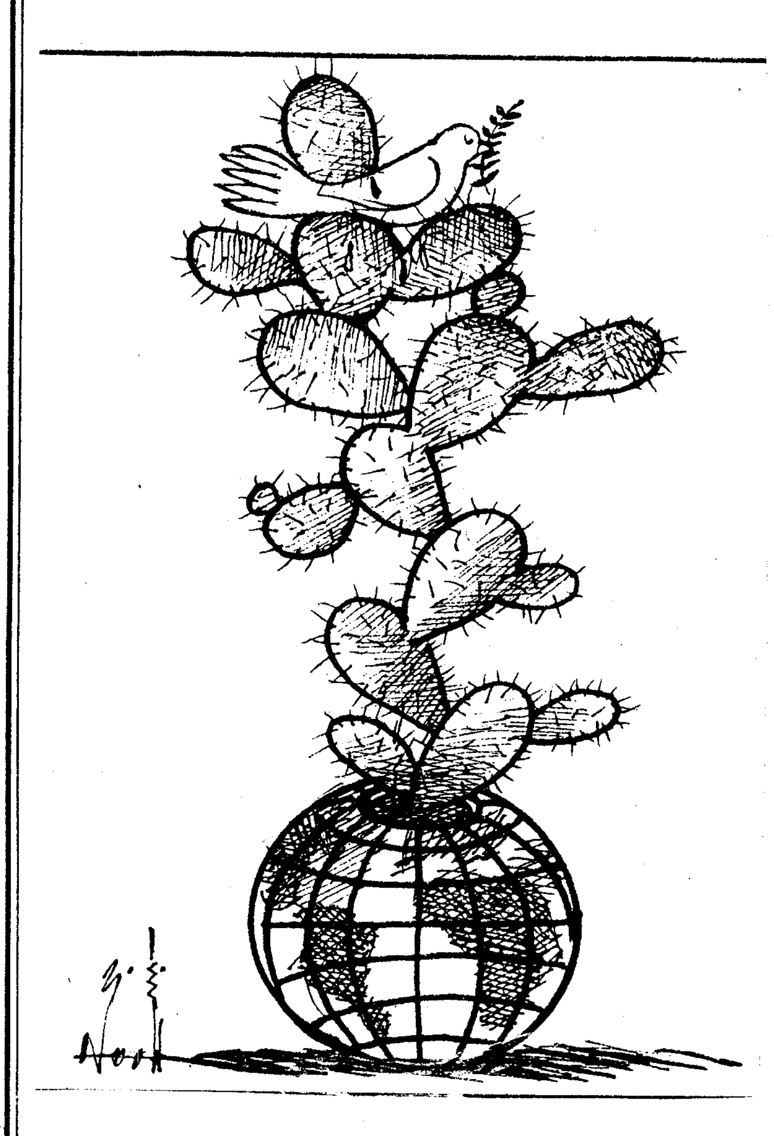
للفيلسوف السياسى الامريكى ليو ستراوس تعبير يقول فيه ان جوهر السياسة هو التغيير او الحفاظ على الامر الواقع وينبغى علينا ان نغير عندما يكون التغيير للافضل، وان نحافظ عندما يكون التغيير للاسوأ. ولعله ليس اول من اكتشف هذا الجوهر، فقد ذهب افلاطون فى كتابه «القوانين» الى نفس الاتجاه حيث كان السؤال الذى يريد الاجابة عليه: كيف نغير القوانين مع الحفاظ على استقرار المجتمع السياسى؟ - فبقاء القوانين وصنعها اساس العملية السياسية فى نظره - لمدة طويلة لا يعنى سوى الجمود والتخلف السياسى وحتى لحضارى، وتغيير القوانين بصورة مستمرة لايقود الا للفوضى وعدم الاستقرار وتهديد الدولة والمجتمع. وكم كان مدهشا نظرة الفيلسوف اليونانى لمصر فى القرن الرابع قبل الميلاد، فقد رأها اول الحضارات لانها اول من عرف القوانين، اى السياسة، ولكنها حافظت عليها دون تغيير على مدى ثلاثة آلاف سنة، وهو ما ادى الى جمود شديد اضعف الدولة والحضارة. ولم يمض وقت طويل على كلام افلاطون حتى انهارت الدولة المصرية الفرعونية القديمة.

بين الاستقرار والتغيير

ما طرحه فلاسفة السياسة منذ اقدم العصور مطروح علينا الان بقوة والحاح وما طرحوه لم يكن الاختيار بين التغيير والاستقرار فكلاهما لازم للحياة السياسية. وانما ماذا نغير وكيف نغير وما هو هدف التغيير وكيف نحافظ على الاستقرار وسلامة المجتمع فى ذات الوقت، تلك هى المسألة، وفق حرفية التعبير الشكسبيرى الاثير. فوجود الدولة وبقاؤها، ان تكون او لاتكون فى الحقيقة، يتوقف على قدرتها على مواجهة تلك المعادلة الصعبة بين الاستقرار والتغيير وفشلها فى المواجهة لايكشف الا عن وجود خلل خطير فى النظام السياسى. ومع نهاية الفترة الرئاسية الثانية للرئيس مبارك فان القضية اصبحت موضع النقاش العام، اثارها الرئيس حينما تحدث فى أوائل مايو عن ضرورة التغيير، ثم اثارها بعد ذلك اكثر من مرة عندما تحدث عن ضرورة الاستقرار والحاجة الى اعطاء الحكومات الفرصة لكى تنفذ برامجها منتقدا التاريخ المصرى الطويل فى قصر عمر الوزارات، والذى كان احد اسباب عجزها عن تحقيق اهدافها. وربما كان الرئيس فى المرة الاولى والمرات التالية يبحث عن تلك «الخلطة» المناسبة من التغيير اللازم والاستقرار الواجب، او بتعبير اخر، عن حل لتلك المعادلة الصعبة التى واجهت فلاسفة السياسة ورجال الدولة.

وربما كان ظهور الارهاب بوجهه البشع سببا فى اثارة الموضوع على الساحة السياسية، ولكن الارهاب ليس الا عرضا من اعراض الخلل فى واقع تغير بشدة خلال العشر سنوات الماضية، بينما بقيت النخبة السياسية على حالها فى جهاز الدولة او المعارضة، وتواضعت قدرتها على تحقيق الاتفاق والوفاق الوطنى الذى يمكن نقله للاجيال التالية. ويكفى ان نعرف ان مايقرب من ثلثى الشعب المصرى دخل الحياة العملية او شب عن الطوق او ولد بعد تولى الرئيس مبارك للسلطة. وخلال نفس الفترة تغيرت مصر من ادناها الى اقصاها بفعل تأثير هجرة المصريين الى البلاد العربية المنتجة للنفط وظهرت من جديد طبقة من الصناعيين ورجال الاعمال، ومعهم طائفة من الافاقين وتجار العملة الذين ظهروا فى شركات توظيف الاموال، بفعل ظهور بدايات الانفتاح الاقتصادى. وتحولت قيم ومثل كثيرة ايجابا وسلبا نتيجة انفتاح غير مسبوق على العالم جاء بفعل التكنولوجيا والسفر، والحل والترحال. باختصار تغيرت مصر جذريا وبطريقة لم يحدث لها مثيل او شبيه منذ بناء الاهرامات او حتى قبل ذلك عندما وحد مينا القطرين.

ولم تتغير مصر وحدها بل العالم كله من حولها، واصبح الزمان غير الزمان والدنيا غير الدنيا. وعندما تولى الرئيس مبارك الحكم عام ١٩٨١ كانت الحرب الباردة الثانية تطحن السياسة الدولية المنقسمة الى قطبين متناحرين بالايديولوجيا والسلاح النووى. وكان الاقتصاد العالمى مشطورا بين النموذج الاشتراكى والاخر الرأسمالى. والثورة التكنولوجية الثالثة كانت لاتزال فى بداياتها الاولى مملوءة بالوعد والوعيد. والان عام ١٩٩٢ تغيرت البشرية كما لم يحدث من قبل حتى ان مفكرا مصريا مرموقا مثل لطفى الخولى ذكر اننا لانشاهد مرحلة جديدة فى التاريخ، وانما تاريخا جديدا كلية. فنظام القطبية الثنائية ذهب الى غير رجعة، واصبح العالم محكوما بقطب راسمالى واحد له اذرعته الامريكية والاوروبية واليابانية وانتهى النموذج الاشتراكى غير مأسوف عليه لدى البعض ومبكى



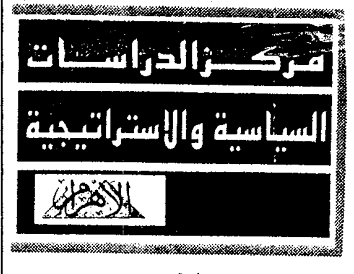
عليه حتى آخر الدمع لدى البعض الاخر. وانعقد اللواء للنموذج الليبرالى يلف العالم بالديموقراطية وقوانين السوق . والثورة التكنولوجية الثالثة لم تعد جنينا وانما اصبحت ملء السمع والبصر فى الاسواق وفوق اسطح البيوت تغير فى الانتاج والاستهلاك ومعاملات البشر.

ومع تغير مصر والعالم بقيت النخبة السياسية المصرية داخل السلطة وخارجها على حالها حاملة هموم عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية ،وحتى ماقبلها من هموم تراكمت منذ القرن التاسع عشر بتاثير السن والتجربة . وهكذا حدثت المفارقة الكبرى بين مصر الجديدة والعالم الجديد من جانب والنخبة السياسية والنظام السياسى المصرى من جانب آخر وليس معنى ذلك ان كليهما بقى على حاله تماما فقد عرفنا بعضا من التعددية الحزبية واستعاد القضاء قوته واستقلاله واستردت النقابات وقطاعات من المجتمع المدنى قدرا من عنفوانها وتغيرت وزارات ووزراء .ولكن كل ذلك حدث داخل نفس النخبة والنظام وفى اطار نفس قائمة الاعمال والقضايا المثارة. فالحكومة والسلطة التنفيذية تعيد انتاج نفسها فغلب التجنيد السياسى من داخل البيروقراطية ، اما قيادات المعارضة فبقيت على حالها حتى بدون اعادة إنتاج. وتشابك الجميع حول امور العلاقة بين الدين والدنيا ، وموقع المرأة فى المجتمع وثورة ١٩١٩ وثورة ١٩٥٢ ، والدور الذى لعبه عبد الناصر والسادات .. الخ. وباختصار شديد ظلت النخبة اسيرة الماضى واشكالياته التى لا يبدو لها حل ولا تتكيف مع الحاضر وظروفه الطاحنة بقدر الا بالاستجابة لضغوط الخارج التى لايبدو منها مناص . اما المستقبل وافاقه والعالم ودورنا فيه والنهضة وضرورتها فقد ظلت ترفا نتحدث عنه احيانا ولكن بقى داخل النخبة دوما شعور انها تنتمى لغيرنا من الامم والشعوب وان الولوج فيها نوع من المستحيل.

هذه المفارقة بين دوافع التغيير من جانب وجمود النخبة السياسية من جانب اخر تبدو مفارقة عالمية واجهتها الدول بطرق واساليب مختلفة وكانت النتائج جد مختلطة فهناك الانهيار الذى حدث فى الاتحاد السوفيتى والفوضى فى البلقان ، وهناك التبادل المثير للسلطة فى الولايات المتحدة ، وما بينهما كان هناك الانتقال الصعب فى كوريا الجنوبية من قيادة الى اخرى ولكنه كان اكثر سهولة فى سنغافورة ،وبقى الانتظار المشحون بالتوقعات والنذر فى فرنسا والمانيا وبريطانيا وايطاليا . وحالات العالم كثيرة بغير حصر . ولكن فى كل هذه الاحوال فان النتائج - سلبية كانت او ايجابية - حكمتها ثلاث حقائق : الاولى تتعلق بآليات الانتقال القانونية والسياسية من نخبة الى اخرى والثانية ترتبط بتلك «الخلطة» المناسبة من التغيير والاستقرار ، والثالثة مناطها قائمة الاعمال المطروحة على المجتمع والدولة.

ومصر ليست استثناء من هذا الوضع العالمى ، ودوافع التغيير فيها واضحة ،محلية وعالمية تناولتها الاقلام بتفصيل خلال الشهور الماضية . صحيح ان كثيرا مما كتب كان جزءا من اللعبة السياسية ونوعا من تسجيل المواقف ، وتعبيرا عن الانقسام فى الوسط السياسى المصرى ولكن من ناحية اخرى ظهرت محاولات قليلة جادة لمواجهة المعادلة الصعبة للتغيير والاستقرار نخص بالذكر منها الدعوة الى مؤتمر قومى للقوى الوطنية التى طرحها الدكتور محمد السيد سعيد ، والثانية البرنامج الذي طرحه الدكتور وحيد عبدالمجيد للتحول الديمقراطى التدريجى وكلاهما لم يلق مايستحقه من النقاش والتقييم والتطوير ، بل ان القوى السياسية جميعا تجاهلته باقية متخندقة فى مواقعها بين دعاة التغيير الشامل الجذرى ودعاة الحفاظ على الاوضاع الراهنة. وبقيت المعادلة الصعبة دون مواجهة جادة ، والخبرة العالمية دون استيعاب كامل.

ولاندعى هنا القدرة على تقديم حل للمعادلة ولكننا نتصور ان هناك مناسبة هامة للمراجعة والتجديد تتمثل فى انتخابات رئاسة الجمهورية



د. عبدالمنعم سعيد



المصدر: الاهرام ابدو

التاريخ: ١٧ مايو ١٩٩٣

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

Iran / Etats-Unis

Vers un nouveau duel

Les Etats-Unis ont brusquement décidé d'imposer un embargo total sur la République islamique d'Iran, relançant la tension entre les deux pays. Demeure une inconnue : pourquoi Washington a-t-elle attendu ce moment pour agir ? La Maison Blanche explique sa décision, arguant que l'Iran persiste encore dans sa politique d'armement depuis la fin de la guerre iraqo-iranienne. Dernièrement, Téhéran aurait fait l'acquisition de 400 chars russes et d'environ 134 avions de combat, 200 Scuds coréens et 1 000 missiles bulgares. La marine iranienne aurait de même renforcé son arsenal par l'acquisition de trois sous-marins balistiques russes qui mettent les champs pétrolifères du Golfe à portée de ses missiles.

En plus de tout cela, il y a aussi la plainte américaine concernant le développement des capacités nucléaires iraniennes. Robert Gites, l'ex-directeur de la CIA, avait récemment déclaré devant le Congrès que l'Iran comptait acquérir la bombe nucléaire aux alentours de l'an 2000. Récemment, Téhéran a réussi à contracter un marché avec la Russie et la Chine en vue de développer ses capacités nucléaires « *à des fins pacifiques* ».

La longue liste d'accusations dressée par les Etats-Unis mentionne aussi l'attitude iranienne considérée par les Américains comme favorable au terrorisme, faisant notamment allusion aux étroites relations que l'Iran entretient avec le Soudan et le *Hezbollah* du Sud-Liban. Toutes ces accusations ne sont toutefois pas récentes et n'expliquent pas pourquoi les Etats-Unis mettent aujourd'hui à exécution leurs mesures de rétorsion vis-à-vis de l'Iraq et de l'Iran alors qu'elles étaient prévues dès 1993 lors de l'arrivée au pouvoir de l'administration Clinton. C'est au niveau de la politique intérieure et des stratégies électorales que se situe l'explication : le président Clinton se retrouve aujourd'hui dans une mauvaise posture après le succès des Républicains lors du dernier scrutin. Ces derniers ont pour la première fois réussi à contrôler le Sénat et le Congrès, à gagner une plus grande popularité et à réaliser leur programme électoral durant les 100 premiers jours de leur mandat ; une première dans l'histoire de la politique américaine. Ainsi, il devient normal que Clinton se jette sur la politique extérieure, espérant regagner la confiance de son électorat surtout en jouant sur la profonde haine des Américains envers l'Iran. Cet argument n'est pas très fort car il semble ignorer qu'en définitive, le résultat des élections américaines est généralement déterminé par la situation intérieure des Etats-Unis. Si un tel argument était valable, l'ex-président Bush aurait remporté sûrement les élections après la victoire américaine lors de la guerre du Golfe.



par

Abdel-Moneim Saïd*

Le second argument renvoie à la question du Moyen-Orient. Il est clair qu'Israël a de plus en plus peur du développement nucléaire iranien. l'Etat hébreu a exprimé cela sur la scène politique américaine en profitant des groupes de pression sionistes dont l'influence augmente en période électorale américaine. Mis à part cela, Américains et Israéliens considèrent que la dégradation du processus de paix dans la région du Moyen-Orient est, en grande partie, due au rôle que l'Iran tient dans la région. D'une part, l'alliance irano-syrienne renforce la capacité de négociation de la Syrie dans ses pourparlers avec Israël. D'autre part, le soutien iranien au *Hezbollah* du Sud-Liban permet aux Iraniens et aux Syriens de faire pression sur Tel-Aviv si le besoin s'en ressent. Enfin, la position iranienne opposée au processus de paix et son soutien aux groupes islamistes tels le *Hamas* et le *Djihad* (opposant d'Arafat à Gaza), font que Téhéran devient un obstacle de taille devant les projets de Washington et de Tel-Aviv concernant la paix. Cet argument n'est, lui aussi, guère convaincant : comment l'embargo économique imposé sur l'Iran pourrait-il en effet réaliser les objectifs américains et israéliens ? Un tel embargo ne pourrait en fait qu'encourager l'émergence de l'aile dure en Iran, ce qui aboutirait sans aucun doute à renforcer la position des opposants au processus de paix dans la région. Ceci aidera aussi à activer la structuration d'une force militaire iranienne. Il est vrai aussi que de tels embargos n'ont jamais changé quoi que ce soit aux idées révolutionnaires des Etats. Que l'on songe à la Libye ou à l'Iraq !

Tous ces arguments restent insuffisants pour justifier la dernière décision américaine. Ceci dit, la question essentielle est de savoir si les Etats-Unis atteindront tous leurs objectifs en agissant ainsi ? Il est très difficile d'y répondre maintenant. L'Iran aura son mot à dire. Soit il se soumet aux injonctions des Etats-Unis, soit il renforce son extrémisme. Nous le saurons assez tôt et, qui sait, peut-être que ce duel ne sera qu'une absurdité supplémentaire des Américains.

***Directeur du Centre d'études politiques et stratégiques d'*Al-Ahram*.**



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الحياه

التاريخ: ١٠ يونيو ١٩٩٣

الفكر السياسي العربي لا يعترف بالتغير من حوله، ولا يتغير

عبدالمنعم سعيد *

■ العرب منقسمون ومتشرذمون ومختلفون ومتصارعون. قول، على ذيوعه وانتشاره، خاطئ، او في احسن الفروض غير دقيق. افتح الصحيفة، واقرأ الكتاب، واستمع الى التعليق السياسي، وشاهد الحوار التلفزيوني، واحضر الندوة والمؤتمر، بل تحدث مع الاصدقاء والرفاق، او اجلس في الديوانية، او المجلس، او حتى على «القهوة» الشعبية، وسوف تجد الجميع متحدثين متفقين، بل يكاد يكون هناك اجماع لم تشهده الامة من قبل!. ولا يحتاج الامر كثيراً سوى ان ترفع الغطاء عن الاتهامات الكلامية، والعنتريات اللغوية، والفرقعات الاعلامية، لتجد ان الامة على اختلاف طوائفها، وانقسامات اقطارها، وتصارع مذاهبها، وتباين مواقعها بين البحر والصحراء، والشمال والجنوب، يشملها فكر واحد، وروح واحدة، لا يهم ان تكون في الكويت او بغداد في القاهرة او الخرطوم، في بيروت او دمشق، في الدوحة او في الرياض او صنعاء، فسوف تجد وترى انه تحت الالوان الزاعقة، والاصوات الناعقة، افكار متماثلة ونفوس متشابهة!.

فالعرب متفقون على انهم ضحايا، تكالبت عليهم الامم كما تتكالب الاكلة على قصعتها، فالشرق والغرب، الشيوعيون والليبراليون، الاشتراكيون والرأسماليون، المسيحيون واليهود، قد تدافعوا غير مختلفين على امة العرب دون خلق الله جميعا لتقسيمها وافتراسها وامتصاص مائها وسلب شعوبها الثروة والهوية. الدنيا على رحبها واتساع بقاعها، لم يجد هؤلاء واولئك فيها سوى اهل العروبة ضحية وفريسة. يكفي ان تطلع على كل ما كتبه او نطق به المفكرون والمتكلمون العرب، ولن تجد الا التباري حول وصف اللحظة الراهنة من تاريخ الامة سوى الزمن الرديء والحزين، او زمن التردي والقحط الى اخر التعبيرات التي ينحتها المثقفون بتلذذ ووله.

وفكرة ان العرب ضحايا لعالم متوحش ليست جديدة، والولولة ولطم الخدود واهالة التراب على الرأس عادات عربية اصيلة، وربما لا توجد ثقافة في العالم تحتفي بـ «البكّائين» كجزء اصيل من المدارس الشعرية، كما فعل الناطقون بالضاد، وقديما في المعلقات كان الشاعر يبدأ ابياته بالبكاء على الاطلال، وايامها لم يكن هناك نظام عالمي جديد او حتى قديم، ولم يكن الاستعمار قد اقترب بعد من ديار عبس او مضارب ذبيان، وحديثا، في الشعر والنثر، فان الكتاب العرب كان لديهم كل الاسباب التي يفرغون بها عن الاحزان المكبوتة والشوق الغامض لجلد الذات وتعذيبها. فالاستعمار واتفاقية سايكس بيكو ووعد بلفور وهزيمة ١٩٤٨ والاخرى في ١٩٦٧ وحرب لبنان وحرب الخليج، والقائمة لا تنتهي من الهزائم والفواجع، جعلت شعور الكارثة والنكبة والنكسة اصيلا ومتمكنا، طالما ان قوى جهنمية ماكرة حاقدة كارهة استلت السيوف والخناجر لطعن الامة وسلبها اعز ما تملك.

واذا كان العرب قد اتفقوا، على رغم اختلافاتهم الكثيرة، على كونهم ضحايا، فانهم قد اتحدوا تماما اخيرا على انهم اصبحوا يتامى في عالم موحش تحتل قمته قوة عاتية مدمرة لا تكن لنا حبا ولا ودا تدعى الولايات المتحدة الاميركية. فنظرة واحدة على مقالات الصحف واحاديث الاذاعة في كل الدول العربية من المحيط الى الخليج، اثناء وبعد انهيار الاتحاد السوفياتي، سوف نجد انها تشع وتنضح باحساس عميق باليتم والعزلة، فمع ضياع الاخ الاكبر في موسكو، فقد العرب النصير والسند ومصدر السلاح والموازن الاعظم للقوة العظمى الاخرى في العالم. ومن المدهش، انه حتى وقت قريب كان اليتامى العرب المحدثون يتامى اصلاً يوم كان للسوفيات حول وطول وصورايخ نووية يباهون بها القاصي والداني، ويهددون ويتوعدون، ويضربون منضدة الامم المتحدة بالحذاء، ساعتها كان حديث اليتيم ان القوى الكبرى والعظمى على اختلافاتها ونزاعاتها وصراعاتها الباردة والساخنة وما بينهما من دفء ووفاق، قد اتفقت على شيء واحد احد هو ان تسلب امة العرب حقوقها المشروعة في التحرر والوحدة والتقدم.

وهكذا يلتقي احساس اليتيم مع مشاعر الضحية، وتصبح المسألة كلها بعد ذلك البحث عن المنقذ المخلص الذي قد يأتي من خارجنا او داخلنا، من خارجنا إن ظهرت قوة عظمى جديدة، قوية وعفية تناطح القوة العظمى في واشنطن، ونلعب نحن على الحبلين، ونستخدم الواحدة منها ضد الاخرى، وتكون لنا ساحة كبرى للمناورة والمداورة، واستعادة ما سلب، واسترداد ما نهب، من هنا نجد الاحتفاء العربي الكبير بالوحدة الاوروبية واتفاقية ماستريخت، ونحتفي وننشرح لكل خلاف اوروبي - اميركي في التجارة او في الشطارة، وفي كل حوار عربي - اوروبي رسمي او غير رسمي، فان العرب كانوا يطالبون الاوروبيين ان تمارس اوروبا دورها كقوة عظمى وان تقف في وجه الانفراد الاميركي بالعالم، وكان الاوروبيون يبتسمون ويفتحون عيونهم دهشة حينما كان العرب يحدثونهم عن اوروبا وكانها اتحدت بالفعل واصبحت دولة مركزية ذات سلطة قرار واحدة. كانت الرغبة والامنية العربية في الوحدة الاوروبية، تقوى بكثير مما يعرفه الاوروبيون عن انفسهم، خاصة وانهم كانوا يتوقعون ان العرب يعرفون اكثر من غيرهم في العالم مشاكل وعقبات الوحدة والاتحاد، وعلى رغم تأكيدات الاوروبيين المستمرة ان العلاقات عبر الاطلسي اصيلة وتاريخية ومؤسسية وقائمة على مصالح مشتركة ودائمة تجمع ولا تفرق، تصون ولا تبدد، فان العرب ظلوا يعتقدون بذكاء يحسدون عليه، ان الامر كله مجرد خدعة، وان اوروبا سوف تنهض من الرماد كطائر العنقاء لكي تعيد الآن عالم القطبية السعيد، التعيس حتى وقت قريب.

ولكن العرب لاينتظرون الاوروبيين وحدهم، فهم اذكى من ان يضعوا كل بيضهم في سلة واحدة. فهناك ايضا اليابان، واهلها ليسوا بيضا ولا شقرا

كما الحال عند اهل الشمال المردة والشياطين، وهم فوق ذلك هزموا في الحرب العالمية الثانية وضربوا بالقنابل الذرية وحتى فرض عليهم فرضاً النظام الديموقراطي، ولا بد ان ذلك خلق لديهم، كالمانيا، حقدا دفينا على الغرب ينتظر اللحظة للمناطحة والمصارعة والانتقام. وفي اتجاه ذلك يرصد العرب العلاقات والشواهد والتجليات لعل وعسى ان يقوم اليابانيون بواجباتهم ويجعلون العالم كما اعتدنا عليه. وعندما قام كاتب ياباني بتاليف كتاب بعنوان «اليابان التي تقول لا» وجد كتابنا ضالتهم، وعندما تحدث مشادة تجارية او مالية بين طوكيو وواشنطن تنفرج اساريرهم ويتحدثون عن «الحرب» التجارية الطاحنة على جانبي المحيط الهادئ، ولا يهم ساعتها ان التجارة بين الطرفين تزيد، وان الاستثمارات بينهما تتصاعد، والتعاون التكنولوجي لا يتوقف، والشركات تمتزج وتندمج. المهم ان العلاقة الصراعية بادية ظاهرة، والقطب الياباني قادم لا ريب فيه. ولما كان من المستحيل عربياً ان يسنى الاميركيون بيرل هاربر، او يتجاهل اليابانيون هيروشيما وناغازاكي، فلابد ان الصراع أت كالقضاء النافذ والقدر المحتوم.

واذا تاخر اليابانيون عن القيام بدورهم فربما لانهم لا يعرفون قدرهم ومقامهم، وفي الاعوام الثلاثة الاخيرة عقد منتدى الفكر العربي بعمان سلسلة من الحوارات العربية - اليابانية، كان الجانب العربي في هذه الحوارات يطرح دائما شعوره بخيبة الامل لتقاعس اليابان عن اخذ مكانتها العالمية التي تستحقها، وان اليابان وقد اصبحت قطبا دوليا كبيرا عليها ان تلعب دورا متزايدا في الشؤون الدولية ومنافسا للقطبين الغربيين الاخرين، اوروبا والولايات المتحدة. وفي الشرق الاوسط قال العرب ان اليابان ليس لها تاريخ استعماري (لايهم هنا اذا ما كان لليابان تاريخ استعماري دموي في بلدان اخرى!) وان الشعب العربي ينظر باعجاب للتجربة اليابانية ويريد ان يتعلم منها، ووصل الامر بواحد من المثقفين العرب المتخصصين في «الاصالة والتراث» الى القول ان العالم العربي يتطلع الى ان تلعب اليابان دورا متزايدا في الشرق الاوسط حتى تحل محل القوى الغربية الاخرى!

ولم يفلح اليابانيون كثيرا في زحزحة العرب عن قناعاتهم الراسخة، حتى مع التاكيد ان الولايات المتحدة واليابان حلفاء، بينهما هناك تعاون متبادل هائل يجعل من كليهما رهينة الاخر حتى يصعب الفصم بينهما، وان اليابان ليس لديها الاستعداد او القدرة للدخول في منافسة مع الولايات المتحدة في الشرق الاوسط او خارجه، وعلى رغم تلك التاكيدات فان ابناء يعرب لم يقنطوا، فلا بد ان هناك خطة سرية يابانية لسيادة العالم، وان الابتسامة اليابانية التي لا تقول شيئا هي نوع من انواع «التقية» اليابانية التي تخفي روح «الساموراي» وتستعد للحظة المواجهة والمجابهة.

ومن داخلنا، فان التيارات الفكرية على خصوماتها ومنازعاتها وصراعاتها، تنتظر المنقذ المخلص، الذي قد يكون فردا يتمتع بقدرات خارقة وسحرية، او قد يكون فكرة واحدة لها القدرة على صنع المعجزات والخوارق. البعض ينتظر صلاح الدين الايوبي ياتي من جوف التاريخ ليلم الشمل ويوحد الامة ويخوض بها حطين اخرى تقطع دابر كل انواع الصليبيين الجدد، وفي انتظار صلاح الدين فان احدا لم يلق بالا الى كيف فعل ما فعله، وكيف حارب، وكيف هادن، ومتى شهر السيف ومتى اعاده الى غمده (وقف اطلاق النار بلغة هذه الايام)، ولا احد التفت الى طريقته في «ادارة الصراع» وكيف كسب قلوب الاعداء قبل الاصدقاء، وكيف قاتل وكيف فاوض. المهم في صلاح الدين هذه الايام انه فرد معجزة، منبت الصلة عن الحاضر وما يدور فيه، يتجاوزه ويتخطاه، يحقق النصر، وينشر العدل، ويحدث التنمية، والكل جالس ينتظر صهيل جواده المظفر.

البعض الاخر يدعو الى «الحل» للمشكلات من خلال فكرة وحيدة، تبدو مفتاحا سحريا، ومنطقيا، لكل نوائب الامة ومصائبها، الفكرة قد تكون «الاسلام»، او «الديموقراطية» او «الوحدة»، تكمن فيها قدرة هائلة على تحقيق ذاتها بمجرد ان تصبح لافتة وعنوانا، فليس مهما ان تعرف كيف سوف تقضي اي منها على الديون العربية، او تمحو الامية، او تعبر الفجوة التكنولوجية بيننا وبين اخرين في الشرق او في الغرب، او رفع انتاجية الفرد العربي الذي يقف على قاع سلم المنتجين في العالم، او تجعلنا اكثر تواضعا وتسامحا ورقة في الحاشية واللفظ. المهم لدى اصحاب كل فكرة ان تصبح على قمة السلطة، واذا حدث ذلك فانها تملك في طياتها القدسية، قدرة خارقة على تجسيد نفسها ورفع راية الامة وتحقيق مجدها الذي ضاع، او سلب، منها.

الفكر العربي اذا ما نزع عنه الغطاء، والقشرة الخارجية، سوف نجد جوهره المعرفي واحداً على رغم ما يبدو على السطح. فهو يقوم على اننا ضحايا في عالم من الوحوش، ويتامى على مائدة اللئام، وننتظر المخلص المنقذ من خارجنا اوروبيا كان او يابانيا، ومن داخلنا فردا معجزة او فكرة خارقة، ومتى يحدث ذلك، فان التاريخ يبدو في نظر الكتّاب والمتكلمين ساكنا ثابتا لا يتحرك. انظر الى موقف المفكرين العرب من «النظام العالمي الجديد»، تجد ان الاكثرية اجمعت على ما لم تجمع عليه من قبل. انه لا جديد هناك، وكان هناك من قال: انه لا يوجد هناك نظام جديد ولكن ترتيبات جديدة لنظام قديم، وهناك من ادعى انه لا يوجد نظام جديد ولكن وضع جديد. لا يهم هنا ان تغيرت الترتيبات فالوضع يعني في حد ذاته اننا انتقلنا من حالة الى حالة اخرى مختلفة ومتميزة، ولا يهم هنا انه سقطت امبراطوريات، وتفككت دول، وصعدت تكتلات، وتغيرت موضوعات ولكن على رغم اي شيء وكل شيء فانه «لا جديد تحت الشمس».

هذا التعبير الاخير اكده مرارا وتكرارا المفكرون والباحثون العرب خلال السنوات الماضية، وفي آذار (مارس) ١٩٨٨ عقد مركز البحوث والدراسات السياسية في جامعة القاهرة ندوة تحت عنوان «كيف نفهم الاتحاد السوفياتي؟»، كان ذلك بعد ثلاث سنوات من تولي غورباتشوف السلطة، وبعد توقيع اتفاقية الحد من الاسلحة النووية المتوسطة المدى، وبعد ان بدأ الاتحاد السوفياتي يتراجع داخليا وخارجيا، وكان واضحا لكل من يقرأ وس يسمع ان هناك وراء الاكمة ما وراءها، ولكن ذلك لم يفت في عضد احد، فالاتحاد السوفياتي باق كقوة عظمى وان تغيرت الاسماء والعلامات. وتطوع البعض ليقول ان كل ما في الامر ان الماركسية تجدد نفسها، وبرز متحمسون للتبشير بالعهد السعيد الجديد لبيريسترويكا غورباتشوف، وبدأت تعبيرات مثل الشفافية وتوازن المصالح تذاع وتنتشر، وحتى «الاعتماد المتبادل» الذي كان سبه من قبل اصبح فضيلة. الجوهر كما هو، والثوابت مستمرة، ولكن في قوالب واشكال متغيرة! وبعد ذلك بعام واحد عقد المركز نفسه ندوة اخرى،

وكان الاتحاد السوفياتي قد تخلى عن معارضته لوحدة المانيا، وعقد معاهدات اخرى تنازل فيها عن الكثير، وكانت عناصر القوة فيه والسلطة تتغير بسرعة كبيرة، ولكن احدا لم ير هناك تغيرا يستحق الدهشة. كل ما هنالك «وفاق» جديد يشبه الوفاق القديم في مطلع السبعينات، وكان العالم تحرك وفق متتاليات من الحرب الباردة الى الوفاق وبالعكس، والتاريخ ليس بوسعه سوى اعادة انتاج نفسه في اصرار عجيب. وبعد عام لخر وفي اذار ١٩٩٠، وبعد الانهيار الكبير في اوروبا الشرقية، عقد المؤتمر القومي العربي الاول في تونس، وعندما قدمت ورقة تحدثت عن «المتغيرات العالمية الجديدة» سخر منها الجميع، فالعالم على حاله، او لا يزال في مرحلة اعادة التشكيل والسيولة، حتى يعود الى ما كان عليه. لا شيء جديد، لا شيء يتغير، كل شيء ساكن، كل شيء ثابت.

وحتى القلة التي رأت ان هناك شيئا ما مختلفا في عالمنا، فانها ارتدت الى «الثابت» الوحيد الذي تعرفه، وهو اننا «الضحية» في كل نظام عالمي، ومن ثم فما هو الجديد الذي نتحدث عنه، وعلى الارجح ان الفارق الوحيد سوف يكون مزيدا من القسوة والالم. الاسلاميون العرب لم يروا في العالم سوى انه ضد الاسلام والمسلمين، والقوميون العرب رأوه ضد العروبة والعرب، واليساريون والماركسيون لم يجدوا فيه سوى امتداد جديد للامبريالية الامبركية وقهر من نوع أخر للمعذبين والمضطهدين، وحتى ليبرالي عربي اصيل مثل محمد عصفور لم يجد في العالم الجديد سوى «خديعة» كبرى لتغطية الهيمنة الاميركية على العالم، والاكاديميون العرب لم يهربوا من الطريق نفسه الذي سار فيه رفاقهم من قبل، فحسب كلمات وليد قزيها استاذ العلوم السياسية في الجامعة الاميركية في القاهرة، فان النظام العالمي الجديد لم يكن سوى «نذير شر» للعرب.

العرب متفقون اذن ان العالم ثابت لا يتغير ولا يتحرك، واذا تغير او تحرك فان الثابت هو اننا سوف نكون ضحايا في الاحوال كلها، واذا كان ذلك كذلك، فان التغيرات البسيطة الاخرى لا تهم. فان ينتخب الاسرائيليون حزب العمل، ورابين، بديلا عن حزب الليكود، وشامير، فانهما وجهان لعملة واحدة، وان يدخل الحكومة الاسرائيلية حزب «ميريتز» الذي يعترف بحق تقرير المصير الفلسطيني وحقهم في دولة فلسطينية، فانه لا يعني اي شيء، فكلهم في النهاية صهاينة، وان ينتخب الاميركيون كلينتون وحزبه الديموقراطي بديلا عن بوش وحزبه الجمهوري، فليس له اي مغزى.

فاميركا كما قال البعض بلد مؤسسات، والسياسة الخارجية تقوم على المصالح الدائمة، وهكذا فان الاسرائيليين والاميركيين لا يذهبون الى صناديق الاقتراع بحثا عن تغيير قل او زاد في سياستهم، وانما كنوع من الرياضة القومية.

وراء ذلك كله فان معنى «التغيير» لدى العرب، لا يوجد له مثيل لدى الامم الاخرى، فالتغير الوحيد الذي نعرفه هو الانقلاب من حالة الى اخرى مناقضة ومختلفة تماما، فينتقلب الشر خيرا. والليل نهارا، والظلم عدلا، والظلام نورا. وحتى اذا حدثت هذه الانقلابات فانها لا تفت في عضد المفكرين العرب. فالمسألة في النهاية دورات وحلقات «ثابتة» تمشي في التاريخ كالقوانين السرمدية الالهية، وطالما ان كلا من «البرتقال» و«التفاح» «ثمر» فما هو وجه الاختلاف والتميز. التغيرات البسيطة، والتراكمات الكمية، والظروف المتغيرة، لا تفرز شيئا جديدا يتطلب طريقة مختلفة للتعامل، وسياسة جديدة، وحركة وتعبئة من نوع اخر، وقد وصلت كراهية العرب للتغير ان دولة عربية جعلت شعارها في احتفالات عيدها الوطني «اربعون عاما من التقدم دون تغيير»، ولم يكن مفهوما كيف حدث التقدم دون تغيير،

ولكن الواضح ان الشعار يقول ان التغيير - اذا حدث - امر سلبي، فهو يعني التخلي عن «الثوابت» و«الاصالة» و«التراث».

العرب اليتامى، الضحايا، الذين لا يعترفون بان شيئا يتغير حولهم، يتفقون ويجتمعون على ان موازين القوى لم تعد في صالحهم، وهكذا تكتمل حلقة جهنمية ليس منها فكاك، فلا يعود معروفا ما اذا كان اختلال موازين القوى هو السبب في حالتهم المحزنة، او ان حالتهم المزرية هي السبب في الاختلال، او ان الامرين يغذي واحدهما الاخر باصرار تاريخي لا يعرف الرحمة، لايهم في هذه الحالة ان يشكل العرب سوقاً واسعة تبلغ ٢٣٠ مليون نسمة تماثل تلك التي تملكها اميركا واكبر من تلك التي تملكها روسيا او بريطانيا، او فرنسا او المانيا او حتى ايطاليا، ولا يعني شيئا ان هناك عشرات الجامعات، ولا يفيد كثيرا ان جيوشنا متفوقة تفوقا ساحقا على كل من حولنا في العدد والعدة ولاينقصنا الا ان نتعلم كيف نستخدمها بكفاءة وحنكة وفطنة. هل يحتاج الامر الى تعداد الناتج القومي الاجمالي واستثماراتنا في الخارج واستثمارات الخارج عندنا، لكي نوضح ان الاختلال المزعوم ليس له ما يبرره، او على الاقل بالحجم والنتائج التي يروج لها الاجماع العربي غير المسبوق.

مثال واحد يوضح حالة الالتقاء العربي على حالة معينة من التفكير لا يمكن ان تجدها في العالم الممتد من اليابان حتى المكسيك، ومن [illegible] الشمالي حتى الجنوبي، نشرت الصحف العربية جميعها في صدارتها تقريرا عن احد الصناديق المالية العربية خلاصته ان الاستثمارات العربية في الخارج تراوحت ما بين ٧٥٠ الى ٨٠٠ مليار دولار وبمعزل عن كل ما يمكن ان يقال في هذا، وفي امكانيات التوظيف والترشيد، فان هذا يعني، على رغم الخسائر والديون، ان الميزان في النهاية لصالح العرب وليس ضدهم

وبفائض يصل الى نصف تريليون دولار، وان المسألة الحقيقية هي ان نبحث عن الاسباب والدوافع التي تجعل بعضنا يفضل الاستثمار في الخارج عن الداخل، وما هي الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تجعل رأس المال يتركنا ولا يبقى معنا.

لم يطرح احد هذه الاسئلة، ولا يريد احد ان يطرحها، لانها تهدم الاجماع العربي على ان هناك متوالية من الكوارث والنوائب لابد ان تلم بنا كل يوم، وتشكك في الاتفاق على ضعفنا وقلة حيلتنا على رغم ما نملكه من اموال طائلة. فالمطلوب دوما ان نحس بالهوان والضعف، واذا كانت اموال الاخرين عندنا فهي للسيطرة والهيمنة، اما اذا كانت اموالنا عندهم فهي منهوبة ومسروقة ومهربة. المهم ان تكون حالة الهوان فاقعة ودائمة ولا تبدو لها نهاية.

ما الذي يجعل الفكر العربي ينحو هذا المنحى، ويكرسه خلال السنوات الاخيرة باصرار ودأب عجيبين، شعوب وامم غيرنا تنظر الى نفسها ومن حولها ضمن مسلسل من الاهداف التي تقابلها امكانات، والاولويات التي يتم انجازها عبر تراكم زمني لا يفقد الممكن لحساب المستحيل، والعالم كله يضع اهدافا محدودة ويرصد لها اكبر القدرات المتاحة حتى يمكن تحقيقها وانجازها، اما نحن فلدينا اهداف غير محدودة ونرصد لها اقل الامكانات التي اكثرها كلاماً. ربما يكون ذلك راجعاً الى ان فكرنا السياسي كان دوماً تعبيراً عن ازمات متلاحقة ومتتالية كان علينا ان نتعامل معها بسرعة ودون تفكير جدي وحقيقي فكان علينا ان نخترع مجموعة من «الحكم الذائعة» التي تفسر كل شيء وتصبح نمط ثقافة وتطغى عليها الاحلام والامنيات المحبطة. فهل المسألة كلها اننا نعيش ازمة فكر حقيقية تنصرف الى طريقة تفكيرنا وما ينجم عنها من افكار للتعامل مع انفسنا وغيرنا، ولكن سواء كان الامر ان ما لدينا هو «فكر الازمة» او «ازمة في الفكر» فان ما اتفقنا عليه، واجمعنا حوله، يحتاج الى مراجعة ومناقشة ونقد واعادة تقييم.

---

* كاتب وباحث سياسي مصري.



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهرام

التاريخ: ٩ يوليو ١٩٩٣

نظرة أخرى على المفاوضات العربية ـ الإسرائيلية



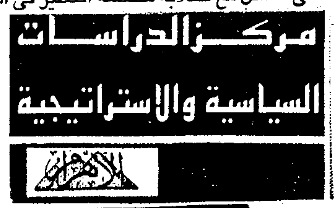
عمرو موسى وزير الخارجية اثناء اجتماعه مع شيمون بيريز وزير الخارجية الاسرائيلي

وصلت المفاوضات العربية الإسرائيلية إلى طريق مسدود، واضيفت الجولة العاشرة إلى الجولات السابقة فى عدم إحراز تقدم ملموس فى عملية السلام التى تقترب الآن من نهاية عامها الثانى. وسواء استمرت المفاوضات مع بقاء الأحوال على حالها أو تم توقيفها أو تجميدها او حتى انهائها كما يدعو الكثيرون فى الساحة العربية، فان هناك حاجة ماسة إلى مراجعة ماتم وتقييم أسلوب التفاوض العربى تقييما يراعى خبرة المفاوضات السابقة على الجبهة المصرية ـ الإسرائيلية من جانب والظروف الإقليمية والدولية المتغيرة من جانب آخر.

وحتى هذه اللحظة فإن المفاوضين العرب جنحوا إلى استخدام ثلاثة أساليب للتفاوض منفردة أو مجتمعة سواء على مائدة المفاوضات نفسها أو خارجها عندما يتم التفاوض ـ والتراشق احيانا ـ من خلال وسائل الاعلام أو حشد الضغوط السياسية لأطراف ثالثة لتحقيق اهداف بعينها. الأول من هذه الأساليب اخلاقى يركز على «عدالة» القضية وحق الشعوب فى تقرير المصير بما فيها الشعب الفلسطينى والمبادئ المستقرة لعدم جواز الاستيلاء على الأراضى بالقوة المسلحة. ويظهرهذا الأسلوب اكثر ما يظهر فى التعداد المتكرر «للمكاييل» الغربية عامة وإسرائيل والولايات المتحدة خاصة تجاه قضايا اخرى فى المنطقة (حالة العراق وليبيا) مقارنة بمواقفهم إزاء الاحتلال الإسرائيلى للأراضى العربية واغتصابها للحقوق الفلسطينية. الأسلوب الثانى قانونى يعود إلى المواثيق الدولية وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة وخطاب الدعوة الموجه من راعيى عملية السلام (الولايات المتحدة وروسيا) إلى الأطراف المختلفة وما سمى بخطابات الضمانات التى أرسلتها الولايات المتحدة لهم، ويحاول تفسيرها وإعادة تفسيرها وإقناع الآخرين بصحة الموقف القانونى العربى واستناده إلى قواعد «الشرعية» الدولية. الأسلوب الثالث والأخير اقتصادى قوامه، كما فى كل أحوال الاقتصاد التبادل والمقايضة، مثل التاكيد على قاعدة مبادلة الارض بالسلام، و «مقايضة» ما يريده الإسرائيليون منا فى المفاوضات متعددة الأطراف بما نريده منهم فى المفاوضات الثنائية. هنا تصبح المسالة برمتها اشبه «بصفقة» يتم التوصل إليها عبر سلسلة من التنازلات المتبادلة لنصل بعد ذلك إلى «السعر» الملائم الذى يرضى البائع ويتحمله المشترى، ويستطيع الجميع بعد ذلك أن يصفها بانها «تاريخية».

هذه الأساليب الثلاثة ليست فى إتساق تام مع بعضها البعض. فالاخلاق جوهرها المطلق، والقانون اساسه النص، والاقتصاد صلبه النسبية، وبين الثلاثة تمايزات واختلافات وتناقضات تخلق صعوبات كبرى لأى عملية مفاوضات فما بال الامر لو كانت المسالة تتصل بالصراع العربى ـ الإسرائيلى الممتد على رقعة التاريخ والجغرافيا. الأسلوب الذى ينبغى التركيز عليه والذى يمكن أن يوفق بين امور متعارضة كثيرة هو الأسلوب «السياسى» الذى يعالج القضية من خلال نظرة تعيد بناء البيئة السياسية بطريقة تكفل تحقيق الأهداف القومية حتى ولو على مراحل متعاقبة، وتحترم توازنات القوى مع عدم استبعاد تغيرها فى الأفق الزمنى، ولا تضرب الممكن بالمستحيل مع الإيمان الكامل بأن المستحيل يمكن أن يصير ممكنا فى لحظة تاريخية ما، تراكم فيها العمل القومى بطريقة ناجحة.

وربما كان أفضل من اتبع هذا الأسلوب الرئيسى الراحل أنور السادات الذى عمد إلى تغيير البيئة السياسية فى الولايات المتحدة وإسرائيل إلى الدرجة التى جعلتهم يقبلون فى النهاية بالجلاء عن سيناء. ولم تكن زيارته للقدس، او حديثه عن الانضمام إلى حلف الأطلنطى، سوى أجزاء من عملية معقدة ودقيقة لتغيير أهداف الخصوم من الاستيلاء على الارض إلى محاولة كسب مصر كحليف إقليمى ودولى، ولم تكن تلك عملية سهلة، فالمعارضة لمنهج السادات لم تكن خارجية فقط وإنما كانت داخلية ايضا، ومع ذلك نجح السادات فى الحفاظ على صفاء الرؤية فى اتجاه الهدف الرئيسى وهو تحقيق الجلاء عن الأرض المحتلة. ولم ينجح الإسرائيليون ابدا فى استفزازه أو صرفه عن الطريق الذى انتهجه او تفريغ طاقاته فى اتجاهات فرعية. وكان سبيل السادات دوما هو سلسلة من المبادرات ـ والمفاجآت احيانا ـ التى تقدم تنازلات كاسحة فى الشكل مع صلابة منقطعة النظير فى الجوهر. وفى كل



د. عبدالمنعم سعيد

الاحوال كان يغير المناخ السياسى بطريقة تجعل الخصم يقبل بالانسحاب وكانه يحقق نصرا مؤزرا. وهكذا فان الذين قالوا انهم يفضلون الحرب مع الاحتفاظ بشرم الشيخ على السلام بدونها. وذلك شبيه بما يقال الآن احيانا عن الجولان - اصبحوا أحد العناصر الدافعة فى اتجاه السلام (دايان ووايزمان حالات واضحة). وكان مناحم بيجين كبير عتاة الصهاينة هو الذى وقع على وثيقة الانسحاب من الجائزة الكبرى لعملية التفاوض: سيناء.وساعتها فإن الاعتراضات على اسلوب السادات لم تختلف كثيرا عما نسمعه الآن، فكان هناك من يقول أن المسالة ليست صراع «حدود» وإنما صراع «وجود»، ولم يكن مفهوما ابدا كيف يمكن المحافظة على الوجود المصرى مع استمرار احتلال أراضيه المقدسة. وكان هناك من يدعى أن عملية التفاوض تؤدى إلى شق الصف العربى وهى حجة ذائعة جدا الآن بين الفلسطينيين. وكان وحدة الصف لا يمكن أن تتحقق إلا فى ظل الهزيمة والاحتلال. وكان هناك بالطبع المتشائمون دوما الذين يسارعون عند كل تصريح إسرائيلى متطرف إلى القول: ألم نقل لكم أنه لا فائدة وأن المفاوضات لن تفضى إلى شيء. عند كل هؤلاء. أنذاك كما هو الآن. تبدو عملية التفاوض ضمن منطق بالغ البساطة مؤداه أن مطالبنا عادلة ومشروعة وأن الأمر لا يحتاج أكثر من جلسة واحدة يسلم فيها العدو بهذه المطالب إذا كان يريد السلام حقا. ولكن لما كانت إسرائيل عدوانية متعصبة، وتوازن القوى فى صالحها بشكل حاسم، فإنها لن تسلم بشيء ، ومن ثم لا توجد فائدة من المفاوضات أصلا، ويجب قطعها حتى لا تعطى «مشروعية» للاحتلال وفق رأى كبير المفاوضين الفلسطينيين الدكتور حيدر عبدالشافى، أو باعتبار هذا القطع يمثل الورقة «الوحيدة والرابحة» لوضع واشنطن وإسرائيل «أمام التحدى» كما ذكر احد الكتاب العرب فى صحيفة الحياة..

وراء كل ذلك نظرة استاتيكية ليس فقط للواقع وإنما لعملية التفاوض ذاتها، وتجاهل تام لأهمية تغيير البيئة السياسية للخصم فى اتجاه القبول بما نطالب به من انسحاب إسرائيلى من الأراضى العربية المحتلة وإقامة الدولة الفلسطينية فى الضفة الغربية وقطاع غزة. فمع التسليم المطلق والتام والكامل بأن الموقف الإسرائيلى المتعنت هو السبب الرئيسى وراء تعثر المفاوضات إلا أن إسرائيل ليست بالبلد المصمت غير القابل للتغيير. فنحن ننسى أحيانا أن ما يقرب من خمس عدد سكانها (١٨٪ على وجه التحديد) من العرب الفلسطينيين، وإن نجاحنا فى تعبئة هؤلاء للعب دور جوهرى فى الساحة الاسرائيلية لايزال أقل من المطلوب وإذا أضيف إلى هؤلاء كتلة تصويتية أخرى تقع على يسار حزب العمل يمثلها فى الحكومة الآن مجموعة «ميرتس»، بالإضافة إلى يسار حزب العمل نفسه، وكلهم لا يمانعون بدرجة أو باخرى فى الانسحاب من الأراضى العربية المحتلة وقيام الدولة الفلسطينية مع تباينات فى التفاصيل، فإن ما يتراوح مابين ٣٥ إلى ٤٠٪ من الإسرائيليين لا يمكن وضعهم فى الجانب المضاد والمعادى للأهداف العربية الأساسية. ومن هنا يصبح واجبنا من خلال السياسة والدبلوماسية ان نجعل لهؤلاء موقعا حاكما فى القرار الإسرائيلى.ويزيد من فرصة نجاح هذا الاتجاه أن «توازن القوى» ليس فى صالح إسرائيل بالشكل الذى يتصوره كثيرون. فبالنسبة لكافة عناصر القوة الثابتة (المساحة، عدد السكان، الموارد الاقتصادية، الإنفاق العسكرى، حجم الجيوش والتسليح، الوضع الجيوبولوتيكى والجيوستراتيجى.. إلخ) فإن هناك تفوقا عربيا كاسحا على إسرائيل. ويقع التفوق الإسرائيلى أساسا فى جانب عناصر القوة المتغيرة (التكنولوجيا، التنظيم والادارة، العلاقة مع الغرب.. إلخ)، وهى عناصر لا يمكن القطع بان العرب سوف يظلون دوما متخلفين فيها. وفى كافة الصراعات التاريخية الكبرى فإن عناصر القوة الثابتة هل التى تحسم الأمور فى النهاية كما حدث فى الحربين العالميتين الاولى والثانية. والواقع ان إسرائيل اول من يدرك هذه الحقيقة، ولا يعود ذلك إلى أوهام لا أساس لها وإنما استنادا إلى دراسات علمية دقيقة تكاد تجمع أن الفجوة فى عناصر القوة المتغيرة مع العرب تضيق ولا تتسع على عكس الشائع فى الكتابات العربية. وهكذا فإنه رغم التفوق النووى والعسكرى الإسرائيلى فإن إسرائيل تدرك حاجتها للتوصل إلى تسوية فى الوقت الحاضر تكفل لها التعايش مع المنطقة التى توجد فيها.

وربما يعكس جُدول أعمال المفاوضات ذاتها كثيرا من الأوراق التى يستطيع المفاوضون العرب استخدامها فى اتجاه تحقيق الأهداف العربية، بل هو فى الحقيقة يعكس توازن القوى الحقيقى - كما ذكرناه - بين الأطراف. فعلى جانب توجد إسرائيل ومعها القوة العسكرية والارض المحتلة - وذلك موضوع المفاوضات الثنائية، وعلى الجانب الآخر يوجد العرب ومعهم كل شيء آخر وذلك موضوع المفاوضات المتعددة الأطراف. ومن المدهش ان الجانب العربى تخلى عن أوراقه العديدة ومصادر قوته المتعددة فى هذه الأخيرة والتى كان يمكن أن يستخدمها فى تغيير البيئة السياسية الإسرائيلية فى اتجاه القبول بالمطالب العربية فى المفاوضات الأولى. وجاء هذا التخلى فى شكل الابطاء او ماهو أشبه بالتعليق للمفاوضات المتعددة انتظارا لما تسفر عنه المفاوضات الثنائية. ونجم ذلك عن مجموعة من القناعات غير المسبوقة فى تاريخ المفاوضات.فحاجة إسرائيل للسوق العربية - وهى مصدر قوة عربية لأن إسرائيل هى التى تحتاج وليس نحن - اعتبرناها رغبة فى «الاستيلاء» على هذه السوق رغم أنها - مهما كانت أمانيها - لا تملك مقومات هذا الاستيلاء المزعوم. فالصادرات الإسرائيلية لا تزيد على عشر الصادرات العربية، ولا تزيد كثيرا على ثلث صادرات سنغافورة التى عدد سكانها نصف عدد سكان إسرائيل. والأهم من ذلك أنها تتميز بالتركيز الشديد لصالح سلعة واحدة هى الماس المصقول الذى يبلغ ٤٠٪ من الصادرات وبعدها تاتى صادرات السلاح ثم الصادرات الزراعية (الموالح أساسا) والسلع المصنعة مثل النسيج، وكلها سلع إما أن العالم العربى لا



يحتاجها أو أن لديه منافسا قويا أمامها. فالموالح الإسرائيلية ليست أفضل من الموالح المصرية أو الفلسطينية إن لم يكن العكس هو الصحيح، والمنسوجات الإسرائيلية ليست متفوقة بأى معنى على المنسوجات المصرية أو السورية أو اللبنانية. وإذا كان التخوف يأتى مما يسمى السلع المتقدمة تكنولوجيا فقد خلقنا أسطورة إسرائيلية لا وجود لها إلا فى أذهاننا. فحجم صادرات إسرائيل من هذه السلع لا يزيد على ٦٠٠ مليون دولار (قارن ذلك مثلا بـ ٢٧ مليار لكوريا الجنوبية)، وليس معروفا أن إسرائيل أنتجت سلعة واحدة منها ذات سمعة عالية ماعدا فى مجال الأدوات الطبية والزراعة المحمية وتكنولوجيا إنتاج الدجاج والبيض، وفى هذه المجالات الأخيرة فإن العرب حققوا تقدما محمودا خلال السنوات الأخيرة.

وما ينطبق على السوق ينطبق على المياه وعلى الطاقة وعلى العمالة. وفى كل هذه المجالات فإن إسرائيل هى التى تحتاج إلينا وليس العكس. وحتى فى مجال الحد من التسلح - حيث يوجد تفوق إسرائيلى نوعى - فإن لهفة إسرائيل الواضحة للتوصل إلى اتفاقيات تعكس قلقها من تزايد القدرات العربية الكيماوية والصاروخية. والواقع أن حدوث تسوية فى المنطقة فإن إسرائيل سوف تكون معتمدة إلى حد كبير على دول عربية خارجها، كما أنه سيصبح عليها أن تواجه منافسة طاحنة ليس فقط من الدول العربية وإنما من دول أخرى مثل تركيا وإيران، ومن ثم فإن الحديث الإسرائيلى عن نيتها فى أن تكون «يابان» الشرق الأوسط لا ينطوى فقط على مبالغة وإنما على وهم لا يوجد من يصدقه إلا العرب وحدهم.

والخلاصة أن المفاوض العربى لديه الكثير من الأوراق - على عكس كل ما هو ذائع - التى يمكنه استخدامها لخلق مصلحة إسرائيلية فى السلام تكفل تحقيق المطالب العربية كما حدث مع مصر من قبل. ولكن سيادة الأساليب الأخلاقية والقانونية والاقتصادية - على أهميتها - على الفكر التفاوضى العربى فوت فرصا كان يمكن اقتناصها، ومالم يكن لدينا الاستعداد للاستفادة من التجربة المصرية وما كان فيها من مقدرة أخاذة على تغيير البيئة السياسية لصالح المطلب المصرى الأساسى فى ضرورة الجلاء عن الأرض المحتلة، فإن القوى المعارضة للسلام على الجانبين العربى والإسرائيلى سوف تجد الساحة واسعة أمامها لتدمير عملية السلام برمتها، وهو مايزيد من معاناة أهلنا تحت الاحتلال، ويفتح الباب لمرحلة صراعية جديدة لا يعلم أحد الثمن الذى سوف يدفع فيها من موارد المنطقة ومستقبلها.



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الحياه

التاريخ : ٢٦ يوليو ١٩٩٣

اللعب على الحبال الخمسة

النظام العالمي الجديد بين الانهيار الاقتصادي الاميركي المزعوم والصعود الأوروبي المتعثر

عبدالمنعم سعيد*

■ لا يوجد شيء ينتظره ويتمناه «اليتامى» العرب قدر ان يستيقظوا ذات صباح صفت سماؤه، فاذا بالعالم وقد انقسم الى اقطاب متصارعة ومتنافسة يلعبون على حبالها ويناورون ويداورون بينها. وهكذا تعود الدنيا سيرتها السعيدة الاولى، ويناطح الاقوياء بعضهم بعضاً، وفي تناحرهم وتصادمهم واختلافهم يجد الضعفاء رحمة. ولما كان الموقف الدولي لا يشير الى امكانية عودة العصر الذهبي للقطبية الثنائية، فلماذا لا يكون التمني اكثر طموحا وجموحاً، فيصير العالم خماسي الاقطاب تتحارب فيه اليابان واميركا وروسيا واوربا والصين، ويا ليت الحظ يكون «ضاربا»، فيسعى هؤلاء واولئك الينا بحثا عن الثروة او الموقع الاستراتيجي، فنجد هامشاً واسعاً للحركة، ونحصل على حقوقنا المشروعة! فهل تكون احدى النتائج الايجابية لاختفاء الاتحاد السوفياتي ظهور اقطاب دولية موازنة للقطب الاميركي؟!

كان التحدي السوفياتي احد العوامل المستمرة خلف تماسك التكتل الاطلسي وقبول اليابان الزعامة السياسية للعسكرية الغربية. ومع زوال هذا التحدي، وبروز اوروبا قوة اقتصادية موحدة في منتصف التسعينات، واستمرار القوة الصينية وتفاقم الازمات الاقتصادية في الولايات المتحدة، من المحتمل ان تظهر اقطاب دولية توازن القطب الاميركي، على الاقل في الميدان الاقتصادي.

اظهرت تجربة الحقبة الزمنية الماضية ان عالم القطبية الثنائية او الاحادية يزيد من حال عدم الاستقرار بدلا من ان يعالجها ويؤدي بطبيعة الحال الى الحروب (الاولى، الثانية، الخليج) او صراعات محلية (كما في بلدان العالم الثالث).

فالقطبية المتعددة (الخماسية في احسن الاحوال) حالة مرغوبة وفي طريقها الى التحقق، فليطمئن العرب، اذن، فالمستقبل يحمل لهم بشرى اقطاب كثيرة يلعبون على حبالها ما شاء لهم اللعب. ويبدو ان وجهة النظر هذه لا تسود فقط بين الكتاب والمفكرين، وانما ايضا بين الساسة وصناع القرار، فقد كتب اسامة الباز مدير مكتب الرئيس المصري للشؤون السياسية، وهو المعروف بقلة الحديث، مقالا في صحيفة «الاهالي» (١٩٩١/٩/٤) تحت عنوان «النظام العالمي، قطب واحد ام اقطاب متعددة»

طرح فيه ان العالم لا يتحول الى نظام القطب الواحد ممثلا في الولايات المتحدة وانما ينتقل الى نظام القطبية المتعددة، واستند الباز كما فعل اخرون، الى مجموعة من الحجج:

- ما نشهده حاليا ليس النظام الجديد وانما انهيار النظام القديم، ولذا فان النظام الجديد لا يزال في طور التشكيل.

- ما حدث في الاتحاد السوفياتي لا يخرجه من دائرة القطبية العالمية، حتى بعد ان اقتصر فقط على روسيا الاتحادية نظراً لما تملكه من قدرات نووية جبارة فضلا عن موارد اقتصادية هائلة وسوق واسعة تعطي امكانات هائلة للسياسة الخارجية.

- يقابل انهيار الاتحاد السوفياتي تدهور مماثل في الولايات المتحدة يظهر في ارتفاع مديونيتها الخارجية والعجز الكبير في موازنتها وميزان مدفوعاتها وميزانها التجاري.

- تتفوق اليابان حاليا على الولايات المتحدة في المجال التكنولوجي فضلا عن تقدمها الاقتصادي المضطرد الذي جعل ناتجها القومي الاجمالي يقترب من ذلك الاميركي.

- سيصبح لدى اوروبا، وهي في سبيلها الى اقامة وحدتها السياسية والاقتصادية، قدرات تفوق ما لدى الولايات المتحدة.

وهكذا فان ما يبدو انفراداً اميركياً في العالم ما هو الا ظاهرة مؤقتة، سيتلوها عصر جديد حقا تتنافس فيه الاقطاب وتتصارع، وساعتها - لعل وعسى - يتمكن العرب من [illegible] والقفز من حبل الى اخر. وليس مفهوما تماما لماذا سيكون العرب احسن حالا في ظل قطبية تعددية عما هو الحال في زمن قطبية احادية او ثنائية. ففي ظل الاقطاب المتعددة للقرن التاسع عشر تم تقسيم العالم العربي بين بريطانيا وفرنسا، ثم دخلت ايطاليا قبل الحرب العالمية الاولى، لتاخذ نصيبا وحظاً، وكان لروسيا والمانيا قدر ونفوذ، ولولا ان اليابان، حينها، كانت لا تزال بعيدة لاخذت نصيبها من الثمرة العربية الناضجة التي سقطت من الامبراطورية العثمانية! وفي ظل القطبية التعددية ذاتها حدثت حربان عالميتان اضافة الى عشرات الحروب الاخرى الاستعمارية والاقليمية والاهلية، اذ ادى السباق على مناطق

النفوذ ونشوء التحالف والتحالفات المضادة الى اختلالات مستمرة في توازن القوى العالمي قادت بدورها الى حالة عالمية من عدم الاستقرار السياسي دفع ثمنه دوماً الاصغر والاضعف، وكان الثمن الذي دفعه العرب فادحا بكل المقاييس في ذلك العهد التعيس.

ولكن القياس التاريخي ليس وحده المفقود في التحليل العربي للتحولات العالمية الراهنة. فالقول بان ما يحدث الآن في العلاقات الدولية ما هو الا انهيار للنظام القديم وليس نظاماً جديداً يغفل النتائج المادية والموضوعية التي ترتبت على انهيار الاتحاد السوفياتي وحلف وارسو، وهو موقف يصعب تجاهله على ضوء النسق المتواتر للعلاقات الدولية الذي بدا ظاهراً من قبل الوحدة الالمانية وفي حرب الخليج وفي الصراع العربي - الاسرائيلي وفي اميركا الوسطى وافريقيا والبلقان وجنوب شرق اسيا. ولا يظهر النسق فقط في «السياسة الدولية» وانما ايضا في الاقتصاد الدولي. ويصبح تجاهل مثل هذه الانساق نوعاً من وضع الرؤوس في الرمال التي لا يوجد لدى العرب اكثر منها. هذه الانساق مجتمعة تجعل الحديث عن نظام عالمي لا يزال في طور التشكيل نوعا من التمني العربي لنظام يتماشى مع امانيهم التي لا يبدو انها تتحقق ابدا.

والقول بان روسيا الاتحادية الباقية من الاتحاد السوفياتي تظل قطبا دوليا لا يكشف الا عن التباس في معنى القطب الدولي، فمنذ الحرب العالمية الثانية كانت الدولة القطب تلك التي تتوافر فيها اربعة شروط:

الاول، قوة عسكرية جبارة قادرة على الوصول الى كل انحاء الدنيا، وتستحوذ على قدرة نووية هائلة توفر لها ما يسمى بإمكانية توجيه الضربة النووية الثانية، بمعنى انه لو دمرت قدرتها العسكرية في ضربة نووية مفاجئة فانه يبقى لديها من القوة ما يكفي لفناء الخصم او الخصوم.

الثاني، قدرات اقتصادية متنامية تعطيها القدرة على المنح والمنع على المستوى الكوني.

الثالث، ايديولوجية يعتقد انها وحدها صالحة للجنس البشري، ومن ثم يصبح العالم وامنه منظومة واحدة اذا حدث فيها خلل فانه يهدد امن الدولة القطب وبالتالي الامن الدولي.

الرابع، الاستعداد لاستخدام القدرات العسكرية على مستوى دولي باساليب متنوعة.

استنادا الى كل ذلك فان توصيف روسيا الاتحادية كقطب دولي نظراً الى قدراتها النووية يصعب قبوله لأنه يستبعد كل الشروط الاخرى. فلفترة طويلة قادمة لن تكون روسيا باي معنى قوة اقتصادية، وعلى رغم ان الاتحاد السوفياتي لم يكن قوة اقتصادية عظمى الا انه كان بقدرته الاقتطاع من موارده لكي يبقي نفوذه في اوروبا الشرقية ولكي يخلق ركائز لسياسته في كل اقاليم العالم، مثل فيتنام وكوريا الشمالية في شرق اسيا واندونيسيا (قبل عام ١٩٦٥) في جنوب شرق اسيا، ومصر في الشرق الاوسط (قبل عام ١٩٧٢) واثيوبيا في القرن الافريقي، وكوبا في اميركا الوسطى والجنوبية. فروسيا لا تستطيع تحقيق اي من ذلك الآن، وعلى العكس فانها دولة تطلب العون والمعونة! وخلال مؤتمر قمة الارض الذي انعقد في البرازيل في حزيران (يونيو) ١٩٩٢ فاجأت موسكو الجميع بطلب ادراجها ضمن قائمة دول العالم الرابع المستحقة المساعدة! ولم تعد روسيا تملك ايديولوجية عالمية خاصة بها ذات جاذبية بعد الاعلان النهائي عن فشل الشيوعية، كما انها منذ غزو افغانستان وخروجها منه لم تعد على استعداد لاستخدام قواتها العسكرية الا في حفظ الامن الداخلي.

ولكن اغرب ما يقوله كتاب العرب في انتظار العالم المتعدد الاقطاب ان ما حدث من انهيار للاتحاد السوفياتي يوجد ما يقابله في تدهور الولايات المتحدة ومكانتها الاقتصادية! ويمضي بعضهم الى ابعد من ذلك، الى القول بانه اذا كانت الشيوعية قد انهزمت فان الراسمالية لم تنتصر! وهكذا فان الفكر العربي لا يرى سوى قوتين في حالة تراجع وثلاثة قوى في حالة صعود (اوروبا واليابان والصين) فيصبح العالم خماسي القوى، وربما يضرب الحظ ضربته فتصعد الهند والبرازيل ايضا ويلعب العرب على حبال سبعة بدلا من خمسة.

والواقع ان المتحدثين عن التدهور الاميركي يستجيبون لنوعية معينة من الادب السياسي في الولايات المتحدة يعرض جانباً واحداً من صورة الوضع الاقتصادي تميل الى التشاؤم الذي لقي اذانا صاغية لدى المفكرين العرب من دون فحص او تمحيص، ومن ثم يلتقط هؤلاء مقولة «المديونية» الاميركية للعالم الخارجي من دون تساؤل عن ذلك الطرف الدولي الذي استدانت منه واشنطن التي اصبحت، لمن يقرأ ومن يسمع، كما لو كانت دولة من دول العالم الثالث! ولكن الحقيقة ليست كذلك تماماً، فاميركا ليست مدينة لأحد كما هو الحال بالنسبة الى دول العالم الاخرى، فما يسمى بالمديونية الاميركية هو حاصل الفرق بين قيمة الاصول التي تملكها اميركا (شركات وافراد) في العالم الخارجي والتي بلغت ١٫٦٧٦٤ تريليون دولار عام ١٩٩٠، مقابل ما يملكه الاجانب في الولايات المتحدة والذي بلغ ٢٫١٧٦ تريليون دولار. فالفارق ٤١٢ بليون دولار هو المديونية الاميركية المزعومة للعالم! هذه المديونية تعكس في الحقيقة الثقة التي يضعها العالم في الاقتصاد الاميركي. وعلى اية حال فانها لا تزيد عن ٧٫٥ في المئة من الناتج القومي الاجمالي. والاهم من ذلك ان قيمة الاصول في اميركا وخارجها محسوبة على اساس قيمتها الدفترية عند شرائها، وليس قيمتها السوقية الحالية. ولما كان كثير من الاصول الاميركية في الخارج تم شراؤها في الخمسينات والستينات بينما اصول الاجانب في اميركا تم شراؤها في الثمانينات فان القيمة المعتمدة للاصول الاميركية هي في الحقيقة اقل بكثير من حقيقتها.

والاهم من ذلك، فانه من حيث عناصر القوة الشاملة، السياسية والاقتصادية والعسكرية، تتفوق الولايات المتحدة تفوقا ساحقا على منافسيها، فاوروبا لا تزال، وستظل في المستقبل المنظور، قوة تفتقد المركز الواحد للقرار السياسي، كما ان الترابط السياسي بين قومياتها المتعددة سيظل اقل بكثير مما هو متوافر في الولايات المتحدة. وبالمقارنة مع اليابان فان حجم وموارد اميركا تفوقها بمراحل عديدة، فلديها أراض زراعية تبلغ ثلاثين ضعف ما لدى اليابان و١٣٠٠ مرة من احتياطيات النفط و٣٠٠ مرة من احتياطيات الفحم، كما يكفي ان الناتج القومي الاجمالي الاميركي مع مطلع التسعينات (٥٫٤ تريليون دولار) يبلغ ضعف القوة الاقتصادية للدولة التالية لها، اليابان. والواقع ان نصيب اميركا من الناتج الاجمالي العالمي ظل يتراوح ما بين ٢٠ و٢٥ في المئة دونما نقصان منذ مطلع الستينات على رغم الزيادة المستمرة للقوة الاقتصادية لأوروبا واليابان.

وعلى رغم التقدم التكنولوجي لكل من اوروبا واليابان وقوة القاعدة العلمية فيهما فانهما يشتريان من اميركا حقوقاً للاختراع وتراخيص للانتاج وتصميمات عملية باكثر مما تقوم اميركا بالشراء منهما. وعلى عكس ما هو شائع فان انتاجية العامل الاميركي في العام الواحد لا تزال اعلى من انتاجية العامل الياباني، وعلى رغم ان الاول يعمل عدد ساعات اقل من الثاني (١٩٠٤ ساعات عمل في العام للاميركي مقابل ٢٢٠١ للياباني). فطبقا لاحصائيات المعهد الاقتصادي الالماني ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فان انتاجية العامل الياباني عام ١٩٩٠ كانت ٨٠.٧ في المئة من انتاجية العامل الاميركي وعند مستوى من المعيشة اعلى للاخير نظراً الى ارتفاع الاجر مع ساعات عمل اقل، اضافة الى مزايا اخرى. هذا لا يمكن ان يتحقق الا نتيجة التقدم التكنولوجي. كما انه لا يعني ان اليابان لا تتقدم بدورها. فالواقع ان انتاجية العامل الياباني ارتفعت بدورها من ١٦.٧ في المئة من انتاجية العامل الاميركي عام ١٩٥٠ الى النسبة المشار اليها عام ١٩٩٠. ولكن تضييق العامل الياباني الفجوة بينه وبين العامل الاميركي لا يعني ابداً انهياراً في الانتاجية الاميركية او تخلفا تكنولوجياً اميركياً.

والواقع ان الشوق العربي العارم لكي تكون اليابان قطباً دولياً تحتاج الى مراجعة فاحصة. فلا جدال من ان اليابان حققت تقدما اقتصاديا وتكنولوجيا كبيرا خلال العقود الماضية، ولكنها تفتقد بشدة السوق الداخلية التي تجعلها تستوعب منتجاتها، ومن ثم فان اعتمادها الكبير على الاسواق الخارجية، خصوصاً الاميركية، اكثر من حاجة الولايات المتحدة الى السوق اليابانية. والواقع ان تغلق السوق الاميركية امام المنتجات اليابانية هو الذي يمكن ان يسبب انهيارا في الاقتصاد الياباني، بينما العكس غير محتمل. كما تفتقر اليابان القوة العسكرية والايديولوجية الكونية المتميزة والثقافة السياسية العالمية التي تتمتع بها الولايات المتحدة. وكما سبق ان اشرنا فان ما يسمى بالتفوق التكنولوجي الياباني على الولايات المتحدة ليس له اساس من الصحة، فهو حادث اساسا في مجال البحوث والتطوير، اما في مجالات البحث الاساسي والبحث التطبيقي تتفوق اميركا تفوقا كاسحا وهو ما يظهره ميزان المدفوعات التكنولوجي للبلدين حيث تحقق اليابان عجزاً مستمرا بينما تحقق الولايات المتحدة فائضا كبيرا.

كذلك فان الشوق العربي العارم في ان يحقق الاوروبيون ما عجز العرب عن تحقيقه من تكامل ووحدة، لا يبدو انه سيتحقق في المستقبل المنظور، ومن ثم فان التعويل على بزوغ قطب اوروبي يناطح ويصارع في العلاقات الدولية لا يعبر عن نظرة حكيمة. فصحيح ان اوروبا، ممثلة في الجماعة الاوروبية حالياً، لديها القدرة العسكرية والطاقة الاقتصادية والايديولوجية والتاريخ الذي يكفل لها صفة القطبية العالمية، ولكن الشرط الاساسي لذلك كله ان تحدث الوحدة الاوروبية فعلا ويكون لها نوع من السلطة المركزية التي تستطيع السيطرة على هذه الطاقات والقدرات لخدمة سياسة خارجية فعالة على المستوى العالمي.

هذا الشرط المهم لا يظهر في متناول اليد هذه الايام، على رغم ما انجزته اوروبا من خلال مشروع «اوروبا ١٩٩٢» واتفاقية ماستريخت. فحتى الآن لم يتم تطبيق المشروع بشكل كامل، وما زال اكثر من ثلث التوجيهات الخاصة باستكمال مرحلة السوق المشتركة يتعثر في اروقة الهيئة الاوروبية. واكثر من ذلك فان ما تم الاتفاق عليه لا يزال يلقى مقاومة في برلمانات الدول الاعضاء. وجاءت مرحلة التصديق على اتفاقية ماستريخت لتشير الى ان الراي العام الاوروبي، وان كان يرحب بمزيد من التكامل الاوروبي، الا ان احداً ليس على استعداد للتخلي عن دولته القومية ليندمج في كيان يدعى «الولايات المتحدة الاوروبية». والواقع ان اوروبا نفسها تعلم ذلك، وليس صدفة، اذن، تمسك الدول الاوروبية بحلف الاطلسي، والدور الاوروبي التابع في ازمة الخليج، والمتهاون في ازمة البلقان، اذ في كل الاحوال كانت اميركا مدعوة لكي تحمل الراية وتقود الطريق. وليس صدفة ايضا ان الولايات المتحدة ذاتها كانت ولا تزال من دعاة تشجيع الوحدة الاوروبية منذ مشروع مارشال الذي شكل النواة الاولى للتكامل الاوروبي، ولم يحدث في التاريخ من قبل ان سعى قطب دولي لخلق قطب آخر ينافسه ويصارعه.

والحقيقة ان اكثر ما يغفله دعاة القطبية الخماسية الروابط الوثيقة بين هذه الاقطاب حتى يصعب اللعب على حبالها، فهم يبالغون كثيرا في تقدير التنافس الاقتصادي والتجاري بينها معتمدين على تهويلات الصحافة الغربية وحديثها عن «الحرب التجارية»، وغيرها من التعبيرات المثيرة. هذا التنافس لا يتعدى كثيرا التنافس الحادث داخل الدولة الراسمالية الواحدة بين الاحتكارات العملاقة، وذلك امر طبيعي في المجتمعات الراسمالية ولا يصل ابدا الى مستوى الصدام والعراك ومواجهة «الحياة او الموت» التي تولدت بين الليبرالية والفاشية، وبين الليبرالية والشيوعية. فحقيقة الامر ان الروابط والتعاون بين هذه «الاقطاب» المزعومة اكبر بكثير مما يفرق بينها، وهي تنظم تنافسها بادوات متنوعة من خلال اللقاءات الثنائية والمشاورات المكثفة، والاهم من خلال المؤسسات مثل الاجتماعات السنوية لقمة الدول الصناعية السبع، ومنظمات مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والـ «غات» والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي. والاهم من ذلك ان الاعتماد المتبادل بينها في مجالات التجارة والاستثمار واسواق المال والشركات المتعددة الجنسيات يجعل من الصعب الحديث عن شركات يابانية او اخرى اميركية او اوروبية خالصة. واخيرا فان هذه «الاقطاب» تربطها جميعا رابطة الليبرالية السياسية والراسمالية الاقتصادية برباط ايديولوجي واحد، يجعل لها رسالة عالمية موحدة في ضرورة سيادة النموذج الغربي على العالم.

خلاصة ذلك كله ان العالم يعرف الآن، اردنا او لم نرد، قطبا واحدا هو النظام الليبرالي العالمي الذي تشغل قيادته الولايات المتحدة بحكم ما تساهم في الناتج العالمي الاجمالي، وبحكم سوقها الكبيرة وتفوقها التكنولوجي وقدراتها العسكرية. ولكن لهذه القيادة شركاء قد يتنافسون معها في بعض المجالات، ولكن في الاطار المنظم للنظام كله. ولذلك لا ينبغي لاحد ان يدهش حينما يجد الولايات المتحدة او اليابان تدعو احداهما الاخرى لاتخاذ الاجراءات اللازمة لتحقيق الانتعاش الاقتصادي، ويدعو كلاهما اوروبا لتحقيق مزيد من التكامل. فلو ان مقولات انصار التعددية القطبية صحيحة، فستكون المرة الاولى في التاريخ الذي يعمل فيه قطب دولي او قوة عظمى على انعاش ووحدة وتكامل الاقطاب الاخرى.

اما بالنسبة الى روسيا الاتحادية فان غاية طموحها خلال السنوات المقبلة هو قبولها شريكا في هذا النظام وهو ما سيستدعي تحولات هائلة في المجتمع الروسي ستستغرق وقتا طويلا، ولكن الهدف يبقى دائما المشاركة في النظام وليس التناقض معه.

اما الصين فلا يزال امامها الكثير لكي تخرج من اطار دول العالم الثالث، وتوفق ما بين نظامها الاقتصادي ونظامها السياسي. ولكن مهما كان مسار التجربة الصينية سيظل هدفها اللحاق بالنظام الغربي وليس الصراع معه.



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهرام

التاريخ: ٢ اغسطس ١٩٩٣

مناطق فكرية آمنة.. للجميع

د. عبدالمنعم سعيد

أصبح تعبير «المناطق الآمنة» تعبيرا ذائعا فى عالم السياسة الدولية خلال الأعوام الأخيرة، وانصرف دوما إلى محاولة المجتمع الدولى حماية مجموعة من البشر يتعرضون لخطر جسيم يصل إلى حد الإبادة، وتم تنفيذه بنجاح مع المسلمين الأكراد فى العراق، وبفشل كبير حتى الآن بالنسبة لمسلمى البوسنة والهرسك. وقد استعار بعض الكتاب هذا المفهوم ونقله إلى عالم الفكر داعيا إلى اقامة «مناطق آمنة» فى عالم الفكر المصرى، تهدف إلى الارتفاع بروح المسئولية الفكرية والسياسية لدى المثقفين فى التعامل مع قضايا ورموز شخصية ومعنوية خاصة ما يتعلق منها بالإسلام. وضرب عددا من الأمثلة التركية والمصرية التى حدث فيها تطاول واجتراء مكروه ومستنكر على رموز اسلامية.

وفى الحقيقة فإن ما يعنينا هو محاولة رأب الصدع وتقليل الفجوة والجفوة، بل وحتى التوتر، بين المعسكرين الفكريين اللذين لبسا عباءة الاسلام أو العلمانية. وانطلاقا من نفس الروح فإننا نسعى معه إلى نقل الفكرة خطوة أخرى إلى الأمام لكى تشمل كل الأطراف على الساحة الفكرية المصرية على تنوع اتجاهاتها وتوجهاتها، خاصة تلك المنتمية إلى الوسط السياسى المعتدل الذى يسعى إلى تجنيب مصر شرور انقسام واستقطاب حاد قد يكون ثمنه حبرا على صفحات الصحف والكتب والدراسات، ولكن ثمنه سوف يكون دما فى ساحة السياسة العملية.

فالواقع ان الوسط السياسى المصرى تعرض لعملية تمزق فكرى واسعة النطاق خلال الأعوام الماضية صرفته عن التعامل الجدى مع مشاكل مصر الملحة. وكم كان محزنا ان قائمة الأعمال التى ناقشها المثقفون المصريون جرى اقتصارها وابتسارها إلى مجموعة من القضايا التى لم تكن خلافية فقط أو دافعة للاستقطاب المذموم فحسب، وإنما أيضا إلى طبيعتها العاطفية والنفسية التى تمنع التعامل العقلانى معها. وليت الأمر اقتصر على ذلك، وإنما اندفع إلى الساحة الفكرية نوع من «الطفولة العلمانية»، والاخرى الدينية، تذكرنا بما شاع فى الفكر الماركسى فى السابعة تحت اسم «الطفولة اليسارية»، والذى كان يشير إلى تطرف فى الاستناد إلى النص النظرى مهما كان الواقع الذى يسعى إلى تحليله وتغييره. هنا فإن المتطرف يشعر بانه ازاء مهمة رسالية ذات طبيعة مطلقة لا تقبل المساومة أو الحلول الوسط أو حتى الاتفاق مع الآخرين، ومن ثم فإن التخلص من الخصم الفكرى لايحقق فقط نوعا من اشباع الذات، وإنما يحقق انجازا تاريخيا لايقبل النقض أو المساءلة.

هذه الأنواع من «الأصولية» الفكرية علمانية كانت او دينية فرضت علينا قضايا من نوعية غريبة . وبعد ان كان النقاش يدور حول «الحل» الإسلامى، و «الحل» الديمقراطى ،«والحل» القومى - ايا كان معنى كل ذلك - انحدر الحوار كله الى تعريف المرتد والكافر ومن له الحق فى قتل كليهما . وبعد ان كان الكافر فى الثقافة العامة يعنى الشخص الذى يعبد الأوثان او الملحد او الذى لا دين له، اصبح ذلك الإنسان الذى لا يؤمن بدين بعينه، ثم انحدر الأمر كله ليكون ذلك الذى لا ينتمى الى تفسير او مذهب معين فى ذات الدين . وفى الطريق ضاع بين الأرجل المتزاحمة المتصادمة قضايا الإصلاح الاقتصادى وآثاره ، والتعليم ونقل التكنولوجيا، والتنمية ورفع مستوى المعيشة ، وحتى العدوان الإسرائيلى على لبنان لم يجد فيه الجميع سوى مناسبة اضافية للطم الخدود وشق المزيد من الجيوب . ليس معنى ذلك ان هذه القضايا لم تطرح ، ولكن المؤكد ان ذلك لم يتم بالشكل المطلوب ولا بالحماس والعاطفة الذى اندفع فيها الحوار فى القضايا الأولى.

ان ذلك يتناقض جوهريا مع مايسميه الدكتور يوسف القرضاوى «فقه الاولويات» ، ويتعارض مع الثقافة المصرية

العامة للوسط المصرى التى درجت على المزج والتأليف بين الدين والدنيا ، والأصالة والمعاصرة ، والوافد والموروث، ويقسمها على حد السيف الى معسكرات متناحرة تحل فيها الدماء بسهولة شديدة، وتصبح «التصفية» الفكرية او الجسدية امرا مقبولا . وطالما تربة القطيعة والشقاق قد تم حرثها وريها باصرار عجيب ، فهل ندهش بعد ذلك اذا ما اطلت علينا بوجهها البشع كل انواع التطرف والإرهاب؟

ومن هنا تاتى أهمية الفكرة عن«المناطق الفكرية الآمنة» كخطوة اولى نحو وقف التدهور فى الساحة الفكرية المصرية . مع ضرورة بقاء عدد من الموضوعات والرموز الإسلامية بعيدا عن الخفة الفكرية ، واللامسئولية الثقافية والسياسية ،. ونضيف هنا قضيتين هامتين نرى ضرورة بقائهما آمنتين من نفس الأمراض والعلل:

الأولى:،تتعلق بالوحدة الوطنية المصرية وتماسكها ، والتى كانت دوما ابلغ الأسلحة لمواجهة المحن والتحديات . فالملاحظ ان الخفة واللامسئولية امتدتا خلال الاعوام الأخيرة وبتساهل شديد الى الأخوة الأقباط المسيحيين .القضية هنا ليست تفسيرات فقهية او لغوية يفهمها جيدا المتخصصون، وانما القضية هى ماتتركه اثارة هذه الموضوعات على الثقافة العامة خاصة بعد ان يمتزج حديث الأساتذة بحديث العامة وبتفسيرات السذج . النتائج السلبية لذلك واضحة جلية بدءا من علاقات التلاميذ فى المدارس حتى تفاعلات الكبار فى القرى والنجوع. ولا اعتقد ان هناك حاجة لمزيد من التفاصيل ، او لمزيد من شرح اهمية الوحدة الوطنية ، فالمهمة الملقاة على من ينتمون الى الوسط السياسى والفكرى المصرى ان يبقوا العلاقات بين اقباط مصر المسلمين والمسيحيين منطقة آمنة من الجدل والشقاق.

الثانية:وليست منفصلة كثيرا عن الاولى وتتعلق بفكرتى التكفير والردة ،وكلتاهما لم تثر بالحدة والعنفوان اللذين نراهما الآن على صفحات الصحف وفى اروقة المحاكم خلال القرنين الماضيين الا فى أزمنة الانفصام والانقسام الوطنى . القضية هنا مرة اخرى ليست فقهية او لغوية وانما سياسية فى المقام الأول لان جوهرها يكمن فى الحريات العامة خاصة ما يتعلق بالتفكير والاجتهاد والاعتقاد . وما يحدث الآن فى مصر من نقاش حول الفكرتين يمكن اذا ما انفلت العيار ان يقيم غلالة من الارهاب ومحاكم التفتيش المعنوية والفكرية التى تقود فى النهاية الى الترويع والقتل. ولم يحدث فى التاريخ من قبل ان تقدمت امة من الأمم الا عندما يتحرر مثقفوها ليس فقط من استبداد السلطة السياسية وانما دينى ايضا من طغيان العامة والارهاب الفكرى . والواقع ان بقاء الحرية الفكرية منطقة آمنة من سيف التكفير والردة لا ينبغى له ان يكون مطلبا علمانيا وانما كذلك. فالتاريخ القديم والحديث يشهدان أن التصفية الفكرية فضلا عن الجسدية - لم تقتصر فقط على المشكوك فى ايمانهم ، وانما امتدت دوما - وليس بعد وقت طويل - الى صفوف التيار الدينى ذاته حين يمتد ذات السيف ليس فقط للمخالفين فى الراى والاعتقاد ، وانما ايضا للمخالفين فى المذهب والاجتهاد . والتجربتان الايرانية والأفغانية الحديثتان جدا تشهدان على ان الفتنة تستحق لعنة الله على كل من ايقظها.

ولكن يبقى ان«المناطق الفكرية الآمنة» ليست الا خطوة اولى ومقدمة ضرورية نحو اهداف ابعد واسمى ، فلا يجب ان ننسى ان الفكرة نشأت للفصل بين فصائل متحاربة ولحماية اجناس فكرية من الإبادة السياسية او المعنوية او الجسدية . ما هو ابقى واهم اعادة التماسك والتواصل داخل الوسط السياسى المصرى المعتدل باعتباره القوة المحركة للتقدم فى الداخل ، والسد المنيع امام التحديات فى الخارج . واظن ان ذلك ممكن اذا ماانعقدت النية لدى كل الأطراف الفكرية على ثلاثة أمور:

أولها: ان فضيلة التسامح تقع فى مقدمة الفضائل التى تستحق الدفاع عنها ، ولا اعرف فكرا دينيا او انسانيا الا واعطى اهمية قصوى لهذه الفضيلة . ولكن فى غمار المعارك الفكرية ، والحروب المذهبية ، فان التسامح يسقط ويبرز بدلا منه فكر القطيعة والاحتراب ، ويظهر «الآخر» دوما فى ثوب البشاعة والقبح مجردا من اية ابعاد انسانية تحل حرمته وتهدر دمه . ان كل الأطراف الفكرية مطالبة بان تعود الى منابعها لكى تستخرج فضيلة التسامح وتدفعها باصرار الى المقدمة من الثقافة العامة.

وثانيها: ان الوطن يستحق منا اكثر مما قدمنا حتى الآن ، وان قائمة الاعمال والافكار التى طرحناها حتى الآن ليست فى مقدمة اولويات الأمة ولا يقع فيها مكمن همومها. فلماذا لا تكون التنمية السياسية والاقتصادية والمنعة القومية محورا لتنافس المتنافسين، ام اننا يئسنا من كل ذلك ولم نجد بدا من تمزيق ثياب بعضنا البعض لتفريغ الاحباط العام وربما شغل وقت الفراغ؟. لااظن ان ذلك صحيح ، فلا يوجد فكر اصيل يملك ترف اليأس والاحباط او يستحق وصف الفكر اذا ماتخلى عن مواجهة الفقر والتخلف.

وثالثها ان سلامة الوسط السياسى المعتدل كله هى الضمانة الأكيدة لسلامة كل الأطراف الفكرية داخله لانها جميعا نبتت من النبع المتدفق للطبقة الوسطى المصرية . ولا اظن ان هذه الطبقة يمكنها [illegible] او ضعيف او موضع الملاحقة والمطاردة ، وكان التلاقى التاريخى بين التيارات الليبرالية والاسلامية والقومية على اهداف عليا للوطن هو الضمانة الاساسية لسلامة كل منها والوطن كله.



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهرام

التاريخ: ١١ اغسطس ١٩٩٣

«ضبط» الكلام...!!

د. عبد المنعم سعيد

اضمحلال الوسط السياسى المعتدل فى مصر لا يعود فقط للانقسام والاستقطاب حول مقولات وتسميات دينية وعلمانية. وانما يرجع ايضا الى لغة فى الخطاب والحديث والكتابة يصعب ان تحقق اى نوع من الاتفاق الوطنى الذى فى غيابه ينمو التطرف والارهاب. واذا كان الخطاب المؤيد للحكومة يوصف احيانا بالنفاق، فان الخطاب المعارض لها ينحو الى الشقاق. وما بين «النفاق» و«الشقاق» يسقط الحوار الحقيقى الذى تتفاعل فيه الاراء، لتصل فى النهاية الى «وفاق» يحمى مصالح الوطن ويرفع شان الامة.

المثال الساطع على ذلك الخلاف الحالى حول سياسة الحكومة بفتح باب الاستيراد لقائمة طويلة من السلع كان محظورا او مقيدا ، استيرادها من قبل . وقد دعمت الحكومة هذه الخطوة بخطوات اخرى تتعلق برفع الجمارك على بعض السلع وخفضها عن البعض الآخر ، واتخاذ اجراءات لمواجهة سياسة الاغراق التى تقوم بها بعض الدول والشركات العملاقة لاحتكار الاسواق بعد افلاس الصناعات المحلية. هذه السياسة تقع فى اطار سياسة الاصلاح الاقتصادى التى تقوم بها الدولة منذ منتصف السبعينات وقوامها تحرير الاقتصاد القومى، والتى تسارعت وتيرتها بعد الاتفاق مع صندوق النقد الدولى عام ١٩٩٠ وكأى سياسة اقتصادية او اجتماعية او غيرها فانها يجب ان تخضع للدراسة والتقييم والمساءلة والنقد وحتى الرفض من قبل القوى والاحزاب السياسية التى ترى ان فيها ما يخالف مصالح القوى الاجتماعية التى تعبر عنها.

ولكن ما يحدث لدينا شىء اخر. فما هو سياسة ـ تحتمل الصواب والخطأ ، فى اغلب الاحوال ما بينهما. اصبحت موضوعا للحلال والحرام، وفى اغلب الاحوال الوطنية والخيانة القومية. فالحكومة متهمة «بتدمير» الصناعة المصرية واغلاق المصانع المحلية بالجملة واتخاذ الخطوة الاخيرة فى «مخطط» ضرب الاقتصاد القومى، و «الاستسلام» لمطالب و «روشتة» صندوق النقد الدولى. اللغة هنا لا تدع مجالا للحوار او النقاش او الاصلاح او تعديل سياسة يرى البعض انها لا تناسب ظروفنا او يمكن ان تضر بالاقتصاد القومى فى مجملها او فى بعض اجزائها، وانما تتسم فى جوهرها بالانقسام والاحتراب والتحريض وتوتير الوضع السياسى الى الدرجة التى يصعب فيها التقاء او لقاء. وبقصد او بدون قصد، نجد انفسنا نواجه نوعا من «التكفير» الاقتصادى يضاف الى ما شاع فى زماننا من تكفير دينى وفكرى وسياسى

المشكلة الكبرى هنا هى ان اللغة تخفى فى طياتها الساخنة الملتهبة حقيقة الحجج التى يثيرها المعارضون المعترضون وما يجب ان تخضع له من نقاش وتقييم فمادام ان القضية برمتها دخلت بابه «الذنب» و «الاثم» و«الخطيئة» والخيانة» و «الاستسلام»، فان الراى العام لم يعد مدعوا للحكم على اراء قد تصيب او تخطىء، وانما يصبح مدعوا للانحياز الى معسكرات متحاربة ومتصارعة يعتقد البعض فيها انهم لا يحملون فيها سوى اقلامهم ، ولكن البعض الاخر لا يجد فيها بدا من حمل السلاح. ولكن لو جردنا اللغة من سعيرها ، فان حوارا بناء يمكن ان يقوم حول الاصلاح الاقتصادى واساليبه وتصحيح مساره، بالطريقة التى تكفل تحقيق مصالح الاغلبية فما يقوله المعارضون حقا وسط اكوام الاثارة والتهييج ان فتح باب الاستيراد سوف يؤدى الى تنافس غير متكافىء بين السلع الاجنبية وتلك المحلية وهو الامر الذى يقود الى اخراج الاخيرة من السوق وبالتالى اغلاق المؤسسات التى تنتجها وهو ما يؤدى الى تزايد البطالة والاضرار بالفقراء وزيادة العجز فى الميزان التجارى ، ومن ثم الضغط على العملة المصرية والتضخم

هذه حجج جادة وتكفى فى حد ذاتها ودون اتهامات بالمروق والعقوق والزندقة الى حوار حقيقى وجاد وعلى الحكومة ان تاخذها بالجدية اللازمة وتعيد شرح سياستها وحزمة الاجراءات التى اتخذتها لفتح باب الاستيراد وحماية الصناعة الوطنية فى آن واحد ليس بالضرورة لاقناع المعارضين ، وانما لحشد الراى العام وراء سياستها والذى بدونه لا تستطيع اى حكومة ان تحقق النجاح الذى تبغيه . وعلى الجانب الاخر

فان المعارضين للسياسة عليهم ان يكفوا عن التركيز على بعد واحد من سياسة الحكومة وهو رفع الحظر عن استيراد مجموعة من السلع مع التجاهل شبه التام لباقى ابعاد السياسة الاخرى فى ذلك الوقت فقط يمكن ان ينتقل الحوار كله بعيدا عن الخنادق الى الساحة الرحبة للبناء القومى وربما ساعتها وساعتها فقط سوف نكتشف ان جوهر القضية هو الكفاءة الانتاجية والقدرة التنافسية لوحدات الصناعة المصرية عامة كانت او خاصة هذه الكفاءة والقدرة هى وحدها التى يمكن ان تجعل السلع المحلية قادرة على المنافسة فى السوق الداخلية والخارجية.

فاذا كنا نتفق جميعا على انه لاخلاص للاقتصاد المصرى الا بزيادة الصادرات فكيف يمكن ان نقبل عجز المنتج المحلى عن المواجهة فى السوق المصرية اذا كان مطلوبا منه فى النهاية ان يناطح العمالقة فى الاسواق الاوروبية والامريكية والشرق اسيوية. وربما نكتشف ايضا ان حظر استيراد السلع لا يعنى فى الحقيقة الغاء الاستيراد كلية وانما ينقله من استيراد المنتج النهائى الى استيراد السلع الوسيطة مادام ان صناعتنا فى كثير منها تعتمد على استيراد التكنولوجيا وليس خلقها وتجميع السلع وليس تصنيعها وربما نكتشف ثالثا اننا لا نحمى الفقراء والمستضعفين بمنع استيراد سلع اقل سعرا من تلك التى تفرضها اوضاع شبه احتكارية للصناعة المحلية لا تجد ما يحفزها على تخفيض تكلفة الانتاج وبالتالى الاسعار مادام انها تستطيع فى كل وقت رفع راية حماية الاقتصاد القومى الذى يعنى فى النهاية حماية الاقتصاد الخاص لشريحة معينة من المجتمع وربما نكتشف رابعا اننا لسنا وحدنا فى العالم واذا كنا نريد من الاخرين ان يفتحوا امام صادراتنا اسواقهم فكيف نحقق ذلك باغلاق اسواقنا فى وجوههم واذا كان البعض منا لا يرى فى التعامل مع صندوق النقد الدولى سوى الضرر للاقتصاد القومى فلماذا لا يطالبون بشجاعة بقطع العلاقات معه وكسر رجل كل من يقترب من بعثات الصندوق من مطار القاهرة الدولى ولكن على هؤلاء ساعتها ان يقدموا برنامجا للتقشف القومى وشد الاحزمة على البطون اكثر مما هى مشدودة لسداد ديون فى رقبتنا ، ويكون من المناسب ساعتها ان يكفوا عن لوم الصندوق وربما نكتشف اخيرا ان الموضوع ليس حظرا مطلقا للاستيراد او اباحة مطلقة له وانما المسالة كلها هى تحديد تلك «الخلطة» من السياسات التى تناسب قدراتنا وامكانياتنا وعلاقاتنا الخارجية.

كل هذه الاكتشافات ليست جديدة بالنسبة لاحد فى الساحة السياسية، ورغم ذلك فانها تمثل المسكوت عنه فى الخطاب السياسى واذا وردت فانها تاتى خجولة ومترددة وفى حواشى الكلام وليس فى صدره، وفى الصفحات الداخلية وليس فى عناوين الصحف الحمراء والزرقاء، فالاسهل دوما ان نركز على حديث المؤامرة و «المخطط» وتدمير الصناعة الوطنية لان ذلك يلقى مسئولية تخلفنا على الخارج ويوفر لنا مناسبة اضافية للطم الخدود وشق الجيوب ويخلق معركة سياسية وليس خلافا حول «سياسة» ولكن الاهم من ذلك كله ان نبتعد عن ركوب الطريق الصعب الذى يجعلنا نواجه المشكلة فى جوهرها وليس فى مظهرها فى لبها وليس قشورها لان ذلك يعنى الدراسة والفحص المتانى والمضنى لمدخلات العملية الانتاجية ومخرجاتها لمعرفة الاسباب الحقيقية لتراجع حقيقية الكفاءة الانتاجية لدينا ، حتى اصبحنا نخاف من مواجهة منتجات دول اخرى متقدمة كانت او متخلفة، ولكن هذا الطريق الصعب هو الوحيد الذى يوصلنا الى حوار جاد وحلول حقيقية لمشكلات الانتاج فى مصر وربما نتفق ساعتها على ان نطلب من الحكومة ان ترفع مقتها البيروقراطى وغضبها الضريبى عن الصناعة ونطلب من رجال الاعمال ان يتصرفوا ويعيشوا كرجال اعمال حقيقيين وبدلا من بناء القصور والسرايا وركوب اليخوت واقامة الافراح التى تخجل امامها ليالى الف ليلة وليلة يحولون

بذخهم الاستفزازى الى الانفاق على الانتاج ذاته وساعتها ايضا سوف نطلب من العمال ان يتقنوا عملهم ولن نستنكف عن استدعاء الخبراء والمتخصصين ومؤسسات البحث العلمى لكى تدلى بدلوها وتساعدنا على انتاج سلعة رخيصة وجيدة وقادرة على المنافسة فى الاسواق الداخلية والخارجية ، وربما نجد بعد ذلك اتفاقا على ضرورة استنهاض الوطنية المصرية لكى تجعل المصريين يشترون صناعاتهم لان ذلك هو الذى يجد لهم الوظائف ويحفظها لهم ... وهكذا

القضية كما هو واضح معقدة ومركبة وليست بذلك التبسيط الزائد الذى يظهر فى خطاب النفاق والشقاق حول قضية الاستيراد التى هى فى النهاية مجرد فرع من فروع سياسة الاصلاح الاقتصادى التى موضوعها ان ننتج اكثر مما نستهلك ونصدر اكثر مما نستورد ونحصل على المال أكثر مما ندفع لسداد الديون او لخدمتها ولكن فى الاصل كما فى الفروع فان الكلام غير المنضبط واحد . «التخصيصية .» تحرير القطاع العام من سطوة الحكومة ونقل ملكيته جزئيا او كليا من الدولة الى الافراد . تسمى «تصفية» القطاع العام، وكان تغيير اوضاع قانونية واقتصادية ليس له الا معنى القضاء على الاصول التى تظل باقية فى كل الاحوال، وان جميع خطط الاصلاح الحالية والمستقبلية وما بعدها سوف تبقى الاقتصاد المصرى اقتصادا مختلطا تلعب فيه الدولة الدور القائد . ويطلق عليها ايضا باستخفاف شديد عملية «بيع» مصر للشركات المتعددة الجنسيات والاجانب والصهاينة منهم بالذات رغم ان التجربة تشهد ان رأس المال المصرى هو المتصدر لعملية الاستثمار فى مصر واذا جاء اجانب فهم عرب اما الشركات المتعددة الجنسيات فان ٧٥٪ من نشاطها يتركز فى البلدان المتقدمة فى شمال امريكا وغرب اوروبا واليابان والباقى موزع على بقية العالم مع تركيز ملموس على الصين ودول منطقة شرق اسيا والباسفيك حيث يعمل الناس بجد ولا يلقون اخفاقاتهم على اكتاف الاخرين، وفى الحقيقة انه فيما عدا قطاع النفط فى مصر والمنطقة العربية فانه لا يوجد نشاط اقتصادى ذو شان ترغب فى الاستحواذ عليه شركة دولية محترمه.

الواضح اذن ان كلامنا يحتاج الى «ضبط» شديد ومقولاتنا المعممة يجب ان تقال بتحفظ والاتهامات لا ينبغى لها ان تطلق بلا بينة، اذا كنا نريد حقا التقدم والرفعة لمصر وليس تسجيل المواقف واحتساب نقاط «سياسية» فى موضوع خلاف حول «سياسة» ، وعلى القوى الفكرية والاحزاب السياسية ان تأخذ فى اعتبارها الراى العام الذى يتطلع اليها ويطلب منها ان تقوده على طريق الوحدة الوطنية نحو التقدم والازدهار لا ان تتطاحن بغير طحين وتنقسم فيما لا يحتاج الانقسام وانما يتطلب الحوار والتواصل المتواضع من اجل الوصول الى الحقيقة التى لا يملكها احد وحده وربما نتعلم جميعا من حكمة الشعب المصرى اليس هو الذى قال لنا فى امثاله الشعبية: لسانك حصانك ان صنته صانك وان هنته هانك، واذا كان الكلام من فضة ، فان السكوت من ذهب!!!!



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهرام

التاريخ: ٨ سبتمبر ١٩٩٣

■ الاتفاق الفلسطيني - الإسرائيلي:

بداية.. لا نهاية

أثار الاتفاق الفلسطيني - الاسرائيلي الموقع بالأطراف الاولي تحت عنوان «اعلان المبادئ الخاص بترتيبات الحكومة الانتقالية الذاتية» لغطا كبيرا داخل الساحة الفلسطينية والعربية، اعطي نذرا بالصدام داخل الاراضي العربية المحتلة وخارجها بين الفصائل الفلسطينية المختلفة .ولم يكن مثل هذا اللغط جديدا علي تاريخ الصراع العربي -الاسرائيلي .فقد تقرر بصورة مثيرة عند كل خطوه محدودة او كبيرة نحو السلام في المنطقة واستعادة الحقوق العربية ،بدءا من موافقة عبدالناصر علي مبادرة روجرز وحتي موافقة السادات علي اتفاقيات كامب دافيد ،مرورا باتفاقيات الفصل بين القوات علي الجبهتين المصرية والسورية.

وبغض النظر عن هذا اللغط وما يمكن ان يسفر عنه من مردودات ،فان الاتفاق نفسه لم يلق مايستحقه من تحليل سياسي وقانوني .وبداية فان الاتفاق تم التوصل اليه من خلال القناة السرية للمفاوضات بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية .وهو مايتمشي مع تقليد اصبح ذائعا في العلاقات الدولية فيما يخص القضايا بالغة الحساسية، حيث تتم المفاوضات عبر قناتين احداهما رسمية وعلنية يبحث فيها كل طرف عن الحد الاقصي لمطالبه ويحاول من خلال وسائل الاعلام مخاطبة الراي العام المحلي والعالمي من اجل تاييد مطالبه .والثانية خلفية سرية تكون فيها الاطراف اكثر عملية وبراجماتية واستعدادا للتوصل الي حلول وسط حول القضايا المطروحة.القناة الاولي عادة ماتفضي الي التوصل الي طرق مسدودة .والثانية تتضمن امكانية الوصول الي حل وهو ماحدث في الحالة الفلسطينية - الاسرائيلية .

الملاحظة الثانية علي الاتفاق انه تضمن اعترافا اسرائيليا واقعيا بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني ،وهو اعتراف جاء تتويجا لعملية طويلة بدأت مع مؤتمر مدريد عندما اشترك فلسطينيون لاول مرة في المفاوضات الخاصة بوطنهم .ورغم ان تمثيل الفلسطينيين جاء اساسا من خلال وفد فلسطيني - اردني مشترك ،الا انه وتدريجيا اصبح الوفد الفلسطيني مستقلا .وقد بدا ذلك في مدريد حينما اعطي «للجانب الفلسطيني من الوفد الاردني - الفلسطيني» حقوقا متساوية مع باقي الوفود الاخري .وبعد عقبات اثارتها اسرائيل في المفاوضات الثنائية مالبس المسار الفلسطيني أن اصبح متميزا عن المسار الاردني واكتسب الوفد الفلسطيني استقلالا متزايدا .وبعد تولي رابين للسلطة اصبح مقبولا التشاور العلني بين الوفد الفلسطيني ومنظمة التحرير بل وصدر قانون اسرائيلي يمنع تجريم هذاالعمل .هذا الانجاز عبر عن اعتراف اسرائيلي متصاعد بوجود شعب فلسطين ينبغي التفاوض مع ممثلية .وهو خطوة هامة تمثل مفارقة جذرية مع فكرة انكار وجود مشكلة فلسطينية كلية في السابق .والواقع ان الاعتراف الاسرائيلي ليس مجرد اعتراف بحركة تحرير وطنية ،لان المنظمة يتجسد فيها ماهو اكثر من ذلك من هوية فلسطينية ووجود سياسي فلسطيني علي الساحة الدولية

الملاحظة الثالثة ان الاتفاق ليس حول غزة واريحا كما هو شائع .وانما هو حول ترتيبات الفترة الانتقالية للحكم الذاتي في غزة والضفة الغربية كلها ،ويعد موقع غزة واريحا فيه كمجرد نقطة بداية او فصل افتتاحي يرجي منه اعطاء قوة دفع للمفاوضات او تحقيق نتائج سريعة علي الارض يشعر معها الطرف الفلسطيني بنتائج ملموسة علي ارض الواقع .فجميع بنود الاتفاق السبعة عشر تتعلق بالاراضي الفلسطينية في الضفة والقطاع ماعدا البند الرابع عشر المتعلق بغزة واريحا ، وكيفية تشكيل سلطة فلسطينية انتقالية ذاتية لمرحلة انتقالية لاتتعدي خمس سنوات وتؤدي الي تسوية نهائية مبنية علي قراري مجلس الامن ٢٤٢ و ٣٣٨ .وبدون الدخول في تفاصيل انتخاب السلطة الفلسطينية الا ان حسبنا هنا ملاحظة انها سوف تحدث تحت رقابة دولية ، وانها ستشكل «خطوة انتقالية مهمة باتجاه الاعتراف بالحقوق الشرعية والمطالب العادلة للشعب «الفلسطيني» وفوق ذلك فان المجلس المنتخب سوف تكون له الولاية علي الضفة الغربية وغزة «كوحدة جغرافية واحدة سيحافظ علي وحدتها خلال الفترة الانتقالية » . الملاحظة الرابعة ان الاتفاق انتقالي بالمعني الحرفي للكلمة ، بل انه نص صراحة علي « ان نتيجة مفاوضات الوضع النهائي لن تكون محكومة ومتاثرة باتفاقات تم التوصل اليها للمرحلة الانتقالية » .معني ذلك ان الاتفاق ابقي عمدا قضية المستقبل السياسي للضفة والقطاع مفتوحة حتي تتضح نتائج الفترة الانتقالية الاختبارية للطرفين قبل انتقالهما للتعامل مع عدد من القضايا الحساسة الاخري مثل القدس واللا جئين والمستوطنات والترتيبات الامنية والحدود التي ستشكل في مجموعها الوضع النهائي للارض الفلسطينية .ويترتب علي ذلك عدم صحة مايذاع عن الاتفاق وكونه يمثل محطة النهاية بالنسبة للقضية الفلسطينية ، فالواقع كما يظهر من نصوصه انه يمثل محطة البداية لا نقطة الوصول. الملاحظة الخامسة - والاخيرة- ان الاتفاق مستمد في روحه ونصوصه من اتفاقيات كامب دافيد .فقد اخذ منها فكرة الحكم الذاتي كمرحلة انتقالية اختبارية تعليمية لكل طرف يستعد فيها للتاقلم والتعايش مع المطالب المشروعة للطرف الاخر .واخذ منها فكرة المزاوجة مابين انسحاب اسرائيلي وخلق شبكة من التعاون تحل محل الصراع ، وفكرة التوفيق ثم اللجوء الي التحكيم لحل المنازعات الخاصة بتنفيذ الاتفاق .وجاءت نصوص باكملها متعلقة بانتخاب السلطة الفلسطينية واعادة انتشار القوات الاسرائيلية بنصها تقريبا منقولة من اتفاقيات كامب دافيد التي وقعتها مصر منذ خمسة عشر عاما .واذا صح ماأذيع عن ان الاتفاق سوف يوقع عليه بصورة نهائية في واشنطن يوم ١٣ سبتمبر ، فان اختيار الزمان والمكان لن يكون مصادفة باي معنى . □

د.عبدالمنعم سعيد



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهرام ويكلى

التاريخ: ٩ سبتمبر ١٩٩٣

Yes to the agreement

THE AGREEMENT initialled in Oslo has been the subject of great controversy among Arabs and Palestinians, as any move concerning the Arab-Israeli struggle always has been. Controversy aside, the agreement is a very positive step as it implies *de facto* Israeli recognition of the PLO as the sole legitimate representative of the Palestinian people. This crowns a long process that began with the Madrid conference in which, albeit as part of a joint Palestinian-Jordanian delegation, the Palestinians participated for the first time in negotiations concerning the destiny of their homeland, and eventually public consultation between the Palestinian delegation and the PLO became possible, as Israel lifted the ban on talking directly to the PLO. Recognition of the PLO means that Israel at last acknowledges, in direct contradiction of its previous stance, that there is such a thing as the Palestinian people, and it is with their representatives that Israel should negotiate. This is no small achievement. Indeed it is more than just the recognition of a national liberation movement, as the PLO also embodies a Palestinian identity and a Palestinian political presence on the international scene.

Secondly, it is not true, as is widely believed, that the agreement concerns only Gaza and Jericho. In fact it talks about an interim period of self-rule in Gaza and all of the West Bank. So Gaza-Jericho is just the start, something to give momentum to the negotiations and achieve quick results on the ground so that the Palestinians can reap some practical benefits. All 17 articles of the agreement, apart from article 14 on Gaza and Jericho, deal with the Palestinian territories throughout the West Bank and Gaza, and ways of establishing a Palestinian interim authority within a period of five years leading to a final settlement based on Security Council Resolutions 242 and 338.

Thirdly, the agreement is transitional in every sense of the word, as it clearly states that negotiations on the final settlement will not be affected by agreements concerning the interim period. So the agreement has deliberately left open the political future of the West Bank and Gaza until the results of the experimental transitional stage are clear. It cannot therefore be regarded as the final word on the Palestinian question. It is a point of departure rather than arrival.

Finally, the agreement, in both spirit and content, draws heavily on the Camp David accords. The concept of self-rule being a transitional and educational phase where the two sides learn how to live together and begin to accept each other's legitimate rights comes from that agreement, as does the idea of linking Israeli withdrawal with the creation of a network of cooperation instead of conflicting interests, and the idea of accepting arbitration in disputes over the agreement's implementation. Various phrases and paragraphs are taken almost verbatim from the Camp David accords signed by Egypt 15 years ago. If the agreement is indeed finally signed in Washington on 13 September, the choice of date and place can hardly be a coincidence.



Abdel-Moneim Said

The writer is vice-chairman of the Al-Ahram Centre for Political and Strategic Studies and a professor of international relations.


مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الحياه

التاريخ: ٤ اكتوبر ١٩٩٣

مستقبل النظام الاقليمي في الشرق الاوسط!

■ الآن، لم يعد الوقت مبكرا للتفكير الجاد والعملي في مستقبل النظام الاقليمي لمنطقة الشرق الاوسط. فما حدث من تطورات في الأونة الاخيرة داخل الساحة الفلسطينية - الاسرائيلية ، وبصرف النظر عن صعوبات المستقبل، هناك ما يكفي من المؤشرات، على ان الجدل الذي ثار منذ حرب الخليج في سبيله لأن يحسم قريبا لصالح تبلور نظام امني وسياسي جديد في الشرق الاوسط.

ويتوقع ان يسفر كل نجاح جديد في مسار التفاهم العربي الاسرائيلي عن العديد من التفاعلات التي ستسهم بدورها في التخلص من مفاهيم الامن السائدة في المنطقة، والقائمة على رؤية جغرافية وتاريخيا لا تصلح في الزمن الحالي لبناء المستقبل.

لا شك في ان مشاريع الماضي لبناء نظام شرق اوسطي، والتي توالت منذ الحرب العالمية الثانية، كانت تطرح في ظروف محلية واقليمية لا تساعدها على النجاح، اذ كانت الرؤية الجغرافية والسياسية والامنية لمنطقة الشرق الاوسط اكثر نضجا في منظور القوى العظمى - بسبب نمط مصالحها ومتطلبات امنها - منها في منظور القوى المحلية. لذلك، اعتقد كثير من المفكرين العرب ان مصطلح الشرق الاوسط لا يعبر عن حقيقة جغرافية او ثقافية او بشرية، ولكنه فقط تعبير سياسي تبرز اهميته في اطار مصالح القوى الخارجية عن المنطقة، ويهدف في الوقت نفسه الى تقنين الوضع الاسرائيلي في المجال الجغرافي المحيط باسرائيل.

لهذا السبب، وفي ظروف الاستقطاب الدولي الحاد، فشلت المحاولات الاميركية والبريطانية منذ الحرب العالمية الثانية في اقامة مؤسسات سياسية او دفاعية على مستوى الشرق الاوسط، فلم تنجح محاولة اقامة المجلس الاقتصادي لدول المنطقة، وانهار بعد ذلك حلف بغداد بانسحاب العراق منه في ١٩٥٨. وعلى العكس من ذلك، وفي ظروف مد قومي، تبلور التعاون الاقليمي في كثير من المؤسسات داخل اطار الجامعة العربية من خلال مفهوم للامن ينظر الى اسرائيل والاستعمار الغربي والهيمنة الاميركية على انها التهديد الاساسي لأمن واستقرار وتقدم المنطقة.

ولمواجهة هذه التهديدات، اعتمدت القوى القومية العربية في ذلك الوقت على سياسات الوحدة وعدم الانحياز والصداقة مع المعسكر الشرقي، في حين اقتصر المفهوم الغربي لأمن الشرق الاوسط خلال العقود الاربعة التي تلت الحرب العالمية الثانية، على افكار التدخل في المنطقة عن طريق الاحلاف العسكرية وقوات التدخل السريع والترتيبات الثنائية، من دون اعطاء اولوية لحل مشاكل الاقليم السياسية والاقتصادية.

هل تغيرت النظرة الى «الوضع الاقليمي» لمنطقة الشرق الاوسط في الثمانينات والتسعينات عنه في الخمسينات حتى السبعينات؟ ام ان تلك النظرة ما زالت تدور في اطر المصالح الغربية، والاميركية منها على وجه الخصوص؟

هناك بالقطع عدد من المتغيرات التي اثرت في المنطقة في دائرة اوسع من الدائرة العربية. فمع تزايد الثروة البترولية في منطقة الخليج في اعقاب حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣، نمت علاقات جديدة من الاعتماد المتبادل الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، واشكال من هجرة العمالة والسياحة الاقليمية امتدت خارج نطاق الدائرة العربية الى ايران وتركيا وباكستان.

ومع ان حرب الخليج الاخيرة نشبت داخل البيت العربي الا ان نتائجها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية امتدت الى دائرة اوسع. اضف الى ذلك ان معدلات التصنيع والتحديث في العالم العربي ودول الجوار زادت في حقبة الثمانينات الى درجة تفرض الحاجة الى اسواق جديدة لتصريف المنتجات، وتحقيق خطط التطور من خلال الموارد الداخلية لاقليم الشرق الاوسط بمعناه الواسع.

كشف احتلال العراق للكويت في اب (اغسطس) ١٩٩٠، وما نشا عن ذلك من تدخل دولي واسع، عن انهيار مصداقية النظام الامني العربي، كما دلت الحرب العراقية - الايرانية الطويلة، والحروب العربية الاسرائيلية المتعاقبة، على مستوى التوتر الكامن في النظام الذي يجمع الاقليم العربي بالدائرة المحيطة به. وفي هذا الاطار نشهد الآن تصاعد انماط جديدة من عوامل التهديد الناشئة عن نمو المصالح الاجنبية المتصلة بالصراع على الاسواق، اضافة الى زيادة حدة مشاكل المياه وهجرة العمالة، والتفاوت في مستوى الثروة والنمو الاجتماعي والاقتصادي، كذلك قضايا الاقليات والصراعات العرقية والدينية والطائفية.

تزامنت ازمة الخليج الاخيرة مع حدوث تغيرات عميقة في النظام الدولي، اهمها: انتهاء الحرب الباردة، وتحلل المعسكر الشرقي، وتصاعد الدور الاميركي، وبروز سياسات كونية لمصادر الثروة والطاقة والحفاظ على البيئة وحقوق الانسان. وفي



عبد المنعم سعيد*

اطار هذه المتغيرات وما يصاحبها من احداث، يتفجر الدافع الحالي الى اعادة استكشاف مفاهيم جديدة اكثر رشداً وفاعلية لنظام اقليمي في الشرق الاوسط.

وعلى رغم ان هناك من يجادل في مدى صلاحية التجربة الاوروبية للتطبيق في العالم الثالث الا ان النتائج على ارض الواقع، وعلى رغم المخاض الصعب، تعكس كثيراً من الدروس التي لا ترتبط بالضرورة باوضاع الامن الخاصة للقارة الاوروبية. ففي ظل ذروة التهديد السوفياتي لدول اوروبا لم تخفت ابداً نغمة الانفتاح على الشرق، كما لم يتوقف العمل الدؤوب لخلق المناخ المناسب والآليات الفعالة لتحويل منطقة كانت، تاريخياً ولفترة طويلة، ميداناً للحروب المستمرة، الى منطقة للتعاون والتكامل والامن المتبادل. لذلك يمكن القول ان المفهوم الاقليمي في العلاقات الدولية والقائم على اذابة اسباب التوتر والاحتكاك، والبحث عن حلول لتناقض المصالح، والبعد عن النزعة المحلية والسياسات الوطنية قصيرة النظر، والعمل على تنسيق التعاون والتكامل، يمكن ان يحقق في منطقة معينة مزاجاً مواتياً لحل المنازعات، وان يطلق الكثير من التفاعلات الايجابية التي تساعد على حفظ السلام وتحقيق التقدم والاستقرار. هذه المفاهيم الجديدة يجب ان تاخذ في الاعتبار ان الامن الاقليمي للشرق الاوسط يجب ان يحقق لدول المنطقة عدداً من المطالب الاساسية التي يفرضها الواقع الحالي:

المطلب الاول: خلق الظروف المناسبة لدول المنطقة لدفع عملية التطور داخلها في ما يتصل بهيكل الدولة الحديثة المتمثلة في مؤسساتها الديموقراطية والاقتصادية، الامر الذي يعطيها القدرة على التأثير والمشاركة في النظام العالمي الجديد.

المطلب الثاني: يتمثل في امكان الوصول الى تصور مناسب يمكن من خلاله تحقيق خطط للتكامل الاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي بين دول الاقليم بما في ذلك اسرائيل.

المطلب الثالث: ان تتبنى المنظمات الاقليمية القائمة، مثل الجامعة العربية ومنظمة الوحدة الافريقية والمنظمات الفرعية الاخرى، نظرة اقليمية شاملة لزيادة الفهم والتعاون المشترك وحل المشكلات الاقليمية للحدود والمياه والبعد عن سياسات الاستقطاب والتوتر.

برهنت ازمة الخليج الاخيرة، ليس فقط عن ضعف فاعلية النظام الامني العربي، ولكن - وهذا هو المهم - على عدم كفايته للوفاء بمتطلبات السلام والتقدم بمعناه الشامل. لذلك برزت الضرورة لتاسيس بنية امنية شرق اوسطية تصبح الاداة لصياغة مفهوم جديد للتعاون الاقليمي يمتد في حالة حل المشاكل المزمنة، الى آفاق التنسيق الاقتصادي والاجتماعي والامني. وفي كل الاحوال فان السعي للخروج من قيد الدائرة العربية للعمل على النطاق الاقليمي الاوسع يحمل في طياته امكانات للمصالحة مع اكثر من جبهة استنزفت الطاقة والثروة العربية في نصف القرن الاخير.

وعلى عكس ما يظن الكثيرون فان الدائرة الشرق الاوسطية ستقضي على صراع الثنائيات الشهيرة، مثل ثنائية العرب - واسرائيل، وثنائية العالم العربي - والعالم الاسلامي، كما انها ستزيح، من ناحية اخرى موانع كثيرة تعيق الآن التعامل الصحي مع الدائرة الدولية بشكل عام، والاوروبية والاميركية منها بوجه خاص.

من الواضح ان الامن الاقليمي في منطقة الشرق الاوسط سيتم بناؤه في المستقبل على ثلاث مراحل زمنية:

المرحلة الاولى: وهي المرحلة الحالية ستعتمد في الاساس على الترتيبات الامنية الممكنة في الظروف السائدة الآن مع محاولة حل المشكلات المزمنة في المنطقة.

المرحلة الثانية: يجب ان تتوازى بصورة ما مع المرحلة الاولى ثم تمتد بعد ذلك بهدف ترتيب البيت العربي وزيادة انفتاحه على الدائرتين الشرق الاوسطية والدولية.

اما المرحلة الثالثة فهدفها في النهاية بناء التكامل الدولي - الاقليمي ودعم هياكل السلام والتعاون داخل الاقاليم ثم اقامة مشاريع ومؤسسات تعمل على زيادة تبادل المصالح وتحقيق الامن العسكري والسياسي. وهناك اكثر من دائرة للتعاون الاقليمي يمكن تصورها في المستقبل القريب والمتوسط: سوق مشتركة بين اسرائيل وفلسطين والاردن يمكن ان تحل كثيرا من المشاكل العويصة في مجال الامن مثل وضع المستوطنات وعودة اللاجئين، مناطق حرة بين السوق المشتركة ومصر وسورية ولبنان، ترتيبات لخفض التسلح وتوزيع المياه تشمل دول الخليج وتركيا وايران، وآليات ومؤسسات للتعاون في المجالات الزراعية والطاقة والصناعة والسياحة والنقل والاتصالات بين كل من دول الاقليم.

هذا التوجه الاقليمي بين دول الشرق الاوسط يجب ان يواكبه على المستوى الدولي اقتناع باهمية المساعدة في حل المشاكل المزمنة داخل الاقليم، وتاييد التحرك لازالة اسلحة الدمار الشامل، وضبط صادرات السلاح، وتكثيف الدعم الاقتصادي والتكنولوجي لبرامج التنمية.

اما الجهد العربي في هذه المرحلة فيجب ان يتجه الى صياغة مشروع عربي للنهضة يقوم على الاستغلال المشترك للموارد في إطار من توازن المصالح مع دول الجوار الجغرافي، مع امتلاك القدرة على تبني مصالحات تاريخية تسمح بالتكامل مع النظام الدولي والمشاركة فيه.

* نائب مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في «الاهرام»، القاهرة.



المصدر: الاهرام

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات التاريخ: ٢٧ اكتوبر ١٩٩٣

□ إيران والعراق :

تحالفات استراتيجية أم تكتيكية؟؟

شكلت الزيارة التي قام بها محمد جواد نائب وزير الخارجية الإيراني إلى بغداد الاسبوع الماضي، نقطة مرتفعة نسبيا على خط بياني لا يشير إلى تحسن العلاقات العراقية - الايرانية فقط، وإنما لوجود احتمالات للتنسيق وربما التحالف بين الطرفين. واذا اضفنا الى ذلك العلاقات الايرانية - السورية الوثيقة، فإنه ليس من المستبعد وجود مسعى إيراني لبناء تحالف بين الدول الثلاث التي يجمعها التعرض لضغوط غربية متنوعة، تضعهم تحت لافتة الدول «الإرهابية» في العالم وتتهمهم بتطوير اسلحة التدمير الشامل وإعاقة او عرقلة عملية السلام في المنطقة، وتنعتهم بالثورية والراديكالية المتعارضة مع توجهات الإعتدال والإستقرار في الشرق الاوسط.

وفي الحقيقة فإن المسعى الإيراني لابد وأن يلقى ترحيبا لدى بغداد، وهي التي سعت خلال أزمة حرب الخليج الثانية إلى بناء هذا التحالف من خلال تقديم تنازلات كاسحة تحرم العراق من كل انتصاراتها خلال حرب الخليج الأولى. وساعتها فإن الإقتراب العراقي لقي هوى لدى العناصر المتشددة في النخبة الحاكمة الايرانية. ولكن الرؤوس الباردة للمعتدلين في طهران بقيادة رافسنجاني ظنت أن موقفا محايدا من الحرب يمكنه خلق رصيد من «الإعتدال» لدى الغرب يفتح أبوابه الموصدة في المشاركة في أمن الخليج والحصول على المعونات والإستثمارات والقروض التي تنقذ الإقتصاد الإيراني المتردي. هذه السياسة لم تعط الكثير من النتائج بعد عامين من اتباعها.

ومع استمرار الحصار الغربي على إيران والعراق في إطار ما يسمى بسياسة «الإحتواء المزدوج» الأمريكية، فإن تحالفا للمحاصرين لايبدو منطقيا فقط وإنما مطلوب سياسيا وإستراتيجيا. وسوريا من جانبها تعلم انها مقبلة على مرحلة تتزايد فيها الضغوط لكي تلحق بعملية السلام العربية الإسرائيلية. وبعد الإتفاقات الإسرائيلية الفلسطينية الأردنية فإن دمشق تخشى تزايد المطالب الإسرائيلية. هنا تظهر الورقة الإيرانية بابعادها الإسلامية الممثلة في العلاقة الوثيقة مع حزب الله في لبنان ومنظمة حماس في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وابعادها الثورية ممثلة في العلاقة مع المنظمات الفلسطينية الرافضة لاعلان المبادئ الفلسطيني، لكي تعلن لكل من يسمع في المنطقة وخارجها ان سوريا لديها ماتستطيع به اطفاء المصابيح المتلألئة لافراح السلام العربي الإسرائيلي.

ولكن وجود دوافع للتحالف بين الأطراف الثلاثة لا يكفي في حد ذاته لقيامه. ولا يعود ذلك فقط إلى وجود دوافع ثارية ومرارات تاريخية يصعب التئامها، او لأن النظم «الثورية» في الشرق الأوسط نادرا ماكان لها القدرة على التحالف مع بعضها البعض، او لأن كلا منها يحتفظ على أراضيه بالمعارضين للأطراف الاخرى، وإنما الاهم من ذلك كله أن الهدف الإستراتيجي لكل منها لا يزال التوصل إلى مصالحة مع الغرب وخاصة واشنطن. وهنا فإن التلويح بتجمع للمعارضين والثوريين والذين تحت الحصار، يبدو ضرورة تكتيكية لا بأس بها للتفاوض من موقع اقوى للوصول إلى ذات الهدف الذي لم تفلح نغمة الإعتدال - لأسباب متنوعة - في الوصول اليه. وفي واشنطن، وربما دمشق، سوف يتحدد الخط الفاصل بين الاستراتيجية والتكتيك. □

د. عبدالمنعم سعيد



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الحياه

التاريخ: ٣٠ اكتوبر ١٩٩٣

جهود التسوية السياسية واعتبارات الامن الاقليمي المنشود

الاطار الاستراتيجي الجديد لسياسات التسلح في الشرق الاوسط

عبدالمنعم سعيد *

■ لم يكن السلام بين العرب واسرائيل في يوم من الايام قريباً كما هو عليه الآن. فعلى مدى اكثر من اربعين عاماً، استمر القتال بين الطرفين من اجل تاكيد الهوية الوطنية وحماية الارض. اسرائيل حاربت من اجل ما اعتقدته وطناً ليهود العالم فوق ارض الميعاد. اما العرب فقاتلوا من اجل تصحيح الخطيئة التي ادّت الى قيام اسرائيل على الارض العربية وطرد الفلسطينيين من ارضهم المقدسة. واذا كانت الاحداث الاخيرة على الساحة الفلسطينية - الاسرائيلية والتي انتهت بتوقيع الطرفين اتفاق غزة - أريحا، اصابت المنطقة بنشوة سلام مفاجئة، فان الكمية الكبيرة من المشاكل المزمنة التي تنتظر الحل، تحتاج الى وعي كل الاطراف للمناخ الاقليمي والعالمي الذي تتحرك داخله الاحداث. وقد عكس سباق التسلح في الشرق الاوسط دائماً حدة التوتر والصراع. لذلك فان جهود الحد منه اصبحت ضرورية لبناء الثقة وتحقيق السلام.

وعلى رغم ست حروب متعاقبة بين الجانبين، لم يصل الصراع المسلح بهما الى نهاية حاسمة. وحتى عندما وقعت مصر واسرائيل اتفاقاً للسلام عام ١٩٧٩ في ظل تاييد اميركي، بقيت المشكلة الفلسطينية تنتظر الحل. ووسط مناخ يتضح بالشك وعدم الثقة، استمر الطرفان العربي والاسرائيلي في سباق حاد للتسلح استعداداً لجولة قتال جديدة. والمشكلة التي بدات بقيام اسرائيل على جزء من ارض فلسطين، اتسعت وتعقدت منذ ذلك الحين وتشعّبت الى مشكلة احتلال الارض العربية بعد حرب ١٩٦٧، والصراع على موارد المياه وسباق التسلح والمقاطعة الاقتصادية وماساة اللاجئين. لكن يبدو من وقع المتغيرات الدولية والاقليمية في عقد التسعينات ان مناخاً جديداً في سبيله لأن يسود، اهم نتائجه التقليل من عوامل التوتر وحل القضايا العالقة وكبح سباق التسلح الذي يستنزف موارد المنطقة.

تعدد الصراعات

لقد عانى الشرق الأوسط على مدى تاريخه الطويل من صراعات ترجع لاسباب عرقية ودينية وايديولوجية. كانت هناك دائماً مصادر للتهديد وأسباب للنزاع من داخل المنطقة وخارجها. ومن ذلك قضايا الحدود والتنازع على الموارد والتفاوت في التطور الاقتصادي والاجتماعي، بالاضافة الى الضغوط الخارجية الآتية من ناحية النظام الدولي السائد. وحقيقة الامر، لم يكن الصراع العربي - الاسرائيلي هو الصراع الوحيد في المنطقة. اذ تورطت الدول العربية في ما بينها في عدد كبير من النزاعات التي وصلت في كثير من المرات الى مستوى المواجهة المسلحة. كذلك، وفي معظم الاوقات، لم تتسم العلاقات بين الدول العربية ودول الجوار غير العربية، مثل ايران واثيوبيا وتركيا، بالانسجام والتعاون.

كل هذه الصراعات فجّرت في منطقة الشرق الاوسط سباقاً للتسلح ليس له مثيل على مستوى العالم. وطبقاً للوكالة الاميركية لمراقبة التسلح ونزع السلاح، كان نصيب دول الشرق الاوسط (تشكل ٣ في المئة تقريباً من سكان العالم) ٣٠ في المئة من متوسط اجمالي مشتريات السلاح والخدمات العسكرية على مستوى العالم على مدى الثمانينات. واتجه قرابة عُشر الناتج القومي لهذه الدول الى الانفاق العسكري. وهو يشكل ضعفي القيمة المماثلة



لأي منطقة اخرى من العالم. ففي الفترة من ١٩٨٨ الى ١٩٩١ كان نصيب دول الشرق الاوسط يساوي ٥٧ في المئة من اجمالي الصفقات العسكرية على مستوى العالم و٥٣ في المئة من مجموع مشتريات العتاد العسكري.

وكان تاثير النظام الدولي حاضراً في شكل دائم في القضايا المتصلة بامن الشرق الاوسط. فمناخ التوتر او الوفاق على المستوى الدولي كان له انعكاسه وصداه الواضح على المستوى الاقليمي. ويمكن القول ان الشرق الاوسط كان يحتل المرتبة الثانية بعد اوروبا كساحة للمواجهة بين القوى العظمى خلال الاعوام الاربعين الماضية. وخلال تلك الحقبة لم تتوان هذه القوى عن توظيف سياستها في بيع السلاح من اجل التدخل المباشر وغير المباشر في النزاعات الاقليمية وبناء التكتلات التي تخدم مصالحها على المستوى الاقليمي والدولي. هذه السياسة القائمة على التنافس وايجاد مناطق للتاثير والنفوذ كانت وراء انتشار اسلحة الدمار الشامل وصواريخ ارض - ارض البعيدة المدى في المنطقة.

ونجحت اسرائيل، من خلال تحالفها الاستراتيجي مع الولايات المتحدة ومن خلال الدعم الاوروبي الدائم لها، في بناء ترسانتها النووية وتطوير وسائلها في التأثير العسكري البعيد. وعلى الجانب الآخر، حصلت الدول العربية على صواريخ ذات رؤوس تقليدية من الاتحاد السوفياتي السابق وكوريا الشمالية والصين. وانعكس ذلك على الحروب التي حدثت في المنطقة. اذ قتل في الحرب العراقية - الايرانية (١٩٨٠ - ١٩٨٨) آلاف المدنيين نتيجة التراشق بالصواريخ بين الجانبين.

ومما لا شك فيه، كانت حرب الخليج التي نشبت في آب (اغسطس) ١٩٩٠ نقطة تحول في المناخ الدولي والا[illegible] فمنذ ذلك التاريخ، بدأت دول الشرق الاوسط مراجعة مواقفها من قضايا المنطقة المزمنة. كما بدأت البحث عن رؤية جديدة لتحقيق الامن والاستقرار في المستقبل. وعلى رغم ذلك، كان لتلك الحرب تاثير خطير في تطور نمط التسليح في المنطقة وفي العالم على السواء.

تطور الفكر العسكري

كانت «عاصفة الصحراء» ميداناً لاختبار عدد كبير من الافكار والمفاهيم الجديدة. واسفرت في نهايتها عن عدد من النتائج المهمة: ازدياد اهمية الحرب الجوية، الدور الحيوي للاستطلاع الشامل ووسائل الاتصال الامنة، القدرة على القتال النهاري والليلي، الحرب الالكترونية، امتلاك وسائل نقل النيران الى العمق البعيد خلف خط المواجهة. وهذا، في الحقيقة، كان حصاداً لعملية تطور طويل مر بها الفكر العسكري خلال الثمانينات. وطرح للنقاش والبحث والتجريب مفاهيم جديدة مثل: الهجوم العميق، ميدان المعركة الممتد، والردع التقليدي. وصاحب ذلك بناء هيكل جديد للقوة العسكرية من المقذوفات الدقيقة التوجيه والصواريخ الجوالة (كروز) والاسلحة التي تعتمد في ادائها على تكنولوجيا الاخفاء والمستشعرات الفائقة الدقة ونظم القيادة والسيطرة والاتصالات الحديثة. ومن اللافت، ان الفكر الجديد ظهر الى الوجود من واقع متطلبات مسرح القتال الاوروبي، لكنه لم يجد مجاله في التطبيق الا على ارض الشرق الاوسط المضطرب.

ان سياسات التسلح في الشرق الاوسط تاثرت بعوامل التغير في المسرح الدولي والتطور في التكنولوجيا العسكرية ودخول بائعين جدد الى سوق السلاح وجهود السيطرة على النزاعات المحلية، وذلك في ضوء هذه المتغيرات وفي اطار اهتمام الولايات المتحدة المتزايد بامن منطقة الشرق الاوسط. وعقب حرب الخليج، اعلنت الادارة الاميركية السابقة استراتيجية جديدة للولايات المتحدة، اخذت في الاعتبار اوضاع الامن المتغيرة على مستوى العالم. ووجهت تركيزها الى التهديد الناشئ من النزاعات على المستوى الاقليمي. ونتيجة لذلك زاد الاهتمام بالوجود المتقدم الفاعل للقوة العسكرية الاميركية حتى تكون على المستوى المطلوب للاستجابة السريعة في ظروف الازمات الدولية المفاجئة. وكان من النتائج المباشرة ايضاً لتلك الاستراتيجية الجديدة، فتور الاهتمام بمشاريع الدفاع العالمية ضد الصواريخ البالستية (مشروع حرب النجوم) والتفكير في اقامة شبكات اقليمية للدفاع ضد الصواريخ ذات المدى المحدود والتي يمكن ان تهدد الوجود الاميركي وقواته الحليفة في المنطقة.

اطار استراتيجي جديد

في ٦ آذار (مارس) ١٩٩١ تحدث الرئيس بوش الى الكونغرس الاميركي عن اربعة محددات رئيسية للسياسة الاميركية في الشرق الاوسط:

١ - الاشتراك في عدد من الترتيبات الامنية في المنطقة يمكن ان تسمح بالوجود البري والبحري للقوات الاميركية والعمل على الاشتراك في مناورات وتدريبات مشتركة مع دول المنطقة.

٢ - الحد من انتشار اسلحة الدمار الشامل ونظم الصواريخ البعيدة المدى في المنطقة.

٣ - وضع نهاية للنزاع العربي - الاسرائيلي والوصول الى سلام شامل على اساس قراري الامم المتحدة ٢٤٢ و٣٣٨ واحترام مبدأ الارض في مقابل السلام.

٤ - دعم جهود التنمية الاقتصادية لكل دول المنطقة.

منطقة الشرق الاوسط يلفها الآن عموماً مناخ يتسم بالتردد في السعي نحو السلام. وتحت مظلة هذا المناخ يمكن ان نلحظ اتجاهين رئيسيين في ما يختص بسياسات التسلح. الاول، النمو المتزايد للقوة العسكرية ومحاولة الاستفادة من دروس حرب الخليج. والثاني، محاولة الاستفادة من نهاية الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفياتي الى عدد من الدول المستقلة وتاثير المصاعب الاقتصادية التي تمر بها تلك الدول في مدى استعدادها لبيع انواع السلاح المتطور لدول المنطقة.

في المقابل هناك محاولات جادة ودؤوبة لتسوية النزاع العربي - الاسرائيلي. هذه التسوية لا يمكن تحقيقها من دون ان ناخذ في الاعتبار السيطرة على سباق التسلح الذي اصبح احد المواضيع الاساسية في المحادثات المتعددة الاطراف، بالاضافة الى المياه واللاجئين والتنمية الاقتصادية والبيئة.

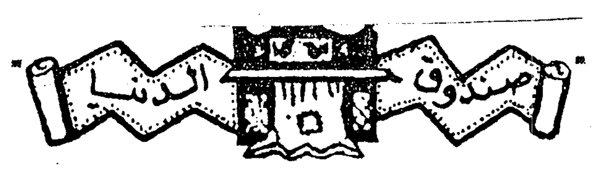
الا ان الحد من التسلح - على رغم ذلك - ليس بالمهمة السهلة. فهناك بالتأكيد قدر من التداخل والتاثير المتبادل بين اكثر من مسار. فسباق التسلح العربي - الاسرائيلي لا يمكن الحد منه من دون النظر الى سباق التسلح في منطقة الخليج بين العرب وايران، فضلاً عن سباق التسلح بين الاطراف العربية نفسها. ان اي انجاز في هذا المجال لا يمكن ان يتحقق من دون الجمع بين تلك المسارات في معادلة واحدة للامن والسلام في المنطقة. والمنطق يقول ان جهود الحد من التسلح الجارية الآن في ظروف دولية واقليمية تتسم بالشك وعدم اليقين، لن تنجح في اقناع كثير من الاطراف بالتخلي عن مصادر قوتها وامنها بسهولة او في وقت قصير.



المصدر: الاهرام

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

التاريخ: ١٤ نوفمبر ١٩٩٣



دراسة نقدية

ناقشت حرب الخليج كتب كثيرة، بعضها كتب أثناء الحرب وظهر بعدها بقليل، وبعضها كتب بعد الحرب بزمن طال أم قصر، ويختلف كتاب د. عبد المنعم سعيد عن معظم ما كتب.

إن كتابه «حرب الخليج والفكر العربى» هو فى أساسه دراسة نقدية للفكر العربى المعاصر وخاصة فى جوانبه الاستراتيجية.

إن كتابه ليس حول حرب الخليج وإن كانت الحرب مناسبته، وايضا فان كتابه ليس مشاركة فى حملة الهجوم على الاستاذ هيكل وكتابه عن حرب الخليج، وإن كان فكر الكاتب الكبير وكتابه فرصة للتقييم والمراجعة.

الكتاب فى جوهره دراسة نقدية للغتنا الخاصة والمتميزة فى الكلام، وهى لغة لا تعبر تعبيراً دقيقا عن الحقيقة، كما انه دراسة لموقفنا من الزمن.. ورؤيتنا الخاصة للاحداث.

إن الزمن عند الغرب كان دوما صناعة انسانية، رغم كل المعوقات والتحديات، أما الزمن لدى كتاب السياسة العرب فشىء آخر.. نحن اسرى قوى جهنمية مجهولة وغامضة، خبيثة وشريرة، ليس لنا فيها فعل ولا عمل ولا قدرة على الفعل أو العمل، ونظام المؤامرات يحكم العالم، ونحن فى نهاية الأمر اسرى هذه المؤامرات.

يرفض د. عبد المنعم سعيد هذه النظرة، ويحلل الاحداث من وجهة نظره فيرى أن قرار العراق باحتلال الكويت كان تخبطا فى جانب، ولكنه كان فى الأساس تعبيرا عن نظام عجز عن تحقيق مقاصده الداخلية والخارجية، نظام يتميز بالشمولية والديكتاتورية التى تحل مشاكلها دوما بالاستبداد الداخلى والمغامرة الخارجية.

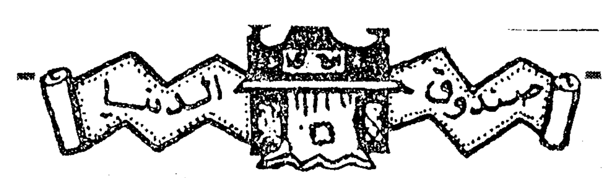
كانت هذه حقيقة غائبة فى تحليل الكثيرين ممن كتبوا عن الحرب، ولم تكن هى وحدها الحقيقة التى غابت.

إن النظر الى احداث التاريخ كمؤامرة متصلة الحلقات، والرضا عن رؤية لعالمنا العربى ليس فيها سوى اليأس المطبق، وعدم الغوص فى النظم الاجتماعية والسياسية التى افرزت حقائق الموقف ورتبت المسرح على اساسه، هذا كله ينزع منا القدرة على الفهم والمبادرة ويحيلنا الى ما يشبه ريشة فى مهب الريح لا حول لها ولا فعل.

يرفض د. عبد المنعم سعيد هذا كله ويقدم تحليله الخاص ورؤيته النقدية التى تضيف جديدا لفهم الاحداث الكبرى التى تقع فى حياتنا.

أحمد بهجت


المصدر: الاهرام
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات التاريخ : ١٥ نوفمبر ١٩٩٣



تطور ملموس

يرى د. عبد المنعم سعيد فى كتابه «حرب الخليج والفكر العربى» أن العقود الماضية رسخت فى الذهن العربى لغة خاصة فى تناول الموضوعات الاقليمية والدولية يندر ان نجد لها مثيلا فى أركان المعمورة الاربعة، وهى لغة غير علمية تقوم على التهويل والتضخيم، وتحميل الأمور أكثر مما تحتمل أو تستحق، وتتنفس المؤامرة بملامحها الغامضة وراء كل شئ.

بالاضافة الى ذلك فان الفكر العربى استقر على فكرة عداء أبدى ومستحكم مع الغرب، عداء تتراوح فيه الافكار بين المغامرة الى حد الانتحار، أو تبرير الاستسلام، كما استقر على نظرة متشائمة وسوداوية للعالم العربى ومستقبله، نظرة ليس فيها الا القنوط واليأس، ومنذ زمن طويل قبل حرب الخليج لم تكف الكتابات العربية عن الحديث عن الزمن العربى الردئ ..الحزين والرمادى.. وتمتد هذه الرؤية المظلمة الى معظم الكتاب العرب.

ويرفض د. عبد المنعم سعيد هذه الرؤية، ويرى أن خطط التنمية العربية على تعثرها وانتقادنا الدائم لها بدأت تثمر مع الثمانينات، وتحقق نموا ملموسا فى القاعدة العلمية العربية .. لقد بلغ العدد التراكمى لخريجى الجامعات العربية ٧٦٠ الفا سنة ١٩٧٠، ارتفع الى ١.٤ مليون سنة ١٩٨٠، تخرج ٤٠٪ منهم فى العلوم الأساسية والتطبيقية، واستنادا الى معدلات نمو خريجى الجامعات خلال عقد ، فانه أصبح متوقعا أن يتراوح عدد الخريجين العرب عام ٢٠٠٠ الى مابين ١٢.١٥ مليون خريج (وهذا ثلاثة أمثال عدد سكان اسرائيل) .

ويقدر الباحث العربى انطوان زحلان انه فى العام الدراسى سنة ٢٠٠٠ ينتظر أن ينال مليون عربى شهادة البكالوريوس فى حقلى العلوم والهندسة، ومع السنوات الأولى من القرن القادم يصبح العدد الكلى للطلبة الذين أتموا دراستهم العليا خمسة ملايين فى مجال العلوم الاساسية والتطبيقية .

ولم يكن التطور فى القاعدة العلمية العربية كميا فقط، بل كيفيا كذلك، وبالمقارنة بين الانتاجين العلميين العربى والاسرائيلى نجد أن الانتاج العربى سنة ١٩٦٧ كان يعادل ٤١٪ من انتاج اسرائيل، وبعد عشر سنوات لم تتغير النسبة، ولكن فى خلال الفترة بين سنة ٨٠ وسنة ٩٠ تغيرت النسبة، ونشر العلماء العرب ٤٣ ألفا و٧٥٤ بحثا مقابل ٧٥ ألفا و٨٢١ بحثا للعلماء الاسرائيليين، أى بنسبة ٥٧.٧ ٪ وهو تطور ملموس بكل المقاييس.

أحمد بهجت



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهرام

التاريخ: ١٦ نوفمبر ١٩٩٣



الفجوة

يرى د. عبد المنعم سعيد فى كتابه (حرب الخليج والفكر العربى)، ان التطور العلمى العربى لم يقتصر على الجامعات والخريجين وعدد ونوعية العلماء، وانما اتصل به تنامى القاعدة الصناعية والتكنولوجية العربية خلال السنوات العشر الأخيرة

وكانت اسرائيل هى التى تنبهت الى هذا التطور، ففى عام ١٩٨٦ بادرت مؤسسة «ش نئمان» التى تعمل فى كلية الهندسة التطبيقية فى حيفا، الى اجراء سلسلة ابحاث عن المستوى العلمى والتكنولوجى فى اسرائيل والدول العربية، اشتركت فيها عدة مؤسسات علمية اسرائيلية، وفى ٧ يونيو سنة ١٩٩١ نشرت صحيفة «دافار» الاسرائيلية تحت عنوان «التهديد العلمى العربى» بعض نتائج هذه الدراسات.

تقول الصحيفة الاسرائيلية «وتشير ابحاث حديثة الى أن الدول العربية تتغلب على تخلفها العلمى بوتيرة مذهلة، فاستثماراتها الهائلة فى انشاء مؤسسات اكاديمية ومعاهد ابحاث ونظم استخدام الحاسبات الالكترونية والصناعات المتقدمة بدأت تعطى ثمارها، وتفوق اسرائيل النوعى يتاكل ببطء ولكن باستمرارية

يقول دانيال فايسى مدير مؤسسة ش نئمان للبحوث المتقدمة فى العلوم والتكنولوجيا انه اذا استمر التطور العلمى الحثيث فى العالم العربى مقابل التقليص فى ميزانيات التعليم والبحث والتطوير العلمى فى اسرائيل، فان تفوقنا العلمى سيتضاءل بالتدريج حتى يختفى تماما

ان ما يثير القلق هو التقلص المستمر للتفوق الاسرائيلى فى مجال العلوم والتكنولوجيا الذى يفترض أن يعوضها عن تدنيها الكمى، وعلى حين تتجه السياسة القومية للدول العربية نحو تحسين حثيث لقدراتها العلمية تقوم اسرائيل بتقليص ميزانيات العلوم و البحث والتطوير، لقد تحدد مستوانا العلمى اليوم بواسطة استثمارات تمت قبل عشر سنوات واكثر، واذا لم تستثمر الآن الموارد المطلوبة يتوقع حدوث انهيار بعد عشرة الى عشرين سنة»

يرى د. عبد المنعم سعيد أن هذه الشهادات الاسرائيلية القائمة على بحوث علمية دقيقة لا تشير الى اوهام،بل تشير الى حقائق تثير الفزع فى اسرائيل، المشكلة لدينا أن كثيرين من المفكرين والكتاب العرب لا يرغبون فى تصديق أن التنمية العربية على سوءتها وعثراتها لم تكن كلها هشيم حصاد وقبض الريح ، وانما حققت تقدما نسبيا اخذ يضيق الفجوة النوعية بيننا وبين اسرائيل، حتى وقعت حرب الخليج واستنزفت موارد العالم العربى وعرقلت تضامنه ونموه التكنولوجى

أحمد بهجت

ريدج "يتزوج" أوشين

عبدالمنعم سعيد*

■ في الحياة الثقافية القاهرية ظاهرة تستحق الاهتمام: هل على التلفزيون المصري ان يبث في سهرته اليومية المسلسل الاميركي «الجريء والجميلة»، او المسلسل الياباني «اوشين»، وللمسلسل الاول شهرة عالمية، ويبث في أكثر من ٨٦ دولة بما فيها الدول العربية التي بلغ حماس احداها ان عرضت قنواتها حلقتين يومياً. اما المسلسل الياباني فشهرته محدودة عالمياً وعربياً ولا يوجد - حتى الآن - من يتحمس لعرضه.

وبغض النظر عن الشهرة والذيوع فان المسلسلين يقدمان مجموعتين من القيم. الاميركي صيغة اخرى من الحلقات الاميركية الذائعة من امثال «دالاس» و«فالكون كريست» و«نوتس لاندنغ» وغيرها.

تدور قصة المسلسل الاميركي في الطبقة العليا، حيث الكثير من الحسان، والكثير من المال، ومن المؤامرات العاطفية والمالية. وغالباً ما يكون في هذه المسلسلات شخصية طيبة مثالية تحيط بها امواج من الحسد والحقد والرغبة، من النساء والرجال.

وتتمثل الطبقة العليا في هذا المسلسل في عالم بيوت الازياء الكبرى في مدينة لوس انجليس بدلا من عالم النفط في «دالاس» وعالم امبراطوريات النبيذ في «فالكون كريست». وهو عالم - هذه المرة - مليء باجمل النساء. اما الشخصية المحورية - او الجريء - فالسيد ريدج الوسيم الغني الذي تتجاذبه النساء كما حدث للمشهورين من امثال فالنتينو وكازانوفا. وحول هذه الشخصية يتحرك الجميع في بهرجة عظمى، من عربات فارهة وبيوت شاهقة، داخلهما يخون الرجال النساء والنساء الرجال ويحصد الجميع المال حصداً.

في المقابل فان المسلسل الياباني يمثل النقيض - او المقابل الموضوعي لو شئت الحذلقة الفنية - في كل شيء. فهو يدور حول قصة سيدة يابانية - أوشين - من طفولتها حتى شيخوختها، اذ نشات في أسرة مدقعة، كثيرة العيال وتعمل في حقول الرز في بقعة نائية في بداية القرن. ولما كانت الاسرة تعاني من الجوع والفاقة فانها تضطر الى منح طفلتها لأسرة مستورة الحال في إحدى المدن البعيدة لتوفر غذاءها، وفي المنزل الجديد تعاني اوشين من كل انواع الاضطهاد والضرب، والاتهام بالسرقة، فتهرب عبر الجبال. وتمضي القصة في سياقها فتصارع البطلة الحياة بمثالية مدهشة، وتنتقل من كارثة الى اخرى. المهم هنا ان المسلسل يتميز بكآبة ملحوظة وعتمة ظاهرة ورثاثة تناسب مقتضى الحال.

بدأت الزوبعة الصحافية في القاهرة مع عرض الحلقات الاميركية. فبعد فترة من الفرجة على النساء الاميركيات، بدأت الصحف المصرية في انتقاد المسلسل واتهامه بالاباحية ومعاداة تقاليدنا وتراثنا. وبدأت رسائل القرّاء ترد الى الصحف والمسؤولين مطالبة بوقف عرض «الجريء والجميلة»، حتى لا يشاهده الشباب وتثير لديهم خيالات «غير محمودة». اما الاكثر حكمة، من النقاد وكتاب الاعمدة، فبينوا بطء الحلقات ورتابتها، وانها من النوعية الموجهة الى سيدات البيوت الاميركيات في فترة الصباح، في اشارة خفية الى تخلفهن العقلي! ووسط تلك الحملة عرض التلفزيون عددا من حلقات «اوشين»، ويبدو ان استطلاعاته آراء المشاهدين لم تجد حماسا شديدا لوجهة النظر اليابانية، فتم وقف الحلقات.

ولكن يبدو ان استطلاعات التلفزيون المصري لم تكن دقيقة فقد انتفض عدد من كتاب الاعمدة ثائرين على الجهاز الاعلامي الخطير متهمين اياه بمحاباة المفهوم الاميركي الزائف للحياة على حساب المفهوم الياباني الصاعد في الحياة السياسية والاقتصادية الدولية. وتصاعدت الاتهامات بعد ذلك من كل حدب وصوب. فالتلفزيون اصبح متهما بمحاباة الانحلال بدلا من الوقوف الى جانب الحشمة والعفة الباديتين في الكيمونو الياباني. وكان النقد حادا الى درجة اضطر عندها التلفزيون المصري الى التراجع واعاد عرض «اوشين» يوميا في فترة السهرة وقلص بث «الجريء والجميلة» الى مرة واحدة في الاسبوع.

ولكن ذلك لم ينه الجدل حول الموضوع، فمرة اخرى لم تسفر استطلاعات الرأي عن رضا الجمهور المصري واندفع كتاب اعمدة ورسامو كاريكاتير للانتصار للحياة الجميلة ورفض حياة النكد والغم التي - كما قال بعضهم - لدينا ما يكفي منها. ولم ينس آخرون الزج بموضوع الارهاب لكي يضفي على النقاش الحدية والمهابة، وربما استدعاء سلطة الدولة لكي ترفع «الغمة الاوشينية» عن الناس، تضعهم في حالة نفسية تدفعهم الى اعمال غير مسؤولة. ولكن ذلك لم يفت في عضد انصار «المزاج الاوشيني» فردوا بضراوة ان المسلسلات من طراز «الجريء والجميلة» بما فيها من تجاوزات اخلاقية هي التي تثير الغضب في صدر الشباب وتدفعه الى الارهاب.

هذا الانقسام في الرأي العام المصري حيّر الخبراء، من المراقبين والمحللين. ورأى الخبثاء منهم ان الاهتمام بالموضوع في حد ذاته انما هو انعكاس للاحباط المتولد من عدم حدوث التغيير الذي كان متوقعاً في الحياة السياسية المصرية حتى فترة قريبة، ورأى آخرون ايضا ان الرأي العام المصري يريد «تدويخ» وزارة الاعلام المصرية وهي التي لم تهتم برأيه الا في هذا الموضوع.

ولكن بعيدا عن رأي الخبثاء - وقانا الله منهم -

فربما تكون القضية اعمق من ذلك بكثير، وانها تعبر عن انقسام حقيقي وعميق في ثقافتنا.

فالاصل في هذه الثقافة انها تجمع بين الاضداد، ليس بالمعنى الديالكتيكي المتصارع في الفلسفة الغربية، وانما بالمعنى المعروف في الثقافة الشرقية. ففي القصص الشعبي السائد نجد الفقر والغنى، والجمال والقبح، والفضيلة والرذيلة، يتعايشان في تناغم لافت، واذا تم انتقال من حالة الى حالة مضادة، فان ذلك لا يتم من خلال الصراع الدرامي وانما من خلال مصادفة او حدث عابر.

فعلاء الدين كان في الاصل فقيرا للغاية ولكن حصوله على المصباح السحري اتاح له فرصة نادرة للحصول على مال لم يكن يحلم به. وعلي بابا لم يكن الا رجلا متواضع الحال حتى انه لم يكن يملك الا جارية واحدة بالغة الدهاء (مرجانة)، ولكن المصادفة اتاحت له معرفة الشيفرة اللازمة لفتح مغارة اللصوص الممتلئة بالاموال والمجوهرات، فقرر سرقتها ومن سرق يسرق ولو بعد حين. ولم تكن «افتح يا سمسم» هي البوابة الوحيدة التي يمكن الانتقال عبرها من اهل العسر الى اهل اليسر، وانما حدث الانتقال في قصة معروف الاسكافي عن طريق «السُلطانية» التي تصورها ملك في عرض البحر انها يمكن ان تصير تاجا للجزيرة فاسبغ على معروف من الخير الكثير، وفعل مجموعة من الجان والعفاريت الشيء نفسه مع السندباد الذي كان صيادا يائسا فصار اميرا للبحار.

باختصار شديد فان الثقافة العربية عموماً، تجمع بين «أوشين» و«ريدج» في نسيج واحد. وفي الحياة العملية جرى تصور انه يمكن للامم والشعوب الانتقال من حال الى حال اذا حدث حادث يؤدي الى تدفق الذهب الاسود تحت الاقدام فينتقل الناس بين عشية وضحاها من الكفاف الى الوفرة. وفي السودان واليمن تتعلق انفاس الناس بتلك اللحظة التي سوف يتغير عندها الكون والنصيب والحظ اذا نجحت شركات النفط الاجنبية في انتاج كميات وفيرة من السائل السحري. وفي الدول العربية غير المنتجة للبترول، او التي تنتج كميات ضئيلة منه، فانها تنتظر تلك اللحظة التاريخية التي تتفجر فيها الطبيعة عن اسرار الغنى والنفوذ.

هكذا يصبح الاستياء والاعجاب في مصر من مسلسلي «أوشين» و«الجريء والجميلة» مفهوماً، فكلاهما يعبر عن حالة من الفقر او الغنى يعرفها او يرغبها المشاهد، ولكنه لا يعرف كيف يتم الانتقال بين الحالتين، كما تعود المصري والعربي في ثقافته الشعبية. وهي ثقافة تشترك معنا فيها شعوب اخرى يقع في مقدمها الشعب الهندي، ولعل ذلك يفسر الاعجاب العربي بالافلام الهندية التي تتميز بالانتقالات المفاجئة من الفقر الى الغنى ومن الضعف الى القوة، ما دامت المسالة كلها لا تزيد على اثبات في لحظة الذروة ان الفقير ما هو الا ابن امير او ملك ضاع في طفولته لأسباب لا داعي لتفسيرها.

لذا تحل مشكلة التلفزيون المصري مع المشاهدين ان يطلب من شركات الانتاج العالمية جمع المسلسلين في مسلسل واحد يتزوج فيه اوشين من ريدج، وبذا يتوافر لها الرز والطعام الكثير والفراش الوثير في غمضة عين. وسيجد هذا المسلسل سوقاً عربية وهندية واسعة. واذا احتج بعض المتحذلقين بان ذلك يمثل حلاً تقليدياً لعقدة مستعصية وانه لا بد من التغيير في نهايات الافلام والمسلسلات، فان الاجابة حاضرة. لا احد يريد التغيير ولا احد يطالب به.

---

* نائب مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في الاهرام - القاهرة.



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الحياه

التاريخ: ١٤ ديسمبر ١٩٩٣

العروبة بعد الاتفاق الفلسطيني - الاسرائيلي (١-٣)

الايديولوجيا المطلقة، كما سادت لدينا طويلا، جعلت «المصلحة القطرية» و «الخيانة القومية» واحدا

عبدالمنعم سعيد*

■ من بين كل الفصائل والقبائل الفكرية في الوطن العربي، لم يشعر احد بالتعاسة والمحنة، بعد توقيع الاتفاق الفلسطيني - الاسرائيلي، قدر المؤمنين بالفكر القومي العربي. وكانه لم يكن كافياً عليهم الزلزال المدمر لحرب الخليج الثانية، وما خلفته من نتائج على الساحة الازلية للخلاف والشقاق العربي، حتى جاء الاتفاق ليس فقط لكي يزيد الخلاف على الخلاف، ويقيم الشقاق فوق الشقاق، ولكن لكي يعلن لدى بعضهم نهاية العروبة ذاتها. اذ لم تكن المشكلة مضمون الاتفاق وما جاء فيه من بنود، ولو انها في حد ذاتها كافية للغمّ والكرب. ولكن الغمّ الاكبر والكرب الأعظم، لدى القوميين العرب، كان حول مستقبل الفكرة القومية ذاتها. فالاتفاق لم يعط الكيان الصهيوني مشروعية الوجود في قلب الامة فقط، وانما طرح بالنذر والشرور الفكرة الشرق الاوسطية لا كإختيار ولكن كبديل.

وبغض النظر عما يشعر به القوميون العرب من احباط وياس، وهو على اية حال فن اتقنوا صنعه منذ نهاية الستينات التي توقف عندها زمنهم، فانه من الضروري التفكير في وضع الفكرة العربية في ظل الظروف الجديدة والمتغيرة في المنطقة بعد الاتفاق الفلسطيني - الاسرائيلي، وبشكل ادق في ظل السلام بين الدول العربية واسرائيل اذا ما قدر لعملية السلام ان تصل الى نهايتها المنطقية. فالواقع ان الافكار العظيمة والحية والمعبرة عن أمال وطموحات البشر، والمستمدة من تاريخهم وتراثهم وثقافتهم، مثل الفكرة العربية، لا بد وان تمتلك من الغنى والثراء الداخلي ما يجعلها قادرة على التعامل مع الاوضاع الجديدة باحثة فيها عن الفرص التي لا تكفل استمرارها وبقاءها فقط وانما ايضا ولوجها الى آفاق رحبة تكفل لها النمو والازدهار.

فالحقيقة ان الفكرة العربية قامت على اسس قوامها ان العرب، من المحيط الى الخليج، بينهم مجموعة من الروابط العميقة التي تجعل منهم أمة واحدة تستحق التعبير عنها في كيان سياسي موحد. ومن ثم جرى العرف على التاكيد على رابطة اللغة العربية والتقاليد والتراث والتاريخ المشترك، والمصالح المتبادلة بين الدول العربية، على انها جوهر العلاقة بين العرب والتي تجعلهم متميزين تميزاً خاصاً عن بقية الامم والشعوب، وبخاصة هؤلاء الذين يجاورونهم في الرقعة الجغرافية. وعلى رغم بساطة الفكرة، فان ما فيها من اصالة وغنى جعلها اقرب الى البديهيات التي تدرس وتلقن لطلبة المدارس ولا يكف الساسة من وقت الى اخر على التاكيد على وجودها واستمرارها كموجه للسياسة. وحتى الذين اعلنوا من خارج المنطقة العربية اكثر من مرة «نهاية العروبة»، كانوا يتعاملون معها امنياً وثقافياً على انها منطقة ذات تميز خاص.

ولكن المشكلة في الفكرة العربية لم تكن ابدا في جوهرها الذي يلقى القبول العام من معظم العرب، وانما كانت في الصياغة التي طرحت بها على الرأي العام العربي وعلى العالم الخارجي من قبل القوميين العرب، السياسيين منهم والمفكرين. وهي صياغة تعمدت الابتعاد عما هو اصيل وبديهي في جوهرها، والتاكيد عليها فقط من خلال ما تعتبره خارجاً عليها ومضاداً لها، مثل الغرب، ومعه اسرائيل، والراسمالية، والدولة القطرية. والواقع ان القائمين على الفكرة كانوا، في هذا، يتبعون انصار الفكرة القومية في كل مكان في العالم حيث ارتبط ازدهار الفكرة وتزايد انصارها عن طريق «العداء المشترك» لـ «الآخر» الذي أمامه تتجمع الصفوف وتتوحد الامة.

ولكن الامم لم تتوحد ابداً نتيجة بناء العداء فقط وانما يتم توحدها دوماً من خلال بناء نسيج مشترك يقوم على الروابط الاصيلة بين من

يعتقدون انهم يشكلون امة واحدة وجعل «الوحدة» القيمة العليا التي على أساسها تتحدد سياسات القوميين وتصرفاتهم. وتصير مشكلة كبرى اذا ما حل «العداء» محل الوحدة ذاتها كمعيار للحركة والتقويم. ولعل ذلك ما حدث تماما مع حركة القومية العربية. وقد كان مفهوما ومتوقعا وطبيعيا ان يكون العداء للاستعمار الغربي عامل توحيد بين الشعوب العربية وهو ما تبدى بالفعل خلال حركة الاستقلال العربية، خلال الخمسينات اذ عاشت الحركة القومية ازهى عصورها حين توحدت مصر وسورية في الجمهورية العربية المتحدة. ولكن المشكلة الكبرى بدأت عندما حل العداء للغرب مكان فكرة الوحدة كقيمة عليا ومعيار للحكم على التصرفات والسياسات العربية. ومن ثم حدث الاستقطاب العربي الكبير بين الذين انشاوا علاقات وثيقة مع الغرب وبين هؤلاء الذين راوا ان الوحدة العربية لا يمكن اتمامها من دون العداء معه. وقامت «الحرب الباردة العربية»، كما سمّاها بحق مالكوم كير، لا لكي تعكس انقساما عربيا حول الموقف من الغرب فقط وانما ليمتد ذلك لكي يكون انعكاسا للحرب الباردة على المستوى العالمي.

ومما زاد من وطاة النظام الدولي المنقسم على النظام العربي ان الموقف من الاستقطاب الدولي لم يقتصر على الدواعي الاستراتيجية وانما امتد الى الخيارات السياسية والاجتماعية لحركة القومية العربية. فالعداء للغرب امتد الى نظامه السياسي المتجسد في الليبرالية ونظامه الاقتصادي المتمثل في الراسمالية،

ومن ثم كان اختيار القوميين العرب للحزب الواحد كنظام سياسي، والاشتراكية كنظام اقتصادي واجتماعي، وكلاهما اضر بالفكرة العربية ضررا بالغا. فالحزب الواحد قضى على «التراضي» الطوعي كطريق للوحدة بين العرب، فلم يعد الطريق الى الوحدة من خلال الاختيار الناجم عن التعددية الفكرية، وانما صار من خلال الاختيار القسري للحزب الذي ما لبث ان اصبح الاختيار القسري للمكتب السياسي، ثم دان الامر كله بعد ذلك للزعيم القائد الملهم الحكيم الى اخر الاوصاف التي سبغها دراويش الفكرة القومية على كل من رفع لواءها من الساسة ومن العسكر.

ومن المدهش بعد ذلك ان الحزب الواحد، الرافع رايات الوحدة وبيارقها في دمشق او القاهرة او بغداد او طرابلس او صنعاء او عدن، لم يعجز عن اقامة الوحدة فقط وانما قاد عملية الشقاق العربي الكبرى لا بين انصار الوحدة واعدائها فقط او بين الواقفين في معسكر الغرب وخصومهم الواقفين في معسكر الشرق، وانما امتد الى داخل حركة الوحدة ذاتها، بين الناصريين والقوميين والبعثيين، وحتى داخل كل تيار من هذه التيارات. وطالما ان الفكرة العظيمة تم اختصارها في حزب ثم في مكتب سياسي ثم في شخص واحد يتمتع بصفات مقدسة فان الصراع داخل المعسكر الوحدوي الذي لا يعرف الحلول الوسط او النقاش او قبول التعددية كان انقلابيا دمويا خفتت معه كل الصراعات «الاصلية» الاخرى.

الاهم من ذلك ان الحزب الواحد كان اداة لتعزيز «الدولة القطرية» التي جاء الفكر القومي أصلاً لتجاوزها وتخطيها. فمع الحزب الواحد ازدهرت اجهزة القمع والقهر حين اصبحت اجهزة الاستخبارات والامن بانواعها المتعددة والمتشعبة الحاكمة الحقيقية في دولة الحزب القائد. ومع هؤلاء تضخمت بيروقراطية الدولة باسرها التي اصبحت تتحكم في المواطن العربي من المهد الى اللحد. وعزز من بيروقراطية الدولة الفكرة الاشتراكية التي لم تكن في جوهرها اكثر من «قومية اقتصادية» تقوم على قطاع عام متضخم وسرطاني واحتكاري يدافع عن نفوذه بضراوة ليس فقط ضد البورجوازية والقطاع الخاص في الداخل وانما ضد كل من تسول له الاقتراب من سوقها الداخلي من الخارج.

نتج عن ذلك فشل كل المحاولات التكاملية الوظيفية التي حاولت اقامة تعاون اقتصادي او سوق مشتركة بين الدول العربية، حتى بين تلك الدول التي رفعت شعارات الوحدة والقومية العربية. لم يقف الامر فقط على حركة السلع والبضائع وانما امتد الى الافراد العرب ذاتهم. وبعد ان كان العرب، حتى نهاية الاربعينات، يتنقلون ويمتلكون في سهولة ويسر بين البلدان العربية اصبح عليهم الحصول على التاشيرات ويواجهون التعقيدات والحجز في المطارات والموانئ عند العبور من بلد عربي الى اخر في ظل الحركة القومية الكبرى (للامانة التاريخية كان القوميون العرب اكثر من عانوا من هذه الظاهرة حيث تقاذفتهم السجون والمعتقلات في الدول الوحدوية التي كانوا يتنقلون بينها معارضين او مؤيدين).

ومع نمو «الدولة القطرية» وتشعبها لم يعد بمقدور انصار الفكرة القومية التعامل مع الواقع الجديد الذي أوجدته مصالح وتحالفات وافكار انبثقت من الحقيقة التاريخية والجيوبوليتيكية والجيواستراتيجية لكل قطر عربي على حدة. فطالما كان الاعتقاد في وجود امة عربية واحدة و«مصلحة عربية مشتركة عليا» قائماً، فان التدخل في شؤون كل قطر عربي اصبح مشروعا للكل بلا حدود او قيود، وما يعتبر من صميم المصلحة الوطنية لكل قطر عربي ما هو في النهاية إلا تعبير عن «إقليمية» مرفوضة ومذمومة.

وهكذا تعددت الحروب الباردة والساخنة العربية - العربية، واصبحت امراً مزمناً يميز العلاقات بين العرب خاصة بين هؤلاء المنتمين الى الفكرة القومية ذاتها، لان «المصلحة القومية» صارت، في الواقع، التعبير عن «المصلحة القطرية» لهذا البلد العربي أو ذاك حتى لو تلفحت بعباءة العروبة ولبست عقالها. ولم يكن الصراع في اوقات كثيرة بين القاهرة وبغداد، والقاهرة ودمشق، وبغداد ودمشق، والقاهرة وطرابلس، الا تعبيرات عن مصالح قطرية مختلفة في الواقع الموضوعي كان ممكنا التعامل معها على هذا الاساس بيسر اكبر لو لم تغرق في مطلق الايديولوجية التي تجعل من «المصلحة القطرية» و«الخيانة القومية» امراً واحداً.

ربما كان التعامل مع القضية الفلسطينية والوجود الاسرائيلي في قلب الامة من اكثر القضايا التي فرقت العرب واضعفتهم. ومن عجب ان ذلك حدث على رغم انه لم يلتق العرب على موضوع من زاوية المشروعية والمصلحة الاستراتيجية قدر التقائهم فى العداء لاسرائيل. ولكن بعد ذلك

اختلف العرب، وفي مقدمهم القوميون منهم، حول كل شيء، واصبحت قضية العرب الاولى - كما اشاع الجميع - اداة للمزايدة والتشهير حتى مع مَنْ لم يختلف احد على اصالة مشاعره القومية مثل الرئيس الراحل جمال عبدالناصر.

لم يكن الانشقاق حول استراتيجية وتكتيك التعامل مع اسرائيل مفرقاً لأمة فقط وانما زاد عليه ان الصراع مع «العدو المشترك» ادى الى نتائج اخرى قسمت اهل العروبة فوق انقسامهم. فتحت راية العداء التاريخي للدولة العبرية، وارتباطاتها الغربية والامبريالية - الى آخر القاموس المعروف - لم يكن هناك بد من حكم العسكر بطريق مباشر او غير مباشر طالما انهم القوة التي اناط بها العرب انجاز هدف التحرير. ومع الحكم العسكري استحكمت الديكتاتورية ملتحفة رداء الحزب المقدس او متخلية عنه مفضلة حكماً فاشياً مباشراً بلا تجميل او بهرجة. ولم تكن الديكتاتوريات العربية ابداً ممن يعرفون فضيلة القدرة على الوحدة او الاتحاد، ومن ثم انشغلت كل منها في مهاجمة الاخريات متهمة اياها بخيانة القضية التي ما لبثت ان اصبحت قميص عثمان الذي يتمسح به الجميع.

وزاد الطين بلة، كما يقال، ان العسكر المتحزبين والسافرين قاموا بجريمتين اضافيتين، اضافة الى حكمهم الديكتاتوري: الاولى، انهم وجهوا موارد الامة واقطارها نحو انفاق عسكري ضخم لا يوجد ما ينافسه في كل بلدان العالم الثالث الاخرى. وانصرف هذا الانفاق في معظمه على تكديس السلاح تحت زعم تحقيق «التكافؤ» مع اسرائيل. ولكن هذا التكافؤ لم يكن مقدراً له التحقق ابداً ليس فقط بسبب العون الغربي للعدو ولكن ايضا بسبب استقطاع موارد ضخمة من عملية التنمية الاقتصادية والتكنولوجية اللازمة لتحقيق تكافؤ حقيقي مع الدولة الصهيونية ينجح في مواجهتها واحتوائها. والثانية، ان الآلة العسكرية الهائلة التي تكونت من دون اساس من عناصر القوة الحقيقية توجهت لكي تحرر فلسطين من اتجاهات غريبة عبر صنعاء وطهران وبيروت وتشاد، واخيراً الكويت.

فطالما رفع الحزب القائد أو الزعيم الملهم أو المهيب الفذ راية العداء لاسرائيل والدعوة لتحرير فلسطين من النهر الى البحر اصبح لديه حقاً تاريخياً في فعل ما يريد من دون محاسبة او مساءلة!

النتيجة النهائية، وحصاد السنين، للفكر القومي العربي القائم على «المواجهة» مع الغرب واسرائيل والراسمالية والدولة القطرية، لم يكن سوى تكريس لهذه الاخيرة، وقطع وشائج كانت مرتبطة، وتحقيق الانقسام والانشقاق ليس فقط بين دول العرب ولكن بين شعوبها ايضا. فعلى طريق «المواجهة» نسي الجميع ان الامم والدول تقام من خلال البناء المشترك لمصالح وروابط مشتركة لها اساس في واقع الشعوب وتاريخها. الآن تغيرت الدنيا ولم تعد كما كانت. وبعد الاتفاق الفلسطيني - الاسرائيلي تغيرت المنطقة بدورها، واصبح على الفكر القومي العربي مراجعة ما درج عليه من بديهيات، فربما سيجد فرصاً جديدة لم تتح من قبل لتحقيق الحلم الوحدوي الذي يطوف بخيال العرب ولكن ليس عن طريق التراكم الاصيل في التفكير القومي العربي المعاصر.

---

* نائب مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في «الاهرام» - القاهرة.



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الحياه

التاريخ: ١٥ ديسمبر ١٩٩٣

العروبة بعد الاتفاق الفلسطيني - الاسرائيلي

عملية البناء تتطلب تواضعاً في تحديد الاهداف

لا ما ألفناه من تضخيم دائم لـ... القدرات

عبدالمنعم سعيد*

□ بعد ان تناولت حلقة الأمس الايديولوجيا المطلقة وكيف جعلت من المصلحة القطرية «خيانة قومية»، هنا التتمة:

■ قام الفكر القومي العربي، منذ نبوغه في الاربعينات، على فكرة «المواجهة»، مع اربعة اعداء: الغرب، اسرائيل، الراسمالية والدولة القطرية، واعطى، في الوقت نفسه، اهتماماً قليلاً للروابط التاريخية والثقافية والمصلحية التي تجمع دول الامة وشعوبها.

بعد خمسة عقود من «الكفاح» و«النضال»، تعزز موقع الاعداء الاربعة الى حد كبير. فالغرب والراسمالية لم يعودا حقيقة حضارية واقتصادية واستراتيجية في مواجهة «الشرق» السوفياتي الاشتراكي، بابعاده المماثلة، وانما اصبح حقيقة عالمية تلف الكرة الارضية كلها خصوصاً من قبل المتقدمين فيها، في غرب اوروبا وشمال اميركا واليابان، والمتطلعين الى التقدم في شرق اوروبا وشرق آسيا وجنوب شرقها واميركا اللاتينية.

واسرائيل «المزعومة»، اصبحت حقيقة دولية واقعة متقدمة بالعلم والتكنولوجيا والتصنيع والسمعة الديموقراطية ليس بحكم روابطها الغربية والاميركية فقط وانما بحكم روابطها مع ساحة ممتدة من موسكو حتى جاكارتا ومن بكين حتى ريو دي جانيرو.

اما الدولة القطرية العربية فقد تجذرت واستفحلت، وفي بعض الاحيان توحشت بفعل الاشتراكية، او كما ذاع في الادبيات السوفياتية «الطريق اللاراسمالي للتنمية»، وبفعل «الصراع» المستمر مع الغرب واسرائيل، حقاً او زيفاً. وعلى الجانب الآخر انقسمت الامة وانشقت كما لم يحدث من قبل، وامتدت العداوات العمياء من الحكومات، التي كان الظن انها اصل البلاء، الى الشعوب.

وحتى لا يُساء الفهم فحسبنا هنا تقرير ان ما حدث داخل الوطن العربي وخارجه لم يكن بسبب الفكر القومي العربي وحده، وانما الارجح انه كان نتاج عملية تاريخية طويلة تعددت فيها الاسباب وتنوعت. ولكن ما نود التركيز عليه ان فكرنا في استراتيجيته وتكتيكه اختار سبلاً وطرقاً تحتاج الفحص والمراجعة، خصوصاً ان الحصاد مر في كل المقاييس. ويدعونا لذلك اكثر ان الفكر القومي لا يزال، على رغم المتغيرات الكثيرة في العالم وفي المنطقة، محافظاً على توجهاته الاساسية التي سار فيها خلال العقود الخمسة الماضية والذي لخصه البيان الذي اصدره المؤتمر القومي العربي، الذي يضم نخبة متميزة ونبيلة من المفكرين والسياسيين القوميين العرب، في شأن الاتفاق الفلسطيني - الاسرائيلي. ويدعونا لذلك ايضا ان التجربة العالمية قدمت خبرات متنوعة للتعامل مع عالم عادي وفي ظل علاقات غير متكافئة، نجحت فيها امم وشعوب في تحقيق آمالها وطموحاتها، ولعل التجارب الالمانية واليابانية والشرق اسيوية تقع في مقدمها. في هذه التجارب سارت الامور في اتجاه مخالف للتجربة العربية من حيث الاستراتيجية والتكتيك.

ففي كل هذه التجارب لم تكن «المواجهة» مع العدو المتفوق المنتصر، او مع الغرب، السبيل الى الحفاظ على الهوية القومية، وانما البديل لذلك كان عملية مضنية وشاقة، وتعيسة احياناً، للبناء الذاتي استغرقت عقوداً عدة. بعدها اكتملت هذه التجارب وانتزعت مكانتها العالمية، ووحدتها، كما في حالة اوروبا الغربية عامة والمانيا خاصة، على رغم ظروف صعبة وقاسية. هذا «البناء» قام على عملية جدلية قوامها مجموعة من المبادئ:

اولاً: ان «البناء» لقدرات الامة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية هو «الحرية» و«التحرر»، فلا يمكن لامة من الامم النهوض والرفعة ومقارعة امم اخرى في العالم وهي متخلفة وعاجزة او معتمدة على الآخر الذي تود مقارعته او السباق معه، وهي تعتمد عليه في المأكل والملبس والسلاح. ولا يمكن تحقيق هذا البناء المحقق للحرية والتحرر من دون ازالة للاسباب الذاتية التاريخية والثقافية التي ادت الى هزيمة الامة في المقام الاول. فالشعوب لا تُهزم او تُقهر فقط بسبب وجود نظام دولي غير عادل، او بسبب عدوانية الاعداء وجشعهم، ولكن ايضا، وربما ان ذلك هو الاهم، بسبب وجود ضعف هيكلي في بنية الامة يحتاج مراجعة وتصحيحاً. ومن ثم فان عملية البناء تصبح في جوهرها عملية تغيير كبرى للذات تبقي كل ما هو اصيل ومتقدم وتقضي على كل ما هو زائف ومتخلف.

ثانياً: ان عملية البناء لها اولوية على كل ما عداها من مشاعر واحاسيس. ولذا فان اليابان، المضروبة بالقنابل الذرية والمفروض عليها تغيير نظامها السياسي وحتى الثقافي، لم تنشغل كثيرا بفكرة «الانتقام»، و«المواجهة»، مع عدو احتل اراضيها واقتطع اجزاء منها. والمانيا المهزومة والمقسمة والمحتلة لم تركز على الاستعداد ليوم تستعيد فيه ما فقدت كما فعلت بعد الحرب العالمية الاولى، وانما انصرف البلدان، بدأب لا يعرف الكلل، الى عملية بناء للانسان والاقتصاد والثقافة ما لبثت ان فرضت نفسها على العالم بما فيه الاعداء.

ثالثاً: تفرض اولوية البناء نوعية العلاقات الخارجية وليس العداءات التاريخية مهما كانت قريبة ولاسعة للحس القومي. ولذا، فان اليابان لم تجد مشكلة في عقد اتفاقية دفاع مشترك مع الولايات المتحدة، ولا في اقامة تحالف تاريخي معها، ولم تجد المانيا مشكلة كبرى في دخول حلف الاطلسي مع كل اعدائها السابقين، او السعي الى اقامة «اتحاد»، مع عدوة ازلية مثل فرنسا من خلال عملية وحدوية اوروبية، او حتى «التوجه الى الشرق» المدجج بالصواريخ النووية المستعدة لضربها والدبابات المستعدة لاكتساحها، طالما ان ذلك كان مقدمة لا غنى عنها للوحدة الالمانية.

رابعاً: تحتاج عملية البناء الى زمن طويل يستلزم النظر بحساسية الى الظروف الدولية المتغيرة دوماً بحثاً عن الفرص التي يمكن انتهازها والتي تعزز البناء - التحرر. ولذا فان اليابان استفادت كثيرا من الحرب

الباردة في تحقيق انتعاشها بعد الحرب، واعطتها الحرب الكورية، ثم الحرب الفيتنامية، فرصاً بغير حدود للتقدم الاقتصادي. وفعلت كوريا الجنوبية الشيء نفسه، على رغم تقسيم كوريا، بل ان الانتصار الفيتنامي المدوي على الولايات المتحدة في منتصف السبعينات كان احد الدوافع الرئيسية لبناء «النمور» الآسيوية بما فرضه التحدي الشيوعي الفيتنامي من ضرورة تنمية هذه الدول خوفاً من ان تصبح نظرية «الدومينو» قابلة للتطبيق.

خامساً: ان عملية البناء لا بد وان يحوطها قدر كبير من التواضع في تحديد الاهداف بحيث تظل دائما في حدود القدرات المتاحة في ما يتعلق بالمكانة الدولية والتأثير العالمي. فطالما ان بناء القدرات له الاولوية فمن غير المستحسن اهدارها في منافسات دولية متسرعة يمكنها اثارة الشكوك ازاء بناء القدرات ذاتها. ومن هنا يمكن فهم «الكمون» الياباني بعيداً عن الساحة الدولية وترددها في لعب دور دولي مؤثر على رغم الدعوة الملحة لها للعب هذا الدور من قبل اعدائها السابقين.

هذه المبادئ الخمسة لا نجد الا نقيضها في الحالة العربية. فشعار الحرية، اضافة الى الاشتراكية والوحدة مهما كان ترتيبهما، لم يكن يعني في جوهره وتطبيقاته عملية بناء للقدرات والتجدد القومي وانما المواجهة مع الغرب واسرائيل والانقطاع عن نظام عالمي تحت راية الاشتراكية في ظل ظروف بائسة من الاستعداد المادي والمعنوي. وفي كثير من الاحيان فان المواجهه ذاتها اصبحت هي الحرية و[illegible] والوحدة ذاتها. وبدلا من تجنب المخاطر وانتهاز الفرصة [illegible]، او تم استدراجنا، الى معارك لم نحسن الاستعداد لها في ظل ظروف كنا نعلم مسبقا عدم التكافؤ فيها. ولم يكن ذلك فقط نتيجة اخطاء في الحساب، وانما نتيجة ملمح جوهري في فكرنا القومي يقوم على اعطاء «المواجهة» الاولوية على كل ما عداها من اولويات حتى بما فيه تحقيق الظروف الموضوعية والمادية لتحقيق الانتصار ذاته.

وهكذا، تم اخضاع فكرة الوحدة، التي هي جوهر الفكرة القومية نظرياً على الاقل، للمواجهة مع العداءات التاريخية. ومعها تم رسم علاقاتنا الخارجية بالطريقة التي لا تستعجل الصراعات الخاسرة فقط بل ومعها خلق اعداء لفكرة الوحدة العربية، وهم الذين ابدوا كل توحد في العالم عدا في منطقتنا. ويبدو ان استعجال الصراعات والاستدراج نحوها كانا دوماً نتيجة نفاد الصبر وقصر النفس في عملية التنمية الصعبة، حتى انه كلما حقق قطر عربي قدراً من التقدم الضئيل في البناء الذاتي حتى نجده واقعاً، حباً او كرهاً، في صراع خارجي يعيده الى ما قبل نقطة الصفر بكثير. حدث ذلك مع مصر عام ١٩٦٧ وبعد اتمام الخطة الخمسية الاولى بقليل، ثم حدث ذلك مع العراق بعد ان بدا انه حقق تقدما تنموياً وتكنولوجيا لا باس به. والمدهش انه على رغم التخلف الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في معظم انحاء الوطن العربي فإن الاهداف التي وضعها القوميون العرب لحركة التحرر العربية لم تكن اقل ابداً من تغيير العالم، وهي مهمة عجز عنها الاتحاد السوفياتي على رغم آلاف الرؤوس النووية، واليابان على رغم معجزة المعجزات الاقتصادية.

وفي معرض اعتراض القوميين العرب وانتقادهم الاتفاق الفلسطيني - الاسرائيلي، يلومون، في بيان المؤتمر القومي العربي، حركة التحرر الفلسطينية لانها لم تكن في طليعة المعترضين على النظام العالمي الجديد والساعين الى تغييره، وهو هدف لم تضعه دولة او حركة تحرر وطني في العالم لنفسها، على رغم الظروف المعروفة للحركة الفلسطينية التي أقلها ان قيادتها تقع على بعد آلاف الاميال من ارضها التي تريد تحريرها.

هذا الغياب التام للتواضع في تحديد الاهداف القومية لا يمكن فهمه الا بالمحاولة المستمرة للفكر القومي للقفز الى الامام لخوض مواجهات كبرى من دون ادراك للواقع ومحدداته وقدراته. ولا يمكن الاستبعاد التام ان هذه الحالة السيكولوجية ناجمة عن ياس مطبق في تطوير قدرات وروابط الامة التي تغني بها



هذا الفكر من خلال العمل الدؤوب والخلاق نحو اهداف ممكنة نحو التقدم والوحدة. وربما الأهم من ذلك وجود ازمة ثقة عميقة في اصالة الامة ذاتها وقدراتها حتى انها لو تعرضت للفحة سلام مع دولة صغيرة، بكل مقاييس القوة الشاملة مثل اسرائيل، فإن الامة ستنهار وتركع امامها متخلية عن اسواقها وثقافتها وعروبتها.

العجيب ان ذلك يحدث على رغم وجود تجربة كاملة للسلام مع اسرائيل قامت بها مصر، وامامنا نتائجها. فعندما وقعت مصر معاهدة السلام مع الدولة العبرية طرح الفكر القومي الحجج نفسها التي يطرحها الآن بصدد الاتفاق الفلسطيني - الاسرائيلي. قيل ايامها ان الاتفاق سيعزل مصر عن امتها العربية، وقيل كذلك ان مصر ستكون راس الجسر الذي من خلاله ستعبر اسرائيل الى الاسواق العربية. وقيل ايضاً ان الاختراق الثقافي الاسرائيلي سيفقد مصر عروبتها.

كل ذلك لم يتحقق منه شيء، اذ كانت مصر في طليعة المساندين للعراق حين كان محقاً في مواجهة الغطرسة الايرانية. واصرت مصر على العودة الى الجامعة العربية وعودة الجامعة العربية اليها في تاكيد لا يقبل الشك في عمق صلاتها العربية. وبعد اكثر من عشر سنوات على السلام مع اسرائيل فان واردات مصر منها لم تزد عن خمسة ملايين دولار. والاهم من ذلك كله ان عروبة مصر تاكدت من خلال الاختيار الطوعي والحوار حول الهوية المصرية وليس من خلال الفرض القهري لحزب او عسكر.

لم يكن الحفاظ على عروبة مصر عملية سهلة بعد تعرضها لاختبار حقيقي بعد السلام مع اسرائيل والعزلة العربية التي فرضت عليها. آنذاك عاد الوعي الى توفيق الحكيم مشككاً في الرابطة العربية لمصر مستعيداً من جديد بعدها المتوسطي بعد رقاد طويل، وتبعه عدد لا باس به من المثقفين المصريين الذين لم يجدوا شيئا في كتاب العرب والعروبة الا وانتقدوه. وفي الحقيقة ان مثل هذه الشكوك كانت تعكس الكثير السائد لدى الراي العام المصري. وبعد ان كان ٧٢.٦ في المئة من المصريين يفضلون دولة فيديرالية عربية، في استطلاع للراي اجراه سعد الدين ابراهيم عام ١٩٧٧، نجد ٣٤.٤ في المئة فقط من المصريين عام ١٩٧٨ يعتقدون انهم جزء من الامة العربية، في استطلاع اجراه ريموند هينبوش، ونجد ٤٤ في المئة فقط يعرفون انفسهم كعرب في استطلاع اجراه عبدالمنعم المشاط عام ١٩٨٢.

لكن هذه الشكوك لم تستمر طويلا، وبخاصة بعد ان خرجت كتائب كاملة من المفكرين تدافع عن عروبة مصر وهويتها. ولم تكن المسالة «كلاماً»، وانما حواراً حقيقياً مفتوحاً لم يحدث مثيله في اي قطر عربي آخر يتناول تاريخ مصر وثقافتها، والاهم مصلحتها ومستقبلها في الامن والتنمية. ويبدو ان حواراً مماثلا كان يجري في ذهن الشعب المصري، ولذا نجد ما هو متاح من استطلاعات للراي العام، بدءاً من منتصف الثمانينات، يشير الى عودة كاملة للوعي العربي لمصر. ظهر ذلك في الاستطلاع الذي اجراه نادر فرجاني على العمال المصريين، ثبت فيه ان اكثر من ٧٠ في المئة منهم يفضلون الوحدة مع قطر عربي آخر. وفي الدراسة القيمة التي اجراها كمال المنوفي ونشرت في «السياسة الدولية»، (العدد ١١٤ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٣) عن التوجهات السياسية للاطفال المصريين وجد على رغم انهم يعتبرون هويتهم مصرية قبل ان تكون عربية، ان معظمهم يعتقد بان الوحدة العربية ستتحقق يوما ما (٧٤ في المئة)، ويرفض انكفاء مصر على نفسها والابتعاد عن العرب (٨١.٥ في المئة)، ويرى اتحاد مصر مع بلدان عربية اخرى مدخلا الى حل مشاكلها الاقتصادية وتحسين اوضاعها الداخلية (٨٦.٧ في المئة).

هذا التوجه العربي لمصر وشعبها حدث على رغم السلام مع اسرائيل، وعلى رغم العلاقات الوثيقة مع الغرب، وعلى رغم الغزو الفكري والثقافي المزعوم، لان الفكرة العربية فيها من الاصالة والمصلحة ما هو اكثر بكثير مما يعتقد القوميون العرب.

* نائب مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في «الاهرام»، القاهرية.



قائمة

أصدارات

الملفات

مركز الاهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

مؤسسة الأهرام - شارع الجلاء - الرقم البريدي ١١٥١١ تليفون : ٥٧٨٦١٠٠ - ٥٧٨٦٢٠٠ - ٥٧٨٦٣٠٠ - ٥٧٨٦٤٠٠ - تلكس ٩٢٠٠٢ فاكس : ٥٧٨٦٤٤٣



قائمة الملفات الوثائقية المتاحة

الكود	أسم الملف	الفترة الزمنية	عدد الاجزاء	عدد الصفحات	السعر بالجنيه
١	البيئة	١ يناير ١٩٩٠ الى ٣١ مارس ١٩٩٠	١	١٨٧	١٤٠
		١ ابريل ١٩٩٥ الى ٢٨ يونيو ١٩٩٠	١	٣٠٠	٢٢٥
		٤ يناير ١٩٩٩ الى ٢٥ سبتمبر ٢٠٠٠	١	١٩٦	١٤٧
٢	الاحزاب المصرية	٢ أكتوبر ١٩٩٩ الى ٢٤ يناير ٢٠٠١	١	١٠١	٧٦
٣	المعاهدة النووية	١١ ابريل ١٩٩٥ الى ٢٠ نوفمبر ١٩٩٥	١	١٩١	١٤٣
٤	الالغام فى مصر	٩ فبراير ٢٠٠٠ الى ٣ ابريل ٢٠٠١	١	٥٦	٤٢
٥	الجات	١٤ مايو ١٩٦٣ الى ٢٥ يوليو ١٩٩٤	١	٢٦٥	١٩٩
		١٢ أغسطس ١٩٩٤ الى ١٣ نوفمبر ١٩٩٥	١	٢٣٤	١٧٧
		١ فبراير ١٩٩٠ الى ٢٨ أغسطس ٢٠٠١	١	٩٨	٧٤
٦	الصحافة الصفراء	١٩ يوليو ٢٠٠١ الى ٢٤ يونيو ٢٠٠١	١	١٥١	١١٣
		٢٤ يونيو ٢٠٠١ الى ٢٨ سبتمبر ٢٠٠١	١	١٤٧	١١٠
٧	حرب ١٩٦٧	١٧ مايو ١٩٦٧ الى ١٩ يوليو ١٩٨٧	١	١٦٩	١٢٧
٨	حرب ١٩٥٦	٢٩ أكتوبر ١٩٥٦ الى ٢١ يوليو ١٩٩٥	١	٧٩	٥٩
٩	الخصخصة	٣١ أكتوبر ١٩٩١ الى ٢٢ يوليو ١٩٩٦	١	٣٢٢	٢٤٢
		٤ فبراير ١٩٩٧ الى ٢٩ يوليو ٢٠٠١	١	٢٤٣	١٨٢
١٠	مؤتمر قمه جنوه ومناهضو العولمة	١٤ يوليو ٢٠٠١ الى ١٢ سبتمبر ٢٠٠١	١	١٢١	٩١
١١	ديون مصر	٥ مارس ١٩٩٠ الى ٢٢ ديسمبر ١٩٩٠	١	٢٤٠	١٨٠
			١	٢٦٨	٢٠١
١٥	الجمهوريات الإسلامية فى آسيا الصغرى	٢٥ محرم ١٤١٢ الى ١ ذو الحجة ١٤١٣	١	٢٢٤	١٦٨
			١	١٩٧	١٤٨
			١	١٤٧	١١٠
١٨	الجمعيات الأهلية فى مصر	٣٠ يناير ١٩٩٩ الى ٣ ديسمبر ٢٠٠٠	١	١٤١	١٠٦

مركز الاهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

مؤسسة الأهرام - شارع الجلاء - الرقم البريدي ١١٥١١ تليفون : ٥٧٨٦١٠٠ - ٥٧٨٦٢٠٠ - ٥٧٨٦٣٠٠ - ٥٧٨٦٤٠٠ - تلكس ٩٣٠٠٢ فاكس : ٥٧٨٦٤٤٣



الكود	أسم الملف	الفترة الزمنية	عدد الاجزاء	عدد الصفحات	السعر بالجنيه
١٩	الاقليات الاسلامية	٢٦ ربيع الثانى ١٣٩٢ الى ٥ جمادى الأول ١٤١٣	١	٢٨١	٢١١
		١ جمادى الأول ١٣٩٣ الى ٢٩ جمادى الأول ١٤١٣	١	٢٥٠	١٨٨
		١ صفر ١٣١٩ الى ٢٨ ربيع الأول ١٤١٣	١	١٧٨	١٣٤
		١ جمادى الأول ١٣٩٣ الى ١٧ ربيع الثانى ١٤١٣	٢	٣٩٤	٢٩٦
		٧ ربيع الثانى ١٣٧٨ الى ٥ جمادى الأول ١٤١٣	٢	٤٥٧	٣٤٣
٣١	البترول والطاقة	٦ سبتمبر ١٩٩٨ الى ٢٧ سبتمبر ٢٠٠٠	١	١٤٩	١١٢
٣٢	صراع المياه فى المنطقة العربية الجزء الأول	١٢ أكتوبر ١٩٤٤ الى ٣ أكتوبر ١٩٨٩	١	٢٤٥	١٨٤
	صراع المياه فى المنطقة العربية الجزء الثانى	يناير ١٩٩٠ الى مايو ١٩٩١	١	٢٥٨	١٩٤
٣٥	مكتبة الاسكندرية	٢١ يناير ١٩٢٤ الى ٢٨ أغسطس ١٩٩٨	١	٢٣٤	١٧٦
٣٨	النظام العالمى الجديد	٣ مارس ١٩٩١ الى ٦ سبتمبر ١٩٩٢	١	٢٣٠	١٧٣
		٢ أكتوبر ١٩٩٢ الى ١٦ يناير ١٩٩٣	١	٤٠	٣٠
٤٥	التيار الاسلامى المعتدل ١	٤ أغسطس ١٩٩٠ الى ١٠ سبتمبر ١٩٩٠	١	١٨٠	١٣٥
	التيار الاسلامى المعتدل ٢	١٠ سبتمبر ١٩٩٠ الى ٣٠ سبتمبر ١٩٩٠	١	١٧٩	١٣٤
	التيار الاسلامى المعتدل ٣	١ أكتوبر ١٩٩٠ الى ٣١ ديسمبر ١٩٩٠	١	٢٢٢	١٦٧
	التيار الاسلامى المعتدل ٤	١ يناير ١٩٩١ الى ٢٩ يناير ١٩٩١	١	٢٠٥	١٥٤
	التيار الاسلامى المعتدل ٥	٢٩ يناير ١٩٩١ الى ١٤ فبراير ١٩٩١	١	١٧٩	١٣٤
	التيار الاسلامى المعتدل ٦	١٥ فبراير ١٩٩١ الى ٥ مارس ١٩٩١	١	١٩١	١٤٣
	التيار الاسلامى المعتدل ٧	٦ مارس ١٩٩١ الى ١٨ يوليو ١٩٩١	١	١٩١	١٤٣
٥٠	الصراع العربى	١ ابريل ١٩٨٨ الى ٣١ ديسمبر ١٩٨٨	١	٢٤٣	١٨٢
	الإسرائيلى	١ يناير ١٩٨٩ الى ٢٢ ديسمبر ١٩٨٩	١	٢٥٩	١٩٤
٦١	الطفولة	٢٠ مارس ١٩٩٨ الى ٢٠ أغسطس ٢٠٠١	١	٢٢٣	١٦٧
٦٨	إتفاقية طابا	٥ سبتمبر ١٩٩٥ الى ١٣ أكتوبر ١٩٩٥	١	١٢٧	٩٥
٨٠	قمة كامب ديفيد الثانية	٢٨ يونيو ٢٠٠٠ الى ٢١ يوليو ٢٠٠٠	١	٢٣١	١٧٣
		٢١ يوليو ٢٠٠٠ الى ٣٠ يوليو ٢٠٠٠	١	٢١٧	١٦٣
		٣٠ يوليو ٢٠٠٠ الى ٢٣ سبتمبر ٢٠٠٠	١	١٩٤	١٤٦

مؤسسة الأهرام - شارع الجلاء - الرقم البريدى ١١٥١١ تليفون : ٥٧٨٦١٠٠ - ٥٧٨٦٢٠٠ - ٥٧٨٦٣٠٠ - ٥٧٨٦٤٠٠ - تلكس ٩٣٠٠٢ فاكس : ٥٧٨٦٤٤٣



الكود	أسم الملف	الفترة الزمنية	عدد الاجزاء	عدد الصفحات	السعر بالجنيه
٨٥	**الإرهاب**				
	١/١/٨٥ إغتيال رفعت المحجوب	١٣ أكتوبر ١٩٩٠ الى ٣٠ أغسطس ١٩٩٣	١	٢١٢	٣٢١
			١	٢١٦	
	٢/١/٨٥ إغتيال فرج فودة	٩ يونيو ١٩٩٢ الى ٢٧ فبراير ١٩٩٤	١	٦٤	٤٨
	٣/١/٨٥ إغتيال محمد حسين الذهبي	٤ يوليو ١٩٧٧ الى ٢٩ ديسمبر ١٩٧٧	١	٢٤٣	١٨٢
	٤/١/٨٥ إغتيال السادات	٧ أكتوبر ١٩٨١ الى ٦ أكتوبر ١٩٨٢	١	٢٦٩	٢٠٢
	١/٢/٨٥ محاولة إغتيال صفوت الشريف	٢١ ابريل ١٩٩٣ الى ٢٨ مايو ١٩٩٣	١	١٧٣	١٣٠
	٢/٢/٨٥ محاولة إغتيال زكى بدر	١٧ ديسمبر ١٩٨٩ الى ٢٨ ديسمبر ١٩٨٩	١	١٤	١١
	٣/٢/٨٥ محاولة إغتيال نجيب محفوظ	١٥ أكتوبر ١٩٩٤ الى ٢٠ مارس ١٩٩٥	١	١٢٧	٩٥
	٤/٢/٨٥ محاولة إغتيال حسنى مبارك	٢٧ يونيو ١٩٩٥ الى ١٩ سبتمبر ١٩٩٩	١	٢٢٩	١٧٢
	٥/٢/٨٥ محاولة إغتيال حسن الألفى	١٩ أغسطس ١٩٩٣ الى ٢٣ أغسطس ١٩٩٤	١	١٢٨	٩٦
	٦/٢/٨٥ محاولة إغتيال مكرم محمد أحمد	٤ يونيو ١٩٨٧ الى ١١ يناير ١٩٨٩	١	٣٠	٢٣
	٧/٢/٨٥ محاولة إغتيال حسن ابوباشا	٦ مايو ١٩٨٧ الى ٩ يونيو ١٩٨٩	١	٣٢	٢٤
	٨/٢/٨٥ محاولة إغتيال عاطف صدقى	٢٦ فبراير ١٩٩٣ الى ٤ مايو ١٩٩٤	١	١١٢	٨٤
	٩/٢/٨٥ محاولة إغتيال النبوى إسماعيل	١٤ أغسطس ١٩٨٧ الى ٣١ أغسطس ١٩٨٧	١	٣٣	٢٥
	١٠/٢/٨٥ محاولة إغتيال جمال عبدالناصر	٢٧ أكتوبر ١٩٥٤ الى ١٨ ديسمبر ١٩٥٤	١	١١٢	٨٤
	٣/٨٥ التنظيمات الإرهابية	٥ فبراير ١٩٨٣ الى ٣٠ سبتمبر ١٩٩٤	١	٧٩	٥٩
	٤/٨٥ أحداث ارهابيه على مستوى المحافظات	٢٩ يوليو ١٩٨٥ الى ٣٠ ابريل ١٩٩٥	١	١٩٣	١٤٥
	٥/٨٥ التطرف الدينى	١٤ سبتمبر ١٩٨١ الى ٤ يناير ١٩٨٩	١	٢١٩	١٦٤
	٦/٨٥ مكافحة الإرهاب	٢٣ أكتوبر ١٩٨١ الى ١٧ ابريل ١٩٨٨	١	٢٠٢	١٥٢
		١٨ ابريل ١٩٨ الى ٣١ ديسمبر ١٩٩٠	١	١٨٤	١٣٨
		١١ مايو ١٩٩٢ الى ٣٠ ديسمبر ١٩٩٢	١	١٣٩	١٠٤

مؤسسة الأهرام – شارع الجلاء – الرقم البريدي ١١٥١١ تليفون : ٥٧٨٦١٠٠ – ٥٧٨٦٢٠٠ – ٥٧٨٦٣٠٠ – ٥٧٨٦٤٠٠ – تلكس ٩٣٠٠٢ فاكس : ٥٧٨٦٤٤٣



الكود	أسم الملف	الفترة الزمنية	عدد الاجزاء	عدد الصفحات	السعر بالجنيه
	الإرهاب (تابع)				
	٧/٨٥ اعمال إرهابية " تفجير السفارة "	١١ يناير ١٩٩٣ الى ٢٥ نوفمبر ١٩٩٧	١	١٦٢	١٢٢
٩٧	القدس	١٩ ابريل ١٩٩٩ الى ١٣ ديسمبر ١٩٩٩	١	٢٧٩	٢١٠
		١٨ يناير ٢٠٠٠ الى ٣١ يوليو ٢٠٠٠	١	١٩١	١٤٣
		١ أغسطس ٢٠٠٠ الى ٣٠ سبتمبر ٢٠٠٠	١	٢١٥	١٦١
٩٨	التوتر الحدودى بين الهند وباكستان	١٦ مايو ١٩٩٥ الى ١٤ ديسمبر ١٩٩٩	١	٢٣٢	١٧٤
١٠٥	اتفاقية واى ريفر ١	١٦ أكتوبر ١٩٩٨ الى ٦ أغسطس ١٩٩٩	١	٢٢٠	١٦٥
	اتفاقية واى ريفر ٢	٦ أغسطس ١٩٩٩ الى ٦ ديسمبر ١٩٩٩	١	٢١٤	١٥٩
١٣١	التجارة الالكترونية	١٩ أكتوبر ١٩٩٨ الى ٣١ أغسطس ٢٠٠١	١	١٤٨	١١١
١٣٣	الجماعات الاسلامية	٢٨ مايو ١٩٩٩ الى ٣ أكتوبر ٢٠٠٠	١	٨٠	٦٠
١٤٣	قمة شرم الشيخ	١١ أكتوبر ٢٠٠٠ الى ٢٠ يوليو ٢٠٠٠	١	١٤٤	١٠٨
١٥٥	المجلس القومى للمرأة	١٧ يناير ٢٠٠٠ الى ١٥ نوفمبر ٢٠٠٠	١	١٠٤	٧٨
١٥٩	حوار الأديان	١٩ يونيو ١٩٩٩ الى ١٢ أغسطس ٢٠٠١	١	١٠٣	٧٧
١٦٥	انتفاضة الأقصى	٣ أغسطس ٢٠٠٠ الى ٢٩ أغسطس ٢٠٠١	١	٢٢١	٣٣٠
			١	٢١٩	
١٧٥	**الهجوم على أمريكا**				
	١/١٧٥ الهجمات على مركز التجارة العالمى	من ١٢ سبتمبر ٢٠٠١ الى ٣٠ سبتمبر ٢٠٠١	١	١٧٣	١٣٠
	٢/١٧٥ تداعيات الهجوم على أمريكا – اجتماعية – عسكرية – سياسية – اقتصادية	من ١٢ سبتمبر ٢٠٠١ الى ٣٠ سبتمبر ٢٠٠١	١	٢٣٧	١٧٨
	٣/١٧٥ دوائر التحقيقات الجنائية	من ١٢ سبتمبر ٢٠٠١ الى ٣٠ سبتمبر ٢٠٠١	١	١٩٠	١٤٣
	٤/١٧٥ أحوال كيانات المجتمع الأمريكى	من ١٢ سبتمبر ٢٠٠١ الى ٣٠ سبتمبر ٢٠٠١	١	٩٦	٧٢
	١/٥/١٧٥ ردود افعال دول العالم	من ١٢ سبتمبر ٢٠٠١ الى ٣٠ سبتمبر ٢٠٠١	١	١٧٤	١٣١

مركز الاهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

مؤسسة الأهرام – شارع الجلاء – الرقم البريدى ١١٥١١ تليفون : ٥٧٨٦١٠٠ – ٥٧٨٦٢٠٠ – ٥٧٨٦٣٠٠ – ٥٧٨٦٤٠٠ – تلكس ٩٣٠٠٢ فاكس : ٥٧٨٦٤٤٣



الكود	أسم الملف	الفترة الزمنية	عدد الاجزاء	عدد الصفحات	السعر بالجنيه
	الهجوم على أمريكا (تابع)				
	٢/٥/١٧٥ ردود افعال دول العالم	من ١٢ سبتمبر ٢٠٠١ الى ٣٠ سبتمبر ٢٠٠١	١	١٨٣	١٣٧
	١/٦/١٧٥ آراء واتجاهات وتحليلات – شخصيات حرف الألف	من ١٢ سبتمبر ٢٠٠١ الى ٣٠ سبتمبر ٢٠٠١	١	٢٤٢	١٨٢
	٢/٦/١٧٥ آراء واتجاهات وتحليلات – شخصيات من حرف الباء الى حرف السين	من ١٢ سبتمبر ٢٠٠١ الى ٣٠ سبتمبر ٢٠٠١	١	٢٢٢	١٦٧
	٣/٦/١٧٥ آراء واتجاهات وتحليلات – شخصيات حرف السين وحرف الغين	من ١٢ سبتمبر ٢٠٠١ الى ٣٠ سبتمبر ٢٠٠١	١	١٣١	٩٨
	٤/٦/١٧٥ آراء واتجاهات وتحليلات – شخصيات حرف الميم	من ١٢ سبتمبر ٢٠٠١ الى ٣٠ سبتمبر ٢٠٠١	١	٢١١	١٥٨
	٥/٦/١٧٥ آراء واتجاهات وتحليلات – شخصيات حروف من الصاد الى الياء	من ١٢ سبتمبر ٢٠٠١ الى ٣٠ سبتمبر ٢٠٠١	١	١٣٥	١٠١
١٧٦	مؤتمر ديربان	٢ أغسطس ٢٠٠١ الى ١٥ سبتمبر ٢٠٠١	٢	٣٩٦	٢٩٧
١٧٧	الأفغان العرب	٢٨ يناير ١٩٩٣ الى ٢٨ يونيو ١٩٩٣	١	٧١	٥٣
		١٨ سبتمبر ٢٠٠١ الى ٢ ديسمبر ٢٠٠١	١	١٦٦	١٢٥
١٧٨	صراع الحضارات	٣ سبتمبر ٢٠٠١ الى ٩ أكتوبر ٢٠٠١	١	١٧٧	١٣٣
		١٠ أكتوبر ٢٠٠١ الى ٣٠ أكتوبر ٢٠٠١	١	٢١٧	١٦٣

مؤسسة الأهرام – شارع الجلاء – الرقم البريدي ١١٥١١ تليفون : ٥٧٨٦١٠٠ – ٥٧٨٦٢٠٠ – ٥٧٨٦٣٠٠ – ٥٧٨٦٤٠٠ – تلكس ٩٣٠٠٢ فاكس : ٥٧٨٦٤٢٣



" الشخصيات "

الكود	أسم الملف	الفترة الزمنية	عدد الاجزاء	عدد الصفحات	السعر بالجنيه
١٤	الملك سعود بن عبدالعزيز وجهوده	١٥ نوفمبر ١٩٤٧ الى ٢٨ مارس ١٩٦٧	١	٦٤	٤٨
٤٠	أسامة بن لادن ١	٢٦ أغسطس ١٩٩٨ الى ٢٧ أغسطس ٢٠٠١	١	٢٦٨	٢٠١
٤١	د . أحمد زويل	٢ يناير ١٩٩٩ الى ٣٠ ديسمبر ١٩٩٩	١	١٧٩	١٣٤
٥١	الارهابى عمر عبدالرحمن	٨ ابريل ١٩٨٩ الى ١٩ يناير ١٩٩٦	١	١٦٧	١٢٥
٥٢	انجازات مبارك	٥ أكتوبر ٢٠٠١ الى ٣٠ أكتوبر ٢٠٠١	١	٢٣٦	١٧٧
٥٣	الملك فهد بن عبدالعزيز	٩ ديسمبر ١٩٩٥ الى ١٦ فبراير ٢٠٠٢	١	١٥٠	١١٣
٥٤	قداسة البابا كيرلس السادس (١)	٢٥ ابريل ١٩٥٩ الى ٢٤ ديسمبر ١٩٦٦	١	١٤٨	١١١
	قداسة البابا كيرلس السادس (٢)	١ يناير ١٩٦٧ الى ١٨ يوليو ٢٠٠١	١	١٢٦	٩٥

ملحوظة هامة : -

هذه الأسعار لاتشمل تكلفة الشحن والتآمين فى حالة إرسال الملفات خارج القاهرة .

مؤسسة الأهرام - شارع الجلاء - الرقم البريدى ١١٥١١ تليفون : ٥٧٨٦١٠٠ - ٥٧٨٦٢٠٠ - ٥٧٨٦٣٠٠ - ٥٧٨٦٤٠٠ - تلكس ٩٣٠٠٢ فاكس : ٥٧٨٦٤٤٣



* قريبـــا !!

موضوعات جديدة

(ملفات تحت الإعداد والتجهيز)

- دول محور الشر
  العراق / إيران / كوريا الشمالية
- الهجوم على امريكا
  - ملف فرعى جديد
  توجيهات السياسات الخارجية الامريكية
  بعد احداث ١١ سبتمبر 2001
- العمليات الاستشهادية فى الارض المحتلة
- عولمة الحرب على الأرهاب
- مؤتمر القمة العربية – بيروت – مارس – 2002
- المبادرة السعودية لاحلال السلام فى الشرق الأوسط .
- الجمرة الخبيثة
- الحرب ضد أفغانستان
- حركة طالبان – أفغانستان
- ايمن الظواهرى
- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والحاسبات
- الحكومة أو الإدارة الألكترونية
- انتفاضة الاقصى الثانية
- حصار الرئيس عرفات
- الهجوم على مخيم جنين

7 – لمزيد من المعلومات يمكنكم الاتصال

بـ مؤسسة الأهرام – مركز التنظيم وتكنولوجيا المعلومات

شارع الجلاء – الرقم البريدى 11511

أو فاكس رقم 002025786443

e.mail. microfilm @ ahram . orc . eg

أو الاتصال التليفونى المباشر 7704619

مركز الاهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

الأهرام

أقطع هنا

السيد / مدير مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

بعد التحية والاحترام

الموضوع : طلب توريد ملفات وثائقية

رجاء التكرم باتخاذ اللازم بتزويدنا بالاصدارات التالية من الملفات الوثائقية .

1 - **إختيار كود الملف المطلوب:**

15	14	13	12	11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1
30	29	28	27	26	25	24	23	22	21	20	19	18	17	16
45	44	43	42	41	40	39	38	37	36	35	34	33	32	31
60	59	58	57	56	55	54	53	52	51	50	49	48	47	46
75	74	73	72	71	70	69	68	67	66	65	64	63	62	61
90	89	88	87	86	85	84	83	82	81	80	79	78	77	76
105	104	103	102	101	100	99	98	97	96	95	94	93	92	91
120	119	118	117	116	115	114	113	112	111	110	109	108	107	106
135	134	133	132	131	130	129	128	127	126	125	124	123	122	121
150	149	148	147	146	145	144	143	142	141	140	139	138	137	136
165	164	163	162	161	160	159	158	157	156	155	154	153	152	151
180	179	178	177	176	175	174	173	172	171	170	169	168	167	166

2 - **عدد النسخ المطلوبة :**

10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

3 - **شكل الوعاء المطلوب للملف :**

افلام ملفوفه 16 مم	ملف ميكروفيلمى	C .D ملف الكترونى	ملف ورقى
ميكروفيش			

4 - **اسلوب السداد :**

شيك مصرفى	نقدا

نوع العملة

دولار	مصرى

5 - **بيانات الجهة الطالبة :**

1 - اسم الجهـــــة : ....

2 - العنــــوان: ....

3 - تليفـــــون : .... فاكس : ....

4 - نشاط الجهــة : ....

6- **موضوعات مقترحة :** ....

مع تحياتى

المدير المسئول

التاريخ / / 2002

مركز الاهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

مؤسسة الأهرام – شارع الجلاء – الرقم البريدى ١١٥١١ تليفون : ٥٧٨٦١٠٠ – ٥٧٨٦٢٠٠ – ٥٧٨٦٣٠٠ – ٥٧٨٦٤٠٠ – تلكس ٩٣٠٠٢ فاكس : ٥٧٨٦٤٤٣